تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017

الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

IOM • OIM
International Organization for Migration
المُنظمة الدوليّة للهِجْرة

E/ESCWA/SDD/2017/1

تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017

الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

International Organization
for Migration

© 2018 الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة
جميع الحقوق محفوظة عالمياً

طلبات (إعادة) طبع مقتطفات من المطبوعة أو تصويرها توجَّه إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

جميع الطلبات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص ولا سيما الحقوق الثانوية توجَّه أيضاً إلى الإسكوا.

البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org؛ الموقع الإلكتروني:www.escwa.un.org

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير هي للمؤلفين، وليست بالضرورة للأمم المتحدة، أو مسؤوليها، أو الدول الأعضاء فيها، أو لأي من المنظمات المشاركة في مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية، أو المنظمات الوارد ذكرها في هذا التقرير.

الإحصاءات والبيانات الواردة في هذا التقرير هي بيانات مؤقتة، وغير خاضعة بالضرورة لتدقيق رسمي.

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا التقرير، ولا طريقة عرض مادته، على التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة أو أي من المنظمات السابق ذكرها بشأن المركز القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو بشأن سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية.

الصورة الغلاف: Muse/IOM © - أم مهاجرة وابنتها، الأردن.

تمهيد

قصة الهجرة في المنطقة العربية متعددة الأوجه ومتباينة في نطاقها وتعريفها بين البلدان. لكنها أولاً قصة شعوب، تسرد عبر تحركاتها الطوعية وغير الطوعية، النظامية وغير النظامية، التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والثقافي والسياسي للمجتمع. وقصة الهجرة في المنطقة العربية هي أيضاً قصة التنمية الإقليمية.

يطرح تقرير حالة الهجرة الدولية للعام 2017 معطيات جديدة حول الرابط الحيوي بين الهجرة والتنمية المستدامة. ويُدرج، استناداً إلى تقرير عام 2015، قصة الهجرة في المنطقة العربية في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويسلّط الضوء على مدى مساهمة المهاجرين في تنمية بلدان المنشأ وبلدان المقصد، ويورد أدلة ومؤشرات تربط بين الهجرة والنتائج الإنمائية الإيجابية.

كما يستند تقرير عام 2017 إلى التقرير السابق في تحليل أنماط الهجرة واتجاهاتها في المنطقة العربية، بما في ذلك أهمية هجرة اليد العاملة، واستمرار نزوح السكان، وظهور قنوات جديدة للهجرة غير النظامية.

ويشمل المهاجرون إلى المنطقة العربية نسبة عالية من اليد العاملة المهاجرة تبلغ نسبتها حوالي 12 في المائة من مجموع العمال المهاجرين في العالم. ويساهم المهاجرون العاملون في المنطقة في اقتصادات البلدان المضيفة، ويدعمون التنمية في بلدان المنشأ. ففي عام 2014، ناهزت نسبة التحويلات العالمية التي أرسلها المهاجرون من المنطقة العربية وحدها 30 في المائة من إجمالي التحويلات العالمية.

ويعيش حوالي 26 مليون مهاجر من المنطقة العربية في بلدان العالم أو يعملون فيها. ويسهم انتشار المهاجرين العرب في العالم في تنمية المنطقة من خلال تحفيز الاستثمار والتحويلات المالية وتعزيز الروابط الثقافية والتجارية والاجتماعية بين البلدان.

ولا يزال النزوح ظاهرةً شائعة في المنطقة، تطال ما يزيد عن 19 مليون نسمة من اللاجئين وملتمسي اللجوء والنازحين داخلياً وبدون جنسية. وتضمّ المنطقة ما يناهز ثلث النازحين في العالم، ويستضيف الأردن ولبنان أعلى عدد من اللاجئين للفرد الواحد في العالم.

وتسخير منافع الهجرة من أجل التنمية، وتعزيز حماية المهاجرين وحقوقهم، وضمان التوظيف الأخلاقي والعادل لهم، كلها أهداف في صلب الأطر العالمية التي تربط بين الهجرة والتنمية. فلا بد إذاً من حوكمة جيدة للهجرة ومن سياسات قائمة على احترام حقوق الإنسان، تركّز على الاحتياجات المحدّدة للجماعات والأفراد في سبيل تحقيق مكاسب إنمائية.

وقد تزايد الاعتراف مؤخراً بتأثير الهجرة على نتائج التنمية المستدامة على المستوى الدولي والإقليمي والوطني. وفي عام 2016، وللمرة الأولى، التزمت البلدان بوضع إطار للتعاون بشأن الهجرة الدولية، يضمن هجرةً إنسانية ومنتظمة، تعود بالنفع على المهاجرين والمجتمع. وفي إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، تعهّدت الدول بوضع اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، واتفاق عالمي حول اللاجئين. وللبلدان العربية مساهمات فاعلة في صياغة هاتين الاتفاقيتين من خلال مشاركتها في المشاورات الإقليمية والمفاوضات العالمية. وتتوافق أهداف هاتين الاتفاقيتين مع خطة عام 2030 التي تتضمن مقاصد غير مسبوقة متعلقة بالهجرة من بين مقاصد التنمية المستدامة.

وتتطلب الهجرة، نظراً لطبيعتها العابرة للحدود، تعاوناً بين البلدان والوكالات وهيئات المجتمع المدني

والمهاجرين لتعزيز الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية. ونأمل أن يكون هذا التقرير مفيداً في توجيه المناقشات والالتزامات والسياسات لضمان نتائج إيجابية في الهجرة والتنمية.

محمد علي الحكيم

وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
الأمين التنفيذية للإسكوا

يشارك في رئاسة الفريق العامل المعني
بالهجرة الدولية في المنطقة العربية

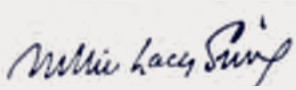

وليَم لاسي سوينغ

مدير عام
المنظمة الدولية للهجرة

يشارك في رئاسة الفريق العامل المعني
بالهجرة الدولية في المنطقة العربية

شكر وتقدير

تتوجه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة بالشكر إلى جميع الذين شاركوا في هذا العمل المشترك بين الوكالات.

لقد ساهم في إنجاح هذا التقرير قيادة ورؤية وتوجيه كل من كريمة القرّي (الإسكوا) وكارولين بوب (المنظمة الدولية للهجرة)، إلى جانب المساعدة القيّمة التي قدمها كل من جوزف بارتوفيتش وفرانشسكا حبيتر وماكس كلتون (الإسكوا) وأنليسا ليندسي وباتريشا دي ناريز وموريس بوليكسا وسارة سلمان (الإسكوا) وتارا براين (المنظمة الدولية للهجرة)، الذين بذلوا جهوداً حثيثة لدعم أعمال البحث والتحليل والصياغة ونودّ أيضاً أن نشكر ربى عرجا ولارا خوري ونعيم المتوكل وفريديريكو نيتو (الإسكوا) والزملاء من المنظمة الدولية للهجرة على مراجعة مسودات التقرير المختلفة.

ونودّ أن نعرب عن امتناننا للأعضاء في مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ منظمة العمل الدولية؛ مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان)؛ برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ ومنظمة الصحة العالمية.

ونتوجه بالشكر أيضاً إلى الزملاء ومسؤولي الاتصال من وكالات الأمم المتحدة على تخصيص وقتهم وخبراتهم لوضع هذا التقرير، وهم: هانس فان دي غليند وصوفيا كيغين (منظمة العمل الدولية)؛ أكرم خليفة (مفوضية حقوق الإنسان)؛ كيشان خدي وفرح شقير (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ ميلاني هتشنسن (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)؛ شادن خلاّف وأريتي سياني آن ميمان (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)؛ باناغيوتس باباديميتريو وشارلوت ماساردير (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)؛ مليكة مارتيني (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة)؛ ريانا بو حكا (منظمة الصحة العالمية). ونود أيضاً أن نشكر موظفي المنظمة الدولية للهجرة في المكاتب القطرية الذين قدموا مدخلات وبيانات ومواد لإعداد أجزاء التقرير المختلفة.

ونود أن نتقدم بخالص الشكر إلى الخبراء الذين دعموا إعداد هذا التقرير، ونخص بالذكر دانيل نوجوكس، أستاذ مساعد في الشؤون الدولية والعامة في جامعة كولومبيا، والفريق الذي يعمل معه المؤلف من رحمة أحمد ومارلين شرير على إعداد الفصل الثالث من هذا التقرير. ويشكر فريق جامعة كولومبيا بشكل خاص فيليب مارتن وريزارد كوليوِنسكي (منظمة العمل الدولية)، ورياض مدب (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) على مساهمتهم في صياغة الفصل الثالث.

وقد تولى تحرير هذا التقرير وتصميمه قسم خدمات المؤتمرات في الإسكوا.

المحتويات

ص. 3 تمهيد
ص. 5 شكر وتقدير
ص. 11 مقدمة

ص. 13 لمحة عامة عن اتجاهات الهجرة في المنطقة العربية
ص. 15 ألف. الهجرة إلى البلدان العربية والنزوح داخلها
ص. 23 باء. الهجرة والنزوح من البلدان العربية
ص. 27 جيم. الهجرة والنزوح في المنطقة العربية حسب مجموعات البلدان
ص. 45 دال. تدفقات التحويلات المالية من المنطقة العربية وإليها
ص. 48 هاء. ملخص النتائج الرئيسية

ص. 51 التطورات في حوكمة الهجرة في المنطقة العربية
ص. 53 ألف. السياسات الوطنية بشأن الهجرة الدولية والنزوح
ص. 66 باء. التعاون الدولي بشأن الهجرة
ص. 68 جيم. الخلاصات والتوصيات

ص. 71 تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة
ص. 75 ألف. الربط بين التنمية المستدامة والسياسات العامة وتنقّل البشر
ص. 84 باء. استقدام المهاجرين وحقوقهم وتحويلاتهم المالية
ص. 116 جيم. الخلاصة: الحوكمة الشمولية للهجرة يمكن أن تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

ص. 119 المرافق
ص. 120 المرفق الأول
ص. 127 المرفق الثاني
ص. 139 المرفق الثالث
ص. 140 المرفق الرابع
ص. 142 المرفق الخامس

ص. 145 الحواشي
ص. 149 المراجع

قائمة الجداول

ص. 20 الجدول 1. المهاجرات في المنطقة العربية حسب بلد المنشأ والنسبة المئوية للمهاجرات من مجموع السكان المهاجرين، 2015
ص. 25 الجدول 2. مجموع اللاجئين من المنطقة العربية حسب بلدان المنشأ، 2013-2016

ص. 26 الجدول 3. النسبة المئوية للمتقدمين للمرة الأولى بطلبات لجوء إلى الاتحاد الأوروبي من المنطقة العربية والنسبة المئوية من جميع المتقدمين بطلبات إلى الاتحاد الأوروبي، 2016
ص. 27 الجدول 4. الوجهات الرئيسية للاجئين وطالبي اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي من المنطقة العربية، 2016
ص. 87 الجدول 5. الروابط بين مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة والأطر الأخرى
ص. 90 الجدول 6. تكاليف الاستقدام التي يدفعها العامل في ممرات مختارة، 2015-2014
ص. 104 الجدول 7. تصديق اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بمؤشري أهداف التنمية المستدامة 8.8.1 و8.8.2 في المنطقة العربية
ص. 105 الجدول 8. دليل الحقوق العالمي 2016: انتهاكات حقوق العمال

قائمة الأشكال

ص. 16 الشكل 1. أعداد المهاجرين في البلدان العربية، 2015-1990
ص. 16 الشكل 2. أعداد المهاجرين في بلدان المقصد العشرة الأولى في المنطقة العربية، 2015
ص. 17 الشكل 3. النسبة المئوية للمهاجرين من مجموع السكان في المنطقة العربية وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2015-1990
ص. 17 الشكل 4. أعداد المهاجرين في بلدان المقصد الخمسة الأولى في المنطقة العربية، 2015-1990
ص. 18 الشكل 5. النسبة المئوية للمهاجرين من مجموع السكان في البلدان التي يتركز فيها أكبر عدد من المهاجرين في المنطقة العربية، 2015-1990
ص. 18 الشكل 6. بلدان المنشأ الرئيسية للمهاجرين في المنطقة العربية، 2015
ص. 19 الشكل 7. أعداد المهاجرين في المنطقة العربية حسب بلدان المنشأ الرئيسية، 2015-1990
ص. 19 الشكل 8. النسبة المئوية للمهاجرات من العدد الكلي للمهاجرين في المنطقة العربية، 1990-2015
ص. 20 الشكل 9. النسبة المئوية للمهاجرات من مجموع عدد السكان المهاجرين حسب الفئة العمرية في مجموعات البلدان العربية، 2015
ص. 21 الشكل 10. توزيع المهاجرين من الذكور والإناث في المنطقة العربية حسب الفئة العمرية، 2015
ص. 24 الشكل 11. العدد الكلي للمهاجرين من البلدان العربية ونسبة الباقين في المنطقة، 2015-1990
ص. 24 الشكل 12. الهجرة من المنطقة العربية حسب مجموعات البلدان، 2015-1990
ص. 25 الشكل 13. بلدان المنشأ الخمسة الأولى للمهاجرين في المنطقة العربية، 2015-1990
ص. 26 الشكل 14. بلدان المنشأ الخمسة الأولى للاجئين من المنطقة العربية، منتصف عام 2016
ص. 28 الشكل 15. بلدان المنشأ الرئيسية للمهاجرين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2015
ص. 28 الشكل 16. النسبة المئوية للمهاجرات من العدد الكلي للمهاجرين في بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2015-1990
ص. 28 الشكل 17. التركيبة العمرية للمهاجرين في بلدان مجلس التعاون الخليجي
ص. 30 الشكل 18. مناطق المقصد الرئيسية للمهاجرين من بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2015-1990
ص. 30 الشكل 19. بلدان المقصد الرئيسية للمهاجرين من بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2015
ص. 30 الشكل 20. النسبة المئوية للمهاجرات من بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2015-1990
ص. 31 الشكل 21. بلدان المنشأ الرئيسية للمهاجرين واللاجئين إلى بلدان المغرب العربي، 2015
ص. 31 الشكل 22. النسبة المئوية للمهاجرات من العدد الكلي للمهاجرين في بلدان المغرب العربي، 2015-1990

ص. 32 الشكل 23. التركيبة العمرية للمهاجرين في بلدان المغرب العربي، 2015
ص. 34 الشكل 24. عدد المهاجرين من بلدان المغرب العربي حسب منطقة المقصد، 1990-2015
ص. 34 الشكل 25. بلدان المقصد الرئيسية للمهاجرين من بلدان المغرب العربي، 2015
ص. 35 الشكل 26. النسبة المئوية للمهاجرات من بلدان المغرب العربي خلال الفترة 1990-2015
ص. 35 الشكل 27. بلدان المنشأ الرئيسية للمهاجرين إلى المشرق العربي، 2015
ص. 37 الشكل 28. النسبة المئوية للمهاجرات من العدد الكلي للمهاجرين في المشرق العربي، 1990-2015
ص. 37 الشكل 29. التركيبة العمرية للمهاجرين في بلدان المشرق العربي، 2015
ص. 38 الشكل 30. عدد المهاجرين من بلدان المشرق العربي حسب منطقة المقصد، 1990-2015
ص. 38 الشكل 31. بلدان المقصد الرئيسية للمهاجرين من بلدان المشرق العربي، 2015
ص. 38 الشكل 32. النسبة المئوية للمهاجرات من العدد الكلي للمهاجرين من بلدان المشرق العربي، 1990-2015
ص. 40 الشكل 33. البلدان الرئيسية للمهاجرين في أقل البلدان العربية نمواً
ص. 40 الشكل 34. النسبة المئوية للإناث من العدد الكلي للمهاجرين في أقل البلدان العربية نمواً، 1990-2015
ص. 41 الشكل 35. التركيبة العمرية للمهاجرين في أقل البلدان العربية نمواً، 2015
ص. 41 الشكل 36. مناطق المقصد الرئيسية للمهاجرين من أقل البلدان العربية نمواً، 1990-2015
ص. 43 الشكل 37. بلدان المقصد الرئيسية للمهاجرين من أقل البلدان العربية نمواً، 2015
ص. 43 الشكل 38. النسبة المئوية للمهاجرات من العدد الكلي للمهاجرين من أقل البلدان العربية نمواً، 1990-2015
ص. 45 الشكل 39. التحويلات المالية الواردة إلى المنطقة العربية حسب مجموعات البلدان، 1970-2016
ص. 46 الشكل 40. البلدان الخمسة الأولى المُرسِلة للتحويلات المالية إلى المنطقة العربية حسب مجموعات البلدان المتلقية، 2015
ص. 47 الشكل 41. تدفقات التحويلات المالية إلى الخارج من المنطقة العربية حسب مجموعات البلدان ، 1980-2014
ص. 47 الشكل 42. البلدان الرئيسية المتلقية للتحويلات المالية من المنطقة العربية، 2015
ص. 73 الشكل 43. الإشارات إلى الهجرة واللاجئين في أطر المساعدة الإنمائية في المنطقة العربي
ص. 74 الشكل 44. مجالات التدخلات السياساتية والتنقل البشري والتنمية المستدامة
ص. 77 الشكل 45. مقاصد أهداف التنمية المستدامة المتصلة بشكل مباشر وغير مباشر بالتنقل البشري
ص. 84 الشكل 46. مقارنة مؤشر إدارة الهجرة مع سجل مؤشرات قياس الاتساق في السياسات والمؤسسات لتناول العلاقة بين الهجرة والتنمية
ص. 85 الشكل 47. أوجه الترابط بين مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة
ص. 91 الشكل 48. رسوم الاستقدام التي يدفعها العامل في ممرات مختارة، 2014-2015
ص. 100 الشكل 49. الإصابات المميتة بين العمال المولودين خارج الولايات المتحدة الأمريكية حسب بلد أو منطقة الولادة، 2011-2015
ص. 105 الشكل 50. نقاط مؤشرات حقوق العمل في البلدان العربية، 2012
ص. 111 الشكل 51. الممرات الخمس الأولى الأكثر والأقل كلفة لتحويل الأموال في المنطقة العربية، 2016
ص. 113 الشكل 52. متوسط كلفة التحويلات المالية حسب الممر في المنطقة العربية، 2016

قائمة الأطر

ص. 21 الإطار 1. النازحون داخلياً
ص. 29 الإطار 2. اللاجئون في بلدان مجلس التعاون الخليجي
ص. 33 الإطار 3. بلدان المغرب العربي كمنطقة عبور
ص. 36 الإطار 4. اللاجئون من الجمهورية العربية السورية
ص. 39 الإطار 5. هجرة العمال المصريين: نتائج مسح الهجرة الدولية للأسر المعيشية المصرية

ص. 42 الإطار 6. اليمن كبلد عبور
ص. 44 الإطار 7. هجرة الشباب والطلاب في المنطقة العربية
ص. 57 الإطار 8. العمال المنزليون
ص. 59 الإطار 9. إحلال القوى العاملة الوطنية محل الأجنبية
ص. 81 الإطار 10. مبادئ وإرشادات الإطار متعدد الأطراف بشأن هجرة الأيدي العاملة
ص. 82 الإطار 11. المواضيع الرئيسية لإطار حوكمة الهجرة
ص. 95 الإطار 12. مبادرة الاستخدام العادل لمنظمة العمل الدولية
ص. 96 الإطار 13. التنظيم الذاتي للقطاع للاستقدام العادل
ص. 99 الإطار 14. فئات التكاليف الاقتصادية المتعلقة بالإصابات المهنية
ص. 101 الإطار 15. الإصابات المهنية في قطاع البناء في بلدان مجلس التعاون الخليجي
ص. 106 الإطار 16. أبعاد المساواة بين الجنسين في عمل المهاجرين في المنازل
ص. 107 الإطار 17. اللاجئون وحقوق اليد العاملة في الأردن
ص. 110 الإطار 18. المبادئ العامة لخدمات التحويلات المالية الدولية
ص. 114 الإطار 19. يمكن أن تخفّض التكنولوجيا من تكاليف التحويل

مقدمة

للهجرة دور رئيسي في التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. فالتنقل البشري، إذا ما توفرت له الإدارة الحسنة، يؤدي إلى تحقيق مكاسب كبيرة للمهاجرين، ويساهم في تنمية مجتمعات بلدان المنشأ والمقصد. لكنه، إن لم تتوفر له الإدارة الحسنة، يعرقل التنمية المستدامة ويعرِّض المهاجرين لمخاطر كالاتجار بالبشر والتهريب عبر طرقات خطرة وسُبِل سفر غير آمنة.

أقرّت خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدتها كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة، بتزايد أعداد المهاجرين واللاجئين وبتنامي أهمية التنقل البشري في تشكيل النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المحلية، مؤكدة على الأثر الكبير للتنقل البشري على خطة التنمية العالمية. وهي تدعو إلى العمل على الصعيد العالمي لضمان تمتع كل إنسان بالكرامة والمساواة وبحياة الازدهار والرخاء في بيئة صحية ومستدامة.

في أيلول/سبتمبر 2016، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أول مؤتمر قمة رفيع المستوى معني باللاجئين والمهاجرين، لوضع نَهج عالمي لحوكمة الهجرة الدولية. وأسفر مؤتمر القمة هذا عن اعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، وهو إنجاز كبير يعبّر عن إرادة سياسية لدى قادة العالم لإنقاذ الأرواح وحماية الحقوق والتشارك في المسؤوليات على الصعيد العالمي. ويشير الإعلان إلى اتفاقين عالميين هما: الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. ويتضمن الاتفاق الأول، وهو لا يزال قيد الإعداد، إطاراً شاملاً عن الهجرة وقائمة بالقضايا التي تنبغي معالجتها بناءً على المبادئ والالتزامات الدولية. أمّا الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين فيهدف إلى تخفيف الضغط عن البلدان التي تستقبل اللاجئين لتهيئة الظروف التي تمكّن اللاجئين من العودة الطوعية إلى بلدانهم الأصلية وتحمي حقوقهم.

فوائد وفرص الهجرة الآمنة والمنظّمة والنظامية كبيرة، ولكن كثيراً ما يقلل من شأنها. يبلغ عدد المهاجرين الدوليين حوالي 244 مليون مهاجر بحسب تقديرات الأمم المتحدة (أي نحو 4 في المائة من سكان العالم)، إلاّ أن آثار التنقل البشري على التنمية أكبر بكثير مما يوحيه هذا العدد، فالسكان الذين يتأثرون اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً بسبب الهجرة والنزوح أكثر بكثير. وبالتالي يجب على الدول الانتباه إلى الهجرة والنزوح في سعيها إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

توفر ديناميات الهجرة والنزوح المتنوعة والمعقّدة في المنطقة العربية فرصاً لتحقيق التنمية المستدامة وتفرض تحديات لها أيضاً، ما يحتم وضع إطار شامل متين لمعالجة قضايا الهجرة. وفي عام 2016، كانت المنطقة تستضيف أكثر من 35 مليون مهاجر دولي، منهم أعداد كبيرة من العمّال المهاجرين، لا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي؛ وأكثر من 8 ملايين لاجئ، بينهم 5.2 مليون لاجئ فلسطيني وذريتهم منذ عام 1948، وأكثر من مليوني لاجئ سوري. وأدت النزاعات في المنطقة إلى نزوح داخلي شمل أكثر من 16 مليون شخص، لا سيما في الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق وليبيا واليمن. ومع أن معظم هؤلاء النازحين داخلياً وعبر الحدود ظلوا في المنطقة العربية، إلاّ أن النزوح أثّر تأثيراً كبيراً على المناطق المجاورة والبعيدة. فنتج عن النزاع في الجمهورية العربية السورية أكثر من 5.6 مليون لاجئ منذ عام 2011. ويغادر السكان من السودان والصومال والعراق أيضاً إلى أنحاء أخرى من العالم. وقد أدّت الأعداد الكبيرة للمهاجرين العابرين عبر المنطقة العربية والبحر الأبيض المتوسط إلى وضع قضية الهجرة في طليعة الأولويات السياسية في أوروبا وغيرها.

يتطلب الوضع الراهن في المنطقة العربية من الجهات الفاعلة وصانعي السياسات اعتماد سياسات

واستراتيجيات تستجيب لواقع ديناميات الهجرة. ولا شك في أن الهجرة ستظل قوة ديمغرافية كبيرة في المنطقة العربية. ولا يمكن للجدران الحدودية والنُظم القانونية والسياسات المقيّدة أن توقف الهجرة أو تدفقات اللاجئين، بل إنها على العكس تجعل رحلات المهاجرين أكثر خطورة وأقل فائدة للجميع. لذا، ينبغي أن تعتمد البلدان العربية خططاً لحوكمة الهجرة تكفل حماية العمال المهاجرين وأسرهم؛ وتعزز فوائد التنقل البشري في حين تقلّل المخاطر والتكاليف المرتبطة به وتوفر قنوات آمنة لهجرة الأشخاص والإستفادة من مهاراتهم.

وفي سياق العمليات العالمية التي تعالج الروابط بين الهجرة والتنمية المستدامة، يشدد تقرير "حالة الهجرة الدولية في المنطقة العربية لعام 2017" على أهمية الحكم الرشيد للهجرة في النهوض بحقوق ورفاه المهاجرين وتيسير نتائج التنمية المستدامة لإفادة المهاجرين ومجتمعاتهم المحلية في بلدان المنشأ والمقصد. ويسلّط التقرير الضوء على أهمية الهجرة في عدد من مجالات التنمية، كما يدل على ذلك إدراج التنقل البشري في الاستراتيجيات والاتفاقيات العالمية الصادرة مؤخراً عن التوسع العمراني والتصدي لتغيّر المناخ والحد من مخاطر الكوارث وتمويل التنمية.

يبني هذا التقرير على الإصدار الأول من تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، ويقدم لمحة عامة عن آخر وجهات وأنماط الهجرة والتطورات السياساتية في المنطقة العربية. ويبحث بالإضافة إلى ذلك مساهمات الهجرة الدولية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، ولا سيما في سياق المسارات العالمية الجارية والأخيرة، كالاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظّمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وأهداف التنمية المستدامة.

يقدم الفصل الأول أحدث المعلومات عن وجهات وأرقام الهجرة والنزوح على صعيد المنطقة ومجموعات البلدان. ويقدم الفصل الثاني لمحة عامة عن التطورات في السياسات الوطنية في مجال الهجرة الدولية في المنطقة العربية خلال الفترة بين نيسان/أبريل 2015 وآذار/مارس 2017. كما يعرض الجهود الدولية المتعلقة بإدارة الهجرة التي تشمل البلدان العربية، أو تلك التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في الهجرة في المنطقة، بما في ذلك العمليات الأقاليمية والإقليمية ودون الإقليمية وعمليات التعاون الثنائي. ويتناول الفصل الثالث التنقل البشري في المنطقة العربية في سياق العمليات العالمية الجارية والأطر الحالية المتعلقة بحوكمة الهجرة والتنمية المستدامة. ويبحث في الرابط بين الهجرة الدولية وخطة عام 2030، التي تقر بأن الهجرة الدولية واقع متعدد الأبعاد له أهمية رئيسية للتنمية في بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد، ما يتطلب اتخاذ تدابير متسقة وشاملة. كما يركز هذا الفصل على مقاصد أهداف التنمية المستدامة المتعلقة باستقدام العمال المهاجرين وحقوقهم وتحويلاتهم المالية، ويحدد الخيارات السياساتية والبرامجية وأساليب جمع بيانات مفيدة لرصد التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة.

لتسهيل النقاش،تقسّم المنطقة العربية إلى أربع مجموعات بلدان : دول مجلس التعاون الخليجي: البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. المغرب العربي: الجزائر وليبيا والمغرب وتونس. المشرق العربي : مصر والعراق والأردن ولبنان ودولة فلسطين والجمهورية العربية السورية؛ أقل البلدان العربية نمواً: جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا والصومال والسودان واليمن.

1. لمحة عامة عن اتجاهات الهجرة في المنطقة العربية

© Nicolas Economou/Shutterstoc - لاجئون سوريون يصلون على متن قارب مكتظ عبر البحر المتوسط، اليونان.

”إن الهجرة هي إحدى آليات الصمود والبقاء الرئيسية المتاحة للمتأثرين بالتدهور البيئي والتغير المناخي.“

سيلفيا لوبيز إيكرا، رئيسة البعثة في المنظمة الدولية للهجرة - غانا

1. لمحة عامة عن اتجاهات الهجرة في المنطقة العربية

يحلل هذا الفصل البيانات الديمغرافية وبيانات الهجرة والنزوح ويبحث في الهجرة في المنطقة العربية لتوجيه وتشجيع التدخلات السياساتية القائمة على الأدلة. يبدأ الفصل بتقديم لمحة عامة عن ديناميات واتجاهات الهجرة والنزوح في المنطقة ككل، ويتبعه بتحليل لمجموعات البلدان الأربع في المنطقة ولمحة عامة عن حركة التحويلات المالية من المنطقة العربية وإليها[1].

البيانات الواردة في هذا الفصل هي بمعظمها من مصادر دولية. وتستمد المعلومات عن أعداد المهاجرين (تشمل بلدان المنشأ والمقصد والعمر والجنس) من قاعدة بيانات «الاتجاهات في أعداد المهاجرين الدوليين: تنقيح عام 2015»، التي وضعتها شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. ولأغراض التحليل تعرِّف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المهاجرين الدوليين بأنهم مواطنون مولودون في الخارج أو مواطنون أجانب، مع إعطاء الأسبقية لمكان الميلاد حين تتوفر البيانات. أما في المنطقة العربية، فالمواطنة الأجنبية هي المعيار الغالب لتحديد المهاجرين الدوليين[2]. وتشمل بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أعداد المهاجرين، ولكن ولتقديم أحدث وأشمل للمعلومات عن اتجاهات اللجوء في المنطقة، يستخدم هذا التقرير البيانات التي توفرها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وتم الحصول على أعداد وملامح اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً من تقرير المفوضية «الاتجاهات نصف السنوية لعام» ومن قاعدة بيانات مركز رصد التشرد الداخلي. أما فيما يتعلق بالمهاجرين السوريين، فقد استخدمت البيانات التشغيلية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

وتُستخدم في القسم الفرعي دال من هذا الفصل بيانات عن التحويلات المالية من بيانات التحويلات السنوية لعام 2015 الصادرة عن البنك الدولي (تحديث نيسان/أبريل 2016)، وبيانات عن التحويلات الثنائية الأطراف من مصفوفة التحويلات الثنائية الأطراف الصادرة عن البنك الدولي (تحديث نيسان/أبريل 2016). وتجدر الإشارة إلى أن بيانات التحويلات من هذين المصدرين قد تتباين إلى حد ما، إذ يقدرها البنك الدولي على أساس مختلف قليلاً. ولتسهيل مناقشة هذه الاتجاهات، قسمت المنطقة العربية إلى مجموعات بلدان أربع:

- **بلدان مجلس التعاون الخليجي:** وهي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية؛
- **بلدان المغرب:** تونس والجزائر وليبيا والمغرب؛
- **بلدان المشرق:** الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق ودولة فلسطين ولبنان ومصر؛
- **البلدان العربية الأقل نمواً:** جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن.

ألف. الهجرة إلى البلدان العربية والنزوح داخلها

الهجرة والنزوح سمتان بارزتان في المنطقة العربية التي تستضيف ما يقرب من 14 في المائة من أعداد المهاجرين الدوليين (من اللاجئين وغيرهم من المهاجرين الدوليين)، بمن فيهم الوافدون من داخل المنطقة ومن خارجها. وقد ازداد حجم المهاجرين بنسبة 150 في المائة، ليرتفع عددهم من أقل من 15 مليون في عام 1990 إلى ما يقرب 35 مليون في عام 2015 (الشكل 1). لقد أدى استمرار النزاعات في العديد من البلدان العربية إلى ارتفاع مستويات النزوح في المنطقة. وتتميز المنطقة أيضاً بارتفاع مستويات هجرة العمال. ووفقاً لتقديرات عام 2013، يوجد في المنطقة العربية نحو 12 في المائة من العمال المهاجرين في العالم[3]. وبلدان مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص هي مقصد رئيسي للعمال المهاجرين، إذ يشكّلون حوالي 67 في المائة من جميع

الشكل 1. أعداد المهاجرين في البلدان العربية (بالملايين)، 1990-2015

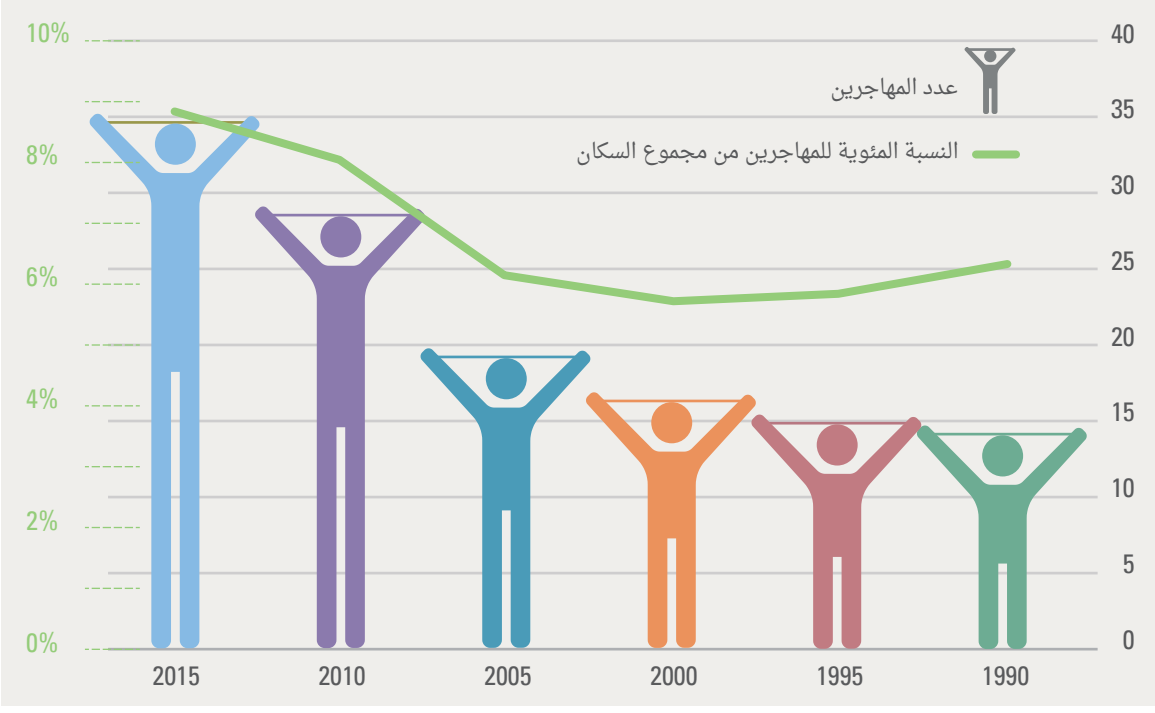

المصدر: DESA, 2015b.

الشكل 2. أعداد المهاجرين في بلدان المقصد العشرة الأولى في المنطقة العربية، 2015

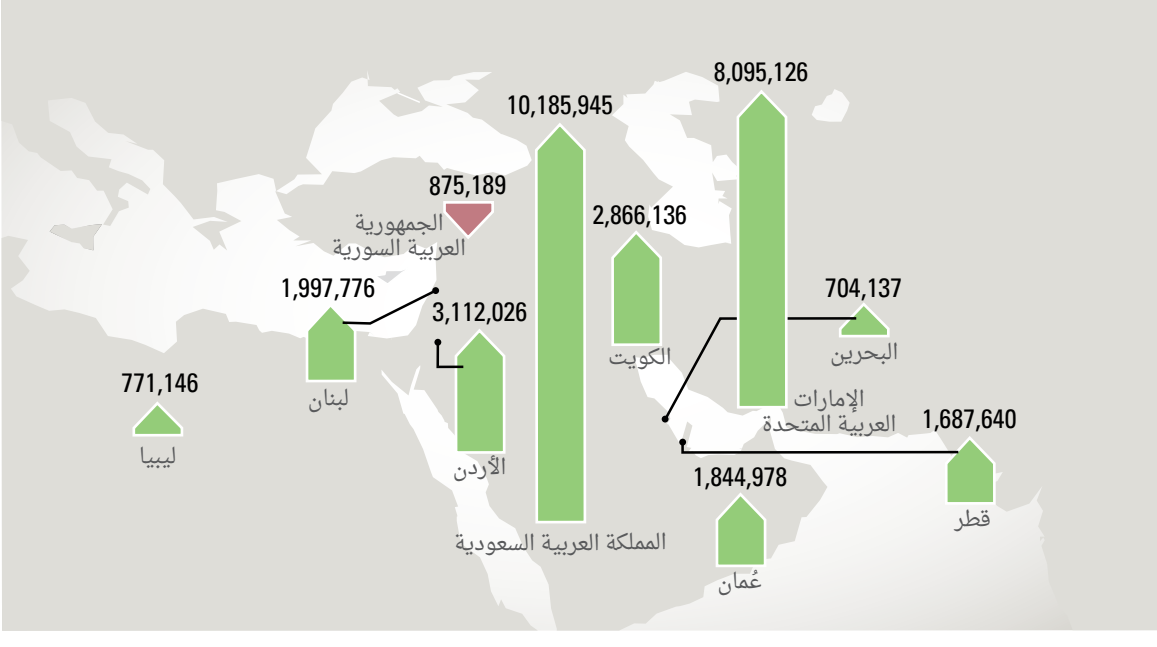

المصدر: DESA, 2015b.

ملاحظة: تشير الأسهم في الشكل 2 إلى ما إذا كان عدد المهاجرين قد ارتفع أو انخفض منذ عام 2010.

الشكل 3. النسبة المئوية للمهاجرين من مجموع السكان في المنطقة العربية وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، 1990-2015

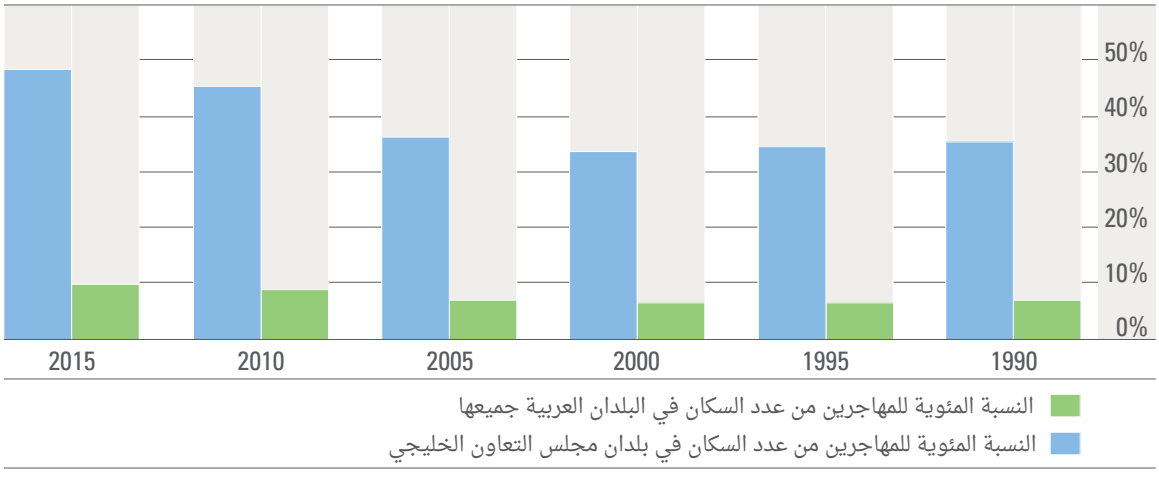

المصدر: DESA, 2015b.
ملاحظة: في عام 2015، بلغ مجموع السكان في المنطقة العربية 392,414,353 نسمة؛ وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي 52,692,583.

الشكل 4. أعداد المهاجرين في بلدان المقصد الخمسة الأولى في المنطقة العربية (بالملايين)، 1990-2015

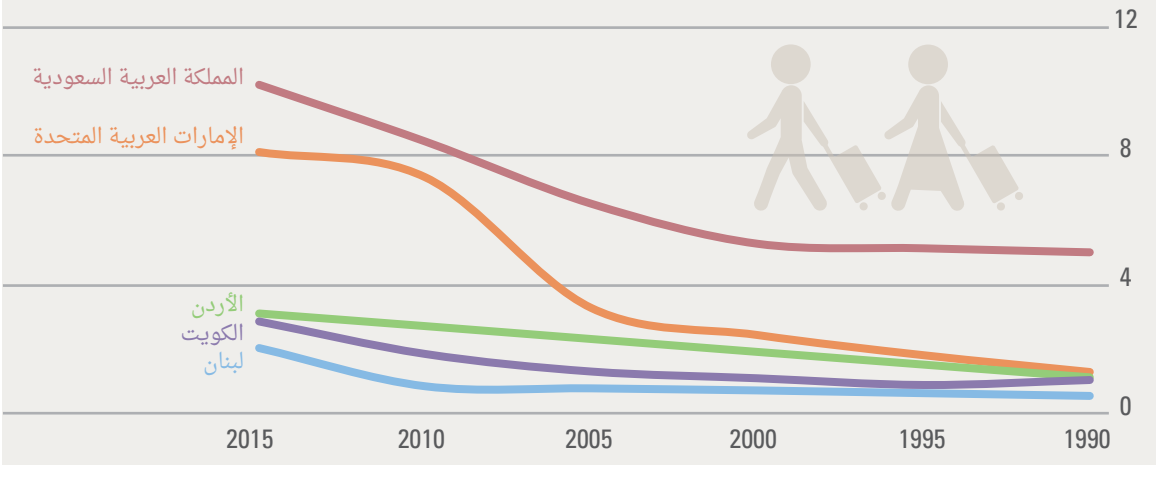

المصدر: DESA, 2015b.

العمال فيها[4]. وفي حين أن بلدان المغرب العربي كانت ولا تزال مُصدّراً لليد العاملة وبالدرجة الأولى إلى أوروبا، إلاّ أن بلداناً في أوروبا تجتذب أيضاً عمالاً من بلدان من غير بلدان المغرب العربي ومن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولاتزال تشكّل منطقة عبور مشتركة لتدفقات الهجرة المختلطة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى أوروبا. أما ضمن بلدان المشرق العربي، تشكّل هجرة اليد العاملة ومنذ فترة طويلة نمطاً تتميز به هذه البلدان إلى جانب استمرار النزوح ضمن حدود البلدان وخارجها.

لقد ازداد كل من الهجرة والنزوح في المنطقة العربية، لا سيما الهجرة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي (الشكل 3). فقد ازدادت في بلدان المشرق العربي نسبة الهجرة 211 في المائة والنزوح 142 في المائة بين عامي 1990 و2015[5]. فقد بلغ عدد المهاجرين إلى المملكة العربية السعودية أكثر من 10.2 مليون مهاجر في عام 2015، لتبقى المملكة البلد المضيف لأكبر عدد من المهاجرين في المنطقة العربية منذ عام 1990. إلا أن الهجرة إلى المملكة العربية السعودية نمت بمعدل أبطأ مما في عدد

الشكل 5. النسبة المئوية للمهاجرين من مجموع السكان في البلدان التي يتركز فيها أكبر عدد من المهاجرين في المنطقة العربية، 1990-2015

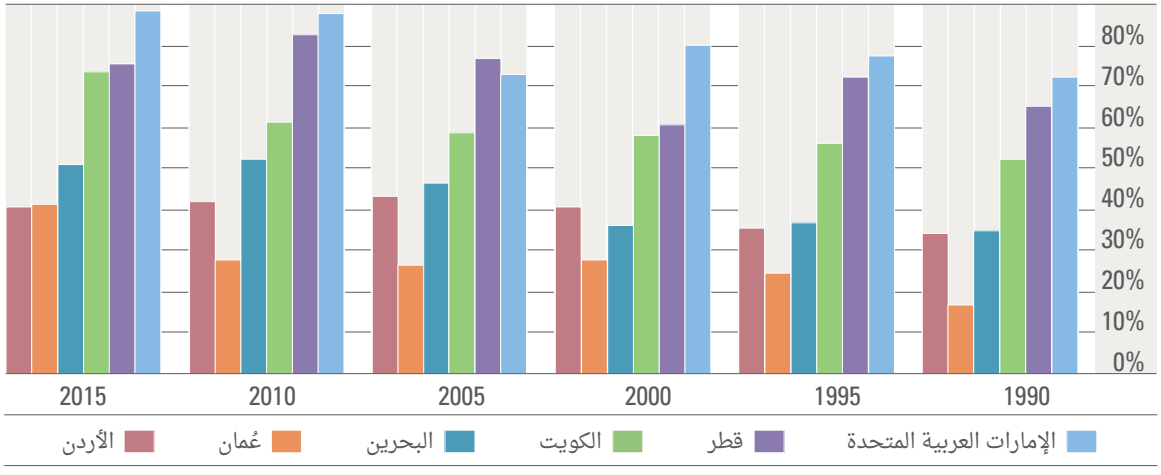

المصدر: DESA, 2015b.

من البلدان الأولى المضيفة الأخرى في مجموعة بلدان الخليج، وهي أساساً الإمارات العربية المتحدة التي ازداد عدد المهاجرين إليها بنسبة تجاوزت 500 في المائة بين عامي 1990 و2015، ليصل إلى 8.1 مليون. والبلدان المضيفة الرئيسية الأخرى التي استقبلت أعداداً كبيرة منذ عام 1990هي الأردن (3.11 مليون)، والكويت (2.86 مليون)، ولبنان (1.99مليون) (الشكل 2)[6].

وفي عام 2015، شكّل المهاجرون نحو 88 في المائة من العدد الكلي للسكان في الإمارات العربية المتحدة و75 في المائة في قطر و73 في المائة في الكويت و51 في المائة في البحرين (الشكل 5).

الهند أكبر بلدان المنشأ فيما يتعلق بالمهاجرين إلى المنطقة العربية، إذ يشكّل الوافدون منها حوالي ربع المهاجرين (8.2 مليون) في المنطقة، معظمهم في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتستأثر بلدان جنوب آسيا بنحو 44 في المائة من المهاجرين في المنطقة[7] بينما يشكّل المهاجرون من جنوب شرق آسيا 10 في المائة[8]، وتتركز أعداد كبيرة من المهاجرين الآسيويين في بلدان مجلس التعاون الخليجي. و37 في المائة من المهاجرين واللاجئين في المنطقة وافدون من بلدان عربية أخرى، بما فيها فلسطين والجمهورية العربية السورية (الشكل 6)، وبقيت هذه النسبة تقريباً مشابهة لما هي عليه منذ عام 1990[9]. وحسب بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لعام 2015، فلسطين هي أكبر البلدان العربية التي يفد منها المهاجرون واللاجئون (3.5 مليون)، تليها الجمهورية العربية السورية (3 ملايين)

الشكل 6. بلدان المنشأ الرئيسية للمهاجرين في المنطقة العربية، 2015

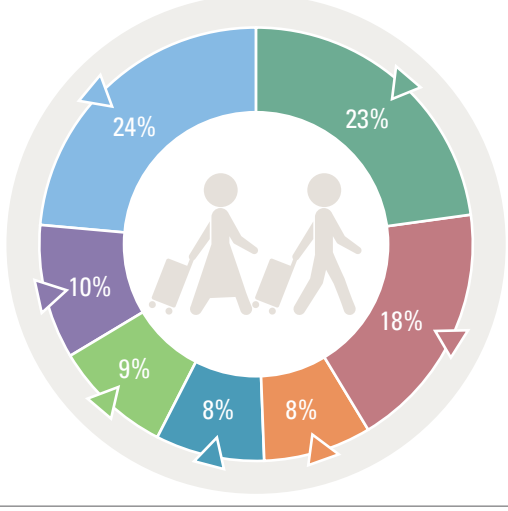

الهند	8.2 مليون
فلسطين	3.5 مليون
الجمهورية العربية السورية	3.0 مليون
بنغلاديش	2.8 مليون
باكستان	2.8 مليون
البلدان العربية الأخرى	6.4 مليون
سائر بلدان العالم	7.9 مليون

المصدر: DESA, 2015b.

الشكل 7. أعداد المهاجرين في المنطقة العربية حسب بلدان المنشأ الرئيسية (بالملايين)، 1990-2015

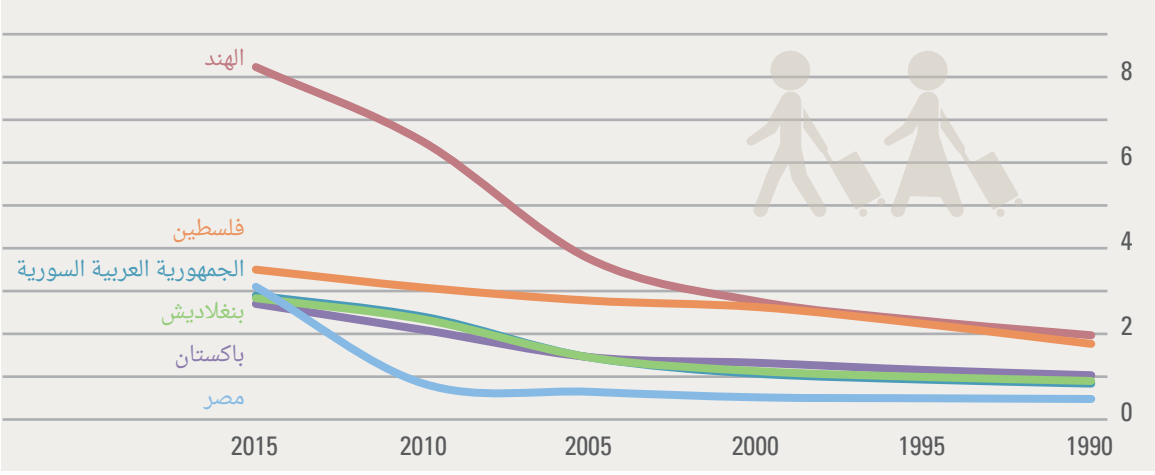

المصدر: DESA, 2015b.

التي ازداد عدد المهاجرين واللاجئين منها بشكل كبير منذ عام 2010 بسبب النزاع الجاري (الشكل 7).

لقد تضاعف عدد المهاجرات في المنطقة العربية من 5.6 مليون في عام 1990 إلى 11.6 مليون في عام 2015. ولكن نسبة المهاجرات من العدد الكلي للمهاجرين انخفضت من 39 في المائة إلى 33 في المائة خلال الفترة ذاتها (الشكل 8). وتظهر البيانات أيضاً فروقاً كبيرة في نسب المهاجرات بين مجموعات البلدان، وكذلك حسب بلدان المنشأ. فمثلاً، مع أن 60 في المائة من المهاجرات إلى المنطقة العربية يتواجدن في بلدان مجلس التعاون الخليجي، إلاّ أن نسبتهن في هذه المجموعة من البلدان كانت 38 في المائة فقط من مجموع المهاجرين في عام 2015. وفي المقابل تشكل النساء حوالي نصف مجموع المهاجرين في بلدان المشرق العربي (الشكل 9).

يمكن تفسير ارتفاع نسبة النساء بين المهاجرين من فلسطين (47.7 في المائة) والجمهورية العربية السورية (48.3 في المائة) بسبب ارتفاع نسبة النزوح في هذين البلدين، حيث تشكل النساء والأطفال نسبا كبيرة من النازحين، مقارنة بتدفقات هجرة العمال، مثلاً، والتي يغلب عليها الذكور عادة وتميّز معظم أنماط الهجرة الأخرى في المنطقة العربية وإليها[10]. ويبين الشكل 10 التمثيل غير المتناسب للمهاجرين الذكور في سن العمل في المنطقة العربية ككل.

الشكل 8. النسبة المئوية للمهاجرات من العدد الكلي للمهاجرين في المنطقة العربية (بالملايين)، 1990-2015

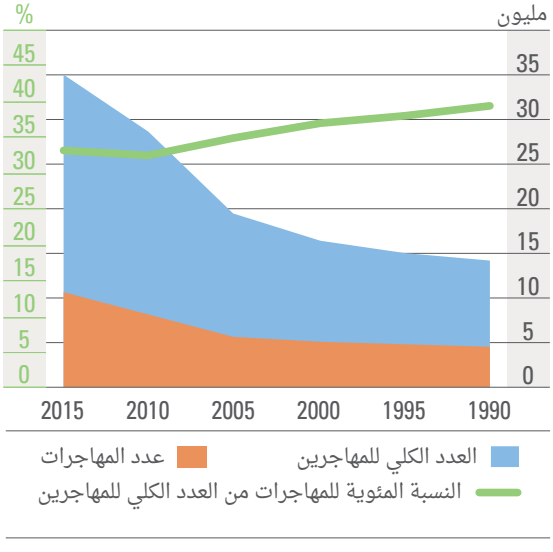

المصدر: DESA, 2015b.

النزوح نتيجة للنزاع

تستضيف المنطقة العربية أكثر من 19 مليون نازح، منهم أكثر من 3 ملايين لاجئ، أما الباقون (16 مليون) فنازحون داخلياً[11]. إضافة إلى هذا الرقم، ثمة 5.2 مليون لاجئ فلسطيني مسجّلين لدى وكالة الأمم المتحدة

لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)[12].

لقد بلغ عدد اللاجئين وملتمسي اللجوء والنازحين الداخليين والعائدين (لاجئين ونازحين داخليين) وبدون جنسية اوغيرهم من الأشخاص من الجمهورية العربية السورية أعلى مستوى له على الإطلاق (12,133,722)[13]. فلدى الجمهورية العربية السورية أكبر عدد من النازحين داخلياً واللاجئين في العالم، إذ وصل عددهم إلى أكثر من 6.5 مليون نازح و5.3 مليون لاجئ في منتصف

الشكل 9. النسبة المئوية للمهاجرات من مجموع عدد السكان المهاجرين حسب الفئة العمرية في مجموعات البلدان العربية، 2015

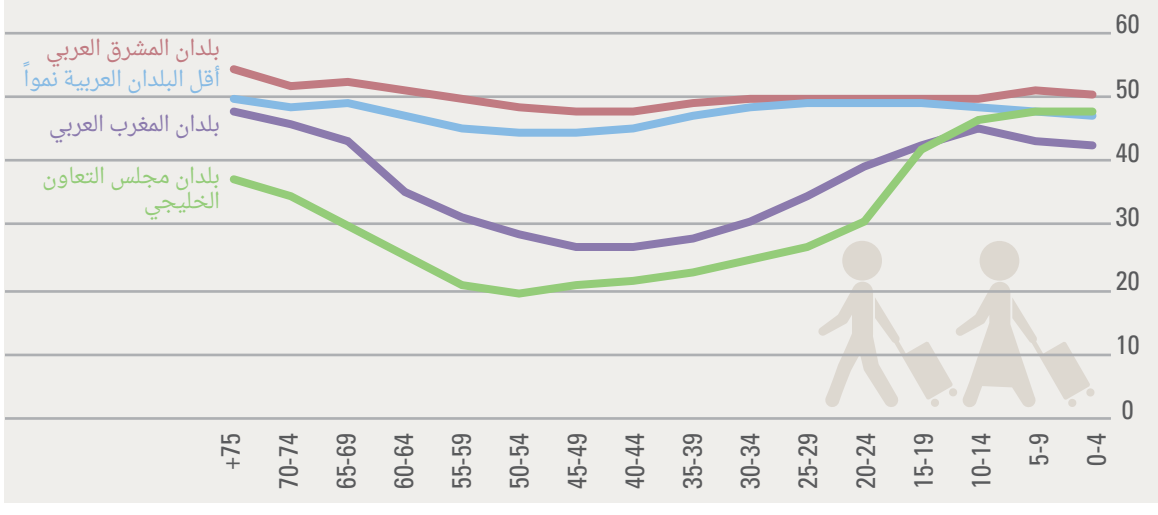

المصدر: DESA, 2015b.

الجدول 1. المهاجرات في المنطقة العربية حسب بلد المنشأ والنسبة المئوية للمهاجرات من مجموع السكان المهاجرين، 2015

بلد المنشأ	المهاجرات في المنطقة العربية	النسبة المئوية للمهاجرات من مجموع السكان المهاجرين
الهند	1,961,255	23.9
فلسطين	1,662,291	47.7
الجمهورية العربية السورية	1,489,374	48.3
مصر	889,664	31.5
إندونيسيا	758,333	27.0
باكستان	676,122	25.2
الفلبين	488,950	26.8
بنغلاديش	465,386	30.6
اليمن	298,977	32.8
العراق	253,595	37.8
سري لانكا	248,664	40.0
السودان	213,777	35.5
الصومال	212,546	37.9
الأردن	201,804	38.0
نيبال	136,750	27.3

المصدر: DESA, 2015b.

عام 2016. والبلدان التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين من الجمهورية العربية السورية هي الأردن والعراق ولبنان ومصر. وتستضيف هذه البلدان مجتمعة

الشكل 10. توزيع المهاجرين من الذكور والإناث في المنطقة العربية حسب الفئة العمرية، 2015

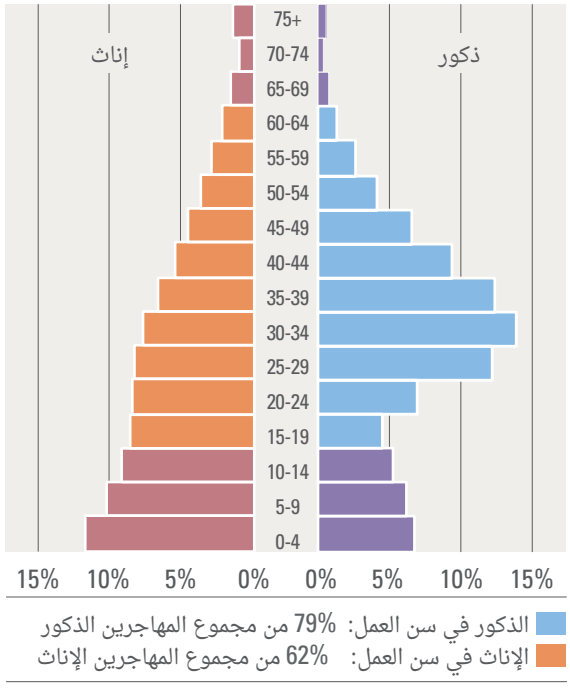

المصدر: DESA, 2015b.
ملاحظة: يشير "سن العمل" إلى العمر بين 15 و64 سنة.

أكثر من مليوني لاجئ سوري، أي أكثر من 13 في المائة من مجموع اللاجئين في العالم، ولا يشمل ذلك الفلسطينيين. وفي لبنان، يشكّل اللاجئون السوريون (عددهم يتجاوز المليون) أكثر من 17.7 في المائة من العدد الكلي لسكان البلد[14].

يتركز معظم اللاجئين الفلسطينيين في الأردن (2,117,361) وفي فلسطين (2,074,167). كما يقيم عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (449,957). وتشير الإحصاءات عن اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية إلى أن 450,000 لا يزالوا في الجمهورية العربية السورية عام 2017، وأكثر من 95 في المائة منهم (أي 430,000) بحاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية متواصلة، فحوالي 280,000 منهم نازحون داخلياً، وما يقدر بنحو 43,000 محاصرون في أماكن يصعب أو يستحيل الوصول إليها. وقد فر أكثر من 120,000 لاجئ فلسطيني من الجمهورية العربية السورية بما في ذلك أكثر من 31,000 منهم إلى لبنان وأكثر من 16,000 إلى الأردن. ويعيش الكثير من اللاجئين الفلسطينيين من الجمهورية العربية السورية الذين فرّوا إلى الأردن ولبنان في وضع غير مستقر ومهمّش بسبب وضعهم القانوني غير الواضح ولا يحظون بحماية اجتماعية كافية[15].

الإطار 1. النازحون داخلياً

في نهاية عام 2016، كان حوالي 41 في المائة من جميع الأشخاص النازحين داخلياً في العالم بسبب النزاعات والعنف العام يعيشون في المنطقة العربية، وبلغ مجموعهم أكثر من 16 مليون[أ]. وخلال عام 2016، نزح داخلياً أكثر من 2.3 مليون شخص جديد في المنطقة، ما يشكل ثلث جميع النازحين داخلياً الجدد بسبب النزاعات في العالم. وكانت الغالبية العظمى من النازحين داخلياً الجدد في الجمهورية العربية السورية (824,000) والعراق (659,000) واليمن (478,000). إلا أن عدد النازحين داخلياً الجدد انخفض في المنطقة بالمقارنة مع عام 2015، الذي نزح خلاله أكثر من 5 ملايين شخص جديد بسبب النزاع. وفي عام 2016، تجاوزت جمهورية الكونغو الديمقراطية الجمهورية العربية السورية التي كانت تعتبر البلد الذي لديه أكبر عدد من النازحين داخلياً بسبب النزاعات[ب].

في نهاية عام 2016، كان ربع النازحين داخلياً بسبب النزاع في العالم في مجموعة بلدان المشرق العربي، إذ بلغ عددهم 9.6 مليون نازح داخلي، معظمهم في الجمهورية العربية السورية والعراق. وكان لدى الجمهورية العربية السورية في نهاية عام 2016 أكبر عدد من النازحين داخلياً مما في أي بلد آخر في العالم (ما يزيد عن 6.3 مليون)، اضطر العديد منهم للنزوح عدة مرات. وقد كان إيصال المساعدات الإنسانية ولا يزال يمثل تحدياً كبيراً، وفي

كانون الأول/ديسمبر 2016 كان يعيش ما يقرب من 4.9 مليون نازح في مناطق يصعب الوصول إليها، بما في ذلك نحو مليون في مناطق محاصرة[ج].

الأشخاص النازحون داخلياً بسبب النزاع والعنف في المنطقة العربية (العدد في نهاية العام)، 2012-2016

البلد	2012	2013	2014	2015	2016
الجمهورية العربية السورية	3,000,000	6,500,000	7,600,000	6,600,000	6,325,978
السودان	3,000,000	2,426,700	3,120,000	3,264,286	3,320,000
الصومال	1,350,000	1,100,000	1,106,751	1,223,000	1,106,751
العراق	2,100,000	2,100,000	3,276,000	3,290,310	3,034,614
فلسطين	144,500	146,000	275,000	221,425	193,277
ليبيا	50,000	59,400	400,000	500,000	303,608
اليمن	385,000	307,000	334,090	2,509,068	1,973,994

المصدر: Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC), 2016a.

أما في العراق، فقد نزح أكثر من 1.6 مليون شخص جديد خلال عامي 2015 و2016، وقدر عدد النازحين داخلياً في البلاد بأكثر من 4.3 ملايين شخص في منتصف عام 2016[د]. وفي عام 2016، قدر عدد الأشخاص الذين عادوا إلى ديارهم بنحو مليون، بعضهم عاد إلى مناطق غير آمنة أو مهدمة. وأدت الحملات العسكرية الرامية إلى استعادة المناطق التي يسيطر عليها ما يدعى بتنظيم الدولة الإسلامية إلى موجات جديدة من النزوح، بما في ذلك 350,000 شخص نزحوا بسبب عملية الموصل التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر 2016[ه]. وكان العراق لنحو 15 عاماً من بين البلدان العشرة الأولى في العالم التي لديها أعلى مستويات النزوح الداخلي المتعلق بالنزاع.

كما تستمر موجات النزوح الداخلي الهائلة بسبب النزاع والعنف في أقل البلدان العربية نمواً، وهي أساساً السودان والصومال واليمن. واستضافت مجموعة البلدان هذه أكثر من 6.4 مليون نازح داخلي في نهاية عام 2016، أي نحو 16 في المائة من إجمالي النازحين داخلياً بسبب النزاع في العالم[و].

وكانت أعداد النازحين داخلياً الجدد في أقل البلدان العربية نمواً في عام 2016 أقل مما كانت عليه في عام 2015، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض عددهم في اليمن، الذي بلغ 478,000 في عام 2016، بالمقارنة مع 2.2 مليون في عام 2015. إلا أن انخفاض هذا الرقم الذي يعود إلى الوضع المتقلب في اليمن الذي ترتفع فيه معدلات العودة وحالات النزوح المتعدد، لا يعكس بالضرورة مدى تضرر الناس من النزوح في البلد. وفي منتصف عام 2016، نزح داخلياً أكثر من مليوني شخص في اليمن[ز]. ووفقاً لما أوردته فرقة العمل المعنية بالتحركات السكانية، فإن 10.3 في المائة من سكان اليمن إما نازحين أو عادوا إلى مناطقهم الأصلية منذ بداية النزاع في آذار/مارس 2015[ح].

اما السودان، وهو تاريخياً بلد ترتفع فيه مستويات النزوح الداخلي، فيستضيف أكبر عدد من النازحين داخلياً من بين أقل البلدان العربية نمواً، حيث بلغ عددهم 3.3 مليون شخص في نهاية عام 2016. وفي الصومال، لا يزال أكثر من 1.1 مليون شخص نازحين داخلياً لأسباب تتعلق بالنزاع، حيث نزح 112,000 شخص جديد في عام 2016[ط].

النزوح الداخلي ليس سمة معتادة في مجموعة بلدان المغرب العربي، ولكن تجدد النزاع وعدم الاستقرار السياسي في ليبيا في عام 2014 تسبب بنزوح مئات آلاف الأشخاص من ديارهم. وفي نهاية عام 2016، قدر عدد النازحين داخلياً في ليبيا بنحو 304,000 شخص[ي]. ورغم أن القتال في بعض أنحاء البلاد لا يزال يسبب مزيداً من النزوح، إلا أن مئات آلاف الأشخاص تمكنوا أيضاً من العودة[ك].

وبالإضافة إلى النزوح الداخلي المرتبط بالنزاع، نزح داخلياً أكثر من 240,000 شخص جديد في المنطقة العربية بسبب الكوارث الطبيعية في عام 2016، معظمهم (نحو 98 في المائة) في أقل البلدان العربية نمواً، وذلك على النحو التالي: 123,000 في السودان، و70,000 في الصومال، و36,000 في اليمن[ل].

النزوح الداخلي بسبب النزاع والعنف (النسب المئوية لأعداد النازحين)، 2016

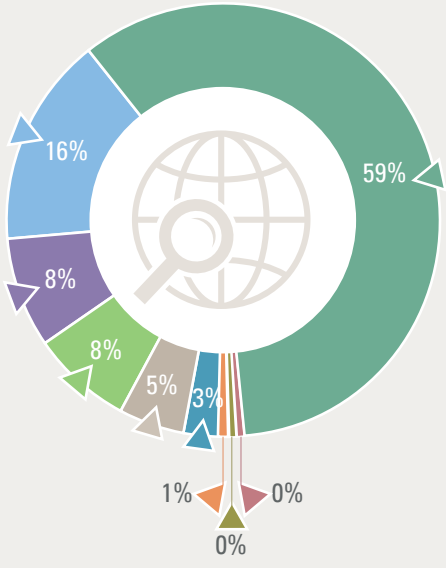

الجمهورية العربية السورية	6.3 مليون
السودان	3.3 مليون
العراق	3.0 مليون
اليمن	2.0 مليون
الصومال	1.1 مليون
ليبيا	0.3 مليون
فلسطين	0.2 مليون
البلدان العربية الأخرى	0.1 مليون
سائر بلدان العالم	23.9 مليون

المصدر: Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC), 2016a.

المصدر: معلومات جمعتها المنظمة الدولية للهجرة.

أ/ حسابات بالاستناد إلى بيانات جمعها مركز رصد التشرد الداخلي من مصادر متنوعة.

ب/ IDMC, 2017.

ج/ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2017.

د/ UNHCR, 2017b.

ه/ IOM, 2017a.

و/ IDMC, 2016a.

ز/ UNHCR, 2017b.

ح/ IOM and UNHCR, 2017.

ط/ IDMC, 2016a.

ي/ IOM, 2017c.

ك/ مصفوفة تتبُّع النزوح التي تصدرها المنظمة الدولية للهجرة، ليبيا. متاحة على الموقع التالي: www.globaldtm.info/libya/ (استُرجعت في 14 أيار/مايو 2017).

ل/ IDMC, 2016a.

باء. الهجرة والنزوح من البلدان العربية

ازداد عدد المهاجرين واللاجئين من البلدان العربية باطراد على مدى السنوات الـ 25 عاماً الماضية. وقدر في عام 2015 أن 26,052,294 شخصاً من البلدان العربية كانوا يعيشون خارج بلدانهم، ما يزيد عن 5.7 مليون شخص تقريباً عن عام 2010، وحوالي 15 مليوناً عن عام 1990 (الشكل 12). وتعود هذه الزيادة السريعة التي حدثت مؤخراً في معظمها إلى تدفق المهاجرين، وكثير منهم من اللاجئين، من بلدان المشرق. وظل نحو نصف مجموع من انتقلوا من بلدان عربية في المنطقة، فقد ارتفعت هذه النسبة من 42 في المائة في عام 1990 إلى 52 في المائة في عام 2010، قبل أن تنخفض قليلاً إلى 50 في المائة في عام 2015 (الشكل 11). وفي عام 2015، كانت بلدان المقصد الثلاثة الأولى للمهاجرين من البلدان العربية، الأردن (3,034,795) وفرنسا (2,922,460) والمملكة العربية السعودية (2,602,375)[16].

كثير من الهجرات من البلدان العربية مدفوعة بالنزوح أو البحث عن العمل. ويرحل عدد كبير من المهاجرين من المنطقة العربية إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، معظمهم للعمل المؤقت أو طويل الأجل. فمثلاً، معظم المهاجرين من مصر (73 في المائة) والأردن (66 في المائة) هم في بلدان مجلس التعاون الخليجي[17]. وكانت الوجهات الأخرى، مثل ليبيا شائعة بين العمال العرب المهاجرين، مع أن النزاع الليبي الراهن خفّض قليلاً تلك التوجهات. وهجرة العمال إلى خارج المنطقة العربية شائعة أيضاً.

معظم المهاجرين من المنطقة العربية من بلدان المشرق العربي، فهم يشكّلون 57 في المائة من جميع أعداد المهاجرين الوافدين من المنطقة العربية (14,809,489). ونحو 21 في المائة من المهاجرين من بلدان المغرب العربي وحوالي 20 في المائة من أقل البلدان العربية نمواً، أما المهاجرين من بلدان مجلس التعاون الخليجي فبالكاد تبلغ نسبتهم 3 في المائة[18].

الشكل 11. العدد الكلي للمهاجرين من البلدان العربية ونسبة الباقين في المنطقة (بالملايين)، 1990-2015

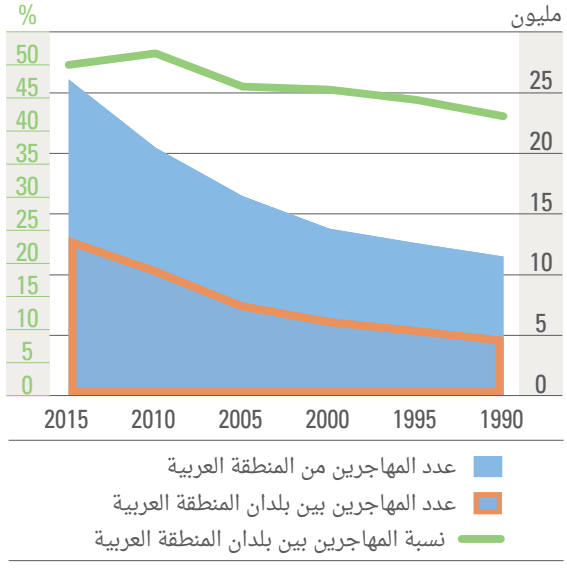

المصدر: DESA, 2015b.

وكانت بلدان المنشأ الرئيسية للمهاجرين في المنطقة العربية في عام 2015، الجمهورية العربية السورية، إذ بلغ عدد المهاجرين منها ما يقرب من 5.3 مليون بما في ذلك اللاجئين، وتلتها فلسطين 3.6 مليون، ومصر 3.3 مليون[19]. وللمرة الأولى منذ 25 عاماً فاقت مصر المغرب كثالث أكبر بلد عربي من حيث عدد السكان المقيمين في الخارج (الشكل 13).

وازداد عدد اللاجئين السوريين بشكل كبير، إذ ارتفعت نسبتهم 350 في المائة خلال الفترة بين عامي 2010 و2015، وذلك بسبب النزاع الدائر في البلاد وما نجم عنه من نزوح على نطاق واسع داخل البلاد وعبر حدودها. وقبل النزاع، كانت الجمهورية العربية السورية مقصداً صافياً للهجرة، إذ استضافت أكثر من 1.6 مليون مهاجر في عام 2010 (وهو عدد صافي إيجابي يزيد عن 560,000)[20].

لقد أدت الأزمات والنزاعات في بلدان عربية مختلفة، مثل الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق وليبيا واليمن، إلى زيادة كبيرة في النزوح. وكانت المنطقة العربية المساهم الأكبر في مستويات النزوح القياسية عالمياً (الجدول 2). وفي منتصف عام 2016، كان نحو النصف (46 في المائة) من جميع اللاجئين في العالم من المنطقة العربية، أكثرهم من الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال

الشكل 12. الهجرة من المنطقة العربية حسب مجموعات البلدان (بالملايين)، 1990-2015

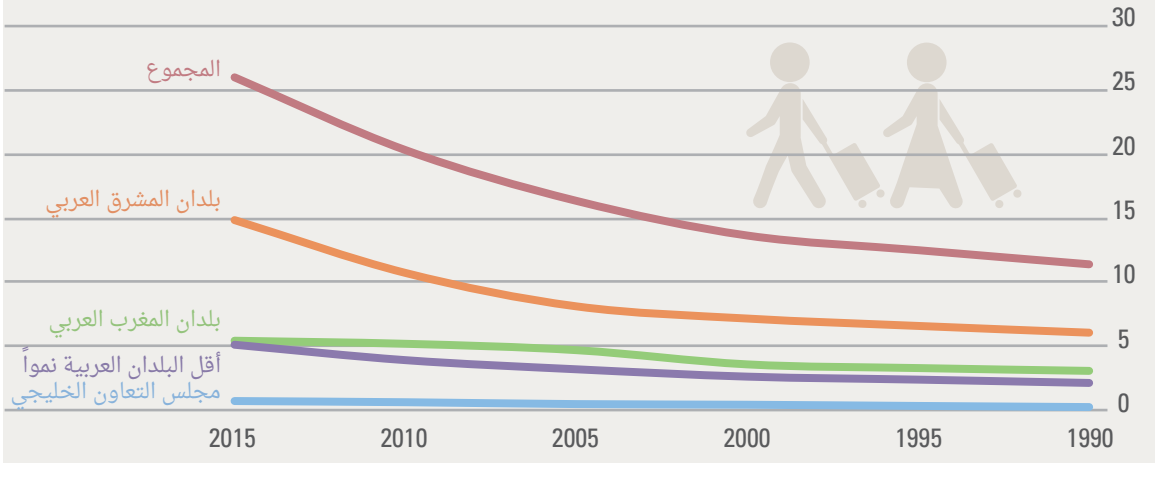

المصدر: DESA, 2015b.

الشكل 13. بلدان المنشأ الخمسة الأولى للمهاجرين في المنطقة العربية (بالملايين)، 1990-2015

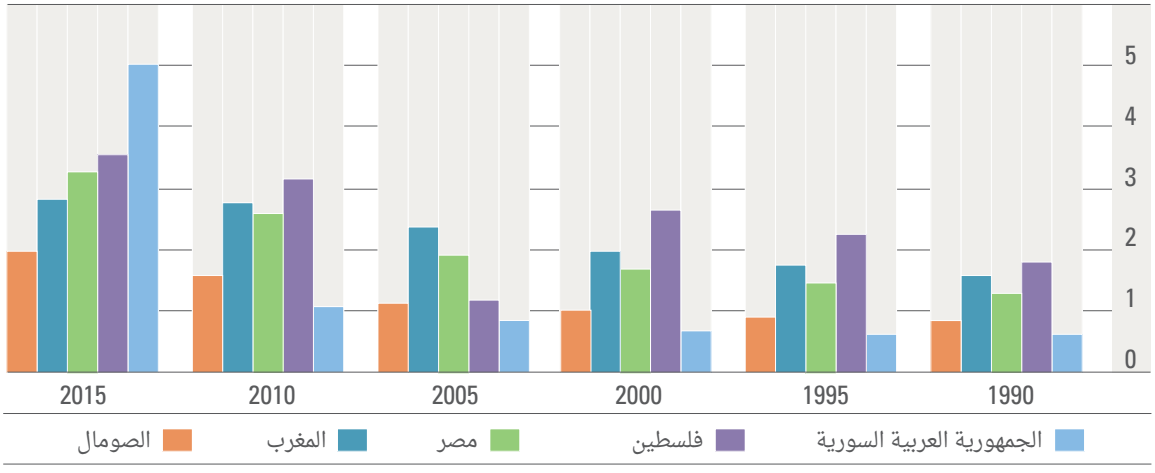

المصدر: DESA, 2015b.

الجدول 2. مجموع اللاجئين من المنطقة العربية حسب بلدان المنشأ، 2013-2016

بلدان المنشأ	منتصف 2013	منتصف 2014	منتصف 2015	منتصف 2016
الأردن	1,588	1,633	1,767	1,903
الإمارات العربية المتحدة	74	88	93	106
البحرين	249	285	373	424
تونس	1,250	1,368	1,484	1,625
الجزائر	3,752	3,691	3,541	3,622
جزر القمر	473	528	562	571
الجمهورية العربية السورية	1,888,823	3,029,465	4,194,554	5,303,613
جيبوتي	641	809	921	1,113
السودان	632,014	670,332	640,919	638,986
الصومال	1,130,939	1,080,788	1,105,618	1,097,757
العراق	409,181	426,114	377,747	279,955
عُمان	24	26	31	41
فلسطين	96,801	96,658	97,241	98,767
قطر	15	17	21	21
الكويت	935	990	978	932
لبنان	3,652	4,238	4,329	4,487
ليبيا	3,089	3,353	4,317	6,999
مصر	9,456	13,050	16,105	18,672
المغرب	1,093	1,345	1,559	2,033
المملكة العربية السعودية	439	600	629	752
موريتانيا	34,284	34,340	34,121	36,492
اليمن	2,228	2,514	5,832	15,657

المصدر: UNHCR, 2016e.

ملاحظة: لا تشمل البيانات اللاجئين الفلسطينيين المسجّلين لدى الأونروا والبالغ عددهم 5.27 ملايين لاجئ.

الشكل 14. بلدان المنشأ الخمسة الأولى للاجئين من المنطقة العربية، منتصف عام 2016

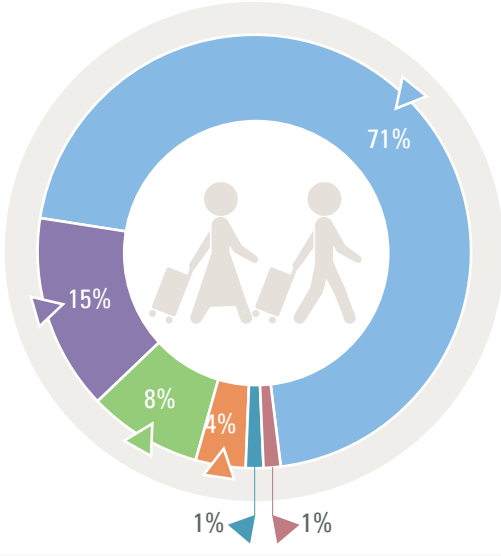

الجمهورية العربية السورية	5,303,613
الصومال	1,097,757
السودان	638,986
العراق	279,955
فلسطين	98,767
سائر بلدان العالم	95,450

المصدر: UNHCR, 2016e.

والعراق. ويمثل السوريون وحدهم ثلث اللاجئين في العالم (الشكل 14).

وفي حين بقي معظم اللاجئين من البلدان العربية في المنطقة، إلاّ أن أعداداً كبيرة منهم غادرت أيضاً إلى أوروبا وأفريقيا وأمريكا الشمالية. وتلقى الاتحاد الأوروبي أكثر من مليون طلب لجوء للمرة الأولى من المنطقة العربية بين عامي 2015 و2016 (تقريباً 550,000 و540,000 على التوالي)، بزيادة كبيرة عن 41,000 في عام 2010[21]. ويمثل طالبو اللجوء من المنطقة العربية 45 في المائة من جميع المتقدمين بطلبات اللجوء في الاتحاد الأوروبي عام 2016 والسوريون تقريباً 28 في المائة منهم، وما يزيد عن 62 في المائة من المتقدمين بطلبات اللجوء من المنطقة العربية. وكانت الجنسيات الرئيسية الأخرى من المنطقة العربية هي العراقية ويليها الصومالية ثم المغربية (الجدول 3).

ألمانيا هي الوجهة الأولى في أوروبا لطالبي اللجوء من المنطقة العربية، إذ تلقت 73 في المائة من المتقدمين بطلبات اللجوء للمرة الأولى من البلدان العربية إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2016 (الجدول 4). والبلدان

الجدول 3. النسبة المئوية للمتقدمين للمرة الأولى بطلبات لجوء إلى الاتحاد الأوروبي من المنطقة العربية والنسبة المئوية من جميع المتقدمين بطلبات إلى الاتحاد الأوروبي، 2016

الجنسية	عدد مقدمي طلبات اللجوء للمرة الأولى	النسبة المئوية من مقدمي طلبات اللجوء من المنطقة العربية	النسبة المئوية من مقدمي طلبات اللجوء من كل المناطق
الجزائر	11,165	0.9	0.9
الجمهورية العربية السورية	334,830	62.3	27.8
السودان	11,085	2.1	0.9
الصومال	18,960	3.5	1.6
العراق	127,000	23.6	10.5
فلسطين	2,495	0.5	0.2
لبنان	6,155	1.1	0.5
ليبيا	4,320	0.8	0.4
مصر	4,510	0.8	0.4
المغرب	11,190	2.1	0.9
البلدان العربية الأخرى	6,140	1.1	0.5
المجموع	537,850	100	45

المصدر: Eurostat, n.d.

الجدول 4. الوجهات الرئيسية للاجئين وطالبي اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي من المنطقة العربية، 2016

البلد	مجموع اللاجئين	مجموع المتقدمين للمرة الأولى بطلبات لجوء، 2016
ألمانيا	317,387	392,120
السويد	112,146	9,625
هولندا	56,737	7,270
النمسا	32,168	15,425
اليونان	43,794	34,345
فرنسا	29,721	19,680
المملكة المتحدة	28,803	9,180
إيطاليا	26,249	8,895

المصدر: UNHCR, 2016e; Eurostat, n.d.

الأخرى المتلقية لطلبات اللجوء في عام 2016 كانت اليونان (6.4 في المائة) وفرنسا (3.7 في المائة) والنمسا (2.9 في المائة).

جيم. الهجرة والنزوح في المنطقة العربية حسب مجموعات البلدان

1. بلدان مجلس التعاون الخليجي

(أ) الهجرة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي

في عام 2015، استضافت بلدان مجلس التعاون الخليجي أكبر عدد من المهاجرين في المنطقة العربية، وأحد أكبر الأعداد في العالم. فقد تضاعف عدد المهاجرين في بلدان مجلس التعاون الخليجي البالغ عددهم 25.4 مليون أكثر من ثلاث مرات من 8.2 مليون منذ عام 1990، ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى هجرة العمال إلى مجموعة البلدان هذه. وتستضيف المملكة العربية السعودية العدد الأكبر من المهاجرين الذين وصل مجموعهم إلى 10.2 مليون في عام 2015 (وهي أيضاً في الترتيب الرابع بين بلدان المقصد في العالم)، وتليها الإمارات العربية المتحدة التي وصل عدد المهاجرين إليها إلى 8.1 مليون من نحو 2.4 مليون في عام 2000[22]. وبلدان مجلس التعاون الخليجي، علاوة على استضافتها العدد الأكبر من المهاجرين في المنطقة العربية، فإن نسبة المهاجرين من عدد السكان في هذه البلدان هي الأكبر في العالم. فنسبة المهاجرين من العدد الكلي لسكان بلدان مجلس التعاون الخليجي بلغت 48 في المائة في عام 2015 (بزيادة 3 في المائة عن عام 2015، و13 في المائة عن عام 1990). وباستثناء عُمان (41.4 في المائة) والمملكة العربية السعودية (32.2 في المائة) يشكّل المهاجرون غالبية السكان في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وأكبر نسبة للمهاجرين من العدد الكلي للسكان هي في الإمارات العربية المتحدة (88.4 في المائة) وقطر (75.5 في المائة). وإمارة دبي هي المثال الأقصى إذ يشكّل المهاجرون 91 في المائة من عدد السكان[23]. وأكثر من 85 في المائة منهم ناشطون اقتصادياً، ما يشير إلى أن الغالبية العظمى من الأعمال في دبي يؤديها المهاجرون. وتشير التقديرات إلى أن المهاجرين شكّلوا في عام 2013، حوالي 67 في المائة من مجموع العمال في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي[24].

معظم المهاجرين في بلدان مجلس التعاون الخليجي من آسيا. ففي عام 2015 كان هناك 8.2 مليون مهاجر من الهند و2.8 مليون من بنغلاديش و2.8 مليون آخرين من باكستان، ونسبة أقل من المنطقة العربية. في عام 2015 بلغت نسبة المهاجرين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي من بلدان أخرى في المنطقة العربية 21 في

الشكل 15. بلدان المنشأ الرئيسية للمهاجرين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، عام 2015

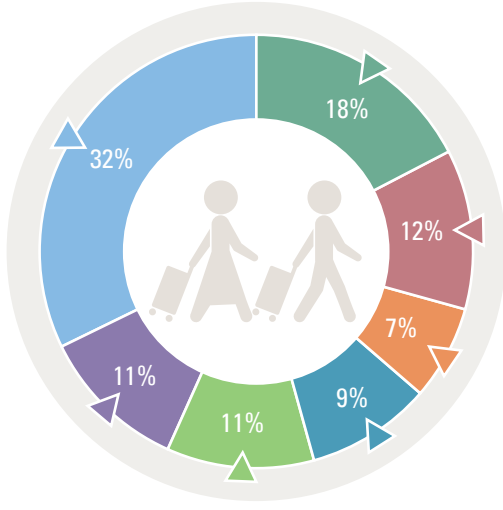

المصدر: DESA, 2015b.

الشكل 16. النسبة المئوية للمهاجرات من العدد الكلي للمهاجرين في بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1990-2015

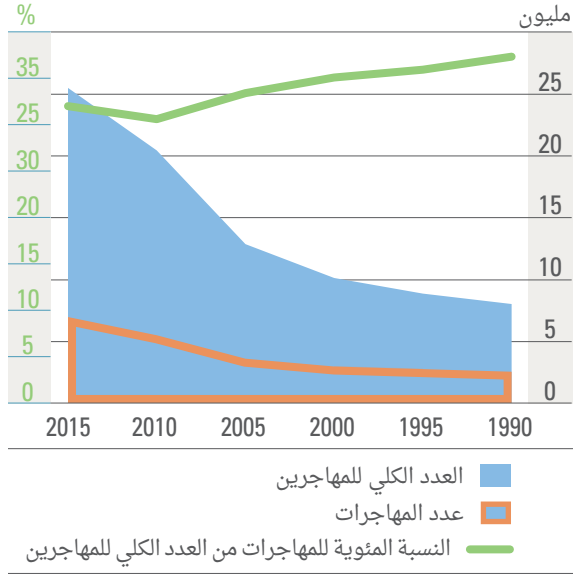

المصدر: DESA, 2015b.

المائة، غالبيتهم من مصر (2.4 مليون) واليمن (871,375) والجمهورية العربية السورية (689,975) (الشكل 15).

وفي حين ازداد عدد المهاجرات إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة بين عامي 1990 و2015، انخفضت نسبتهن من مجموع المهاجرين من 33 في المائة في عام 1990 إلى 28 في المائة في عام 2015 (الشكل 16). وفي عام 2015، كان 64 في المائة من جميع المهاجرين في بلدان مجلس التعاون الخليجي ذكوراً في سن العمل (تتراوح أعمارهم بين 15 و64 سنة) (الشكل 17).

(ب) الهجرة من بلدان مجلس التعاون الخليجي

بلغ، في عام 2015، عدد المهاجرين من بلدان مجلس التعاون الخليجي 697،435 شخصاً (ما يمثل 2.6 في المائة من إجمالي المهاجرين من المنطقة العربية). ومع أن النسبة لا تزال صغيرة، إلا أن العدد بلغ أكثر من ضعف ما كان عليه في عام 1990 (302,863). وفي عام 2015 حلت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى من بين بلدان المجلس من حيث عدد المهاجرين منها، إذ يعيش 270,029 من مواطنيها في الخارج، أكثرهم في

الشكل 17. التركيبة العمرية للمهاجرين في بلدان مجلس التعاون الخليجي

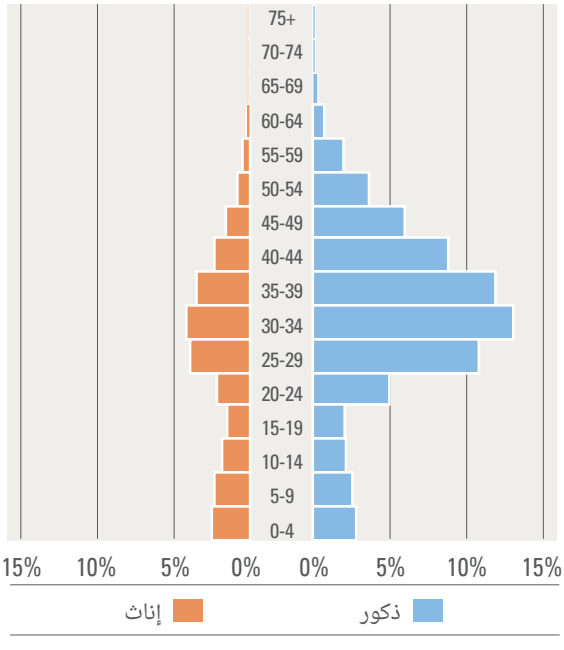

المصدر: DESA, 2015b.

الإطار 2. اللاجئون في بلدان مجلس التعاون الخليجي

ليس أيٌّ من بلدان مجلس التعاون الخليجي طرفاً في اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين أو بروتوكول الاتفاقية لعام 1967، وليس لدى أي منها إطار وطني قانوني خاص باللاجئين واعتبارات اللجوء. وعموماً، يعامل الأشخاص الفارين من الاضطهاد والصراع كغيرهم من رعايا بلدان ثالثة ويخضعون لقوانين الهجرة الوطنية التي تطلب عادة من غير المواطنين تأمين كفيل إذا رغبوا بالدخول إلى تلك البلدان والعمل فيها. ومع ذلك، تقر بلدان مجلس التعاون الخليجي بالتحديات المتعلقة بالأفراد الهاربين من الاضطهاد والنزاعات، وتبدي في معاملتها لهم مستوى من التسامح والاعتبارات الإنسانية، بما في ذلك احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية. فمثلاً، يمنع عادة الأشخاص الداخلين إلى المملكة العربية السعودية بتأشيرة زيارة من العمل بأي وظيفة، ولكن حَمَلة هذه التأشيرات من السوريين واليمنيين قد يسمح لهم بالعمل لفترات محدودة قابلة للتجديد. ومن الأمثلة الأخرى إتاحة التعليم العالي المجاني للفلسطينيين المقيمين لفترة طويلة في المملكة العربية السعودية وكذلك قيامها بتنظيم الوضع القانوني لنحو 250,000 من الروهنجيا لمدة أربع سنوات مبدئياً. ولكن الأفراد الفارين من النزاع والاضطهاد يتعرضون للتدقيق من الجهات الحكومية، وقد يواجهون عوائق في تأمين الكفلاء أو الحفاظ عليهم وفي تجديد تأشيراتهم، ولا سيما إذا لم يحملوا وثائق سفر صالحة.

ولا يمكن تقدير عدد الأشخاص الفارين من بلدان كلاجئين إلى مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي إلا من بيانات الهجرة التي توفرها حكومات بلدان مجلس التعاون، إذ أن عدد قليل من اللاجئين في هذه البلدان مسجّل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فمثلاً أفادت المملكة العربية السعودية بأنها استضافت 2.5 مليون سوري منذ بداية النزاع في البلاد في عام 2011[أ]، ولكن القدرة على التحقق من هذا الرقم أو المنهجية المستخدمة لحسابه أو معرفة عدد السوريين المقيمين في المملكة في أي فترة زمنية معينة محدودة. وفي عام 2016، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عزمها على قبول 15 ألف سوري معرض للخطر خلال السنوات الخمس المقبلة.

وفي الفترة بين عام 2015 وحتى آذار/مارس 2017، تسجّل في المفوضية رسمياً في بلدان مجلس التعاون الخليجي 2,290 شخصاً فقط فارين من الاضطهاد من أكثر من 20 بلداً من المنطقة العربية وغيرها، بما في ذلك العراق والجمهورية العربية السورية: 959 في عام 2015 و1,057 في عام 2016 و274 في عام 2017 (حتى آذار/مارس)[ب]. ومع أن عدد السوريين المسجّلين رسمياً لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يبدو منخفضاً نسبياً، لا يعني هذا عدم وجود أشخاص آخرين يحتاجون إلى الحماية في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي.

المصدر: تجميع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
أ/ Reuters, 2015.
ب/ UNHCR, 2016d.

ليبيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وتليها الكويت التي يعيش 187,871 من مواطنيها في الخارج (أي 27 في المائة من المهاجرين من مجموعة البلدان)، ثم الإمارات العربية المتحدة التي يعيش 136,557 من مواطنيها في الخارج (أي 19 في المائة من المهاجرين من مجموعة البلدان) (جدول المرفق 2.5).

وفي عام 2015، كان معظم المهاجرين من بلدان مجلس التعاون الخليجي مقيمين في المنطقة العربية (45 في المائة منهم) أو في أمريكا الشمالية (23 في المائة) وأوروبا (16 في المائة) (الشكل 18). وفي حين ازدادت الهجرة إلى بلدان أخرى في المنطقة العربية بنسبة 53 في المائة منذ عام 1990، وازدادت الهجرة إلى أوروبا بما يزيد عن 500 في المائة، وأمريكا الشمالية 450 في المائة خلال الفترة نفسها. وفي عام 2015، كانت بلدان المقصد الأولى للمهاجرين من بلدان مجلس التعاون الخليجي هي الولايات المتحدة الأمريكية (99,127) وفلسطين (77,777) والمملكة المتحدة (74,915) (الشكل 19).

انخفضت بين عامي 1990 و2010، النسبة المئوية للمهاجرات من بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى كافة البلدان باستثناء الإمارات العربية المتحدة. غير أن الفترة بين عامي 2010 و2015، تُظهِرُ زيادة في نسبة المهاجرات. وفي عام 2015، كانت نسبة المهاجرات

الشكل 18. مناطق المقصد الرئيسية للمهاجرين من بلدان مجلس التعاون الخليجي (بالآلاف) خلال الفترة 1990-2015

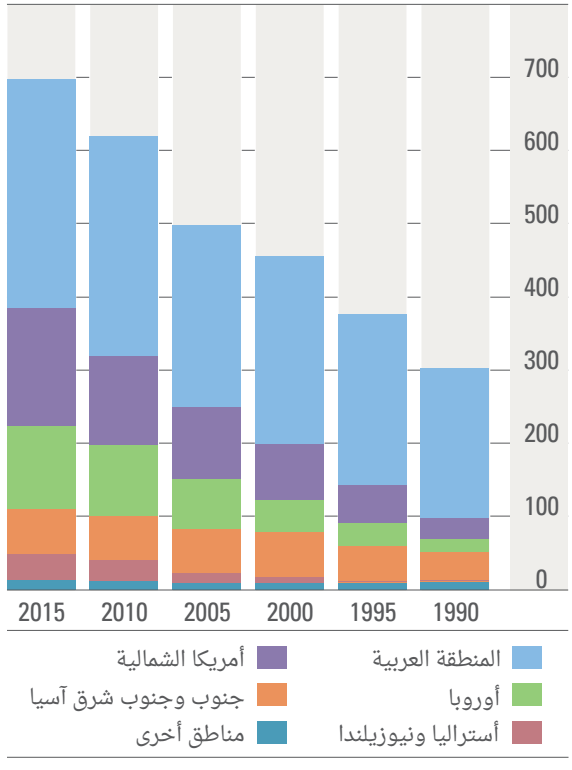

المصدر: DESA, 2015b.

ملاحظة: باستثناء المنطقة العربية، تتبع المجموعات الإقليمية الأخرى في الشكل 18 تصنيف فئات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. مثلاً، تشير أوروبا إلى المنطقة في نطاقها الأوسع لا المجموعة الأصغر لبلدان الاتحاد الأوروبي.

الشكل 19. بلدان المقصد الرئيسية للمهاجرين من بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2015

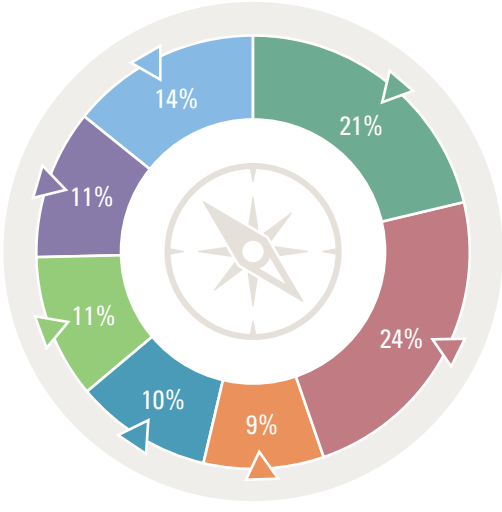

الولايات المتحدة الأمريكية	99,127
فلسطين	77,777
المملكة المتحدة وإيرلندا الشمالية	74,915
الإمارات العربية المتحدة	71,263
كندا	62,513
البلدان العربية الأخرى	162,845
سائر بلدان العالم	148,845

المصدر: DESA, 2015b.

الشكل 20. النسبة المئوية للمهاجرات من بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1990-2015

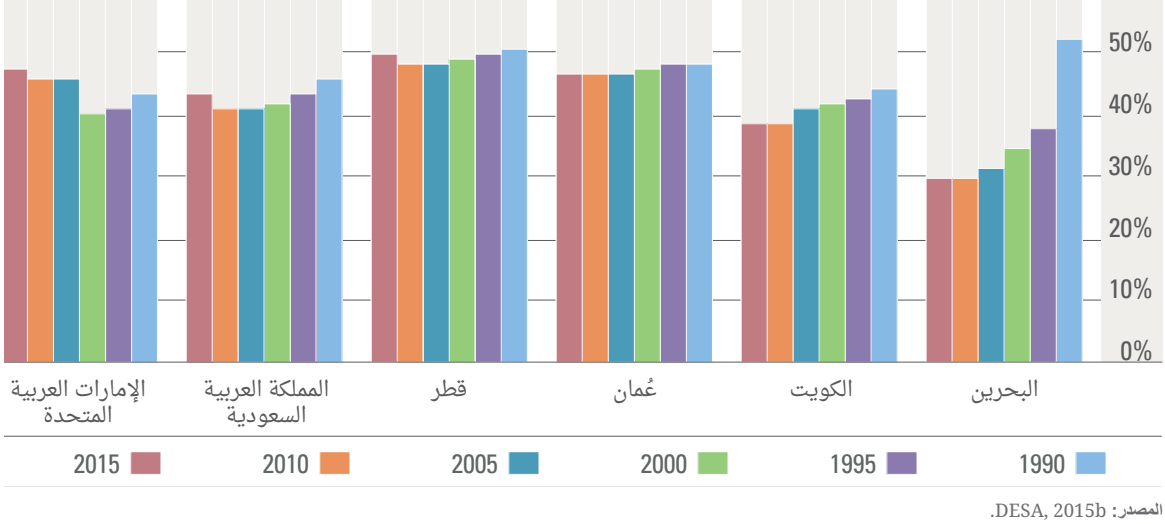

المصدر: DESA, 2015b.

من قطر الأعلى، إذ بلغت حوالي 50 في المائة. أما المهاجرون من البحرين فأغلبهم ذكور، إذ انخفضت نسبة الإناث من العدد الكلي للمهاجرين من 52 في المائة في عام 1990 إلى 30 في المائة في عام 2015 (الشكل 20).

عدد اللاجئين من مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي قليل بالمقارنة مع غيرها من مجموعات بلدان المنطقة العربية. فحتى منتصف عام 2016، كانت بلدان المنشأ الرئيسية للاجئين إلى مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، الكويت التي لجأ منها 932 شخصاً والمملكة العربية السعودية التي لجأ منها 752 شخصاً والبحرين التي لجأ منها 424 شخصاً. بينما لم يتجاوز عدد اللاجئين من الإمارات العربية المتحدة 106 ومن عُمان 41 ومن قطر 21 حتى آذار/مارس 2017[25].

2. بلدان المغرب العربي

(أ) الهجرة إلى بلدان المغرب العربي

في عام 2015، استضافت بلدان المغرب العربي 1,158,749 مهاجر (ما يعادل 1.3 في المائة من مجموع السكان). ووفقا للبيانات المتاحة، استضافت ليبيا أكبر عدد من المهاجرين (771,146) تلتها الجزائر (242,391) في عام 2015. وسجلت ليبيا أيضاً النسبة الأعلى للمهاجرين من مجموع سكانها (12.3 في المائة)، في حين لم يمثّل المهاجرون من بلدان المغرب العربي سوى أقل من 1 في المائة من مجموع السكان في كل من بلدان المغرب العربي الأخرى (جدول المرفق 2.2).

وتختلف البيانات الإحصائية عن الهجرة في بلدان المغرب العربي بحسب المصادر. تشير بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى أن 71 في المائة من المهاجرين المتواجدين في بلدان المغرب العربي في عام 2015 هم من المنطقة العربية، أساساً من فلسطين (343,650) والصومال (125,349) والعراق (84,490). أما غالبية المهاجرين القادمين من خارج المنطقة العربية فهم من فرنسا (43,936)، ومن المرجح أن تكون حصة كبيرة منهم من المغتربين العائدين (الشكل 21)[26]. وباستثناء المهاجرين الصوماليين، لا تظهر بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلاّ أعداد قليلة للمهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى

الشكل 21. بلدان المنشأ الرئيسية للمهاجرين واللاجئين إلى بلدان المغرب العربي، 2015

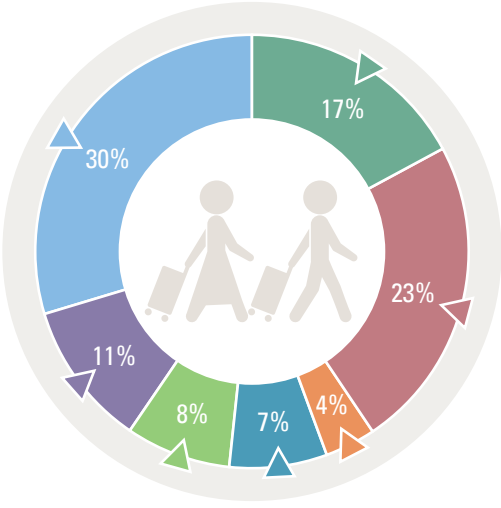

فلسطين	343,650
الصومال	125,349
الصحراء الغربية	90,939
العراق	84,490
فرنسا	43,936
البلدان العربية الأخرى	271,879
سائر بلدان العالم	198,506

المصدر: DESA, 2015b.

الشكل 22. النسبة المئوية للمهاجرات من العدد الكلي للمهاجرين في بلدان المغرب العربي، 1990-2015

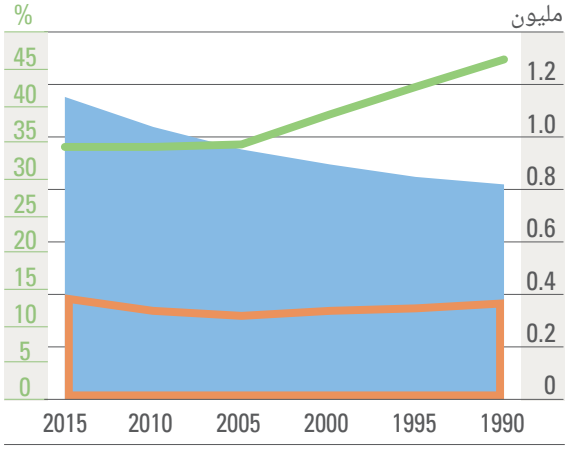

المصدر: DESA, 2015b.

إلى بلدان المغرب العربي. وتشير مصادر أخرى إلى أعداد أكبر؛ فمثلاً، تشير مصفوفة تتبع التشرد للمنظمة الدولية للهجرة في ليبيا إلى وجود كبير من جنسيات مختلفة، بما فيها مصريين وتشاديين ونيجيريين وسودانيين وماليين[27].

وبلدان المغرب العربي هي بلدان هجرة مغادرة وهجرة وافدة وكذلك بلدان عبور للمهاجرين، وخصوصاً الحركات الكبيرة إلى ليبيا وعبرها (الإطار 3). وتزايدت موجات النزوح من ليبيا أيضاً بسبب استمرار حالات انعدام الأمن والنزاع في البلاد منذ عام 2011، فهناك الآن الآلاف من الليبيين في تونس وغيرها من البلدان المجاورة[28]. وبالإضافة إلى الذين فرّوا من البلاد، قُدّر عدد النازحين داخلياً في ليبيا في أيار/مايو 2017 بنحو 300,000[29].

وفي حين ازداد عدد المهاجرات في بلدان المغرب العربي زيادة طفيفة في الفترة بين عامي 1990 و2015، انخفضت نسبة المهاجرات من مجموع المهاجرين من 46 في المائة إلى 35 في المائة على مدى الفترة نفسها (الشكل 22). وفي عام 2015 بلغت نسبة الرجال المهاجرين الذين هم في سن العمل 52 في المائة من جميع المهاجرين في بلدان المغرب العربي (الشكل 23).

استضافت مجموعة بلدان المغرب العربي حتى منتصف عام 2016 لاجئين بلغ عددهم 108,536، تركز معظمهم في الجزائر (94,219). واستقبلت ليبيا 9,300 لاجئاً، بينما استضافت المغرب 4,329 لاجئاً وتونس 688 لاجئاً[30].

وفي حين أن النزوح الداخلي ليس معتاداً في مجموعة بلدان المغرب العربي، فقد أدى النزاع وانعدام الاستقرار السياسي في ليبيا إلى زيادة كبيرة في عدد النازحين داخليا فيه. فعلى الرغم من عودة حوالي 228,000 إلى ديارهم بحلول آذار/مارس 2017، فلا يزال نحو 257,000 نازح داخلي في البلاد منذ عام 2011[31].

(ب) الهجرة من بلدان المغرب العربي

في عام 2015 بلغ مجموع المهاجرين من بلدان المغرب العربي أكثر من 5 ملايين، أي ما يعادل 21 في المائة من مجموع المهاجرين واللاجئين من المنطقة العربية

الشكل 23. التركيبة العمرية للمهاجرين في بلدان المغرب العربي، 2015

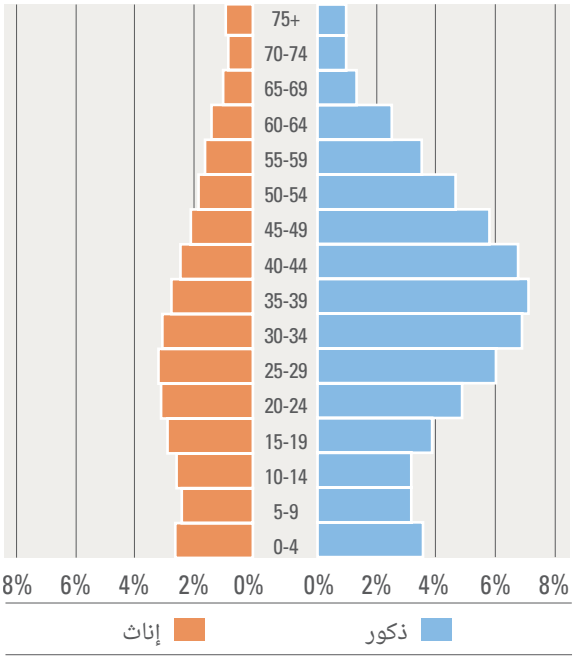

المصدر: DESA, 2015b.

ككل، ما يجعل مجموعة بلدان المغرب العربي ثاني أكبر منطقة يتدفق منها المهاجرون بعد مجموعة بلدان المشرق العربي. بيد أن الهجرة من بلدان المغرب العربي نمت بمعدل أبطأ من غيرها من مجموعات البلدان العربية الأخرى. وفيما تضاعفت أعداد الوافدين من مجموعات البلدان العربية الأخرى بين عامي 1990 و2015، تزايدت أعداد المهاجرين من المغرب بنسبة 78 في المائة، أي من 3,020,934 في عام 1990 إلى 5,391,079 في عام 2015 (الشكل 24).

وتشير بيانات عام 2015 إلى أن معظم المهاجرين من بلدان المغرب العربي هم من المغرب (2,834,641) بنسبة 53 في المائة، والجزائر (1,763,771) بنسبة 33 في المائة من مجموع المهاجرين من بلدان المغرب العربي (جدول المرفق 2.6).

ووفقاً لبيانات من عام 1990 فما بعده، كانت أوروبا الوجهة الرئيسية للمهاجرين من مجموعة بلدان المغرب العربي. والبلدان الأوروبية الرئيسية التي يقصدها المهاجرون هي فرنسا (51 في المائة) وإسبانيا (14 في

الإطار 3. بلدان المغرب العربي كمنطقة عبور

لا تزال مجموعة بلدان المغرب العربي تشكل نقطة عبور رئيسية للأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى، لا سيما أولئك الذين يعبرون ليبيا ووسط البحر الأبيض المتوسط للوصول إلى أوروبا. وفي عام 2016، وصل حوالي 181,000 مهاجر ولاجئ إلى إيطاليا، غادر 90 في المائة منهم من ليبيا وغادر الـ 10 في المائة الباقون أساساً من مصر[أ]. وقد أشارت البيانات لعام 2017، في وقت كتابة التقرير، إلى تراجع طفيف في حركة الهجرة عبر وسط البحر الأبيض المتوسط مقارنة مع السنوات السابقة، بوصول حوالي 100,000 وافد إلى إيطاليا بحلول شهر أيلول/سبتمبر 2017[ب]. وفي حين أن الهجرة من شمال أفريقيا عبر المتوسط ليست بظاهرة جديدة، إلاّ أن عدد الوافدين إلى إيطاليا ارتفع في عام 2014 ليصل إلى أكثر من 170,000 أي بما يزيد عن 270 في المائة عن السنة الفائتة[ج]. وبالرغم من أن الأرقام المطلقة ظلت مرتفعة في السنوات الماضية، إلاّ أن تركيبة جنسيات المهاجرين تغيّرت إلى حد كبير (الجدول أدناه). وكانت غالبية الوافدين إلى إيطاليا في عام 2014 من الجنسيتين السورية والإيريترية إذ بلغت نسبتهم معاً 45 في المائة من جميع الوافدين إلى إيطاليا. ووصل عدد المهاجرين السوريين وحدهم إلى 42,000، أي ما يعادل 25 في المائة من إجمالي الوافدين إلى إيطاليا في العام نفسه. غير أن السوريين بدأو عبور تركيا للوصول إلى اليونان، ووصل ما يقرب من نصف مليون منهم إلى اليونان في عام 2015[د]، وفي المقابل انخفضت أعداد المهاجرين السوريين المغادرين من ليبيا لتصل إلى 7,500 في عام 2015 وإلى 1,200 في عام 2016. وقد ازداد عدد الإريتريين في عام 2015، لكنه انخفض في عام 2016 ليصل إلى نصف عددهم في عام 2015 (أي من 40,000 تقريباً إلى أكثر بقليل من 20,000). وهذا الانخفاض لا يزال مستمراً في عام 2017. كما أن أعداد المهاجرين الصوماليين والسودانيين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط انخفضت أيضاً في الفترة 2016-2017[هـ].

القادمون بحراً إلى إيطاليا، حسب بلد المنشأ، 2014-2016.

	2014		2015		2016	
	بلد المنشأ	النسبة المئوية من مجموع الوافدين	بلد المنشأ	النسبة المئوية من مجموع الوافدين	بلد المنشأ	النسبة المئوية من مجموع الوافدين
	الجمهورية العربية السورية	25	إريتريا	25	نيجيريا	21
	إريتريا	20	نيجيريا	14	إريتريا	11
	نيجيريا	5	الصومال	8	غينيا	7
	غامبيا	5	السودان	6	كوت ديفوار	7
	دولة فلسطين	4	غامبيا	5	غامبيا	7
مجموع الوافدين	170,100		153,842		181,436	

المصدر: IOM, 2017f.

وقد ازداد عدد المهاجرين إلى إيطاليا من بلدان غرب أفريقيا، لا سيما نيجيريا التي حلت في الصدارة في العامين 2016 و2017. وبالإضافة إلى المهاجرين من بلدان غرب أفريقيا وإيريتريا وصل إلى إيطاليا في عام 2016 مهاجرون من جنسيات أخرى شملت السودان والصومال وبنغلاديش، وارتفع عدد المهاجرين خاصة من بنغلاديش في النصف الأول من عام 2017. وفي حين كانت هناك توقعات بتحول التحركات من منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط إلى وسط البحر الأبيض المتوسط عقب توقيع بيان بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في أوائل عام 2016، إلاّ أن ذلك لم يتحقق على ما يبدو لأن عدد المهاجرين الذين يجتازون وسط البحر الأبيض المتوسط لم يزدد في عام 2016.

يواجه المهاجرون مشاقاً ومخاطراً تهدد سلامتهم في رحلاتهم إلى وضمن شمال أفريقيا وخلال عبورهم الممرات البحرية. ففي رحلتهم إلى ليبيا، تبين التقارير أن المهاجرين في أحيان كثيرة يحشرون في مركبات مكتظة، ويتركهم المهربون دون ماء وغذاء، كما في بعض الأحيان تتقطع بهم السُبل في الصحراء نتيجة تعطل مركباتهم أو يسقطون من

مركبات مزدحمة أو يُتركون إذا مرضوا. وتوثق تقارير عديدة تعرض المهاجرين في ليبيا إلى الاعتداء والتعذيب والعمل بالسخرة والاحتجاز التعسفي[و]. ولا توجد تقديرات موثوقة لأعداد الذين يموتون أثناء الرحلات البرية، إلاّ أن الأدلة القولية تشير إلى أن حالات الوفاة شائعة[ز]. ويشكل عبور البحر الأبيض المتوسط خطراً إضافياً. وتشير التقديرات إلى أن ما يزيد على 13,000 شخص غرقوا محاولين عبور وسط وغرب البحر الأبيض المتوسط منذ عام 2014[ح].

وإلى جانب الهجرة عبر وسط البحر الأبيض المتوسط، شكّل المغرب أيضاً نقطة عبور إلى إسبانيا للمهاجرين من شمال أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى واللاجئين السوريين. وفي حين أن أعداد المهاجرين عبر المغرب عموما أقل بكثير من أعداد الذين يعبرون من خلال وسط البحر الأبيض المتوسط، إلاّ أن الطريق أصبح في السنتين الماضيتين مرغوباً به أكثر فقد تم الكشف عن وصول 10,200 مهاجر في عام 2016 وما يزيد عن 10,000 بحلول أيلول/سبتمبر 2017 إلى إسبانيا عبره[ط].

المصدر: معلومات جمعتها الإسكوا.

[ا] IOM, 2017f. جميع البيانات المتعلقة بالوافدين إلى إيطاليا قدمتها وزارة الداخلية الإيطالية إلى المنظمة الدولية للهجرة.

[ب] UNHCR, 2017c.

[ج] IOM, 2017f. بيانات وزارة الداخلية الإيطالية عن الوافدين إلى إيطاليا.

[د] المرجع نفسه. بيانات عن الوافدين من السلطات اليونانية.

[ه] IOM, 2017f. جميع البيانات عن الوافدين إلى إيطاليا قدمتها وزارة الداخلية الإيطالية إلى المنظمة الدولية للهجرة.

[و] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2016.

[ز] IOM, 2017e.

[ح] تشير البيانات إلى حالات الوفاة في وسط وغرب البحر الأبيض المتوسط في الفترة من كانون الثاني/يناير 2014 إلى أوائل أيلول/سبتمبر 2017 (استُرجعت في 12 أيلول/سبتمبر 2017).

[ط] Frontex, 2017.

الشكل 24. عدد المهاجرين من بلدان المغرب العربي حسب منطقة المقصد (بالملايين)، 1990-2015

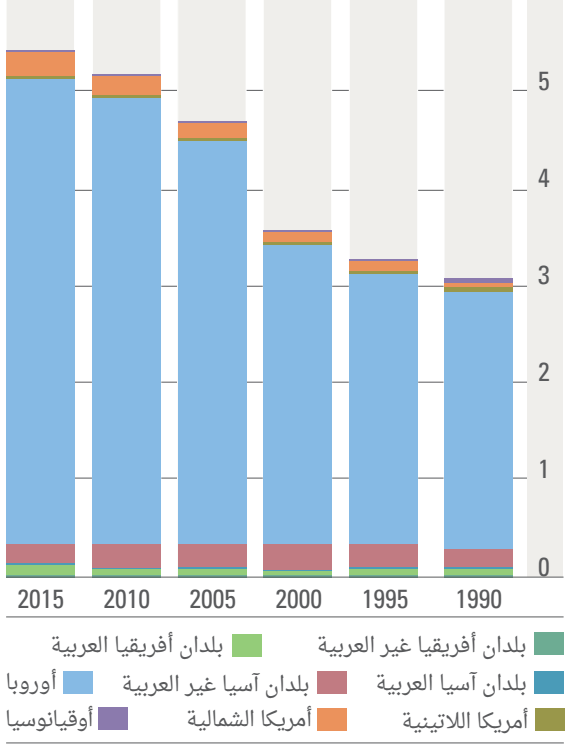

المصدر: DESA, 2015b.

الشكل 25. بلدان المقصد الرئيسية للمهاجرين من بلدان المغرب العربي، 2015

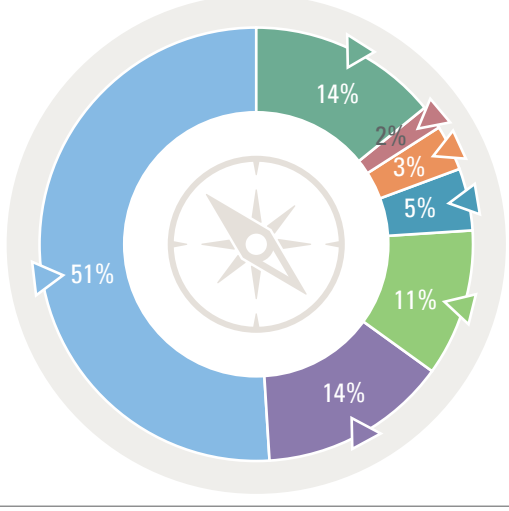

فرنسا	2,748,071
إسبانيا	758,806
إيطاليا	591,602
إسرائيل	249,609
ألمانيا	183,627
البلدان العربية الأخرى	96,405
سائر بلدان العالم	762,959

المصدر: DESA, 2015b.

الشكل 26. النسبة المئوية للمهاجرات من بلدان المغرب العربي خلال الفترة 1990-2015

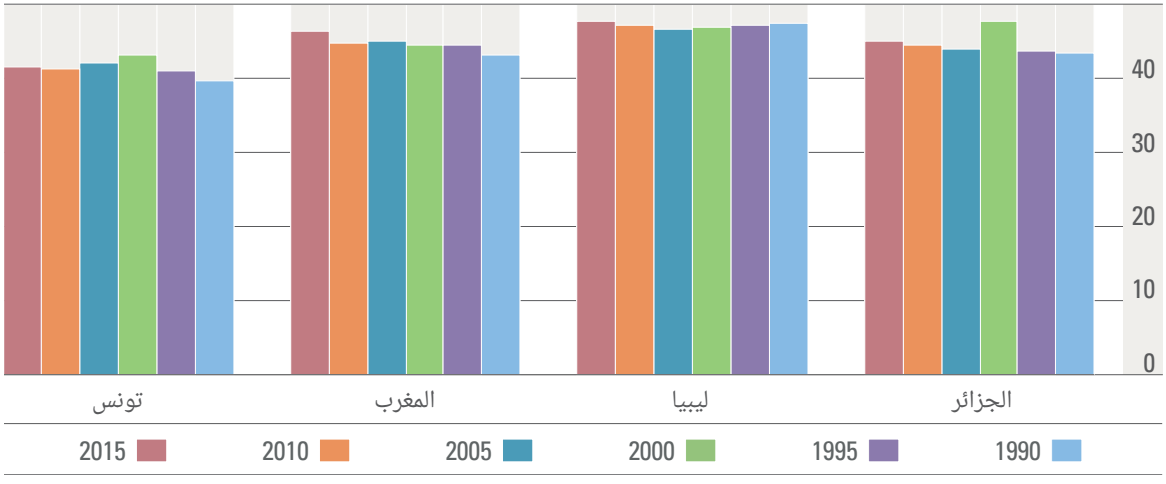

المصدر: DESA, 2015b.

المائة) وإيطاليا (11 في المائة) (الشكل 25). وغالباً ما تكون دوافع هذه الهجرة هي البحث عن العمل أو التعليم أو لم شمل الأسرة.

وشكلت المهاجرات ما بين 40 إلى 48 في المائة من مجموع المهاجرين واللاجئين من بلدان المغرب العربي بين عامي 1990 و2015. وفي ليبيا تشكل النساء ما بين 47 إلى 48 في المائة من مجموع الليبيين المهاجرين إلى خارج البلاد. في حين نسبة المهاجرات من تونس هي الأقل إذ بلغت 40 في المائة في عام 1990 و43 في المائة في عام 2000 (الشكل 26)[32].

وحتى منتصف عام 2016، وصل عدد اللاجئين من بلدان المغرب العربي إلى 14,279، وتصدر المهاجرون من ليبيا القائمة (7,000)[33].

3. بلدان المشرق العربي

(أ) الهجرة إلى بلدان المشرق العربي

استضافت بلدان المشرق العربي 7,086,022 مهاجراً في عام 2015، من بينهم عدد كبير من اللاجئين، وهو أكثر من ضعف عددهم في عام 1990 والذي بلغ 2,929,860. وفي حين أن العدد المطلق للمهاجرين وصل إلى أكثر من الضعف في الفترة بين العامين 1990 و2015، لم ترتفع نسبتهم بين عدد السكان المتزايد في بلدان المشرق العربي إلا من 3.1 في المائة إلى 4.3 في المائة خلال نفس الفترة[34]. وحركة اليد العاملة في مجموعة البلدان هذه طويلة الأمد، وتشمل بما يقدر 630,000 من المصريين في الأردن تبعاً إلى

الشكل 27. بلدان المنشأ الرئيسية للمهاجرين إلى المشرق العربي، 2015

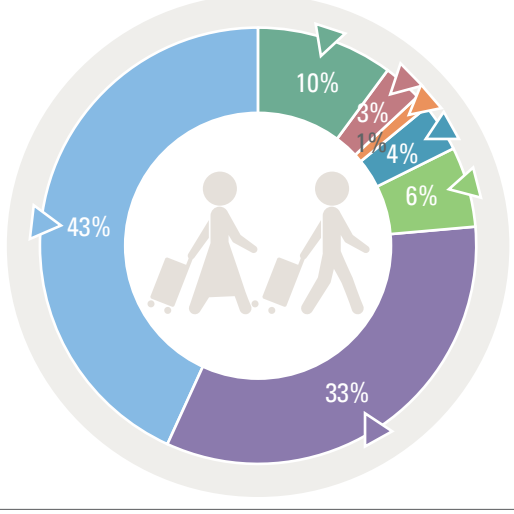

فلسطين	3,059,651
الجمهورية العربية السورية	2,353,825
العراق	422,029
مصر	255,066
الأردن	72,373
البلدان العربية الأخرى	206,003
سائر بلدان العالم	717,075

المصدر: DESA, 2015b.

الإطار 4. اللاجئون من الجمهورية العربية السورية

مع دخول النزاع في الجمهورية العربية السورية سنته السابعة، بلغ في شهر كانون الثاني/يناير 2017 عدد اللاجئين السوريين في أنحاء المنطقة المسجّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2,050,000 لاجئ. استضاف لبنان غالبيتهم (حوالي مليون لاجئ) يليه الأردن (655,000) والعراق (230,000) ومصر (116,000)، وأعداداً أصغر في بلدان شمال أفريقيا واليمن[أ]. وتعكس التقلبات في أرقام اللاجئين السوريين وضع اللاجئين المعقد. فبالإضافة إلى احتساب أعداد المواليد والوفيات من خلال التحقق المستمر من وضع الأسرة وتكوينها، تؤدي تحركات السكان الأخرى إلى تغييرات متكررة في إحصاءات اللاجئين، مثل حركات مغادرتهم من البلدان المضيفة من خلال إعادة توطينهم وغيرها من أشكال دخولهم إلى بلدان ثالثة. وفي المقابل، يصعب تسجيل حالات المغادرة غير الرسمية الناجمة عن تحركات ثانوية غير نظامية، إلا تلك التي يمكن رصدها من خلال عمليات التحقق المستمرة التي تجري في البلدان المضيفة. فقد كان عدد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الجمهورية العربية السورية قبل اندلاع النزاع أكثر من 520,000 وأصبح الآن كثيرون منهم نازحين.

وبعد سبع سنوات من النزاع يتزايد تعرض اللاجئين وأسرهم إلى المخاطر وكثيرون منهم يواجهون صعوبات في الحصول على خدمات، ما يؤثر على قدرتهم في توفير الغذاء والسكن والرعاية الصحية والتعليم وغير ذلك من الاحتياجات الأساسية لأسرهم. كما استنفد كثير من اللاجئين السوريين مدخراتهم ومواردهم لتأمين سُبل العيش، ما أدى إلى انزلاق بعضهم إلى مزيد من الفقر. وباستثناء تونس والجزائر ومصر وموريتانيا والمغرب واليمن، بقية البلدان العربية ليست طرفاً في اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967. ومع ذلك، تبدي الحكومات والمجتمعات المضيفة للاجئين في المنطقة سخاء وقدرة على الصمود مع تحمل عبء آثار النزاع الإقليمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. ويضيف اللاجئون في البلدان المضيفة ضغوطاً على الخدمات العامة من ناحية تقديم الخدمات الأساسية إلى أعداد متزايدة من الأشخاص المعرضين للمخاطر. وهذا يهدد بشكل أو بآخر البُنى التحتية والخدمات العامة التي أساساً هي هشة حتى قبل اندلاع الأزمة.

واليوم يستجيب أكثر من 200 شريك من الشركاء المحليين والوطنيين والدوليين لاحتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة في إطار «خطة الاستجابة الإقليمية لدعم اللاجئين وتمكين المجتمعات المستضيفة لهم" [ب]، وهو برنامج شراكة من خمسة بلدان (الأردن وتركيا والعراق ولبنان ومصر) مصممة لحماية ومساعدة 4.8 ملايين لاجئ وحوالي 4.6 من أفراد المجتمع المحلي المضيف للاجئين، وبناء القدرات الوطنية وتحسين نُظم تقديم الخدمات البلدية. وتتألف الخطة من خطط وطنية تشمل خطة الاستجابة الأردنية (بقيادة الحكومة الأردنية)، وخطة لبنان للاستجابة للأزمة (بقيادة الحكومة اللبنانية)، وفصول قُطرية تعدها الأمم المتحدة بالتنسيق مع حكومات تركيا والعراق ومصر. وفي حين تواصل البلدان المضيفة والمجتمعات المحلية تأدية دور كبير في تحقيق الاستقرار في المنطقة، لا يزال من الضروري تحقيق المزيد من التقدم على صعيد الدعم الإنساني والإنمائي والتمويل.

المصدر: بيانات جمعتها الإسكوا.

أ/ الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، 2017.

ب/ United Nations High Commissioner for Refugees, Regional Refugee and Resilience Plan 2017-2018: In Response to the Syria Crisis (Geneva, 2017). Available from http://reporting.unhcr.org/node/16434.

التعداد السكاني الأخير للبلد[35]. ويستضيف لبنان بدوره أعداداً كبيرة من العمال المهاجرين، بمن فيهم العمال المنزليون والسكان اللاجئون. وتعود أسباب الزيادة في أعداد المهاجرين في لبنان إلى النزوح من العراق والجمهورية العربية السورية وقبل ذلك من فلسطين. وكان ما يزيد عن 82 في المائة من إجمالي السكان المهاجرين في بلدان المشرق العربي في عام 2015 من فلسطين (3,059,651) ومن الجمهورية العربية السورية (2,353,825) ومن العراق (422,029). وبالاجمال 90 في المائة من المهاجرين في مجموعة بلدان المشرق العربي هم من البلدان العربية الأخرى (الشكل 27). في حين أن عدد المهاجرين من خارج مجموعة البلدان هذه ضئيل، وأغلبهم قادمون من إسرائيل (65,754) وتركيا (19,864) (جدول المرفق 2.3).

الشكل 28. النسبة المئوية للمهاجرات من العدد الكلي للمهاجرين في المشرق العربي، 1990-2015

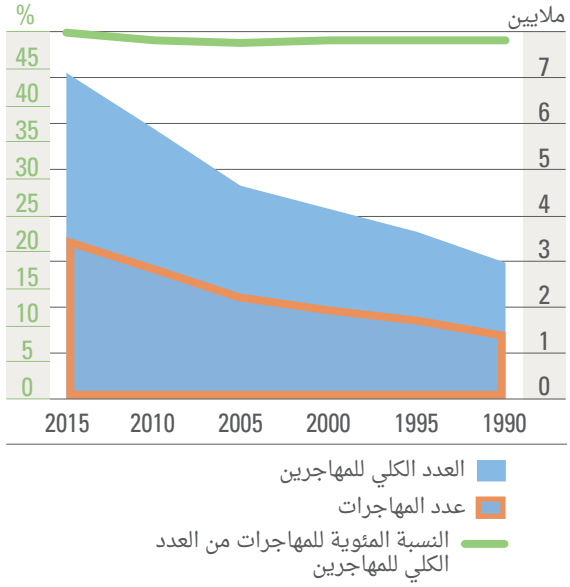

المصدر: DESA, 2015b.

لقد بقيت النسبة المئوية للنساء من مجموع السكان المهاجرين 50 في المائة منذ عام 1990 (الشكل 28)، وبقي توزيع الذكور والإناث حسب الفئة العمرية متعادلاً إلى حد ما (الشكل 29).

حتى منتصف عام 2016، استضافت مجموعة بلدان المشرق العربي 2,240,989 لاجئاً، تركّز معظمهم في لبنان (1,035,701) والأردن (691,769). واستضاف العراق 282,331 ومصر 210,865 والجمهورية العربية السورية 20,323[36]. وإضافة إلى ذلك هناك ما يقرب من 5,190,252 من اللاجئين الفلسطينيين في مجموعة بلدان المشرق العربي مسجّلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، يتوزعون على الأردن (2,117,361) وفلسطين (2,074,167) ولبنان (449,957). وتشير البيانات الأخيرة إلى وجود حوالي 450,000 لاجئ فلسطيني في الجمهورية العربية السورية أصبح أكثر من نصفهم نازحين داخل البلد[37].

الشكل 29. التركيبة العمرية للمهاجرين في بلدان المشرق العربي، 2015

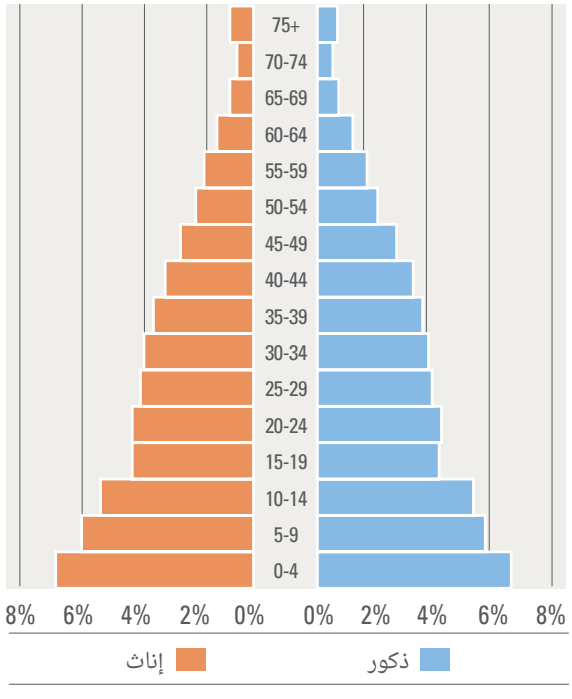

المصدر: DESA, 2015b.

(ب) الهجرة من بلدان المشرق العربي

بحلول عام 2015، كان هناك 14.8 مليون مهاجر من بلدان المشرق العربي يعيشون خارج بلدانهم، يمثلون 57 في المائة من إجمالي المهاجرين من المنطقة العربية. وبين عامي 1990 و2000، تزايد المهاجرون من بلدان المشرق العربي بنسبة 18 في المائة، من ما يزيد قليلاً عن 6 ملايين إلى ما يزيد قليلاً عن 7 ملايين، ولكن بالمقابل ازداد عددهم بنسبة 107 في المائة بين عامي 2000 و2015، وبنسبة 35 في المائة خلال السنوات الخمس الأخيرة (من 10,705,102 في عام 2010 إلى 14,809,489 في عام 2015) (الشكل 30).

وبحسب بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البلدان الأولى للمهاجرين من بلدان المشرق العربي هي الجمهورية العربية السورية (5,011,509) وفلسطين (3,551,185) ومصر (3,268,970) والعراق (1,479,966). وهذه البلدان هي أيضاً من بين البلدان الخمسة الأولى للمهاجرين من المنطقة العربية ككل (جدول المرفق 2.7).

الشكل 30. عدد المهاجرين من بلدان المشرق العربي حسب منطقة المقصد (بالملايين)، 1990-2015

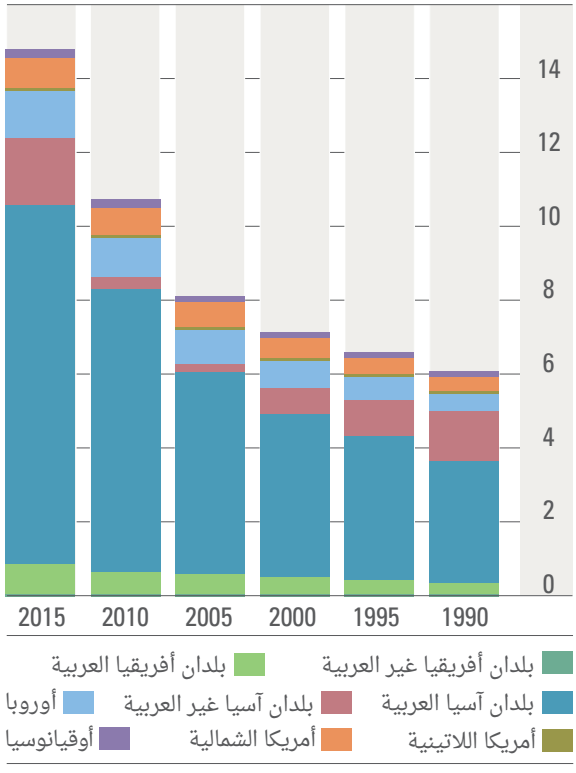

المصدر: DESA, 2015b.

ملاحظة: لا تتضمن بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بيانات كاملة عن اللاجئين. نظراً للنزوح الواسع النطاق الأخير من بلدان المشرق العربي، قد تكون التقديرات الواردة في الشكل 30 مقدّرة بأقل مما هي أو يمكن أن لا تمثّل الأرقام الحقيقية لبعض المناطق.

وتشير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى أن معظم المهاجرين من بلدان المشرق العربي، يبقون في مجموعة بلدان المشرق العربي. والأردن (3,019,775)

الشكل 31. بلدان المقصد الرئيسية للمهاجرين من بلدان المشرق العربي، 2015

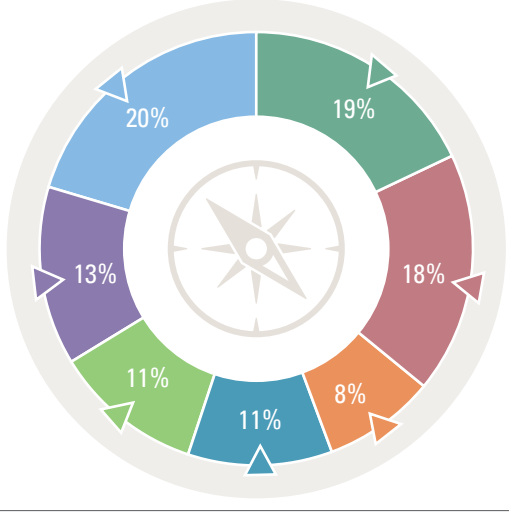

الأردن	3.01 مليون
لبنان	1.97 مليون
المملكة العربية السعودية	1.65 مليون
تركيا	1.59 مليون
الإمارات العربية المتحدة	1.20 مليون
البلدان العربية الأخرى	2.60 مليون
سائر بلدان العالم	2.70 مليون

المصدر: DESA, 2015b.

الشكل 32. النسبة المئوية للمهاجرات من العدد الكلي للمهاجرين من بلدان المشرق العربي، 1990-2015

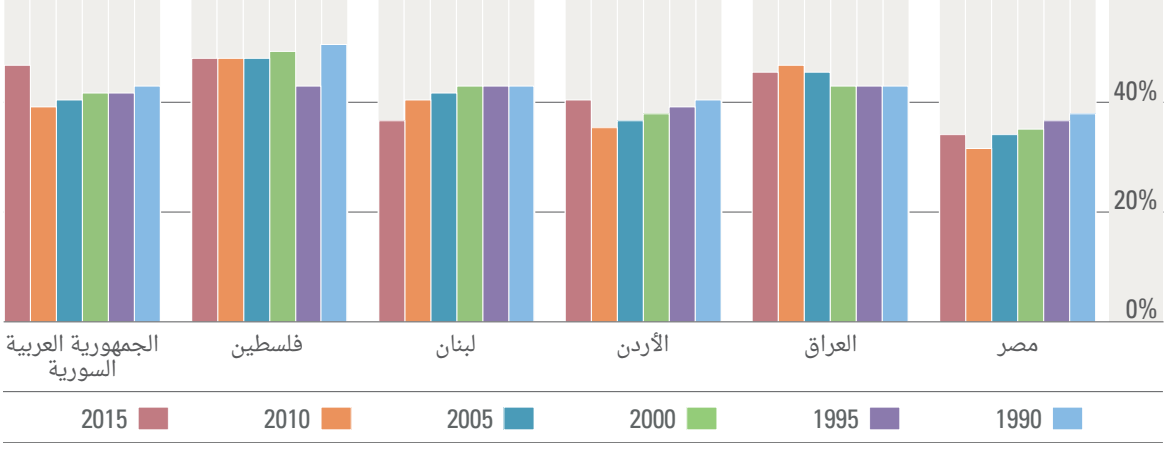

المصدر: DESA, 2015b.

ولبنان (1,975,506) هما المضيفان الأكبر، تليهما المملكة العربية السعودية (1,655,185) وتركيا (1,594,467) (الشكل 31). وتشير بعض المصادر الأخرى إلى أن تلك البيانات قد لا تعكس الصورة الكاملة. فوفقاً للتعداد العام للسكان والمساكن في الأردن لعام 2015، يستضيف البلد 2.9 مليون من غير الأردنيين[38]، بما في ذلك 1.26 مليون سوري[39]. ويشير التعداد السكاني أيضاً إلى وجود جنسيات أخرى بارزة في الأردن من مصريين (636,270) وفلسطينيين (634,182)[40] وعراقيين (130,911) ويمنيين (31,163) وليبيين (22,700)[41]. وتفيد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تركيا تستضيف 2.8 مليون لاجئ سوري مسجّل، بالإضافة إلى لاجئين من جنسيات أخرى، وسكان غير لاجئين[42]. وتفيد التقارير بأن لبنان يستضيف 1.01 مليون لاجئ سوري مسجّل، ما يعني أنه يستضيف أعلى نسبة من اللاجئين مقارنة بمجموع السكان على الصعيد العالمي[43].

الإطار 5. هجرة العمال المصريين: نتائج مسح الهجرة الدولية للأسر المعيشية المصرية

أجرت مصر، في عام 2013، مسحاً للهجرة الدولية للأسر المعيشية، في إطار مسوح الهجرة الدولية للأسر المعيشية في بلدان البحر الأبيض المتوسط، وهي مبادرة إقليمية للمفوضية الأوروبية بالتعاون مع جامعة الدول العربية وعدة منظمات تابعة للأمم المتحدة. واستناداً إلى نتائج مقابلات أجريت مع أكثر من 83,000 أسرة معيشية، جمعت الدراسة معلومات مستفيضة عن توجهات الهجرة وديناميكياتها ونتائجها. وبيَّن المسح أن غالبية المهاجرين المصريين في الخارج في وقت إجراء المسح كانوا من الذكور (98 في المائة)، وذكر معظمهم أن العوامل الاقتصادية كانت الدافع إلى هجرتهم، وحوالي 97 في المائة من المهاجرين الذكور يعملون. وفي المقابل، كانت هجرة الإناث على الأغلب إما بسبب الزواج أو لم شمل الأسرة. ويقيم حالياً أكثر من 95 في المائة من المهاجرين المصريين في بلدان عربية، بما في ذلك 40 في المائة في المملكة العربية السعودية و21 في المائة في ليبيا و14 في المائة في الكويت و11 في المائة في الأردن و4 في المائة في الإمارات العربية المتحدة.

تُظهر البيانات أن حوالي نصف المهاجرين المصريين في المنطقة العربية كانوا يعملون في قطاع البناء، في حين عملت مجموعات رئيسية أخرى منهم في تجارة الجملة والتجزئة، والزراعة أو الصناعة التحويلية. وأظهر نمطا العمر والمهنة أن عدم التطابق الأكبر في مهارات المهاجرين مع العمل أكثر شيوعاً بين المهاجرين الشباب في المنطقة العربية وأوروبا وخاصة القادمين من المدن، إذ تفوق مستويات تعليمهم نوعية الأعمال التي يؤدونها. فحوالي 50 في المائة من المهاجرين أتموا التعليم الثانوي و15 في المائة حصلوا على شهادة تعليم عالي. ويعيش المهاجرون ذوي المؤهلات الأكاديمية العالية إجمالاً في أوروبا أو أمريكا الشمالية.

وأنفق ما يزيد عن ثلاثة أرباع من المهاجرين الذين انتقلوا إلى مقصدهم الأول منذ عام 2000 أموالاً للحصول على إذن عمل أو تيسير هجرتهم، بدعم مالي أساسي من أسرهم وأصدقائهم. وكان المهاجرون الشباب والمهاجرون من الريف هم في الغالب أكثر حاجة إلى دعم مالي لتيسير هجرتهم. ويوضح المسح دور الشبكات الهام في عملية الهجرة، إذ تواصل 65 في المائة من المهاجرين الحاليين مع شبكة في بلد المقصد قبل انتقالهم. وينطبق ذلك على الشباب القادمين من ريف جنوب مصر (76 في المائة). وتشير البيانات إلى أن معظم المهاجرين المصريين لم يتلقوا أي شكل من أشكال المنافع من أرباب العمل في الخارج، بما في ذلك التأمين الصحي والإجازات المدفوعة الأجر والإجازات المرضية الحصول على أجرمقابل العمل الإضافي وإجازات الأمومة أو الأبوة.

وأظهر المسح أن المهاجرين في المنطقة العربية وأوروبا يرسلون تحويلات مالية إلى أوطانهم أكثر مما يرسله المهاجرون في أمريكا الشمالية. فقد أرسل أكثر من 70 في المائة من المهاجرين الحاليين في المنطقة العربية، ولا سيما المهاجرين من مناطق ريفية، تحويلات مالية إلى وطنهم في السنة التي سبقت إجراء المسح. وأرسل 80 في المائة من المهاجرين السابقين الذين عادوا إلى مصر من المنطقة العربية وأوروبا تحويلات مالية في العام الذي سبق عودتهم. في مقابل ذلك لم يرسل معظم المهاجرين في أمريكا الشمالية أي تحويلات مالية.

المصدر: Farid and El-Batrawy, 2015.

ملاحظة: تمثل منهجية المسح، التي اعتمدت على مقابلات مع أسر معيشية في مصر يعيش أحد أفرادها في الخارج (أي مهاجر حالي)، تمثيلاً زائداً للمهاجرين فرادى بالمقارنة مع هجرة الأسرة بأكملها، وقد يؤدي ذلك إلى تشويه في النتائج.

ويسجّل الفلسطينيون أعلى حصة من المهاجرات من بلدان المشرق العربي، بنسب وصل أدناها إلى 43 في المائة في عام 1995، وأعلاها إلى 51 في المائة في عام 1990. وتمثل المصريات المهاجرات نسبة ضئيلة من مجموع المهاجرين، إذ لم تتعدى نسبتهن 32 في المائة عام 2010 و38 في المائة في عام 1990. وباستثناء العراق، فإن النسبة المئوية للمهاجرات اتجهت نحو الانخفاض في جميع بلدان المشرق العربي بين عامي 1990 و2015. ولكن منذ عام 2010، ارتفعت نسبة المهاجرات من مصر والأردن والجمهورية العربية السورية (الشكل 32).

هجرة العمال سمة من سمات الهجرة في مجموعة هذه البلدان (خاصة المهاجرين المصريين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي)، وكذلك حركة المهاجرين ضمن مجموعة بلدان المشرق العربي. أظهر مسح حديث للأسر المعيشية في مصر أن 95 في المائة من المهاجرين المصريين في الخارج في الوقت الراهن هم في بلدان الخليج وليبيا[44]، وأكثر من نصفهم في المملكة العربية السعودية (39.9 في المائة) أو في ليبيا (21.2 في المائة) (الإطار 5).

وبحلول منتصف عام 2016 وصل عدد اللاجئين من مجموعة بلدان المشرق العربي في العالم 5,707,397، منهم 5,303,613 من السوريين، و279,955 من العراقيين و98,767 من الفلسطينيين المسجّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و18,672 من المصريين.

4. أقل البلدان العربية نمواً

(أ) الهجرة إلى أقل البلدان العربية نمواً

في عام 2015، استضافت أقل البلدان العربية نمواً 1.1 مليون مهاجر (ما يعادل 1.3 في المائة من مجموع سكان مجموعة البلدان). ويمثل هذا العدد زيادة قدرها 48,900 عن عام 2010 (1.4 في المائة) و238,811 عن عام 2005 (1.3 في المائة)، إلا أنه لا يزال أقل بمليون مما كان في عام 1990 عندما استضافت أقل البلدان العربية نمواً 2,248,003 مهاجرين (5.4 في المائة) (جدول المرفق 2.4).

الشكل 33. البلدان الرئيسية للمهاجرين في أقل البلدان العربية نمواً

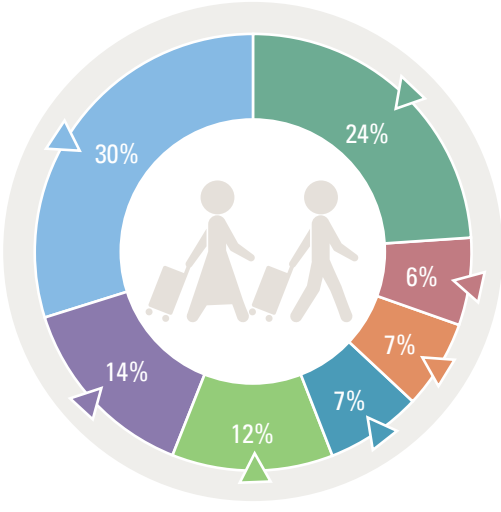

الصومال	338,855
إريتريا	160,791
جنوب السودان	135,558
إثيوبيا	80,876
تشاد	74,565
البلدان العربية الأخرى	73,486
سائر بلدان العالم	271,836

المصدر: DESA, 2015b.

الشكل 34. النسبة المئوية للإناث من العدد الكلي للمهاجرين في أقل البلدان العربية نمواً (بالملايين)، 1990-2015

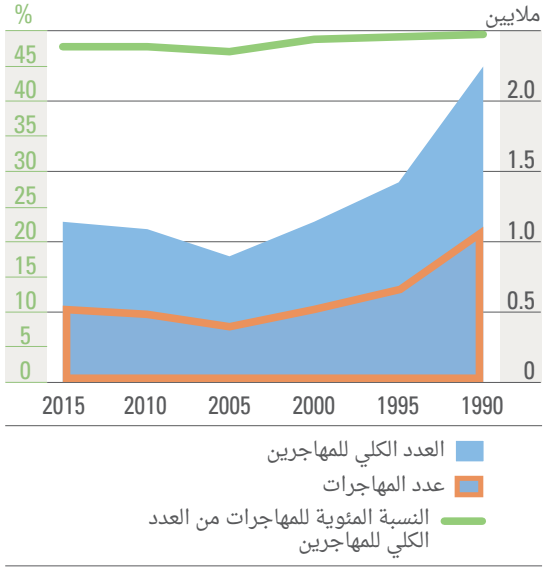

المصدر: DESA, 2015b.

معظم المهاجرين في أقل البلدان العربية نمواً (30 في المائة) هم من الصومال (338,855)؛ في حين الآخرين من إريتريا (160,791) وجنوب السودان (135,558) وإثيوبيا (80,876) (الشكل 33). ولدى جيبوتي أعلى نسبة مئوية للمهاجرين بين العدد الكلي للسكان في الفترة 13) 1990-2015 في المائة في عام 2015)[45].

بقيت النسبة المئوية للمهاجرات من العدد الكلي للمهاجرين في أقل البلدان العربية نمواً خلال الفترة بين عامي 1990 و2015 تراوح بين 47 في المائة و49 في المائة (الشكل 34). وفي عام 2015، بلغت نسبة الإناث من المهاجرين 48 في المائة. وكانت النسبة المئوية للمهاجرين الإناث والذكور متعادلة في جميع الفئات العمرية (الشكل 35).

وبحلول منتصف عام 2016، استضافت أقل البلدان العربية نمواً ما مجموعه 715,249 لاجئاً. حيث استضافت السودان 351,450 واليمن 268,486 وموريتانيا 68,590 وجيبوتي 16,696 والصومال 10,027[46]. وأدّت الأزمات في الصومال والسودان إلى

الشكل 35. التركيبة العمرية للمهاجرين في أقل البلدان العربية نمواً، 2015

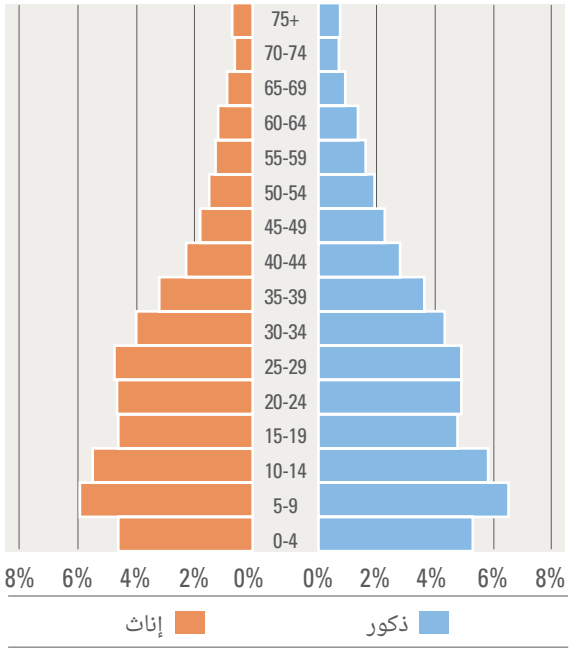

المصدر: DESA, 2015b.

حركات نزوح مديدة، ويساهم في أعداد اللاجئين هؤلاء ما يزيد عن 1.1 مليون نازح داخلي في الصومال وأكثر من 3.3 مليون نازح داخلي في السودان.

(ب) الهجرة من أقل البلدان العربية نمواً

ازداد عدد المهاجرين من أقل البلدان العربية نمواً من 2,067,112 في عام 1990 إلى 3,908,562 في عام 2010، وإلى 9,407,659 بحلول منتصف عام 2016. وكانت الزيادة التي بلغت 141 في المائة بين عامي 2010 و2016 أكبر زيادة شهدتها مجموعة البلدان هذه خلال 25 عاماً. ففي عام 2016 بلغ مجموع المهاجرين منها حوالي 35 في المائة من جميع المهاجرين من المنطقة العربية ككل[47].

وتمثل الصومال (1,998,764) والسودان (1,890,861) واليمن (1,012,889) البلدان الثلاثة الأولى للمهاجرين منها و95 في المائة من مجموع المهاجرين من مجموعة

الشكل 36. مناطق المقصد الرئيسية للمهاجرين من أقل البلدان العربية نمواً، 1990-2015

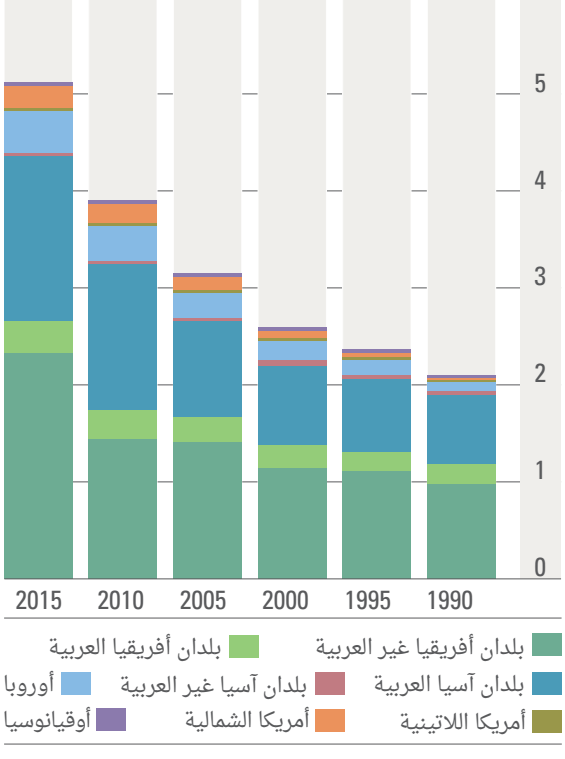

المصدر: DESA, 2015b.

الإطار 6. اليمن كبلد عبور

على الرغم من دخول النزاع في اليمن عامه الثالث، يبقى بلد عبور للمهاجرين من القرن الأفريقي إلى المملكة العربية السعودية وغيرها من بلدان مجلس التعاون الخليجي، وبلد مقصد للاجئين والمهاجرين الصوماليين. في عام 2016، قدّر عدد المهاجرين وملتمسي اللجوء الذين دخلوا اليمن بأكثر من 117,000، معظمهم من إثيوبيا (أكثر من 80 في المائة) والصومال[أ]. ويشير ذلك إلى زيادة مطردة مقارنة بعام 2013، وإلى زيادة كبيرة مقارنة بالعقد الماضي حيث بلغ عدد الوافدين إليها نحو 26,000. حوالي 25 في المائة من المهاجرين الذين يستفيدون من مساعدة المنظمة الدولية للهجرة، هم من الأطفال غير المصحوبين وأغلبهم من إثيوبيا[ب]. وبشكل عام يسعى معظم الإثيوبيين إلى التوجه إلى المملكة العربية السعودية، في حين يلتمس الصوماليون اللجوء في اليمن. بحلول منتصف عام 2016، وصل عدد اللاجئين المسجّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اليمن إلى 270,000، غالبيتهم من الصومال وكذلك عدة آلاف من الإثيوبيين والعراقيين والسوريين[ج].

رحلات المهاجرين إلى اليمن وعبرها محفوفة بالخطر. فقد تسبب عبور البحر من جيبوتي وبونتلاند إلى الساحل اليمني بآلاف الوفيات على مدى السنين. وتشير التقديرات إلى أكثر من 3,100 حالة وفاة بين المهاجرين واللاجئين في الفترة من 2007 إلى 2016[د]. بالإضافة إلى ذلك، يواجه المهاجرون واللاجئون الذين يصلون إلى اليمن، خطر التعرض للاختطاف، وكثيرون يتعرضون للإيذاء والتعذيب والعمل القسري مقابل دفع فدية، ويموت عدد غير معروف بسبب هذه المعاملة. وبالاستناد إلى مقابلات أجريت في عام 2016 مع أكثر من 4,000 شخص من ملتمسي المساعدة من المنظمة الدولية للهجرة في مراكز الاستجابة في عدن والحديدة، تبين أن نحو 40 في المائة منهم تعرضوا للاختطاف و30 في المائة تعرضوا للتعذيب[ه]. وقد بيّنت التقارير أيضاً أن أولئك الذين يواصلون رحلاتهم شمالا يواجهون ظروفاً قاسية، بما في ذلك القبض والاحتجاز التعسفي والترحيل والسرقة والاستغلال والصعوبات المادية. ويجد المهاجرون في أحيان كثيرة أنفسهم محاصرين في النزاع، ويفاقم شح المساعدات الانسانية في البلد الصعوبات التي يواجهها المهاجرون العابرون. وقد لا يتمكن من يصلون إلى الحدود السعودية عبورها خاصة بسبب النزاع الحالي، ما يترك العديد من المهاجرين عالقون في اليمن. وخلال الفترة 2015-2016، عملت المنظمة الدولية للهجرة على إجلاء 6,800 مهاجر من اليمن، بما في ذلك 3,500 مهاجر اثيوبي إلى جيبوتي في عام 2016[و].

وعلى الرغم من استمرار دخول المهاجرين واللاجئين إلى اليمن، يواصل آخرون خروجهم منه. فقد فرّ منذ بداية النزاع في آذار/مارس 2015، أكثر من 185,000 شخص من اليمنيين ومن رعايا بلدان ثالثة، توجه من بينهم أكثر من 90,000 إلى عُمان والمملكة العربية السعودية، وأكثر من 95,000 إلى جيبوتي والصومال وإثيوبيا والسودان[ز].

المصدر: معلومات جمعتها المنظمة الدولية للهجرة.

أ/ Regional Mixed Migration Secretariat (RMMS), 2017.

ب/ IOM, 2017h.

ج/ UNHCR, 2017b.

د/ Brian and Laczko, 2016.

ه/ حسبت استنادا إلى لمحة شهرية عن المهاجرين تتوفر على الموقع التالي: www.iom.int/countries/yemen. ولا تشمل الحسابات الأرقام لشهر كانون الثاني/يناير 2016 إذ لم يُشر إلى عدد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات في ذلك الشهر.

و/ Veerassamy, 2017.

ز/ UNHCR, 2017b.

أقل البلدان العربية نمواً. وفي حين أن أعداد المهاجرين، بمن فيهم الذين نزحوا قسراً من الصومال واليمن ازدادت باطراد بين عامي 1990 و2015، بلغ العدد ذروته في السودان 2,819,194 في عام 2005، ليعود وينخفض إلى 1,196,493 في عام 2010 ويرتفع مجدداً ليبلغ 1,998,764 في عام 2015 (جدول المرفق 2.8).

في عام 2015، كان 45 في المائة من المهاجرين من أقل البلدان العربية نمواً في بلدان أفريقية غير عربية و33 في المائة في بلدان آسيوية عربية (الشكل 36). والمملكة العربية السعودية هي بلد المقصد الرئيسي للمهاجرين من أقل البلدان العربية نمواً، إذ استقبلت بحلول عام 2015 حوالي 947,190 مهاجراً منهم، ويليها

جنوب السودان (552,391) وكينيا (496,084) وإثيوبيا (471,299) وتشاد (363,465) (الشكل 37).

وفي عام 2015، كانت نسبة المهاجرات بين جميع المهاجرين من أقل البلدان العربية نمواً 44 في المائة. وكانت غالبية المهاجرين من جزر القمر من الإناث إذ بلغت نسبتهن 51 في المائة، في حين بلغت نسبة المهاجرات من مجموع المهاجرين اليمنيين 35 في المائة. ومنذ عام 1990، كانت نسبة المهاجرات من بين مجموع المهاجرين في اليمن دائماً هي الأدنى في أقل البلدان العربية نمواً (الشكل 38).

وبحلول منتصف عام 2016، بلغ عدد اللاجئين من أقل البلدان العربية نمواً الذين يعيشون خارج بلدانهم 1,790,576 لاجئاً. وكانت البلدان الرئيسية للاجئين ضمن هذه المجموعة هي الصومال (1,097,757) والسودان (638,986) وموريتانيا (36,492) واليمن (15,657) وجيبوتي (1,113) وجزر القمر (571).

الشكل 37. بلدان المقصد الرئيسية للمهاجرين من أقل البلدان العربية نمواً، 2015

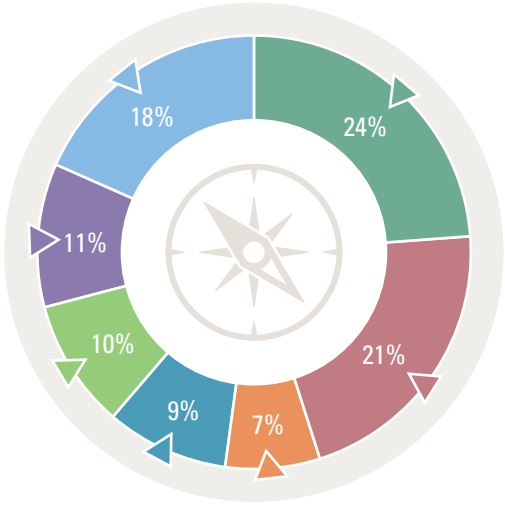

المملكة العربية السعودية	847,861
جنوب السودان	552,391
كينيا	496,084
إثيوبيا	471,299
تشاد	363,465
البلدان العربية الأخرى	1,095,995
سائر بلدان العالم	1,227,867

المصدر: DESA, 2015b.

الشكل 38. النسبة المئوية للمهاجرات من العدد الكلي للمهاجرين من أقل البلدان العربية نمواً، 1990-2015

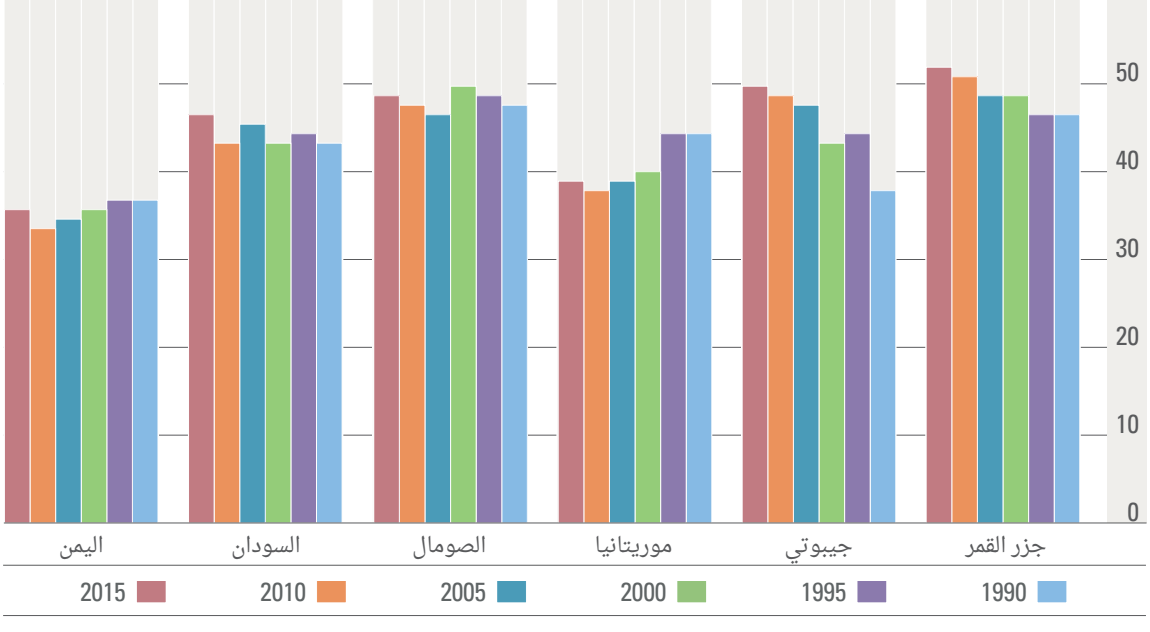

المصدر: DESA, 2015b.

الإطار 7. هجرة الشباب والطلاب في المنطقة العربية

يشكل الشباب (تتراوح أعمارهم بين 15 إلى 24) نحو 12 في المائة من أعداد المهاجرين في المنطقة العربية، 60 في المائة منهم من الذكور و40 في المائة من الإناث. وتختلف أنماط هجرة الشباب في المنطقة العربية بين بلد وآخر. وعلى الرغم من أن بلدان مجلس التعاون الخليجي استضافت أكبر عدد من الشباب المهاجرين في عام 2015 (2.7 مليون)، لا يشكل الشباب سوى 11 في المائة من مجموع المهاجرين فيها، وهي أدنى نسبة في أي من مجموعات البلدان في المنطقة. وبالمقابل بينما لا يزيد عدد المهاجرين الشباب الذين يعيشون في اقل البلدان العربية نمواً عن 215,000، فهم يمثلون 19 في المائة من جميع أعداد المهاجرين في مجموعة هذه البلدان. ويشكّل المهاجرون الشباب 17 في المائة (1.2 مليون) من المهاجرين الذين يعيشون في بلدان المشرق العربي و15 في المائة (171,171) من المهاجرين في بلدان المغرب العربي. وتشمل البلدان التي فيها على وجه الخصوص نسب عالية من المهاجرين الشباب بالمقارنة مع العدد الكلي للمهاجرين في البلد: فلسطين (26 في المائة) ومصر (25 في المائة) واليمن (22 في المائة). ولدى البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أدنى نسبة من الشباب المهاجرين (7 إلى 11 في المائة).

تتشابه تقريباً تركيبة الجنسين للشباب المهاجرين مع الفئات العمرية الأخرى: إذ تمثل الإناث 50 في المائة من أعداد المهاجرين الشباب في بلدان المشرق العربي و49 في المائة في أقل البلدان العربية نمواً و34 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

واستناداً إلى البيانات المتاحة، ازدادات حركة تنقل الطلاب من ذوي التعليم العالي من بلدان في المنطقة العربية من 203,508 في عام 2004 إلى 323,340 في عام 2013[1]. وشكّل الطلاب من المملكة العربية السعودية في عام 2013 أكبر عدد من الطلاب المغادرين إلى الخارج من ذوي التعليم العالي من المنطقة العربية، للدراسة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية (الشكل (أ)) و(الشكل (ب)). لقد تزايد عدد الطلاب السعوديين في الخارج بمقدار ستة أضعاف منذ عام 2004، فوصل عددهم إلى أكثر من 73,000 في عام 2013 (الشكل (أ)). وأصبحت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بشكل لافت وجهات جذابة يقصدها الطلاب الدوليون، إذ ارتفع عدد الطلاب الذين يدرسون في المملكة بأكثر من عشرة أضعاف بين عامي 2012 و2014 (الشكل (ب)). ويشكّل كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية الوجهة الأولى للطلاب من المنطقة العربية. وفي حين تزايد عدد الطلاب من المنطقة العربية إلى أكثر من الضعف في الولايات المتحدة بين عامي 2010 و2014، انخفض عددهم في فرنسا خلال الفترة نفسها (الشكل (ب)).

الشكل (أ). البلدان العربية العشرة الأولى في المنطقة العربية للطلاب الدوليين المغادرين إلى الخارج من ذوي التعليم العالي (بالآلاف) 2004-2013

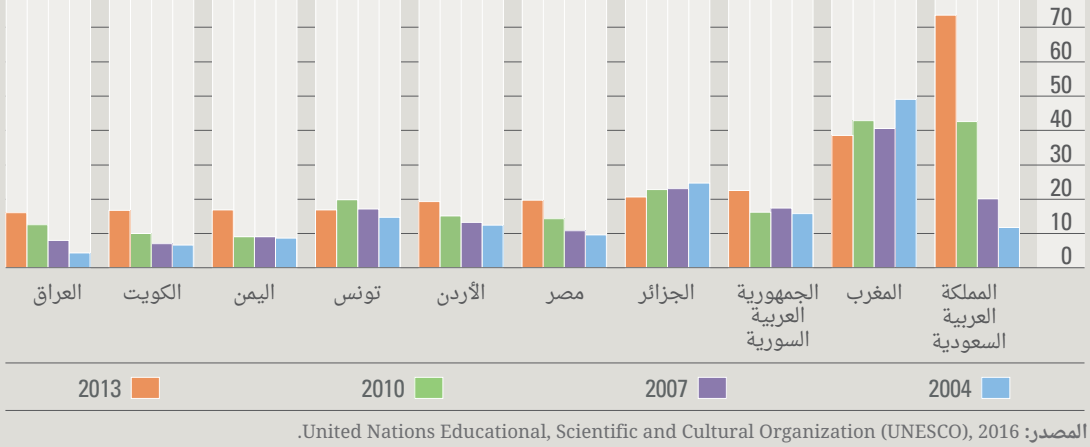

المصدر: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), 2016.

الشكل (ب). الوجهات العشر الأولى للطلاب الدوليين المغادرين إلى الخارج من ذوي التعليم العالي من المنطقة العربية (بالآلاف)، 2010-2014

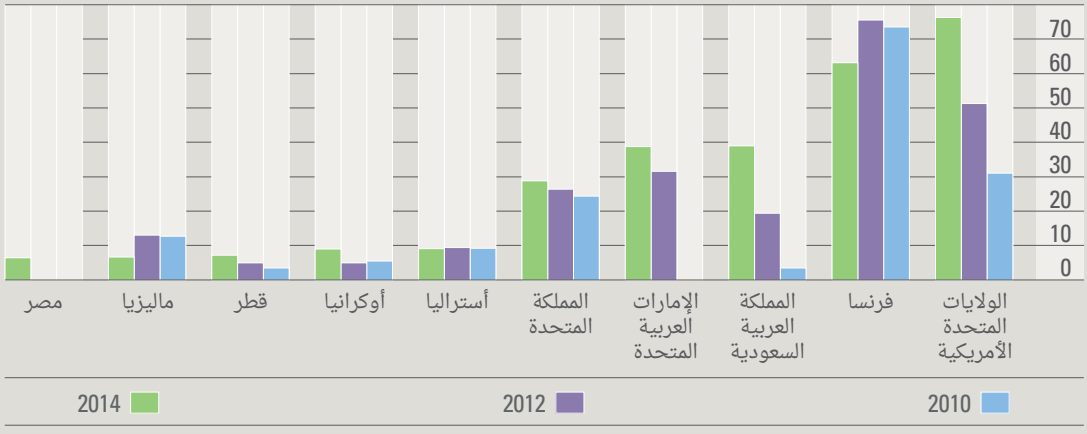

المصدر: UNESCO, 2016.
ملاحظة: لا تتوفر بيانات عن الإمارات العربية المتحدة لعام 2010؛ ولا عن مصر للعامين 2010 و2012.

UNESCO, 2016.

دال. تدفقات التحويلات المالية من المنطقة العربية وإليها

التحويلات المالية مصدر هام من مصادر الدخل في المنطقة العربية. وفي حين تلقت بلدان تحويلات مالية أكثر بكثير من غيرها إلاّ أن التحويلات المالية تزايدت في البلدان العربية جميعها بين عامي 2000 و2015 (الشكل 39). ومع ذلك، تشير البيانات لعام 2015 إلى تباطؤ أو حتى تراجع التحويلات المالية في بعض البلدان العربية، إذ تلقت المنطقة العربية تحويلات مالية بلغ مجموعها 50.9 مليار دولار في عام 2014 انخفضت في عام 2015 إلى 50.8 مليار دولار، وتشير بيانات عام 2016 إلى انخفاض أكبر.

الشكل 39. التحويلات المالية الواردة إلى المنطقة العربية حسب مجموعات البلدان، 1970-2016 (بمليارات الدولارات)

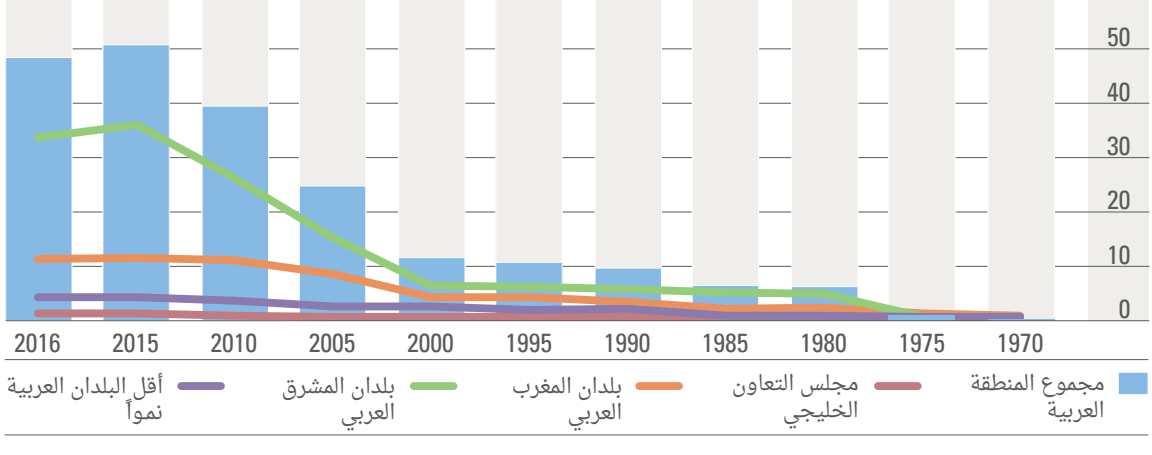

المصدر: World Bank, 2017a.
ملاحظة: البيانات لعام 2016 هي تقديرات.

الشكل 40. البلدان الخمسة الأولى المُرسِلة للتحويلات المالية إلى المنطقة العربية حسب مجموعات البلدان المتلقية، 2015 (بمليارات الدولارات)

المصدر: World Bank, 2017a.

ترتبط أنماط إرسال وتلقي التحويلات المالية ارتباطاً وثيقاً بأنماط الهجرة في مجموعات البلدان. فنحو 70 في المائة من مجموع التحويلات المالية الواردة إلى المنطقة العربية في عام 2015 توجهت إلى بلدان المشرق العربي (35 مليار دولار)، وتلقت مصر وحدها نحو 40 في المائة (18.3 مليار دولار) من جميع التحويلات المالية الواردة إلى البلدان العربية لتحتل المرتبة السادسة بين البلدان الأولى المتلقية للتحويلات على الصعيد العالمي. وبين البلدان الأولى الأخرى المتلقية لتحويلات مالية لبنان (7.5 مليار دولار) والمغرب (6.9 مليار دولار). وفي عام 2015 تلقت بلدان مجلس التعاون الخليجي أقل قدر من التحويلات المالية بلغت أقل من مليار دولار (806 ملايين دولار)، تمثل 1.6 في المائة فقط من جميع

الشكل 41. تدفقات التحويلات المالية إلى الخارج من المنطقة العربية حسب مجموعات البلدان (بمليارات الدولارات)، 1980-2014

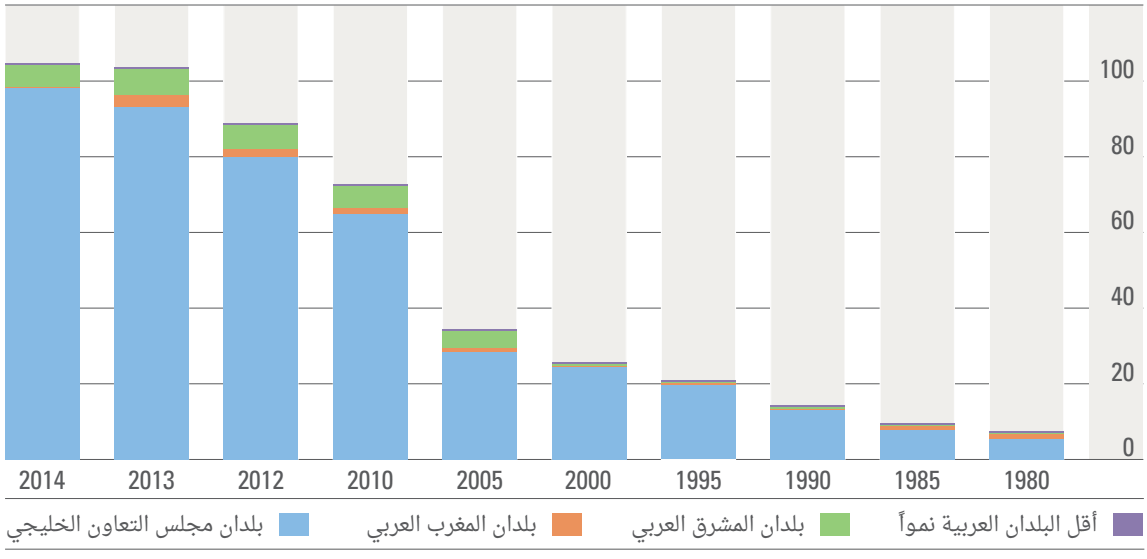

المصدر: World Bank, 2017a.
ملاحظة: بسبب القيود المفروضة على بيانات التحويلات المالية في ليبيا لعام 2014، البيانات عن بلدان المغرب العربي غير مكتملة.

الشكل 42. البلدان الرئيسية المتلقية للتحويلات المالية من المنطقة العربية (بمليارات الدولارات)، 2015

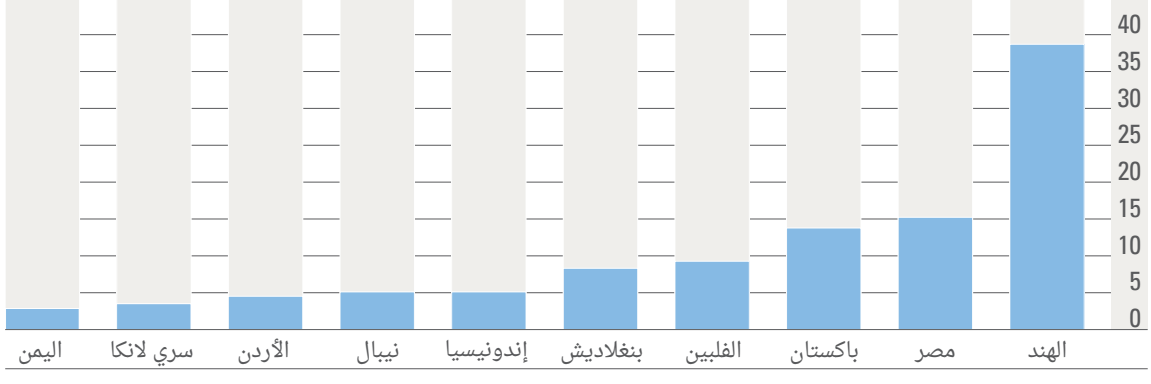

المصدر: World Bank, 2017a.

التحويلات الواردة إلى المنطقة العربية. وتراجعت التحويلات المالية إلى بلدان المغرب العربي بنحو 0.4 مليار دولار بين عامي 2014 و2015 لتصل إلى 10.8 مليار دولار، أي أكثر من 20 في المائة من التحويلات المالية التي تلقتها المنطقة العربية، ويُعزى هذا التراجع إلى انخفاض التحويلات المالية التي تلقتها تونس. وتلقت أقل البلدان العربية نمواً تحويلات مالية بلغت 3.7 مليار دولار في عام 2015. وكانت التحويلات المالية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي هي الأعلى في جزر القمر (20.2 في المائة) وفي فلسطين (17.1 في المائة) وفي لبنان (16.2 في المائة)[48].

وعموماً، أُرسلت نحو 58 في المائة من التحويلات المالية إلى البلدان العربية من داخل المنطقة العربية، لا سيما من بلدان مجلس التعاون الخليجي، وخاصة المملكة العربية السعودية. وأُرسلت 27 في المائة من التحويلات المالية من أوروبا، لا سيما من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا و8.9 في المائة من أمريكا الشمالية (الشكل 40).

المنطقة العربية من المناطق الأولى في العالم المُرسِلة للتحويلات المالية، فقد أرسل المهاجرون واللاجئون في المنطقة في عام 2014 نحو 105 مليارات دولار، أي ما يعادل 28 في المائة من مجموع التحويلات المالية في العالم. وقُدرت التحويلات المالية المُرسَلَة من بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2014 بنحو 98 مليار دولار، ما يجعل مجموعة البلدان هذه تمثل غالبية التحويلات المالية إلى الخارج (93 في المائة) من المنطقة العربية (الشكل 41)، فقد شهدت أيضاً الزيادة الأكبر في حجم تدفقات التحويلات المالية إلى الخارج، إذ ازدادت بنسبة 9 في المائة بين عامي 2013 و2014، أي بمقدار 4 أضعاف منذ عام 2000. والمملكة العربية السعودية هي أكبر بلد مُرسِل للتحويلات المالية في المنطقة وإحدى مصادرها الأولى في العالم، إذ أرسَل المهاجرون منها إلى أوطانهم ما يقارب 37 مليار دولار في عام 2014. ويتصدر لبنان البلدان من غير بلدان مجلس التعاون الخليجي من ناحية إرسال التحويلات المالية (4.4 مليار دولار في عام 2014). وفي عام 2015 أرسَل المهاجرون في بلدان المشرق العربي تحويلات مالية تزيد عن 6 مليارات دولار، ما يزيد عن 70 في المائة منها من لبنان. أما المهاجرون في أقل البلدان العربية نمواً، أرسلوا أقل قدر من التحويلات المالية من بين مجموعات البلدان العربية، بلغت 573 مليون دولار فقط في عام 2014[49].

كانت البلدان الرئيسية المتلقية للتحويلات المالية من المنطقة العربية في عام 2015 هي الهند (38.6 مليار دولار) ومصر (15.3 مليار دولار) وباكستان (13.5 مليار دولار) والفلبين (9.1 مليار دولار) (الشكل 42).

هاء. ملخص النتائج الرئيسية

1. التوجهات والتطورات الإقليمية

رغم التباينات على صعيد مجموعات البلدان والصعيد الوطني، هناك أنماط مشتركة للهجرة والنزوح في المنطقة العربية تتضح من البيانات المعروضة في هذا الفصل. وتلخص النقاط التالية النتائج الرئيسية والمواضيع المشتركة على صعيد المنطقة ومجموعات البلدان:

- رغم التحسينات التي طرأت على جمع البيانات وإعداد الإحصاءات، فإن الافتقار إلى القدرات في جمع البيانات وإلى توفر مجموعات بيانات متكاملة في بعض البلدان يعيق إجراء تحليلات دقيقة وآنية لاتجاهات الهجرة والنزوح ويحد من نطاق التحليلات الممكنة؛
- لقد تزايدت وفقاً للبيانات المتاحة حركات الهجرة والنزوح من وإلى البلدان العربية على مدى آخر 25 سنة. وتزايدت أعداد المهاجرين في المنطقة بنسبة 150 في المائة منذ عام 1990 لتصل إلى 35 مليون في عام 2015، وتزايدت الأرقام في جميع مجموعات البلدان؛
- بلغ عدد النازحين في المنطقة بحلول نهاية عام 2016 ما يزيد عن 19 مليون، بما في ذلك أكثر من 16 مليون من النازحين داخلياً وأكثر من 3 ملايين لاجئ. وفي المنطقة أيضاً نحو 5.2 مليون لاجئ فلسطيني. والمنطقة العربية هي أكبر منطقة مُرْسِلة للاجئين إلى جميع أنحاء العالم، إذ بلغ عدد اللاجئين من البلدان العربية أكثر من 7.5 مليون لاجئ في منتصف عام 2016؛
- تشكّل هجرة العمال والنزوح النَمَطَيْين الرئيسيين لحركات الهجرة في المنطقة، بالإضافة إلى تدفقات الهجرة المختلطة التي تمر عبر المغرب العربي إلى أوروبا ومن القرن الأفريقي إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي؛
- تستضيف مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي ما يقرُب من ثلاثة أرباع عدد المهاجرين في المنطقة العربية (73 في المائة)، وهم بمعظمهم من العمال؛ وتليها بلدان المشرق العربي التي تستضيف 20 في المائة من المهاجرين أغلبهم من اللاجئين والعمال؛
- يمثل المهاجرون من آسيا (وأساساً من جنوب آسيا) أكثر من نصف عدد المهاجرين في المنطقة العربية، ويعمل أغلبهم في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويَفِدُ أيضاً 37 في المائة من المهاجرين في المنطقة العربية من بلدان عربية أخرى؛
- تبقى المملكة العربية السعودية أكبر بلد مضيف

للمهاجرين في المنطقة العربية إذ بلغت نسبة المهاجرين فيها في عام 2015 حوالي 30 في المائة من جميع المهاجرين في المنطقة (10.2 مليون)؛

- في عام 2015، عاش أكثر من 25 مليون مهاجر من المنطقة العربية خارج بلدانهم الأصلية، وبقي حوالي نصف هذا العدد في المنطقة العربية؛
- كانت بلدان المنشأ الرئيسية في المنطقة العربية في عام 2015 الجمهورية العربية السورية، بلغ عدد المهاجرين منها المقيمين في الخارج 5.3 مليون (بما في ذلك اللاجئين) تليها فلسطين (3.6 مليون) ومصر (3.3 مليون)؛
- في عام 2015، كانت البلدان الخمسة الأولى في العالم التي استضافت مهاجرين من المنطقة العربية: الأردن ولبنان وتركيا التي استضافت بشكل رئيسي لاجئين، وفرنسا والمملكة العربية السعودية اللتان استضافتا عمالاً مهاجرين؛
- لقد تزايدت تدفقات التحويلات المالية من وإلى مجموعات البلدان كافةً. وبلدان مجلس التعاون الخليجي هي البلدان الرئيسية المُرسِلة للتحويلات المالية (93 في المائة من التحويلات المالية في المنطقة)، في حين تبقى بلدان المشرق العربي البلدان الرئيسية المُتلقِية للتحويلات المالية.

2. التوجهات والتطورات الأخيرة لمجموعات البلدان

(أ) بلدان مجلس التعاون الخليجي

تستضيف بلدان مجلس التعاون الخليجي أكبر عدد من المهاجرين في المنطقة العربية، إذ وصل عددهم إلى 25 مليون في عام 2015. وباستثناء عُمان والمملكة العربية السعودية، يشكل المهاجرون غالبية السكان في بلدان مجلس التعاون الخليجي، أكثر من 70 في المائة منهم من الذكور[50]. في عام 2015، أرسل المهاجرون في دول مجلس التعاون الخليجي 93 في المائة من جميع التحويلات المالية من المنطقة العربية[51]. بلدان مجلس التعاون الخليجي ليست طرفاً في اتفاقية عام 1951 الخاصة باللاجئين، ما يجعل من الصعب حساب عدد الأشخاص من البلدان المُرسِلة للاجئين في مجموعات هذه البلدان. ووفقاً لبيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سجلت المفوضية رسمياً في بلدان مجلس التعاون الخليجي في الفترة 2015-2017 والتي يغطيها هذا التقرير نحو 2,402 مهاجراً و2,434 طالب لجوء من 20 جنسية مختلفة، بما في ذلك العراقيين والسوريين في دول مجلس التعاون الخليجي[52]. أما الهجرة من مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي فهي ضئيلة، على الرغم من تزايد حركة هجرة الطلاب من ذوي التعليم العالي من المملكة العربية السعودية.

(ب) بلدان المغرب العربي

في عام 2016 كان يعيش أكثر من 5 ملايين شخص من بلدان المغرب العربي خارج بلدانهم، 88 في المائة منهم في أوروبا[53]. تجتذب مجموعة البلدان هذه أيضاً مهاجرين، أغلبهم يفِدون للعمل كما تستضيف هذه البلدان 172,797 لاجئاً[54]. وهي منطقة عبور للمهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى يسعون للوصول إلى أوروبا. معظم المهاجرين في بلدان المغرب العربي (71 في المائة في عام 2015) هم من المنطقة العربية، أغلبهم من العراق وفلسطين والصومال، رغم أن المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بارزون. وتتلقى بلدان المغرب العربي ثاني أكبر قدر من التحويلات المالية في المنطقة، إذ بلغت ما يقرب من 10 مليارات دولار سنوياً على مدى الأعوام 2010 و2013 و2015[55].

(ج) بلدان المشرق العربي

تتميز مجموعة بلدان المشرق العربي بهجرة العمال والنزوح، وتستضيف أكثر من 7 ملايين مهاجر، يفِد أكثر من 90 في المائة منهم من المنطقة العربية، ومعظمهم من اللاجئين. وأكثر من 82 في المائة من عدد المهاجرين في بلدان المشرق العربي هم من الجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين[56]. ووفقاً لبيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2016 استضافت مجموعة بلدان المشرق العربي 2,240,989 لاجئاً، استضاف لبنان منهم (1,035,701)، والأردن (691,769) بحيث أصبحا من بين البلدان الأولى في العالم التي تستضيف لاجئين[57].

في عام 2015 وُجِه إلى بلدان المشرق العربي نحو 70 في المائة (35 مليار دولار) من جميع التحويلات المالية المُرسَلة إلى المنطقة العربية وتلقت مصر وحدها نحو 40 في المائة (18.3 مليار دولار) من جميع التحويلات المالية المُرسَلة إلى البلدان العربية[58].

(د) أقل البلدان العربية نمواً

في عام 2015 استضافت أقل البلدان العربية نمواً 1.1 مليون مهاجر معظمهم من الصومال وإثيوبيا وإريتريا وجنوب السودان[59]. وبحلول نهاية عام 2015، استضافت مجموعة البلدان هذه 715,249 لاجئاً مسجّلاً لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وكان يعيش أكثر من 5 ملايين من المهاجرين من أقل البلدان العربية نمواً خارج بلدانهم في عام 2015، لا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ولدى مجموعة البلدان هذه أقل قدر من التدفقات المالية الخارجة وثاني أصغر قدر من التدفقات المالية الداخلة مقارنة ببقية مجموعات البلدان العربية.

2. التطورات في حوكمة الهجرة في المنطقة العربية

© IOM / Emiliano Capozoli - جواز سفر من فوق السياج، تونس وليبيا.

”إن واجبنا تجاه الناس الذين نخدمهم هو أن نعمل سوياً للانتقال من حالة الخوف من بعضنا البعض إلى بناء الثقة فيما بيننا. إن التنوع بكافة أشكاله يشكل رصيداً وليس تهديداً.“

أنتونيو غوتيريس، الأمين العام للأمم المتحدة

2. التطورات في حوكمة الهجرة في المنطقة العربية

نظراً إلى الأعداد المتزايدة من المهاجرين الدوليين في المنطقة العربية على مدى السنوات القليلة الماضية، ولا سيما أعداد السكان اللاجئين وغيرهم من النازحين، وازدياد الوعي بالحاجة إلى التعامل مع الهجرة غير النظامية، ركّزت البلدان العربية بشكل أكبر على حوكمة الهجرة الدولية، وبذل بعضها جهداً كبيراً في إدراج الهجرة ضمن أولوياته الوطنية، وانعكس ذلك على السياسات المتصلة بذلك الشأن. وعلاوة على ذلك تستمر البلدان العربية في إجراء التعديلات والإصلاحات الضرورية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة و"إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين".

يتناول هذا الفصل التطورات في السياسات الوطنية المتعلقة بالهجرة الدولية في المنطقة العربية خلال الفترة بين نيسان/أبريل 2015 وآذار/مارس 2017[1]، بما في ذلك فيما يتعلق بالجنسية وانعدامها، وهجرة العمال، والهجرة غير المنتظمة، والاتجار بالمهاجرين وتهريبهم، والهجرة القسرية واللاجئين.

كما يستعرض الجهود الدولية في حوكمة الهجرة التي شاركت فيها البلدان العربية أو التي تؤثر على نحو مباشر أو غير مباشر على الهجرة في المنطقة العربية، بما في ذلك العمليات الأقاليمية والإقليمية والتعاون الثنائي.

وتشمل الطرق المستخدمة لجمع المعلومات استعراضاً مكتبياً[2]، ومدخلات من المكاتب القطرية للمنظمة الدولية للهجرة ومن أعضاء الفريق العامل المعني بالهجرة الدولية في المنطقة العربية. ومع أن التطورات في السياسات المتعلقة بحوكمة الهجرة الدولية التي تجري خارج المنطقة العربية تؤثر أيضاً على الهجرة في البلدان العربية، فهي ليست ضمن نطاق هذا التقرير.

ألف. السياسات الوطنية بشأن الهجرة الدولية والنزوح

1. الجنسية وانعدام الجنسية

لا تزال حالات انعدام الجنسية في المنطقة العربية مستمرة ولا سيما في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي[3]. يشجع "إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين" الدول على القيام بإجراءات تقلل من عدد حالات انعدام الجنسية. وتطرقت السياسات الوطنية المتعلقة بالجنسية وانعدام الجنسية إلى ازدواج الجنسية، والحصول على الجنسية، ومنح الجنسية لمن هم بدون جنسية، وتحديد حقوق ومنافع نيل المواطنة.

أحرز عدد من البلدان تقدماً نحو تحقيق هذه الأهداف. ويتضمن مشروع دستور ليبيا الصادر عام 2016 عدة مواد عن مسائل تتعلق بالجنسية. فتعرف المادة 12 من هو المواطن، وتسمح بازدواج الجنسية[4]. وتحدد المادة 13 شروط منح الجنسية التي تشمل مهاجرين متزوجين من ليبيين ومهاجرين لديهم خبرات نادرة ومتميزة. غير أن المادة تذكر أيضاً ضرورة مراعاة التكوين الديمغرافي وسهولة الاندماج، من بين عوامل أخرى، في تحديد منح الجنسية. وتحظر المادة 14 إبطال الجنسية وسحبها تحت أي ظرف كان، باستثناء لمن حملها لمدة عشرة أعوام أو أقل فقط، غير أن المادة 213 تحظر على من يحمل جنسية مزدوجة أو المواطنين المُجنسين من شغل وظائف حكومية معينة؛ ويضع دستور الجزائر الصادر عام 2016 القيود نفسها بموجب المادة 63[5].

في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، أصدر لبنان القانون رقم 41 المعني بتحديد شروط استعادة الجنسية اللبنانية الذي يمكن بمقتضاه للمغترب اللبناني استعادة الجنسية اللبنانية إذا ما كان يلبي الشروط التالية: إذا كان مدرجاً اسمه أو اسم أحد أصوله الذكور لأبيه أو

أقاربه الذكور حتى الدرجة الثانية على أي من سجلات الإحصاء المتوفرة في وزارة الداخلية والبلديات[6]. إلا أن القانون تعرض للنقد بأنه يتضمن بنوداً تميز ضد النساء[7]. وبعد اعتماد القانون، أطلقت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين برنامج الجنسية اللبنانية في آب/أغسطس 2016، ما أتاح للأشخاص ذوي الأصول اللبنانية التقدم بطلب الجنسية بموجب القانون الجديد، من خلال بوابة إلكترونية[8].

وفي البحرين، ينص المرسوم رقم 36 لعام 2015 على وقف كافة الحقوق والمزايا التقاعدية لكل من تُسحب منه الجنسية البحرينية أو يفقدها أو من يتجنس بجنسية دولة غير البحرين دون إذن مسبق[9].

واستجابة للمسائل المتعلقة بمعاملة الأشخاص بدون جنسية المعروفين باسم "البدون"، قررت حكومة دولة الكويت في أيار/مايو 2016 منح الجنسية لنحو 4,000 شخص بدون جنسية كل عام. وطلب من الهيئة المركزية للمقيمين غير الشرعيين في الكويت تحديد قائمة بالأشخاص بدون جنسية الذين "يستحقون شرف المواطنة" وتسليمها إلى وزير الداخلية ومن بعد ذلك إلى مجلس الوزراء لإقرارها[10].

2. هجرة العمال

بما أن هجرة العمال هي نمط الهجرة الرئيسي في المنطقة، أصدرت البلدان العربية مجموعة من الأنظمة لإدارة أبعاد هجرة العمال وآثارها على التنمية. فقد وضعت هذه البلدان نُظمها الخاصة بها لتحسين إدارة تصاريح العمل وشروط الدخول والخروج والإقامة واستقطاب عمال مهاجرين لوظائف محددة أو من جنسيات محددة، وتوحيد صيغ عقود العمل، وعمالة المغتربين في بلدان المقصد. كما بذلت بلدان كثيرة جهوداً لتوفير الحماية للعمال المهاجرين، إلا أن مدى تأثير تلك الجهود لم يتضح بعد، وحدثّت بلدان أخرى قوانين العمل فيها لتشمل هجرة العمال، مع أن العمال المنزليين المهاجرين لا يزالون مستثنيين من معظم قوانين العمل.

لا يزال نظام الكفالة هو السائد على هجرة العمال في بلدان مجلس التعاون الخليجي والأردن ولبنان. لكن بعض هذه البلدان اتخذ خطوات عملية نحو إصلاح ذلك النظام، فأصدرت قطر القانون رقم 21 المعني "بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم"، ودخل القانون حيّز التنفيذ في كانون الأول/ديسمبر 2016[11]. ورغم إدخال بعض التعديلات، (مثل حظر حجز جواز سفر الموظفين)، لا يزال القانون الجديد يحظر على العمال تغيير صاحب العمل خلال فترة العقد دون موافقة صاحب العمل الحالي (من خلال "شهادة عدم ممانعة"). وإذا كان عقد العمل غير محدد المدة، لا يجوز للعامل تغيير وظيفته دون إذن صاحب العمل إلا بعد مضي خمس سنوات، أو بإذن من وزارة التنمية الادارية والعمل والشؤون الاجتماعية[12]. أما إذا حُدد في العقد تاريخ انتهاء العمل، فيمكن للعامل عند انتهاء مدة العقد الانتقال إلى عمل آخر دون إذن من صاحب العمل بعد تقديم إشعار لصاحب العمل الأول بذلك. ومع أن القانون يفترض بأنه ألغى نظام الكفالة، لقد أكدّت منظمة العمل الدولية أن النظام لا يزال قائماً، حيث لا يزال العمال يحتاجون إلى إذن أصحاب العمل للعودة إلى بلدانهم[13].

في نيسان/أبريل 2015، عدّلت قطر بعض أحكام قانون العمل لعام 2004، وأطلقت نظام حماية الأجور[14] الذي يلزم أصحاب العمل بدفع الرواتب مباشرة من حساباتهم المصرفية إلى حسابات بأسماء موظفيهم في مصارف قطرية. ويواجه المخالفون لهذا القانون حكماً بالسجن لمدة شهر و/أو غرامة تتراوح بين 2,000 و6,000 ريالاً قطرياً (أي ما يعادل 550-1,550 دولاراً أمريكياً)[15]. وبعد شهرين، صدر القرار الوزاري رقم 4 لتنظيم نظام حماية الأجور وفقاً لقانون العمل، ويفرض على أصحاب العمل تسديد أجور الموظفين ضمن مدة لا تتجاوز السبعة أيام من تاريخ استحقاقها. ولا تمنح تصاريح عمل جديدة لأي من أصحاب العمل المخالفين ما لم تحول الأجور العالقة[16].

أجرت المملكة العربية السعودية إصلاحات كبيرة في قانون العمل في نيسان/أبريل 2015 بإدخال 38 تعديلاً بموجب القرار 258. وأهم ما في هذه الإصلاحات أنها تفرض غرامات مالية على أصحاب العمل الذين يصادرون جوازات سفر موظفيهم أو لا يزودوهم بعقود عمل أو يجبروهم على القيام بأعمال لم تنص عليها عقود عملهم. غير أن تلك الإصلاحات لم تشمل العمال المنزليين.

وتعمل البلدان العربية على وضع عقد عمل موحد للمهاجرين. فاعتمد الأردن عقوداً موحدة للعاملين في قطاع الغزل والنسيج في كانون الأول/ديسمبر 2015، وذلك لمساعدتهم على التوصل إلى فهم أفضل لظروف توظيفهم قبل وصولهم إلى الأردن. وتضع هذه الخطوة أيضاً حداً لاستبدال العقود حيث يوقع العمال المهاجرون عقوداً في بلدانهم ثم يوقعون على عقود أخرى عند وصولهم إلى الأردن[17]. لكن لم توضع بعد آليات رقابة لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وفي شباط/فبراير 2017، أقر مجلس الوزراء في الأردن توحيد رسوم تجديد تصاريح العمل لجميع العمال المهاجرين، حيث زادت الرسوم إلى 500 دينار أردني (نحو 700 دولار أمريكي)، باستثناء العمال في قطاع الغزل والنسيج[18].

وفي أيلول/سبتمبر 2015، أعلنت الإمارات العربية المتحدة عن ثلاثة مراسيم وزارية تتعلق بهجرة العمال، ووُضعت حيّز التنفيذ في كانون الثاني/يناير 2016. يحدد القرار الوزاري رقم 764 عقدَ عملٍ موحد، ويُلزم أصحاب العمل بتقديم عقود تمتثل له وبتجديد العقود السارية المفعول قبل صدور المرسوم. ويهدف العقد الموحد إلى معالجة استبدال العقود، ولا يمكن تغيير بنوده إلا لصالح العامل، وبعد موافقة كل من العامل ووزارة الموارد البشرية والتوطين[19]. أما قرار وزير العمل رقم 765، المتعلق بقواعد وشروط انتهاء علاقة العمل، يعرّف طرق إنهاء العقود محددة المدة وغير محددة المدة، ويعدد شروط إنهاء علاقة العمل. ويتيح ذلك إمكانية إنهاء العقد من طرف واحد مع إعطاء الطرف الآخر إخطاراً بذلك[20]. أما القرار الوزاري رقم 766 فيحدد قواعد وشروط منح تصاريح عمل للعمال المهاجرين الذين يغيرون أصحاب العمل، ما يتيح حرية التنقل في سوق العمل الداخلي[21].

بعض البلدان العربية لا تشمل العمال المهاجرين في الحماية الممنوحة بموجب قوانين العمل لديها. وفي آب/أغسطس 2015 عدّل العراق قانون العمل لإدراج بعض هذه الأحكام، ويتيح التعديل للمهاجرين الحفاظ على إقاماتهم وتصاريح عملهم إذا ما غيّروا أصحاب عملهم، كما يُلزِم أصحاب العمل بدفع نفقات تذاكر العودة إلى بلدانهم عند انتهاء العقد.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير (من نيسان/أبريل 2015 إلى آذار/مارس 2017)، أجرت عدة بلدان عربية تطويرات جديدة على سياساتها المتعلقة بدخول وخروج المهاجرين وإقامتهم. ومنذ عام 2014، تنفذ البحرين وعلى مراحل متعددة سياسة جديدة لمنح التأشيرات، فسمحت في تشرين الأول/أكتوبر 2014 للمهاجرين من أكثر من 100 جنسية الحصول على تأشيرة إما على الإنترنت قبل وصولهم أو عند وصولهم. وفي نيسان/أبريل 2015، مكنت المهاجرين من بلدان مجلس التعاون الخليجي من الحصول على تأشيرات دخول لمرات متعددة، إما من خلال موقع تأشيرات إلكتروني أو عند الوصول. وأضيف أحد عشر بلداً أفريقياً، إلى القائمة في شباط/فبراير 2016، ما أتاح للمهاجرين التقدم بطلبات لتأشيرات إلكترونية[22]. كما سهل البحرين قواعد تأشيرات الدخول للمهاجرين القادمين من بلدان مجلس التعاون الخليجي من خلال قبول جوازات سفر صالحة لمدة ثلاثة أشهر بدلا من ستة[23]. في تشرين الأول/أكتوبر 2016، أقر البحرين مشروع أمر يتيح منح تأشيرة دخول لمرة واحدة صالحة لمدة أسبوعين؛ وتمديد فترة الزيارة لحاملي تأشيرات الدخول لمرات متعددة لمدة ثلاثة أشهر من أسبوعين إلى شهر واحد؛ ومنح تأشيرة دخول لمرات متعددة جديدة صالحة لمدة سنة؛ وزيادة رسوم تأشيرة الدخول لمرات متعددة من 160 إلى 450 دولاراً أمريكياً[24]. وبعد ذلك بشهر، أصدر البرلمان البحريني مشروع قانون ينظم إقامة العمال المهاجرين العُزاب في البلاد، ويحظر القانون إقامة هؤلاء العمال في بعض المناطق السكنية ويخصص مناطق محددة لإقامتهم، وذلك استجابة لشكاوى العائلات البحرينية بشأن ممارسات العمال المهاجرين العُزاب التي "تتنافى مع العادات البحرينية"، وللحد من العدد الكبير من العمال في المناطق السكنية[25].

في أيلول/سبتمبر 2016، عدّلت مصر أحكام مرسومها لعام 1960 بدخول وخروج المهاجرين وإقامتهم. وينص القانون الجديد على طلب إصدار قرار من وزير الخارجية بأنواع التأشيرات المختلفة ومدة صلاحيتها وشروط الحصول على تأشيرة وإجراءاتها ورسومها، وشروط الإعفاء من التأشيرة. كما يفرض القانون غرامات على الذين يخالفون أنظمة الدخول أو الخروج

أو الإقامة، ويخصص 5 في المائة من رسوم الدخول للوزارة لتغطية نفقات الترحيل[26].

ولا يزال قانون جديد في المغرب يتعلق بدخول وخروج المهاجرين وإقامتهم قيد النظر وقت كتابة هذا التقرير، وإذا ما أقر القانون فسيلغي قانون عام 2003 المتعلق بالهجرة غير النظامية ودخول وخروج المهاجرين وإقامتهم، وسيشجع إدماج المهاجرين على أساس الاحترام المتبادل والتسامح[27].

وفي الكويت، أصدر كل من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة التخطيط والتنمية المرسوم رقم 11 لعام 2015، بإنشاء لجنة عليا تتألف من تسع مؤسسات ووزارات. وتعالج اللجنة عدم التوازن الديمغرافي في الكويت، وتهدف إلى تحقيق نشر أكثر فعالية للعمالة الوافدة وتعزيز دمج المواطنين الكويتيين في سوق العمل المحلية[28]. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2016 أصدر الكويت قراراً وزارياً آخراً بتعديل قانون الإقامة عن طريق رفع الحد الأدنى من الرواتب التي على المهاجرين الراغبين في القدوم إلى البلاد تقاضيها لرعاية أزواجهم وأولادهم، مع إعفاء بعض المهن. ويحتاج العمال المهاجرون الآن إلى كسب 450 ديناراً (نحو 1,487 دولاراً أمريكياً) في الشهر على الأقل ليكونوا مؤهلين للإقامة في البلاد، بعد أن كان الحد الأدنى 250 ديناراً (نحو 826 دولاراً أمريكياً)[29]. وفي الشهر نفسه، عدّلت الجمهورية العربية السورية القانون رقم 2 لعام 2014، بالمرسوم الرئاسي رقم 30 الذي ينص على زيادة رسوم الإقامة من 15,000 ليرة سورية (نحو 70 دولاراً أمريكياً) إلى 45,000 ليرة سورية (نحو 210 دولارات أمريكية) للتصاريح الخاصة؛ ومن 15,000 ليرة سورية إلى 75,000 ليرة سورية (نحو 350 دولاراً أمريكياً) لتصاريح العمل؛ ومن 10,000 ليرة سورية (نحو 47 دولاراً أمريكياً) إلى 30,000 ليرة سورية (نحو 140 دولاراً أمريكياً) للتصاريح العامة. وينص المرسوم أيضاً على فرض رسم سنوي بمقدار 15,000 ليرة سورية (نحو 70 دولاراً أمريكياً) لتصاريح الإقامة المؤقتة[30].

وفي مصر، ألغى القرار رقم 305 لسنة 2015 بتنظيم تصاريح العمل للمهاجرين القرار رقم 136 لعام 2003 وجميع تعديلاته، ما أدّى إلى زيادة رسوم تجديد تصاريح العمل للعمال المهاجرين بعد العام الثالث. وعلاوة على ذلك أضاف القرار الخبراء العلميين والشركاء المتضامنين والعمال المؤقتين إلى قائمة المهاجرين الذين لا يحتاجون إلى تصريح عمل، وتيسير التدريب الداخلي للطلبة المهاجرين في المؤسسات المصرية. ولكن على الشركات التي ترغب بتوظيف عمال مهاجرين إثبات عدم وجود مرشحين مصريين لتلك الوظائف[31]. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2016، أُقِرَّت في مصر خطة عمل بشأن تعزيز المؤسسات في مجال هجرة العمال، وترمي الخطة إلى وضع سياسة وطنية للعمال المهاجرين؛ وتحسين التنسيق بين المؤسسات ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل؛ وتعزيز التعاون والتنسيق الدوليين؛ وبناء قدرات الجهات المعنية؛ وضمان أن تكون الهجرة من خلال قنوات نظامية[32].

وفي أيار/مايو 2015، نظمت الإمارات العربية المتحدة شروط توظيف مواطني بلدان مجلس التعاون الخليجي من خلال القرار الوزاري رقم 292 الذي يُلزم أصحاب العمل بتقديم طلبات التوظيف وعقود العمل إلى وزارة الموارد البشرية والتوطين للموافقة عليها[33]. وفي آب/أغسطس 2015، أطلقت وزارة الداخلية في الإمارات العربية المتحدة خدمة إلكترونية للتأشيرات للمهاجرين من بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى، وذلك لرفع كفاءة الخدمات التي تقدمها الوزارة[34]. وابتداءً من عام 2017، ستتولى وزارة الموارد البشرية والتوطين المسؤولية من وزارة الداخلية في المسائل المتعلقة بالولاية على العمال المنزليين، وستتولى مسؤولية إصدار وتجديد تصاريح الدخول والعمل[35]. وبدأ لبنان بإصدار بطاقات ذكية للعمال والعاملات الأجانب في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، متمماً بذلك رقمنة إجراءات تسجيل المهاجرين ومنح تصاريح العمل من وزارة العمل. وتستخدم البيانات البيومترية على البطاقات الجديدة لتحديد مكان عمل المهاجرين ومدى امتثالهم لشروط تصريح العمل[36].

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2016، أعلنت وزارة التنمية الادارية والعمل والشؤون الاجتماعية بقطر أنها ستبدأ باستعمال نظام إلكتروني لتوظيف العمال في عام 2017، لتلغى بذلك اللجنة الدائمة المكلفة بهذه المهمة. وسيتولى النظام الإلكتروني كامل عملية استقدام

وتوظيف العمال الأجانب في القطاع الخاص، بدءاً من تقديم الطلبات إلى تلقي الموافقات[37]. كما أصدرت قطر في تشرين الأول/أكتوبر 2016، قانوناً ينص على إنشاء لجان مهمتها حل الخلافات العمالية[38]، وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2016، أقرت القانون رقم 15 بشأن الموارد البشرية المدنية، ويحدد القانون سياسات التوظيف والفصل والإجازات السنوية والمزايا الوظيفية والتقاعد للعاملين في القطاع العام. ويعطي القانون الأولوية للمواطنين القطريين، تليهم الفئات التالية مرتبة حسب الأولوية: أطفال المرأة القطرية المتزوجة من غير قطري، ثم أزواج المواطنين غير القطريين، ثم مواطني بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى، ثم المهاجرين العرب، ومن ثم الجنسيات الأخرى[39].

وفي أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر 2015، أقرت عُمان تسعة قرارات خاصة بالوظائف المؤقتة للمهاجرين. وصدرت تلك القرارات عن وزارة القوى العاملة وذلك لتوسيع نطاق الحظر على تشغيل العمال المهاجرين في وظائف مؤقتة في عدة مهن[40]. وأصدر مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية القرار رقم 497 في أيلول/سبتمبر 2015 الذي ينص على فرض رسوم على تأشيرات العمل المؤقتة والموسمية وتمديد تصاريح الإقامة لتلك الأنواع من الأعمال، وينص أيضاً على وضع آليات للإنفاذ وقوائم عقوبات للمخالفين[41]. وفي آب/أغسطس 2015 صدر في المملكة العربية السعودية أيضاً قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 1935/1 بإضافة نسبة 15 في المائة كبدل غلاء المعيشة إلى رواتب وعلاوات غير السعوديين المتعاقد معهم في الوظائف العامة[42]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2016 افتتحت المملكة العربية السعودية مكاتب عمل في الخارج في السفارات السعودية في إندونيسيا وباكستان وبنغلاديش وسري لانكا والفلبين ومصر

الإطار 8. العمال المنزليون

ينظم العمل المنزلي في المنطقة العربية بنظام الكفالة غالباً، إلا أن بعض البلدان العربية بدأت بإجراء إصلاحات لحماية العمال المنزليين المهاجرين وحفظ حقوقهم بشكل أفضل.

ففي حزيران/يونيو 2015، صدر في الكويت أول قانون ينظّم العمالة المنزلية، وهو القانون رقم 68 الذي يمنح العمال المنزليين حقاً في يوم عطلة أسبوعي؛ و30 يوماً من الإجازة السنوية المدفوعة الأجر؛ وألا تتجاوز ساعات العمل 12 ساعة في اليوم الواحد مع فترات راحة؛ ومرتب شهر واحد مقابل كل سنة عمل عند نهاية الخدمة يُدفع عند نهاية عقد التوظيف. كما يحظر القانون مصادرة جوازات سفر العاملين، وهي ممارسة شائعة بين أصحاب العمل[أ].

وفي الشهر نفسه، صدر في الكويت أيضاً القانون رقم 69 الذي ينص على إنشاء شركات مساهمة عامة لتنظيم عملية استقدام العمال المنزليين. وتقدم الشركات بديلاً عن وكالات الاستقدام الخاصة وتدريباً للعمال المنزليين قبل مغادرتهم بلدانهم[ب]. ووفقاً للتقارير الإخبارية، تمتلك الجمعيات التعاونية 60 في المائة من أسهم تلك الشركات، وتمتلك الهيئات الحكومية 40 في المائة منها[ج].

وفي تموز/يوليو 2016، حددت وزارة الداخلية في الكويت الحد الأدنى لأجور العمال المنزليين بمبلغ 60 ديناراً كويتياً (أي نحو 197 دولاراً أمريكياً). وعلى مكاتب الاستقدام أن تسلّم ضمانات مصرفية صالحة لمدة سنتين بمبلغ 40,000 دينار كويتي (نحو 131,000 دولار أمريكي) عند إنشاء مكتب جديد أو تجديد رخصة المكتب، وذلك لضمان توفر الأموال لتسديد الأجور[د].

وبموجب نظام الكفالة، يتحمل صاحب العمل المسؤولية القانونية والاقتصادية الكاملة للعمال المهاجرين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2016، أصدرت وزارة الداخلية في الكويت قراراً يعفي أصحاب العمل من تحمل كلفة تذكرة سفر العمال المنزليين "الفارين" أو الذين وجهّت لهم تهم جنائية. إلا أن هذا القرار واجه انتقاداً بسبب احتمال تقدم أصحاب العمل ببلاغات كاذبة عن فرار العمال المنزليين حتى يعفوا من التزاماتهم ككفلاء[هـ].

وفي تموز/يوليو 2016، صدر في المغرب أيضاً قانون ينظم توظيف العمال المنزليين، ويُلزم القانون بتوقيع عقد بين صاحب العمل والعامل، ويحدد أيضاً السن الأدنى للتوظيف بـ 18 سنة، مع فترة مرحلية مدتها خمسة أعوام

يمكن فيها للإناث البالغة أعمارهن بين 16 و18 سنة العمل. ومع أن القانون يُعتبر بداية جيدة، إلا أن عدة منظمات لحقوق الإنسان وجهت له انتقادات بأنه يسمح بعمالة الأطفال. ويقيد القانون عدد ساعات العمل للفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 16 و17 سنة 40 ساعة أسبوعياً، وللكبار 48 ساعة أسبوعياً، وذلك بالمقارنة مع 44 ساعة أسبوعياً في القطاعات الأخرى وفقاً لقانون العمل العام في المغرب[و]. وينص قانون العمالة المنزلية في المغرب على حق العامل في 24 ساعة من الراحة أسبوعياً، وحد أدنى من الأجر الشهري يبلغ 1,542 درهماً (أي نحو 158 دولاراً أمريكياً)، ما يعادل 60 في المائة من الحد الأدنى للأجور في قطاعات أخرى وفقاً لقانون العمل العام. ويواجه أصحاب العمل الذين يخالفون هذا القانون عقوبات مالية[ز].

وفي شباط/فبراير 2017، أُقِر في قطر مشروع القانون الذي ينظم العلاقة بين العمال المنزليين وأصحاب عملهم في إطار نظام الكفالة. ويضع القانون حداً لسن توظيف العمال المنزليين، ويقيد عدد ساعات العمل اليومية بعشر ساعات تتخللها فترات للراحة وتناول الطعام ويوم عطلة أسبوعي. وينص القانون أيضاً على توفير السكن اللائق والعناية الصحية للعمال المنزليين، وحمايتهم من الأذى النفسي والجسدي، وعلى فرض عقوبات على المخالفين[ح].

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2015، أصدرت وزارة العمل في لبنان القرار رقم 168/1، الذي ينظّم القضايا المتعلقة بمكاتب استقدام العمال المنزليين، والأهم من ذلك أن القرار يحظر على المكاتب وضع إعلانات للعاملين في المنازل في وسائط الإعلام، إذ اعتبر ذلك بمثابة اتجار بالبشر[ط]. وفي منتصف عام 2016، أصدرت حكومة نيبال توجيهات بشأن هجرة العمال تلزم شركات استقدام العمال بتجميد وديعة مالية بقيمة 10,000 دولار قبل استقدام العمال المهاجرين إلى لبنان، علاوة على وديعة سنوية إضافية بقيمة 1,000 دولار لكل عامل إضافي إذا رغبت الشركة في استقدام أكثر من 10 عمال نيباليين. وعقب صدور القرار التوجيهي، لم تعد الحكومة اللبنانية تقبل طلبات استقدام العمال النيباليين بدعوى أن القرار يتنافى مع قانون العمل في لبنان[ي].

وبسبب العدد الكبير من النزاعات العمالية وقضايا الاتجار بالبشر، أوقف الأردن استقدام عمال منزليين من كينيا في آب/أغسطس 2015[ك]. على أساس منع "انتشار الأمراض من الدول الأفريقية"، ولأنه يُعتقد أن العمال القادمين من هذه البلدان "يتورطون في جرائم معينة"[ل]. وحظرت عُمان استقدام عمال منزليين من إثيوبيا والسنغال وغينيا والكاميرون وكينيا في كانون الثاني/يناير 2016[م]. من ناحية أخرى، أعلنت وزارة العمل في المملكة العربية السعودية في تشرين الأول/أكتوبر 2015 أنها ستبدأ قبول طلبات استقدام عمال منزلين من الصومال، شريطة أن يثبت هؤلاء أنهم خالين من أمراض معدية وليست لديهم سوابق إجرامية. كما رفعت المملكة العربية السعودية حظراً على استقدام عمال منزليين ذكور من بنغلاديش في أيلول/سبتمبر 2016، وشجعت إنشاء منظمات توفر التدريب والتوجيه للعمال المنزليين الذكور[ن].

أ. الكويت، مجلس الوزراء، 2015أ؛ ب. الكويت، مجلس الوزراء، 2015ب؛ ج. هيومن رايتس ووتش، 2015؛ د. Izzak, 2016a؛ هـ. Rights, 2016d-Migrant؛ و. أحمد بنشمسي، 2016؛ ز. هيومن رايتس ووتش، 2016هـ؛ ح. ILO, 2017a؛ ط. لبنان، رئاسة مجلس الوزراء، 2015ب؛ ي. لبنان، وزارة العمل، 2016؛ ك. United States, Department of State, 2016؛ ل. هيومن رايتس ووتش، 2016أ؛ م. فهد الثنيان، 2015؛ ن. Rasooldeen, 2016.

والهند وتقوم تلك المكاتب بتوعية العمال المهاجرين بقوانين العمل في المملكة وتسعى لضمان استقطاب العمال المهرة، وتساعد على تعريف العمال المهاجرين بالتقاليد والثقافة السائدة في المملكة[43].

وفي عام 2015، أرسلت السلطات المغربية مذكرة إلى عشر من إداراتها المحلية، تغطي أكثر من 345 مؤسسة، حول قبول المهاجرين واللاجئين النظاميين الحاملين لتصاريح إقامة في نظام التدريب المهني في البلاد. ويمكن أيضاً للأطفال المهاجرين واللاجئين تحت سن الثامنة عشرة من الاستفادة أيضاً من هذه العملية شريطة أن يكون وضع أحد والديهم أو كليهما قانونياً[44].

وأعادت موريتانيا قسراً نحو 6,000 عاملاً مهاجراً إلى بلدانهم في عام 2015، ولم يُعطَ معظم هؤلاء العمال أية بدائل قانونية، ولا جرى فحصهم بحثاً عن مؤشرات للاتجار بالبشر[45].

الإطار 9. إحلال القوى العاملة الوطنية محل الأجنبية

سعت بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى تشجيع توظيف مواطنيها في القطاعين العام والخاص. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، توجهت تلك البلدان نحو زيادة عدد مواطنيها بين القوى العاملة فيها، وركزت على نسبة النساء من العاملين وعلى متوسط رواتب المواطنين.

فقد أعلنت المملكة العربية السعودية عن إحلال القوى العاملة الوطنية محل الأجنبية في بعض المجالات في القطاع الخاص. فمثلاً، في آذار/مارس 2016، طُلب من شركات قطاع الاتصالات ضمان وصول نسبة السعوديين من إجمالي القوى العاملة في القطاع إلى 50 في المائة بحلول شهر حزيران/يونيو 2016، وإلى 100 في المائة بحلول شهر أيلول/سبتمبر 2016[أ]. وأوقفت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية إصدار تأشيرات عمل للعمال المهاجرين في 19 مهنة مختلفة[ب]. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2016، أطلقت الوزارة نظام "موزون" لدعم برنامج "نطاقات"، الذي سبق لها وأن وضعته لإحلال القوى العاملة الوطنية محل الأجنبية. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2016، نص النظام على خمسة مؤشرات لقياس تنفيذ برنامج إحلال القوى العاملة الوطنية محل الأجنبية في كل مؤسسة، وهي: نسبة السعوديين من إجمالي الموظفين، ومتوسط رواتب الموظفين السعوديين، ونسبة النساء من الموظفين، والاستقرار الوظيفي للموظفين السعوديين، ونسبة السعوديين من ذوي الأجور المرتفعة. وتُعطى المؤسسات نقاطاً على أساس العوامل الخمسة تلك، مجمّعة في فئات خطة "نطاقات" المختلفة[ج]. وعلاوة على ذلك، تتيح خطة الدعم هذه للشركات الخاصة المصنفة في فئتين حمراء وصفراء[د] (فئات ذات معدلات منخفضة لإحلال القوى العاملة الوطنية محل الأجنبية) أن تستمر في توظيف عمال مهاجرين شريطة أن يكون 40 في المائة على الأقل من موظفيها مواطنون سعوديون، وأن تدفع رسماً يبلغ 3,600 ريالاً سعودياً (نحو 960 دولاراً أمريكياً) عن أول عامل مهاجر يُوظّف و4,200 ريال (نحو 1,120 دولاراً أمريكياً) عن الثاني و4,800 ريال (نحو 1,280 دولاراً أمريكياً) عن الثالث و9,000 ريال (نحو 2,400 دولار أمريكي) عن الرابع[هـ]. وقررت الوزارة أيضاً أن العمال المهاجرين الذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة يمثلون موظفيْن إثنين بموجب خطة "نطاقات"، باستثناء المستثمرين وأساتذة الجامعة والأطباء[و].

أما عُمان فقد أصدرت القرار رقم 103 في نيسان/أبريل 2015، الذي حدد الشروط التي يمكن بموجبها استثناء المؤسسات الصغيرة من تطبيق خطط "التعمين" (إحلال القوى العاملة الوطنية محل الأجنبية) في العامين الأولين والتدرج في تنفيذ إجراءات التعمين خلال أربع سنوات بالنسبة للمؤسسات الصغيرة القائمة[ز]. وفي كانون الأول/ديسمبر 2015، أعلن مسؤولون قطريون عن خطط لإحلال القوى العاملة الوطنية محل الأجنبية في القطاع العام لضمان أن يكون 9 موظفين من بين كل 10 وطنيين بحلول عام 2026، شريطة أن يمتلك هؤلاء المواطنون المؤهلات التي يتطلبها العمل[ح].

أ. Anderson, 2016؛ ب. الجزيرة، 2015؛ ج. Saudi Gazette, 2016a؛ د. لمزيد من المعلومات عن خطة "نطاقات" وفئاته، يرجى الاطلاع على الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة، 2015؛ هـ. The Hindu, 2016؛ و. المملكة العربية السعودية، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، 2016؛ ز. عُمان، 2015أ؛ ح. Khatri, 2015.

3. الهجرة غير النظامية

لإدارة الهجرة غير النظامية، بدأت البلدان العربية مؤخراً بإصلاحات مؤسسية وقانونية مثل تشكيل لجان لمعالجة الهجرة غير النظامية، وفرض عقوبات وغرامات على الدخول والمكوث غير النظاميين، وإطلاق حملات لتسوية الأوضاع القانونية للمهاجرين غير النظاميين. وفي بعض الأحيان تلجأ البلدان العربية إلى الإعادة القسرية للمهاجرين غير النظاميين الذين لا يمتلكون تصاريح دخول أو إقامة أو عمل. وبدأ أيضاً وعلى صعيد المنطقة وضع سياسات للحيلولة دون الهجرة غير النظامية.

(أ) الإصلاحات المؤسسية والقانونية

في تشرين الأول/أكتوبر 2016، أصدرت مصر القانون رقم 82 الخاص بمكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين. وينص القانون على عقوبات بالغرامة

والسجن للمهربين والمتعاونين معهم قد تصل إلى السجن المؤبد وغرامات ضخمة عندما تكون هناك ظروف خطيرة ومتفاقمة، كأن يؤدي التهريب إلى "وفاة المهاجر المهرّب أو إصابته بعاهة مستديمة أو مرض لا يرجى الشفاء منه"، أو إذا ما ارتكب التهريب بواسطة جماعة إجرامية منظّمة أو لغرض إرهابي. ولا ينص القانون على تجريم المهاجرين، ويُلزِم الدولة بتوفير الحماية لهم بما يتماشى مع الالتزامات الدولية. وينص القانون أيضاً على إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر من خلال التنسيق على المستويين الوطني والدولي؛ هذا، وأنشئت رسمياً اللجنة التابعة لوزارة الخارجية المصرية في كانون الثاني/يناير 2017[46]. وأطلقت الحكومة أيضاً "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية للفترة 2016-2026"، وتشمل وضع أدوات للرصد وخطة عمل تُعد كل عامين[47].

وللحيلولة دون الهجرة غير النظامية عبر السودان إلى أوروبا، منعت مصلحة الهجرة والمواطنة في الصومال هجرة جميع المواطنين الصوماليين إلى السودان في نيسان/أبريل 2016 باستثناء الذاهبين في مهام دبلوماسية[48]. وفي تونس، وُضعت صيغة لإستراتيجية وطنية للهجرة في تموز/يوليو 2015، ولكنها كانت لا تزال تنتظر الموافقة عليها في وقت كتابة هذا التقرير. وتغطي مجالات العمل الرئيسية التي تشملها الإستراتيجية تشجيع الهجرة النظامية، وخفض الهجرة غير النظامية، وقضايا أخرى مثل إنفاذ حوكمة إدارة الهجرة، وحماية حقوق التونسيين في الخارج، وحماية المهاجرين وملتمسي اللجوء، وإدماج الهجرة في استراتيجيات التنمية على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية[49].

(ب) تسوية الأوضاع القانونية

استحدثت عدة بلدان عربية فترات عفو لتتيح للمهاجرين غير النظاميين تسوية أوضاعهم لتجنب العواقب القانونية لأنهم دخلوا البلد أو تجاوزوا مدة الإقامة أو العمل دون إذن قانوني.

وأطلقت البحرين حملة بين تموز/يوليو وكانون الأول/ديسمبر 2015 لتسوية أوضاع العمال المتغيبين عن العمل، أو المنتهية أعمالهم أو المتغيبين بعد نهاية أعمالهم أو الذين لم يجددوا تصاريح عملهم. ويمكن لهؤلاء العمال إما مغادرة البحرين دون غرامات مع إتاحة إمكانية العودة أو تسوية وضعهم القانوني مع صاحب عمل جديد في البلاد[50]. وفي أيلول/سبتمبر 2016، أطلقت البحرين خطة بمنح تصاريح عمل مرنة تسمح للعمال المهاجرين الذين تجاوزوا مدة تأشيراتهم بالعمل لعدة أصحاب عمل[51]. وتمكّن هذه السياسة العمال من العمل في وظائف مؤقتة في أي من القطاعات إلا تلك التي تتطلب رخصاً مهنية مثل الهندسة أو التمريض. وكان من المقرر في وقت إعداد هذا التقرير، إطلاق رخصة العمل المرنة في صيف عام 2017.

وأعلن الأردن في آذار/مارس 2016 عن فترة عفو لثلاثة أشهر يتاح فيها لأصحاب العمل الحصول على تصاريح عمل مجانية للموظفين الذين هم لاجئون سوريون، وكذلك السوريون الذين يحملون بطاقة من وزارة الداخلية. وخلال تلك الفترة، مُنح نحو 32,000 تصريح عمل نظّم من خلالها وصول السوريين إلى سوق العمل وسويت أوضاع كثيرين ممن كانوا يعملون بالفعل[52]. ومددت فترة العفو لاحقاً حتى نيسان/أبريل 2017. أما المؤسسات التي توظف عمالاً مهاجرين في لبنان فمنحتها وزارة العمل 15 يوماً في أيار/مايو 2015 لتسوية أوضاع العمال أو مواجهة عقوبة الغرامات[53].

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2015، وسَّع المغرب معايير تسوية الأوضاع فيه لتشمل ضحايا الاتجار بالبشر، كما توفر الحكومة مساعدات لهم[54]. وفي كانون الأول/ديسمبر 2016، أطلق المغرب المرحلة الثانية من حملة تسوية الأوضاع القانونية التي بدأت في عام 2014[55]. وأنشئت لجنة خاصة للمتابعة والطعن لإعادة النظر في الطلبات المرفوضة، وذلك لتحسين عملية تسوية الأوضاع وزيادة عدد المنتفعين[56].

وأعلنت وزارة القوى العاملة في عُمان عن فترة عفو بين أيار/مايو وتموز/يوليو 2015 يمكن للمهاجرين خلالها الاستفادة من تصاريح السفر دون التعرض للغرامات أو العقوبة جراء المكوث الغير نظامي في البلد. ومنحت الوزارة أصحاب العمل أسبوعاً واحداً من تاريخ الإعلان

عن العفو لتسليم قائمة بالعمال الراغبين بمغادرة عُمان بصفة دائمة، كما أزالت شروط تغيير الوظائف لتتيح بذلك تنقل الموظفين بين الشركات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم[57].

وفي أوائل عام 2017، أعلنت المملكة العربية السعودية فترة سماح مدتها 90 يوماً للمهاجرين غير الحائزين على الوثائق اللازمة لتسوية وضعهم أو مغادرة البلد دون عواقب قانونية، مثل الغرامة أو غير ذلك من العقوبات[58].

وأعلنت قطر عن أول فترة تمنحها لتسوية الأوضاع منذ 12 سنة بين 1 أيلول/سبتمبر و1 كانون الأول/ديسمبر 2016، قبل أيام قليلة من دخول التعديلات على قانون العمل حيّز التنفيذ، متيحة بذلك للمهاجرين المقيمين بشكل غير نظامي في البلاد المغادرة دون التعرض للعواقب القانونية المنصوص عليها في القانون رقم 4 لعام 2009 الخاص بتنظيم دخول وخروج المهاجرين وإقامتهم وكفالتهم[59].

ومُنح العمال اليمنيين المقيمين بصورة غير نظامية في المملكة العربية السعودية تأشيرة إقامة لمدة ستة أشهر، بعد إجراء فحوصات طبية. واستفاد نحو 446,000 مهاجر يمني غير نظامي[60] دخلوا البلاد قبل 10 نيسان/أبريل 2015 من فترة تسوية الأوضاع هذه، التي مددت من أيار/مايو إلى تموز/يوليو 2015[61].

(ج) العودة القسرية

احتجز حوالي 1,053 شخصاً ورُحّلوا من الكويت في آذار/مارس 2016 عقب مداهمات للسلطات على مناطق سكنية يقطنها عمال مهاجرون في الغالب. وتفحصت الشرطة وثائق العمال المهاجرين للتأكد من صحة وضعهم القانوني، وأنهم غير مطلوبين من الشرطة[62]. وأعلنت وزارة الداخلية في الكويت أن ما لا يقل عن 29,000 مهاجر رحّلوا عن البلاد في عام 2016 بسبب ارتكابهم جرائم أو مخالفة قوانين الإقامة أو العمل أو المرور، وهي زيادة كبيرة عن 25,000 رحّلوا في عام 2015.

وأعلن السودان عن سياسة جديدة بشأن المهاجرين غير النظاميين في آذار/مارس 2016، فاعتبر المهاجرون من جنوب السودان غير نظاميين ما لم يسجّلوا لدى السلطات في غضون أسبوع من وصولهم إلى البلاد[63]. ثم شنت السلطات حملة على المهاجرين من إريتريا في أيار/مايو 2016 رحّل خلالها نحو 1,300 شخصاً[64]. وعلى نحو مشابه، واصلت السلطات اليمنية ترحيل المئات من المهاجرين من بلدان أفريقية، أغلبهم من إثيوبيا، والمقيمين بصورة غير نظامية في اليمن[65]، وشُنّت الحملة في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2016 عقب تكهنات بأن بعض المهاجرين انضموا إلى جماعات إرهابية في البلاد[66].

4. الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين من القضايا الرئيسية التي تطرح تحديات كثيرة في المنطقة العربية، وأهم عامل يميز بين تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر هو أن المتجرين ينوون استغلال ضحاياهم أما المهربون فيهدفون إلى تحقيق الربح من خلال تيسير حركة الهجرة غير النظامية. وتتجه البلدان العربية إلى الابتعاد عن تجريم الأفراد المُتاجر بهم والمهاجرين المُهربين واعتبارهم ضحايا، لتكفل بذلك حمايتهم وقدرتهم على الحصول على المساعدة القانونية. وتتراوح السياسات المتعلقة بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين بين فتح الملاجئ والمراكز الطبية لمعالجة الضحايا وإلى توسيع قنوات الإبلاغ عن إساءة المعاملة. واعتمدت بلدان كثيرة خطط عمل وطنية وشكّلت لجاناً لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

(أ) الإصلاحات القانونية

في تموز/يوليو 2015، أدخلت الجزائر تعديلات على قانون الإجراءات الجنائية، حيث أدرج فيه أحكام لحماية المشاركين في الإجراءات القضائية الجنائية التي تنطبق على حالات الاتجار بالبشر من ضحايا وشهود وأفراد أسرهم[67]. وفي آذار/مارس 2016 صدر في جيبوتي القانون رقم 133 الخاص بمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، الذي يلغي ويحل محل قانون مكافحة الاتجار بالبشر الصادر في عام 2007. ويعرف القانون الجديد الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، ويعاقب الجناة بالسجن لفترات تتراوح بين السنتين والعشر سنوات[68].

وفي كانون الثاني/يناير 2016، أصدر مجلس القضاء الأعلى في العراق توجيهاً يدعو إلى إحالة سائر قضايا الاتجار بالبشر إلى قضاة متخصصين في ذلك المجال[69].

وفي آب/أغسطس 2016، صدر في المغرب القانون 27/14 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر، الذي يجرم الاتجار بالبشر ويوضح الفرق بين الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والهجرة غير النظامية من خلال تعريف العناصر المكونة للاتجار بالبشر بما يتماشى مع الصكوك الدولية، مثل بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (بروتوكول باليرمو)[70]. وفي آب/أغسطس 2016، صدر في تونس القانون رقم 61 المتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته، ويتألف القانون من 66 فصلاً يغطي الحماية ومقاضاة المجرمين وحماية الضحايا، ويهدف إلى مكافحة جميع أشكال الاتجار بالبشر، وخاصة الاتجار بالنساء[71].

وفي عام 2013، بدأ المجلس الوطني الاتحادي في الإمارات العربية المتحدة بتعديل القانون رقم 51/2006 المتعلق بمكافحة جرائم الإتجار بالبشر. وفي آذار/مارس 2015 أقرت هذه التعديلات لحماية الضحايا من التعرض للعقوبة على جرائم مرتكبة كنتيجة مباشرة للتعرض للاتجار بالبشر[72]. وشكّل الأردن لجنة فنية تابعة لوزارة العدل لمراجعة قانون منع الاتجار بالبشر لسنة 2009، وصاغت اللجنة وقدّمت قانوناً جديداً لا يزال بانتظار الموافقة عليه في وقت كتابة هذا التقرير. وصدر في مصر أيضاً قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين في تشرين الأول/أكتوبر 2016. ولكن العديد من البلدان العربية، مثل ليبيا واليمن، لم تجرم بعد الاتجار بالبشر[73].

(ب) التطورات المؤسسية وخطط العمل

أنشأت البلدان في المنطقة العربية مؤسسات ولجاناً مختلفة في إطار جهودها الرامية لرصد حالات الاتجار بالبشر وتحديد الضحايا وحمايتهم.

ففي أيلول/سبتمبر 2016 أنشأت الجزائر بموجب مرسوم رئاسي لجنة وطنية لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص مهمتها الأساسية إعداد سياسة وطنية وخطة عمل تتعلق بمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية ضحاياه[74]. وفي عام 2015، شكلت وزارة الداخلية في العراق لجنتين معنيتين بالاتجار بالبشر يقود كل واحدة منها مجموعة من ضباط وعقداء مكلّفين بالتحقيق في قضايا الاتجار بالبشر[75]. وشكلت جيبوتي أيضاً لجنة مشتركة بين الوزارات تُعنى بالاتجار بالأشخاص وتهريبهم في آذار/مارس 2016[76]. وفي حزيران/يونيو 2015 أنشأت الكويت إدارة جديدة تابعة لوزارة الداخلية لتكون هيئة التنسيق الوطنية المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر، وتعمل الإدارة كهيئة لإنفاذ القانون وتوفّر خطاً ساخناً لكل ما يتعلق بقضايا الاتجار بالبشر باللغتين العربية والإنكليزية[77]. كما صاغت لجنة مشتركة بين الوزارات شكلتها وزارة العدل في الكويت إستراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في أيلول/سبتمبر 2016[78]. وفي لبنان، أنشأت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي قسماً لحقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 يشمل وحدة لمكافحة الاتجار بالبشر[79].

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2016، شكّلت قطر لجنة لمكافحة الاتجار بالبشر كلّفت في وضع خطة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وإعداد تقارير سنوية عن التقدم المحرز في ذلك الصدد[80]. كما أنشأت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، في كانون الأول/ديسمبر 2015، وحدة متخصصة في مكافحة الاتجار بالبشر تقوم بحماية العمال المهاجرين، وذلك من خلال إطلاعهم على حقوقهم، والتحقيق في الاتجار غير القانوني بتأشيرات العمل والحيلولة دونه، وتدريب مفتشي العمل على تحديد ضحايا الاتجار بالبشر[81]. وفي أذار/مارس 2016، صاغت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في السودان إستراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وقدمتها إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها[82].

شكّلت تونس عملاً بالقانون رقم 61 لعام 2016، وهو القانون الجديد لمكافحة الاتجار بالبشر، وبتنسيق من وزارة العدل، لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في شباط/فبراير 2017. وتتألف اللجنة من 17 عضواً، منهم ممثلان عن المجتمع المدني التونسي. وتشمل المهام الرئيسية للجنة تحديث خطة العمل الوطنية

لمكافحة الاتجار بالبشر، وتنسيق الاستجابات الوطنية بين الجهات الفاعلة المعنية[83]. واستحدثت أيضاً وحدة خاصة تابعة لوزارة الداخلية لمكافحة الاتجار بالبشر وحماية الضحايا والشهود.

(ج) حماية الضحايا

في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، أطلقت البحرين خطاً ساخناً لضحايا الاتجار بالبشر للإبلاغ عن حالات الإيذاء، وهو يتناول قضايا مختلفة مثل الإيذاء الجسدي وعدم دفع الأجور وحجز جوازات السفر[84]. وأنشأت البحرين أيضاً مركزاً للخدمات وملجأً للعمال المهاجرين تشرف عليه هيئة تنظيم سوق العمل، ويمكن للملجأ أن يؤوي 120 ضحية، وفيه أقسام منفصلة للرجال والنساء. وطلبت البحرين إغلاق جميع المراكز القائمة الأخرى المعنية بالاتجار بالبشر. وبالإضافة إلى توفير التدريب للعمال المهاجرين وتعليمهم مهارات جديدة، يقدم المركز، الذي تديره الحكومة، خدمات من خلال وحدة الحماية، ووحدة الصحة الجسدية والنفسية، ووحدة شرطة مكافحة الاتجار بالبشر[85]. وأنشأت بلدان أخرى، مثل الأردن والعراق، ملاجئ مماثلة أو عيادات لضحايا الاتجار بالبشر[86].

واعتمد الأردن آلية إحالة وطنية في عام 2015 للتعرف على ضحايا الاتجار بالبشر بصورة منهجية وإحالتهم إلى خدمات الحماية، ويضع حالياً إجراءات تشغيل موحدة في هذا المجال[87]. وكذلك أنشأ ملجأً لضحايا الاتجار بالبشر تحت إشراف وزارة التنمية الاجتماعية في عام 2016. وفي أيلول/سبتمبر 2016، طوّرت الإمارات العربية المتحدة تطبيقاً للحاسوب والهاتف المحمول لمكافحة المتاجرين بالبشر يتيح للناس الإبلاغ عن أنشطة الاتجار، ويمكّن المحققين من تحديد مواقع الضحايا[88].

5. الهجرة القسرية وتحركات المهاجرين

بالنظر إلى طول أمد النزاعات والأزمات في المنطقة العربية، وما أسفرت عنه من حركات نزوح، بذلت بلدان عربية جهوداً للتعامل مع حركات المهاجرين، بما في ذلك إنشاء خطط للاستجابة وتحديد شروط اللجوء ووضع المهاجرين، ووضع نُظم لتسجيل اللاجئين. ولكن مدى قدرة البلدان العربية على استضافة اللاجئين وغيرهم من السكان النازحين يعتمد إلى حد كبير على الدعم الدولي وعلى الموارد الوطنية وتحديات التنمية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تحدث أية تصديقات جديدة من البلدان العربية على اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين أو بروتوكولها لعام 1967[89].

(أ) الإصلاحات القانونية والتطورات المؤسسية وخطط الاستجابة

في كانون الثاني/يناير 2017، صدر في جيبوتي القانون رقم 159 المتعلق بوضع اللاجئين، وهو يعزز الإطار القانوني الوطني لوضع اللجوء واللاجئين ويدرج العديد من الأحكام المهمة من اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لضمان تمتع المواطنين واللاجئين بالمساواة في الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[90]. وفي كانون الأول/ديسمبر 2015، صيغ في المغرب القانون رقم 26/14 المتعلق بحق اللجوء وشروط منحه، وذلك كجزء من سياستها الوطنية الشاملة التي أطلقتها في أيلول/سبتمبر 2013؛ لكن القانون كان لا يزال قيد النظر في وقت كتابة التقرير[91]. وفي شباط/فبراير 2016 صدر في الصومال قانون بشأن اللاجئين والنازحين داخلياً، قدمته وزارة الداخلية سابقاً إلى البرلمان في عام 2013[92]. وفي ليبيا تكفل المادة 18 من مشروع دستور عام 2016 حق اللجوء السياسي، وتحظر تسليم اللاجئين السياسيين إلا إلى القضاء الدولي[93].

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2015، أطلق الأردن خطة الاستجابة للأزمة السورية للأعوام 2016-2018، وتغطي الخطة قطاعات عدة منها التعليم والطاقة والعدل والصحة والمعيشة والأمن الغذائي، والحوكمة المحلية وشؤون البلديات، والملاجئ، والحماية الاجتماعية والنقل، وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. والهدف من الخطة هو بناء قدرات السلطات الأردنية، وتحسين نظام توصيل الخدمات والبنية التحتية في المناطق المتضررة من الإجهاد الديمغرافي، وتوفير فرص العمل والمعيشة، والتخفيف من الضغوط، ودعم الموازنة الحكومية[94]. وفي أيلول/سبتمبر 2016، أطلق الأردن خطة استجابة أخرى للفترة 2017-2019 تبني على خطة الاستجابة للفترة 2016-2018، وتدمج

استجابة اللاجئين والقدرة على الصمود في تقييم موحد وشامل للتعرض للمخاطر إلى جانب خطة منفردة لكل قطاع.

وفي كانون الثاني/يناير 2017، أطلق لبنان خطة للاستجابة للأزمة السورية للفترة 2017-2020، والهدف منها توفير المساعدات الإنسانية والحماية للأشخاص النازحين الأكثر تعرضاً للمخاطر والفقراء اللبنانيين، وتعزيز تقديم الخدمات على الصعيدين الوطني والمحلي لتوسيع نطاق الحصول على الخدمات العامة الأساسية وتحسين نوعيتها، وتعزيز قدرات لبنان الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية. وتغطي خطة الاستجابة قطاعات عدة منها المساعدة الأساسية والتعليم والطاقة والأمن الغذائي والصحة وسُبل العيش والمأوى والاستقرار الاجتماعي والمياه[95]. كما أنشأ لبنان وزارة الدولة لشؤون النازحين في كانون الأول/ديسمبر 2016 لإدارة آثار أزمة اللاجئين السوريين على المجتمعات المحلية المضيفة، بما في ذلك توفير حلول للتحديات المحلية مثل استخدام الموارد والإدماج التعليمي[96]. وتغطي إستراتيجية تونس الوطنية[97] حماية المهاجرين وطالبي اللجوء، وغيرها من قضايا الهجرة.

(ب) سياسات قبول وعدم قبول اللاجئين

في كانون الثاني/يناير 2015، صدرت أنظمة جديدة تحد من عدد اللاجئين السوريين الوافدين إلى لبنان، لا يُسمح بموجبها للسوريين بدخول لبنان إلا إذا اندرجوا ضمن تصنيفات محددة واستوفوا متطلبات تثبت سبب قدومهم إلى لبنان. ويقتصر الدخول لدواعٍ تتعلق بالحماية الدولية على حالات استثنائية تحدّد بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية. وفي أيار/مايو، أعلمت الحكومة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوجوب وقف تسجيل السوريين. وبعد ذلك، أُبلغت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين السوريين الذين اتصلوا بها بقرار الحكومة، وجرى تقييم الاحتياجات لمساعدة أكثر الفئات المعرضة للمخاطر.

وفي كانون الثاني/يناير 2016، وفي أعقاب اعتماد قانون اللجوء لعام 2014 وقانون مكافحة الإتجار بالبشر لعام 2014 والتصديق على بروتوكول باليرمو، أعلنت معتمدية اللاجئين في السودان بأنها ستبدأ بتحديد وضع اللاجئين في الخرطوم، وتعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كمراقب، وستساعد هذه الإجراءات طالبي اللجوء المؤهلين لصفة لاجئ نيل حقوقهم[98]. وفي أيار/مايو 2015 أعلن وزير الداخلية في الصومال بأن اللاجئين الفارين من الأزمة في اليمن لن يُسمح لهم بالدخول بعد ذلك، مصرحاً بأن القرار هو نتيجة عدم كفاية المساعدة الدولية[99]. وفي كانون الأول/ديسمبر 2015، وبعد اعتصام دام ستة أسابيع أمام مكاتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن، رحّلت السلطات نحو 585 من طالبي اللجوء واللاجئين السودانيين[100]، من بينهم نساء وأطفال كانوا يحتجون على مخصصات المساعدات وإعادة التوطين[101].

(ج) سياسات الإقامة والسفر والعمل

في أيلول/سبتمبر 2015، أعلنت الإدارة العامة لشؤون الإقامة التابعة لوزارة الداخلية في الكويت عن أنها ستمدد تصاريح الإقامة للسوريين لتجنب ترحيلهم. واستفاد من هذا القرار السوريون الذين انتهت عقود عملهم وغير القادرين على تجديد جوازات سفرهم، وبالتالي تصاريح إقامتهم. كما مُنح السوريون الذين تجاوزوا مدة تأشيرات الزيارة تأشيرات دخول طويلة الأجل[102].

وفي أيار/مايو 2016 ألغت السلطات في لبنان رسوم تجديد الإقامة للاجئين الفلسطينيين الذين دخلوا لبنان من الجمهورية العربية السورية قبل أيار/مايو 2014 شريطة أن لا يكونوا قد تلقوا أمراً بالترحيل. ولكن القرار لم يعمم على نطاق واسع للأشخاص المعنيين، ولم تتوفر المعلومات إلا من خلال مذكرة داخلية. وبدءاً من تموز/يوليو 2016، لم تعد الحكومة اللبنانية تلزم اللاجئين السوريين المسجّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتوقيع تعهد بعدم العمل عند تجديد تصاريح الإقامة، وبدلاً من ذلك صاروا يوقعون تعهداً بالالتزام بالقوانين اللبنانية[103]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2016، بدأ الأمن العام اللبناني بإصدار بطاقات سفر بيومترية للاجئين الفلسطينيين، تحتوي على

رقاقة حاسوبية تحفظ تفاصيل هوياتهم وبصمات أصابعهم، وقد كانت وثائق السفر السابقة مكتوبة بخط اليد ولا يمكن قراءتها إلكترونياً. ويحتاج القاصرون من الفلسطينيين إلى إذن من والديهم أو أولياء أمورهم القانونيين لنيل وثائق السفر[104]. وفي كانون الثاني/يناير 2017، ألغى لبنان الرسوم على تصريح الإقامة للاجئين السوريين من خلال تقديم تصريح مؤقت ومجاني وقابل للتجديد شريطة أن يكون اللاجئون مسجّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قبل عام 2015، ولم يجددوا إقاماتهم من خلال كفالة أو أي أساس آخر[105].

وفي أيلول/سبتمبر 2016، صدر في الجمهورية العربية السورية المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2016 القاضي بتعديل المادتين 10 و12 من القانون رقم 18 لعام 2014، لزيادة كلفة جوازات ووثائق سفر اللاجئين الفلسطينيين وفرض غرامات في حال فقدانها[106].

6. سياسات أخرى

بالإضافة إلى ما سبق تناوله، بذلت بلدان عربية جهوداً لتنظيم أوجه أخرى من الهجرة، مثل حقوق المهاجرين وإمكانية حصولهم على الرعاية الصحية ومشاركة المغتربين والزواج بين المهاجرين والمواطنين.

ويدرك صناع السياسات في البلدان العربية على نحو متزايد قدرات مجتمعات المغتربين على دعم التنمية في بلدان المنشأ. ففي آذار/مارس 2016، أطلقت مصر شهادة إيداع مدخرات في البنوك المحلية: وستطرح الشهادة المقوّمة بالدولار وتدعى شهادة "بلادي"، أكبر ثلاثة مصارف تملكها الدولة في مصر لتشجيع المصريين في الخارج على إيداع مدخراتهم بالدولار ضمن شهادات خاصة لزيادة الاحتياط من العملات الأجنبية في مصر في نهاية المطاف[107].

وفي أيلول/سبتمبر 2016، عُدّل القانون رقم 231 لعام 1996 بالقانون رقم 76 المتعلق بعمل المصريين الذين يقصدون العمل في الخارج. وينص القانون الجديد على فرض رسوم على أذون عمل للمصريين من ذوي المهارات العالية الذين يعملون في القطاع العام في بلدان المقصد، ويشترط عليهم الحصول على إذن قبل البدء بالعمل[108]. وتركز المادة 54 من مسودة دستور ليبيا الصادر عام 2016 على حقوق مجتمعات الليبيين في الخارج بما في ذلك اتخاذ تدابير لحمايتهم وضمان مشاركتهم في العملية الانتخابية ومساهمتهم في التنمية[109]. وفي أيلول/سبتمبر 2015، أطلقت تونس خطة التنمية الوطنية للفترة 2016-2020 تشمل خمسة مجالات عمل، بما في ذلك ذكر الهجرة تحت بند التنمية البشرية وأولويات الإدماج الاجتماعي لمجتمعات التونسيين في الخارج[110]. وفي آب/أغسطس 2016، أنشأت تونس كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية المكلف بالهجرة والتونسيين بالخارج وتشرف هذه المؤسسة الجديدة على جميع المنظمات العامة المعنية بالهجرة في تونس، بما في ذلك ديوان التونسيين في الخارج والمرصد الوطني للهجرة[111]. وصدر في تونس أيضاً القانون رقم 68 للعام 2016 الذي يقضي إنشاء المجلس الوطني للتونسيين بالخارج لدعم وتمثيل التونسيين المغتربين[112]. وفي آذار/مارس 2016 أصدرت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في السودان قراراً بإعفاء العمال السودانيين في الخارج من دفع الضرائب الوطنية[113].

وأجرت بلدان عربية أيضاً بعض التغييرات المؤسسية لتعكس الاهتمام المتزايد بالمسائل المتعلقة بالهجرة، فوافق مجلس الوزراء في لبنان، في حزيران/يونيو 2016، على طلب من وزارة الخارجية والمغتربين بتشكيل لجنة وطنية لمتابعة القضايا المتعلقة بالهجرة[114].

ومع أن توفير الرعاية الصحية للمهاجرين ما زال لا يحظى بالأولوية في المنطقة العربية، اعتمد العديد من البلدان منهجيات برامجية لتوفير خدمات صحية للمهاجرين. فمثلاً، وقعت وزارات الداخلية والاقتصاد والصحة والوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة بتوقيع اتفاقية راميد في تشرين الأول/أكتوبر 2015 يستفيد بمقتضاها المهاجرون واللاجئون وأفراد أسرهم من الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين المغاربة في إطار نظام المساعدة الطبية. وفي كانون الثاني/يناير 2016، أطلقت وزارة الصحة خطة وطنية للهجرة والصحة لفترة 2016-2021 لضمان حصول

المهاجرين على خدمات صحية على أساس مجالات التدخل الخمسة التالية: الوعي والسلامة، والوقاية، والخدمات الصحية الملائمة، والاحتياجات الوطنية، ونظام دعم صحي[115].

كما ركزت بلدان مجلس التعاون الخليجي على توفير العلاج الطبي للمهاجرين. وفي آب/أغسطس 2016، أعلن المكتب الهندسي الخاص لدولة قطر، عن خطة لإنشاء ثلاث مستشفيات للعمال المهاجرين العزاب بحلول عام 2017. وسيحتوي كل مستشفى على 120 سريراً ويقدم عدة خدمات طبية. وستتضمن الخطة تخفيف الضغط عن المستشفيات القائمة، وتقديم خدمات أفضل للمواطنين والمهاجرين[116]. وأصدرت المملكة العربية السعودية في أيار/مايو 2016 توجيهاً لجميع المراكز الطبية التي تديرها وزارة الصحة بالسماح للمهاجرين بتلقي علاج مدفوع في المستشفيات العامة[117]. وفي حزيران/يونيو 2016، أعلنت الإمارات العربية المتحدة عن أن العمال المهاجرين البالغة أعمارهم أكثر من 40 سنة ويتلقون راتباً شهرياً يبلغ 5,000 درهم (نحو 1,360 دولاراً أمريكياً) أو أقل ومشمولين بخطة التأمين الصحي الأساسية في أبو ظبي سيطلب منهم دفع 50 في المائة من رسوم العلاج عن أنفسهم ومُعاليهم[118]. وأعلن عن اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الأمراض السارية في الإمارات العربية المتحدة في أيلول/سبتمبر 2016. وبموجبه يحق للمصاب بأي من الأمراض السارية المحددة ومخالطيه، وكذلك المشتبه في إصابته بتلقي الرعاية الصحية المجانية والعلاج في المستشفيات الحكومية حتى تستقر حالته. ولكن قانون الترحيل القائم لا يزال على حاله، ولا يزال يمكن ترحيل المهاجرين إذا كانوا مصابين بأمراض محددة[119].

وبالإضافة إلى المسائل المتعلقة بالجنسية والهجرة القسرية ومشاركة المغتربين، يتضمن مشروع دستور ليبيا لعام 2016 أحكاماً تتعلق بحق المهاجرين في التنقل والإقامة وتحظر الإبعاد الجماعي أو التعسفي. ولكن لا يتمتع بهذه الحقوق إلاّ من يقيمون بصفة قانونية، وينتهك ذلك المعايير الدولية ويتنافى مع مبدأ عدم الإعادة القسرية الذي ينبغي أن يسري على الجميع[120]. كما يكفل مشروع الدستور حرية ممارسة النشاط الاقتصادي وحرية السفر.

وفي عام 2015، صدر في عُمان القرار رقم 24 الذي سحبت فيه تحفظاتها على المادة 15 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، ما يشير إلى أنه يُوافق الآن على أن للرجل والمرأة نفس الحقوق فيما يتعلق بحرية التنقل واختيار مكان الإقامة والمقر. وفي أعقاب القرار عُدّل قانون جواز السفر العُماني ليسمح بحصول المرأة على جواز سفر دون إذن من أولياء أمورها الشرعيين[121].

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضعت بعض البلدان العربية سياسات جديدة تتعلق بالقضايا الاجتماعية، مثل زواج المواطنين من المهاجرين. وفي حزيران/يونيو 2015، صدر في قطر قانون رقم 13، الذي يقضي بتعديل أحكام القانون رقم 21 لعام 1989 بشأن تنظيم الزواج من الأجانب. وينص التعديل على تشكيل لجنة للنظر في طلبات زواج القطريين والمهاجرين، تقوم بعد النظر في الطلبات المقدمة بتقديم توصياتها إلى وزير الداخلية الذي يتخذ القرار النهائي بشأن كل حالة على حدة[122]. وبدأت أيضاً وكالة الأحوال المدنية في المملكة العربية السعودية بإصدار بطاقات هوية عائلية للمطلقات والأرامل والنساء السعوديات المتزوجات من غير سعوديين، ما يسهل عليهن إتمام الإجراءات الحكومية والإدارية والقانونية. وقبل صدور القرار، لم تعطَ السجلات العائلية إلا للأقارب من الذكور، ما جعل النساء يعتمدن بالكامل عليهم للحصول على الوثائق الرسمية[123]. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2016، فرضت المملكة العربية السعودية ضوابطاً جديدة على الزواج من غير السعوديين والسعوديات: أن يكون عمر الرجل الذي يرغب في الزواج من غير سعودية بين 40 و65 عاماً وأن يكون عمر المرأة السعودية التي ترغب في الزواج من غير سعودي بين 30 و55 عاماً. وعلى المواطنين السعوديين الحصول على أذون خاصة للزواج من غير سعوديين على أساس 17 متطلباً[124].

باء. التعاون الدولي بشأن الهجرة

إضافة إلى الجهود الدولية، بدأت البلدان العربية بإجراء إصلاحات واتخاذ إجراءات على الصعيد الدولي من

خلال المشاركة في العمليات الأقاليمية والإقليمية ودون الإقليمية والتعاون الثنائي لحوكمة الهجرة.

1. العمليات الأقاليمية والإقليمية ودون الإقليمية

عقد في آذار/مارس 2015 الاجتماع الوزاري الثاني لمبادرة الاتحاد الأفريقي والقرن الأفريقي حول مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، الذي يوفر منبراً للتعاون بشأن الهجرة، ولا سيما في مجالات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. وخلال الاجتماع، اتفقت الدول على تصديق وتنفيذ الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة التي تتصدى للاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والجريمة المنظمة الدولية[125].

وضم مؤتمر قمة فاليتا للهجرة القادة الأوروبيين والأفارقة في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 بغية تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالهجرة والنزوح والبحث في التحديات والفرص. وأسفر المؤتمر عن اعتماد إعلان سياسي وخطة عمل لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية والنزوح؛ وتعزيز التعاون بشأن الهجرة النظامية؛ وحماية المهاجرين واللاجئين؛ ومنع ومكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والهجرة غير النظامية؛ وتحسين التعاون بشأن عودة المهاجرين والسماح بدخولهم مرة ثانية وإعادة إدماجهم[126].

وعقد كبار المسؤولين من الدول الأعضاء في حوار أبو ظبي[127] اجتماعاً في أيار/مايو 2016 لمناقشة عمليات استقدام العمال وتحسين حماية العمال المهاجرين من الاستغلال والممارسات غير العادلة[128]. وعقد اجتماع آخر في كانون الثاني/يناير 2017 للتشاور في التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بشأن الهجرة، ولا سيما التحديات المرتبطة باستقدام العمال. وأسفرت المشاورات عن اعتماد إعلان كولومبو الذي يتضمن خطوطاً توجيهية للتعاون في المستقبل بشأن استقدام العمال، وتطوير المهارات وتوثيقها بإصدار الشهادات والاعتراف المتبادل بها، واستخدام التكنولوجيا لتيسير تنقّل العمالة، والاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظّمة والنظامية[129].

وعقدت عملية التشاور الإقليمية المعنية بالهجرة وشؤون المهاجرين في المنطقة العربية، التي أنشئت في عام 2014، اجتماعها الثاني في أيار/مايو 2016 لمناقشة الهجرة وأهداف التنمية المستدامة. وفي آب/أغسطس 2016، عقدت اجتماعاً استثنائياً تمهيداً لمؤتمر قمة الأمم المتحدة للاجئين والمهاجرين. وتناول الاجتماع الاستثنائي عدة مسائل تتعلق بالهجرة، مثل أسباب حركات اللاجئين الكبيرة، والمساهمات الإيجابية للاجئين، والتعاون الدولي، وتقاسم المسؤولية، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وحماية المهاجرين واللاجئين[130]. وعلى الصعيد دون الإقليمي، أو في تشرين الأول/أكتوبر 2016 اتفق وزراء العدل في بلدان مجلس التعاون الخليجي على عدة قواعد نموذجية لمكافحة الاتجار بالبشر. وأنشئ أيضاً فريق مشترك لإعداد مشاريع القوانين ذات الصلة[131].

2. التعاون الثنائي

تنخرط بلدان المنشأ وبلدان المقصد في عمليات تعاون ثنائي لتحسين إدارة سياسات الهجرة، ولا سيما فيما يتعلق باستقدام المهاجرين واستقبالهم وعودتهم، وذلك لتيسير عملية الهجرة بينما تحمي حقوق المهاجرين. ومذكرات التفاهم هي أكثر أشكال التعاون الثنائي شيوعاً بين البلدان العربية. وفي كانون الثاني/يناير 2016، وقعت قطر مذكرة تفاهم مع أستراليا تتعلق بالتعليم العالي والأبحاث والتدريب المهني لتيسير تبادل الطلاب والأكاديميين والباحثين، واستكشاف فرص الدراسة والعمالة في كل من البلدين[132]. وفي عام 2016، وقع كل من بلجيكا والمغرب على برنامج للتعاون في الفترة 2016-2020 يشمل عدداً من القضايا من بينها تشجيع المغاربة في بلجيكا على مزيد من الاستثمار في بلدهم الأصلي[133].

ووقع العديد من البلدان العربية مذكرات تفاهم لدعم مكافحة الاتجار بالمهاجرين وتهريبهم. فمثلاً، وقعت البحرين في آذار/مارس 2016 والإمارات العربية المتحدة في نيسان/أبريل 2016 مذكرة تفاهم مع الهند لمنع الاتجار بالبشر، وخصوصاً النساء والأطفال، مع التركيز على إنقاذ الضحايا ومعافاتهم وإعادتهم إلى

أوطانهم وإعادة إدماجهم[134,135]. ووقعت إيطاليا وليبيا مذكرة تفاهم في آب/أغسطس 2016 لإجراء برنامج تدريبي لخفر السواحل والبحرية في ليبيا لتحسين تأمين المياه الليبية، وتعزيز قدرات جهات إنفاذ القانون الليبية على التصدي للاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين ومنع الوفيات في البحر[136]. ووقعت إيطاليا وليبيا مذكرة تفاهم أخرى في شباط/فبراير 2017 حول التعاون في مكافحة الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وتعزيز أمن الحدود بين البلدين.

كما أبرم العديد من البلدان العربية مذكرات تفاهم تتعلق بالتحديد بإدارة سياسات هجرة العمال. فوقع الأردن اتفاقين، الأول مع غانا في آذار/مارس 2016 ومع أوغندا في تشرين الأول/اكتوبر 2016. وشكّلت بموجب الاتفاق مع غانا فرقة عمل بين الوزارات، كلفت بمكافحة وكالات استقدام العمال غير القانونية، وذلك للحيلولة دون استغلال العمال المنزليين الغانيين في الأردن[137]. أما الاتفاق مع أوغندا، فييسر تبادل العمال واستقدام العمال المنزليين الأوغنديين في الأردن، ويكفل حماية حقوق العمال من خلال خط ساخن لشكاوى العمال[138]. ووقعت قطر مذكرة تفاهم مع ألبانيا في عام 2015 بغية تنظيم عمالة الألبانيين في قطر[139]، ومع الهند في كانون الأول/ديسمبر 2016 متيحة السفر دون تأشيرات لحملة جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والرسمية من كل من البلدين[140]. ووقعت المملكة العربية السعودية مذكرتي تفاهم بشأن استقدام العمال المنزليين مع تشاد في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 ومع كمبوديا في شباط/فبراير 2016. ووقعت مذكرات تفاهم أخرى بشأن هجرة العمال مع الأردن (في أيلول/سبتمبر 2015) والمغرب (في آذار/مارس 2016) والهند (في نيسان/أبريل 2016). ووقعت الإمارات العربية المتحدة مذكرة تفاهم مع موريشيوس في شباط/فبراير 2016 بشأن تحسين التعاون بين البلدين في مجال استقدام العمال[141]. وفي حزيران/يونيو 2016، انضمت موريتانيا إلى اتفاق ثلاثي مع مالي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتيسير العودة الآمنة والطوعية للمهاجرين إلى مالي واللجوء الآمن للمهاجرين في موريتانيا[142].

جيم.الخلاصات والتوصيات

شهدت المنطقة العربية منذ نيسان/أبريل 2015 العديد من التطورات في السياسات المتعلقة بالهجرة والنزوح القسري على الصعيدين القومي والدولي. وتوضح هذه التطورات أهمية الهجرة في المنطقة. وتعكس السياسات الأخيرة توجهات الهجرة والأولويات الوطنية. واتخذت البلدان العربية العديد من المبادرات بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المتعلقة بالهجرة على نحو مباشر أو غير مباشر، رغم أوجه التفاوت في السياسات المتعلقة بالهجرة في المنطقة. ويمكن استخلاص النتائج التالية:

الجنسية وانعدام الجنسية: يبقى الحصول على الجنسية في المنطقة العربية مقيداً وعلى أساس الجنس إلى حد كبير، وكرست البلدان العربية قدراً أقل من الانتباه لقضايا انعدام الجنسية خلال الفترة الحالية المشمولة بالتقرير بالمقارنة مع فترة السنتين السابقة. ولا تزال قوانين الجنسية في عدة بلدان عربية تميّز ضد النساء والأقليات. فمثلاً، لا تستطيع المهاجرات والمتزوجات من مواطنين في بعض البلدان العربية الحصول على جنسية أزواجهن، وكثير من النساء العرب المتزوجات من غير مواطني بلادهن لا يمكنهن نقل جنسيتهن لأطفالهن. وعلاوة على ذلك، يُحْرَم عديمو الجنسية وأسرهم من التمتُّع بحقوقهم وحرياتهم الأساسية.

هجرة العمال: نظراً لأهمية هجرة العمال في المنطقة وتأثيرها على التنمية، ركزت البلدان العربية بخاصة على الحوكمة في هذا المجال للهجرة. ورغم اتخاذ خطوات عملية لإصلاح نظام الكفالة الذي لا يزال ينظم هجرة العمال في العديد من البلدان العربية؛ مع ذلك، لا يزال النظام قائماً في البلدان العربية جميعها. ولا تزال ظروف عمل المهاجرين سيئة جداً في العديد من البلدان، حيث يواجه كثيرون منهم ممارسات تمييزية خطيرة ومسائل تتعلق بالصحة المهنية وظروف عمل رديئة. وفيما يتعلق بهجرة العمال المنزليين، كانت المغرب آخر البلدان التي صدقت على اتفاقية العمال المنزليين لعام 2011 (رقم 189) لتقديم مزيد من الحماية لحقوق العمال المنزليين المهاجرين.

الهجرة غير النظامية: لم يُحرز إلا تقدم محدود في المنطقة العربية في حوكمة الهجرة غير النظامية، انحصر في إطلاق فترات لتسوية الأوضاع القانونية للمهاجرين الذين دخلوا البلدان العربية بصورة غير نظامية أو تجاوزوا فترات تأشيرتهم أو تصاريحهم أو عملوا دون إذن قانوني. ولا تزال هناك مشاكل في إجراءات الترحيل التي تلي عادةً فترات تسوية الأوضاع، وفي مدى تعريض حقوق المهاجرين واللاجئين للخطر، كحقهم في المحاكمة العادلة نظراً إلى أن الظروف التي أدت إلى الهجرة غير النظامية نادراً ما يُنظر فيها، وكذلك الحق في التماس اللجوء والتمتُّع به.

الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين: يسلّم العديد من البلدان العربية بالأشخاص المُتاجَر بهم كضحايا بدلاً من مجرمين، ما ينقل إلى حد كبير التركيز من إصدار الأحكام والغرامات عليهم إلى مساعدتهم على تلقي العلاج والمساعدة، وإرشادهم إلى الخيارات القانونية المتاحة لهم. بيد أن البلدان العربية تحتاج إلى إنشاء آليات واضحة لملاحقة وإدانة مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر، وتحديد ومنع جميع أشكاله في التشريعات الوطنية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر.

الهجرة القسرية وحركات اللاجئين: استقبل العديد من البلدان العربية اللاجئين وغيرهم من النازحين بالتضامن والترحاب، حتى مع مستويات النزوح طويلة الأمد المرتفعة في المنطقة التي تزيد من التحديات وإجهاد الموارد. ولكن الحلول للاجئين وغيرهم من النازحين لا تزال محاطة بعدم اليقين نظراً إلى عدم كفاية الدعم الدولي، على كرمه، ومحدودية التقدم المحرز في معالجة الأسباب الأساسية للنزوح واللجوء.

السياسات الأخرى: استحوذت مجالات أخرى تتعلق بالهجرة على انتباه البلدان العربية، وإن كانت بدرجة أقل، مثل إمكانية حصول المهاجرين على خدمات الرعاية الصحية ومشاركة المغتربين وأثر الهجرة على التنمية. ويلزم مزيد من الجهود لتحسين حماية وحقوق المهاجرين، رغم أن المبادرات الأخيرة تبدو واعدة.

التعاون الدولي بشأن الهجرة: انخرطت البلدان العربية في عمليات دولية (أقاليمية وإقليمية ودون إقليمية وثنائية) تتعلق بالهجرة. وبينما ركزت المبادرات الثنائية في المقام الأول على التعاون في مجال هجرة العمال، تطرقت العمليات الإقليمية إلى الهجرة القسرية وحركات اللاجئين والهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

ولتعزيز الحوكمة الرشيدة للهجرة، تُشجّع البلدان العربية على القيام بما يلي:

أ. التركيز على وضع سياسات مفصلة وشاملة للهجرة، تيسّر الهجرة والانتقال على نحو منظم وآمن ونظامي ومسؤول.

ب. التصديق على الصكوك الدولية التي تحمي حقوق المهاجرين واللاجئين، ولا سيما ما يلي:

(1) اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، وبروتوكول عام 1967 الملحق بها؛

(2) اتفاقية عام 1954 بشأن وضع الأشخاص بدون جنسية؛

(3) اتفاقية عام 1990 الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛

(4) بروتوكول عام 2000 بشأن منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛

(5) بروتوكول عام 2000 بشأن مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛

(6) اتفاقية عام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية؛

(7) بروتوكول عام 2014 الملحق باتفاقية العمل الجبري (رقم 29)؛

(8) اتفاقية عام 1949 المتعلقة بالهجرة من أجل العمالة (رقم 297)؛

(9) اتفاقية عام 1975 بشأن العمال المهاجرين (رقم 143)؛

(10) اتفاقية عام 1997 بشأن وكالات الاستخدام الخاصة (رقم 181)؛

(11) اتفاقية عام 2011 بشأن العمال المنزليين (رقم 189)؛

(12) اتفاقية عام 1969 التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا.

ج. تدريب الموظفين المكلّفين بإنفاذ القانون والعاملين في مجال العدالة الجنائية على تنفيذ سياسات وقوانين متعلقة باللجوء، والاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، والهجرة غير النظامية، وذلك للحيلولة دون الممارسات التعسفية وحماية ضحايا الاتجار بالبشر والمهاجرين وملتمسي اللجوء وكفالة الحماية من الإعادة القسرية؛

د. إنشاء آلية لتحديد الأفراد المعرضين للمخاطر بشكل خاص أو المعرضين لخطر تحولهم إلى ضحايا الاتجار بالبشر، بما في ذلك الأطفال، والاستجابة لاحتياجاتهم؛

ه. كفالة المساواة بين الرجال والنساء في حق نقل الجنسية لأطفالهم عبر سحب التحفظات على صكوك دولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)؛

و. معالجة الأسباب الجذرية لحالات انعدام الجنسية للحيلولة دونها وخفضها، وتحسين وضع مجتمعات بدون جنسية وإمكانية حصولهم على الخدمات الاجتماعية؛

ز. اعتماد تدابير لمعالجة العناصر المثيرة للجدل في نظام الكفالة، واستخدام نظام قائم على العقود يوازن بين حقوق وواجبات أصحاب العمل والعمال المهاجرين؛

ح. كفالة حماية حقوق العمال المهاجرين عبر شمول جميع العمال، بما في ذلك العمال المهاجرين والعمال المنزليين، في قوانين العمل الوطنية وإجراءات تنفيذها؛

ط. كفالة تنفيذ سياسات إحلال القوى العاملة الوطنية محل الأجنبية دون انتهاك حقوق المهاجرين؛

ي. اتخاذ التدابير اللازمة للحد من كراهية الأجانب والتمييز ضد المهاجرين واللاجئين؛

ك. التسليم بمساهمات المهاجرين واللاجئين في بلاد المقصد؛

ل. الانخراط في حوار مع مجتمعات المهاجرين واللاجئين والمغتربين، بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية، وذلك لكفالة مشاركة تلك المجتمعات في المبادرات المتعلقة بالسياسات؛

م. دعم البلدان العربية التي قصدها اللاجئون وغيرهم من النازحين عبر صياغة خطط استجابة موجهة نحو التنمية وإستراتيجيات طويلة الأجل تعالج التحديات التي تواجه التنمية والآثار البيئية المحتملة، مع الأخذ بالاعتبار مصالح مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة؛

ن. مواصلة المشاركة بشكل تعاوني في المبادرات الدولية والإقليمية بشأن الهجرة والنزوح، والالتزام باعتماد اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظّمة والنظامية واتفاق عالمي بشأن اللاجئين.

3. تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة

عامل منهمك بإصلاح أرضية في موقع بناء، دبي. © creativei images/Shutterstock -

”أؤمن بتنوع الأوضاع البشرية، وأن أفضل ما في الأمر وجود أكثر من عالم في عالمنا الكبير“.

إدواردو غيليانو، صحفي وكاتب وروائي من الأوروغواي

3. تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة

أشير في الفصلين 1 و2 إلى أن البلدان العربية هي، في الآن ذاته، بلدان منشأ وعبور ومقصد رئيسية للمهاجرين الدوليين. وللهجرة والنزوح آثار بالغة الأهمية على نتائج التنمية المستدامة. ويتجلى الدور الهام للتنقل البشري في سياسات التنمية في المنطقة العربية في أن جميع أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في المنطقة تشمل إشارات لبرامج عن الهجرة واللاجئين والهجرة العائدة (الشكل 43). وأعاد المنتدى العربي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة لعام 2016 التأكيد على أهمية الأبعاد المختلفة للهجرة الدولية والنزوح في المساعي الإنمائية في المنطقة[1]. ويسلط الضوء هذا الفصل على الأسباب التي تقضي الأخذ بالاعتبار المقاصد المتعلقة بالهجرة في السعي إلى إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تقرّ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على أن الهجرة واقعٌ متعدد الأبعاد لها أهمية كبيرة في تنمية بلدان المنشأ والعبور والمقصد، ما يتطلب استجابات متسقة وشاملة. ويمكن أن تساهم الهجرة في التنمية المستدامة عندما تدار السياسات جيداً، ما يؤكد على الحاجة إلى استجابة سياساتية شاملة على نحو ما تنص عليه خطة عمل أديس أبابا (الفقرة 111)، التي اعتُمدت في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي عقد في تموز/يوليو 2015. وقد اتضحت أكثر أهمية الهجرة في مجالات إنمائية عديدة من خلال إدراج التنقل البشري في الاستراتيجيات والاتفاقات العالمية التي أبرمت مؤخراً. ويشمل ذلك تركيز قوي على الروابط بين الهجرة والتوسع العمراني المستدام والتنمية المستدامة في "الخطة الحضرية الجديدة" التي اعتُمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر 2016، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في عام 2016. وعلاوة على ذلك، يشدد كل من اتفاق باريس المعتَمد

الشكل 43. الإشارات إلى الهجرة واللاجئين في أطر المساعدة الإنمائية في المنطقة العربية

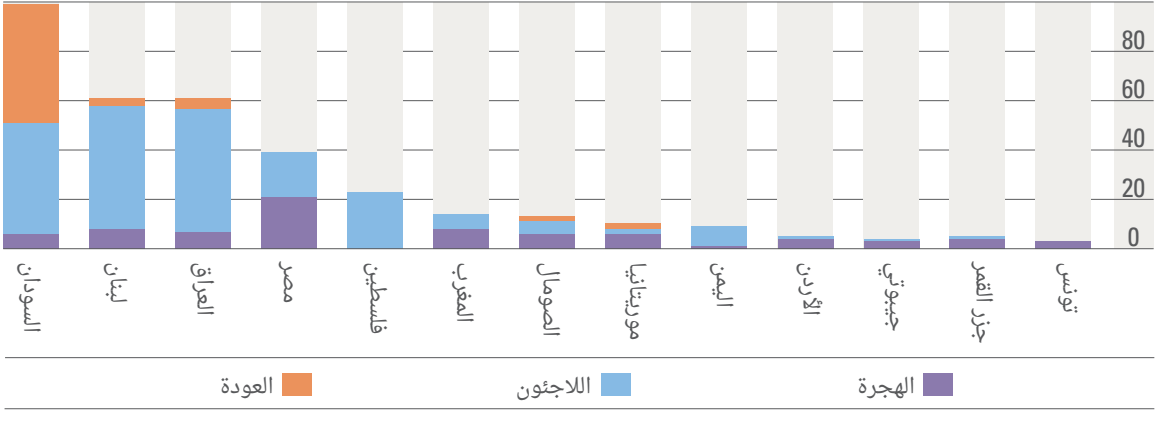

المصدر: حسابات الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة.

ملاحظة: المقصود بالإشارات ما يذكر من كلمات مفتاح، تستند إلى تحليل لكلمة مفتاح باللغتين الإنكليزية والفرنسية أجري باستخدام برنامج البحث النوعي NVivo. وقد جرى التحقق من كل رمز من الرموز التلقائية وتعديله. وتستثني النتائج الإشارات إلى كلمات مفتاح في أسماء الوكالات، مثل المنظمة الدولية للهجرة أو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. استخدمت الكلمات الرئيسية التالية: اللجوء، النزوح، اللجوء السياسي، الهجرة، الشتات، العودة، التحويل باللغة الإنجليزية refuge, displace, asylum, migra, diaspora, return, remit. وباللغة الفرنسية؛ réfug, déplac, asile, migra, diaspora, rapatri, retour, transfert.

بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، ومبادرة نانسن لحماية النازحين عبر الحدود في سياق الكوارث الطبيعية وتغيُّر المناخ، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015 على أن قضيتا المناخ والتنقل البشري الناجمتين عن الكوارث قضيتان مشتركتان بين عدة قطاعات.

وتعرّف حوكمة الهجرة في أحيان كثيرة على أنها مجمل السياسات والبرامج المتعلقة بالهجرة للبلدان فرادى، والمناقشات والاتفاقات فيما بين الدول، والمنتديات والعمليات الاستشارية المتعددة الأطراف، وأنشطة المنظمات الدولية، والقوانين والأعراف ذات الصلة على الصعيدين الوطني والدولي[2]. ويتطلب أي نهج شامل لحوكمة الهجرة وضع سياسات وبرامج لتعزيز حماية اللاجئين وفقاً للقانون الدولي للاجئين، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي. ويجب أن يدعم هذا النهج الحق في التماس اللجوء؛ ويحترم المبدأ الأساسي لعدم الإعادة القسرية، وسياسات عمليات البحث والإنقاذ في البحر والبر على حد سواء؛ ويدعو إلى توفير نُظم دخول تراعي متطلبات الحماية، واستقبالٍ وآليات كافية لتحديد الهوية والإحالة إلى إجراءات اللجوء، بما في ذلك إعادة من يثبت أنهم ليسوا بحاجة إلى حماية دولية.

والحوكمة الرشيدة للهجرة ومقاصد أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة هي أيضاً ذات صلة بالعمليات التي يقوم عليها الاتفاق العالمي للأمم المتحدة بشأن الهجرة الآمنة والمنظّمة والنظامية، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وإطاره للتعامل الشامل مع مسألة اللاجئين. ويجب أن يحدد هذان الاتفاقان العالميان المعايير والآليات التي تسمح بتنقل بشري آمن يعود بالفائدة على جميع المعنيين. وهذا من الشواغل الأساسية لخطة حوكمة الهجرة، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف التنمية المستدامة.

الشكل 44. مجالات التدخلات السياساتية والتنقل البشري والتنمية المستدامة

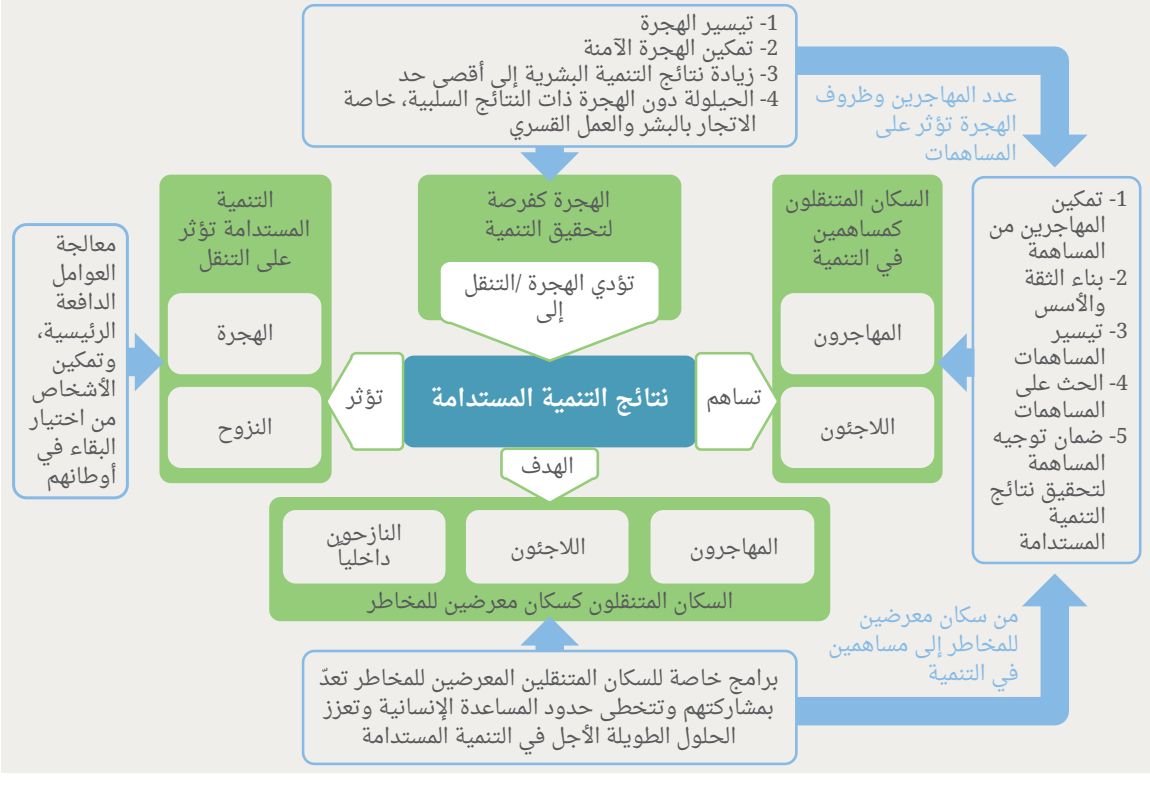

المصدر: اقتبس من Naujoks, 2016.

ملاحظة: تظهر المربعات الخضراء المبادئ الأساسية الأربعة التي تربط نتائج التنمية المستدامة مع التنقل البشري. أما المربعات الزرقاء فتظهر نطاق السياسات العامة.

ألف. الربط بين التنمية المستدامة والسياسات العامة وتنقّل البشر

يوضح الشكل 44 الأبعاد الأربعة لتفاعل التنقّل البشري مع التنمية المستدامة، والسياسات العامة ذات الصلة التي يمكن أن تعزّز تحقيق نتائج إيجابية في التنمية المستدامة.

وفيما يلي شرحٌ للأبعاد الأربعة لتفاعل التنقّل البشري مع التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة تؤثّر على التنقل: يمكن أن يؤثر مستوى التنمية في منطقة أو مجتمع ما على تنقل الأشخاص، وتدني التنمية مثلاً يشكّل في معظم الحالات محركاً للهجرة. وتسعى السياسات التقليدية عادةً إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة والنزوح بافتراضات بسيطة بما في ذلك أن مستويات التنمية المتدنية تهيّئ في كثير من الأحيان ظروفاً تشجّع الهجرة من بلدان معينة وأن ارتفاع مستويات التنمية يمكن أن يجذب الهجرة.

الهجرة كفرصة للتنمية: كثيراً ما تعود الهجرة بمكاسب إنمائية فورية وأساسية على المهاجرين، ولذلك يمكنها بحد ذاتها أن تشّكل استراتيجية إنمائية[3]. وسياسات الهجرة المُدارة جيداً يمكن أن تيسّر وتمكّن الهجرة الآمنة، وتمكّن الأفراد من جني فوائد التنقّل البشري دون الوقوع في مخاطر كبيرة. وتهدف السياسات الاستباقية للهجرة إلى تهيئة سُبل قانونية للهجرة؛ وتزويد المهاجرين الذكور والإناث بما يلزم من المهارات والمعارف الثقافية والفنية؛ وحماية حقوق الإنسان وحقوق العمل للمهاجرين. ولتكملة فرص الهجرة طويلة الأجل يمكن أن تؤدي خطط هجرة اليد العاملة المؤقتة والموسمية إلى زيادة مسارات الهجرة وفرص العمل الدولية، وتدعم الارتفاع المؤقت في الطلب على اليد العاملة[4]. فيدعم العمال الموسميون المغربيون، مثلاً الإنتاج الزراعي في إسبانيا.

السكان المتنقلون كمساهمين في التنمية: يمكن أن يساهم المهاجرون الوافدون والمغادرون وكذلك اللاجئون، في التنمية في بلدان المنشأ وبلدان المقصد، بالرغم من أن مدى حجم مساهماتهم يتوقف على مجموعة من العوامل المختلفة، فالمهاجرون المغادرون والمغتربون بسبب النزاعات أو الضائقة الاقتصادية يمكن أن يؤثروا بشكل مباشر أو وسيط أو غير مباشر على نتائج التنمية المستدامة في بلدانهم الأصلية[5]. فيمكن أن يؤثر المغتربون مباشرة على التنمية في بلدانهم عن طريق تحويل الأموال أو الاستثمار أو المشاركة في التجارة أو المشاريع الخيرية أو نقل المعرفة أو زيادة الإيرادات الضريبية للبلد أو الإنفاق فيه كسياح أو المساهمة في التغيير المجتمعي في البلد أو البيروقراطية. وهناك إمكانية أيضاً أن يساهم اللاجئون في التخفيف من النتائج السلبية وتخفيضها في بلدانهم عن طريق تعزيز بناء السلام والمصالحة واستعادة الأمن وتطوير المؤسسات الديمقراطية وتهيئة ظروف تتيح العودة الطوعية والمستدامة إلى بلد المنشأ وإعادة الاندماج فيه[6]. وبالإضافة، يمكن أن يقوم المهاجرون بدور وسيط للتعاون بين أطراف ثالثة وجهات فاعلة في أوطانهم، فمثلاً، عندما يساهمون في تيسير استثمارات في أوطانهم من أصحاب العمل الذين يعملون لديهم أو شركات في الخارج. ويمكن أن يؤثر المهاجرون على التنمية بشكل غير مباشر، من خلال القيام بدور سفراء لبلادهم يحسّنون صورتها في البلاد التي يهاجرون إليها ما يؤدي إلى نواتج إيجابية للتعاون الاقتصادي والاستثمار. وبشكل مشابه يساهم المهاجرون الوافدون واللاجئون في اقتصادات البلدان المضيفة ومجتمعاتها[7]. فيمكن أن يشكّل كل من عملهم وإنتاجيتهم ومهاراتهم ورأس المال الاجتماعي والمالي، أهمية حاسمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من بلدان المقصد. ويشمل ذلك الهجرة كأحد العوامل لمواجهة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لشيخوخة السكان. وتشمل الخيارات المتاحة في هذا الإطار مبادرات لإشراك السكان المغتربين، وسياسات تمكّن المهاجرين الوافدين واللاجئين من الإسهام الكامل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات المضيفة[8]. ولا تحقّق مثل هذه السياسات أهدافها ما لم تبنَ الثقة بين الحكومات والسكان والمهاجرين واللاجئين، وذلك من خلال تهيئة بيئات تمكينية قانونية وسياساتية وإنشاء منابر للمشاركة المجدية والنظر في مصالح تلك المجموعات من السكان.

السكان المتنقلون كفئات سكانية الأكثر عرضة للمخاطر: يمكن أن يكون المهاجرون واللاجئون والنازحون داخلياً من المجموعات المعرضة للمخاطر التي ينبغي أن تستهدف الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة احتياجاتها المحددة. ويؤكد إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الذي اعتُمد في الدورة التاسعة والعشرين للإسكوا في كانون الأول/ديسمبر 2016، على ضرورة التركيز على المهاجرين واللاجئين كفئات أكثر عرضة للمخاطر[9]. ويؤكد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين "على عدم ترك أي أحد خلف الركب"، ويعيد تأكيد التزامات جميع الدول الأعضاء بالاحتياجات المحددة للمهاجرين واللاجئين والنازحين[10]. وينبغي أن تتجاوز هذه الالتزامات نطاق المعونة الإنسانية[11]: فبرامج التنمية المستدامة ينبغي أن تعالج الاحتياجات الطويلة الأجل للاجئين والمهاجرين والنازحين وتعزيز قدراتهم وإمكاناتهم الإنتاجية[12].

1. حوكمة رشيدة للهجرة لتلبية مقاصد أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة

ترتبط الهجرة، ضمن الأبعاد الأربعة، على نحو مباشر وغير مباشر بأهداف التنمية المستدامة. ويحدد الشكل 45 مقاصد أهداف التنمية المستدامة التي تشير صراحة إلى الهجرة، ومجموعة أخرى منتقاة لا تذكر الهجرة ولكن ذات صلة أو يمكن أن تكون ذات صلة بالتنقل البشري. وتشمل المقاصد المتعلقة مباشرة بالهجرة ضرورة حماية حقوق العمال وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات (المقصد 8.8)؛ وتيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ونظامي ومتسم بالمسؤولية (المقصد 10.7)، وخفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين (المقصد 10.c). كذلك، تشير أهداف التنمية المستدامة إلى المنح الدراسية التي تؤثر على تنقل الطلاب (المقصد 4.b)؛ وإلى الاتجار بالبشر، وخاصة النساء والأطفال، والعمل القسري والاستغلال (المقاصد 5.2، 8.7، 16.2). وللمقصد 17.18 دور رئيسي في التقريب بين المقاصد المباشرة وغير المباشرة المتعلقة بالهجرة. يتعين على المجتمع الدولي والدول الأعضاء بناء قدرات البلدان النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توفر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصّلة حسب الدخل والجنس والعرق والانتماء الإثني والوضع كمهاجر، من بين أمور أخرى، لفهم أوجه التعرض للمخاطر التي يواجهها بالتحديد المهاجرون والإمكانيات فيما يتعلق بمقاصد أهداف التنمية المستدامة.

ويدعو المقصد 10.7 جميع الحكومات والجهات المعنية إلى تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ونظامي ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات هجرة مخطط لها وتتسم بحسن الإدارة. تمكّن سياسات الهجرة التي تتسم بحسن الإدارة المهاجرين وتحمي حقوقهم وتضمن لهم ظروف عمل لائقة وتؤمن لهم الخيارات والحريات. وحتى الآن، ليس هناك تعريف مشترك متفق عليه لما يشكل "هجرةً على نحو منظم وآمن ونظامي ومتسم بالمسؤولية"، أو "سياسات هجرة مخطط لها وتتسم بحسن الإدارة". وقد أعرب البعض عن قلقه من أن توحي بعض المصطلحات من مثل "منظّم" و"نظامي" بأن هذا الهدف معني بالهجرة التي تقبلها الدولة وتضبطها[13]. غير أن سياسات الهجرة التي تتسم بحسن الإدارة لا تتعلق بالدرجة الأولى بضبطها، إنما تتعلق بالتصدي لمخاطر الهجرة ومساعدة المهاجرين ومجتمعاتهم في بلدان المنشأ وبلدان العبور والمقصد على الاستفادة من إمكانيات التنمية التي يتيحها التنقل البشري. فهذه السياسات تيسّر الهجرة، وتمكّن من تسخير إمكانات المهاجرين واللاجئين في تحقيق التنمية، ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة والنزوح، وإعطاء الناس خياراً بالبقاء أو المغادرة، وتصميم مبادرات محددة تستهدف السكان المتنقلين المعرضين للمخاطر. وقد شدد الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالهجرة على أنه "من مصلحة الجميع أن تحدث الهجرة بأمان وبصورة قانونية، وبطريقة منظّمة وليست سرية. فهذه الأخيرة لا تعرِّض العمال الآخرين إلى منافسة غير عادلة فحسب، بل تولّد مشاعر الاستياء وتخفض مستويات الرفاه والسلامة والصحة العامة إجمالاً، بل تضع المهاجرين أيضاً تحت رحمة أصحاب العمل والمتجرين عديمي الضمير، الذين قد يعرّضونهم لأسوأ أنواع الانتهاكات"[14].

وتتطلب سياسات الهجرة التي تتسم بحسن الإدارة ما يصفه الباحثون بـ "دولة هجرة"، أي التي تقرّ بالحاجة إلى الهجرة، وتهيئ البيئة القانونية والتنظيمية التي تمنح المهاجرين حقوق وحريات تعود بالفائدة عليهم

وعلى المجتمعات التي يعيشون فيها[15]. وفيما يتعلق باللاجئين، يشمل التنقل الآمن توفير المسارات الآمنة والقانونية والتكميلية كبدائل عن التنقل غير النظامي المحفوف بالمخاطر[16].

2. تيسير الهجرة "الجيّدة"

بما أن سياسات الهجرة التي تتسم بحسن الإدارة قد تؤدي، إلى نتائج إنمائية كبيرة للمهاجرين، ينبغي أن تيسّر السياسات التنقل الدولي من خلال فتح قنوات الهجرة القانونية، وخفض التكاليف المرتبطة بالهجرة، وإتاحة التنقل الدولي والداخلي لمن لا يستطيعون الهجرة حالياً. وبالإضافة إلى مقاصد أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بسياسات الهجرة التي تتسم بحسن الإدارة (المقصد 10.7) والمقصد المتعلق بأهمية توفير ظروف عمل لائقة للعمال المهاجرين (المقصد 8.8)، يهدف المقصد 4.b إلى زيادة عدد المنح الدراسية المتاحة للطلاب في البلدان النامية، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى. ومع أن التنقل البشري يرتبط عموماً بمكاسب إنمائية واضحة، فإن بعض أشكال هذا التنقل تنطوي على آثار سلبية؛ لذا، على البلدان وضع سياسات وبرامج فعالة للتصدي لها. وعلى هذا النحو، تدعو مقاصد أهداف التنمية المستدامة 5.2 و8.7 و16.2 إلى تعزيز تدابير مكافحة الاتجار بالبشر والعمل القسري للحيلولة دون إلحاق الضرر بالأشخاص المتنقلين وخاصة النساء والأطفال.

تشكل الهوية القانونية، بما في ذلك تسجيل المواليد، على النحو المبين في المقصد 16.9، في أحيان كثيرة الشرط الأول للحصول على جواز سفر، الذي بدوره له نتائج

الشكل 45. مقاصد أهداف التنمية المستدامة المتصلة بشكل مباشر وغير مباشر بالتنقل البشري

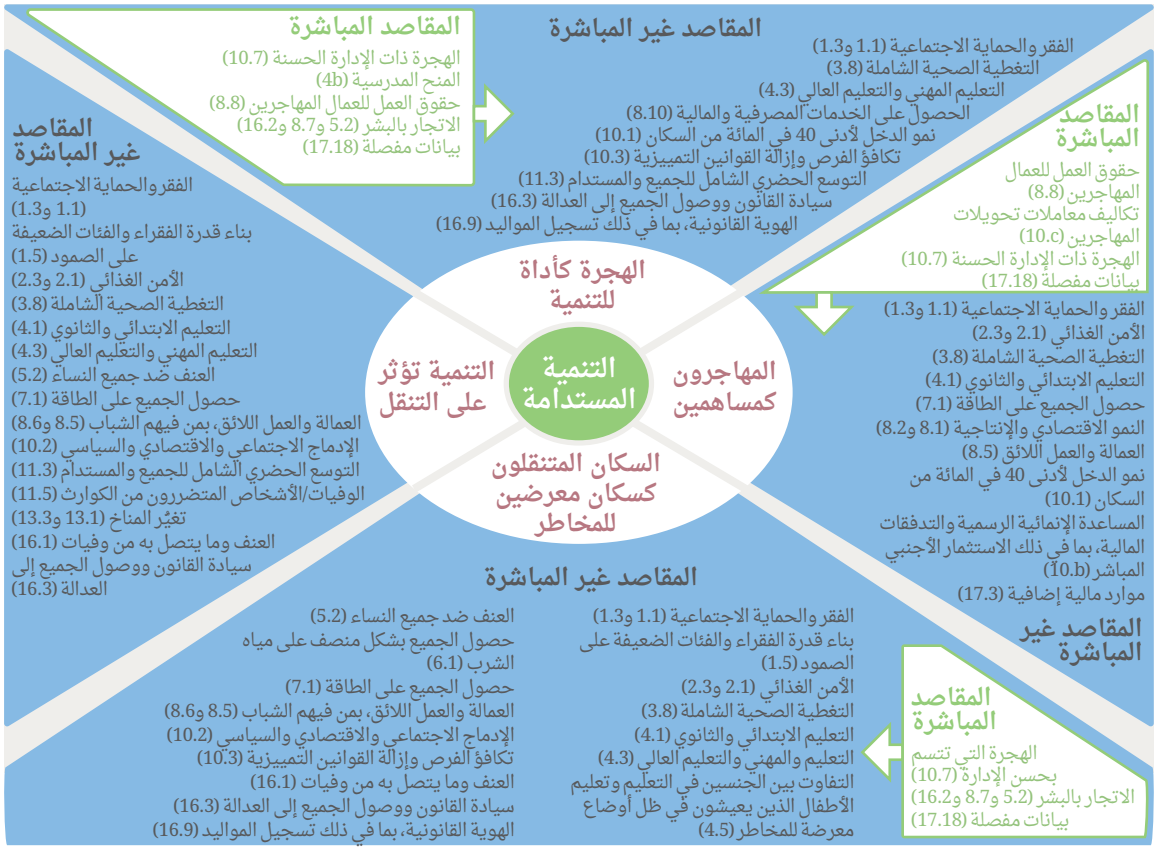

المصدر: تجميع المنظمة الدولية للهجرة والإسكوا.

فيما يتعلق بتمكّن الأفراد من التنقل الدولي. وبما أن الهجرة يمكن أن ترفع مستويات دخل المهاجرين وتحسّن إمكانية حصولهم على الخدمات، يمكن أن تنفّذ بلدان المنشأ سياسات من خلال استخدام عملية الهجرة لخفض معدلات الفقر وزيادة الحماية الاجتماعية (المقاصد 1.1 إلى 1.3). وعموماً، يستفيد المهاجرون أكثر من التنقل الدولي إذا توفرت لهم المهارات المناسبة، ما يجعل الهدف 4 المتعلق بالتعليم على صلة بسياسات الهجرة التي تتسم بحسن الإدارة. وفي سعي الحكومات إلى تحقيق فوائد قصوى من التنمية المستدامة لمواطنيها وللمهاجرين الوافدين إليها، يمكنها تصميم سياسات وتأمينات صحية تأخذ في الحسبان استراتيجيات سُبل عيش عبر وطنية (المقصد 3.8 بشأن التغطية الصحية الشاملة)، كما يمكنها تعزيز الحصول على الخدمات المصرفية والمالية (المقصد 8.10). وتتطلّب الهجرة حسنة الإدارة سبلاً فعالة لتعزيز سيادة القانون وضمان الوصول إلى العدالة (16.3). ومن المهم، في سياق الهجرة، توفير الفرص المتكافئة وإلغاء القوانين التمييزية (10.3). ولذلك فإن الهجرة والنزوح يتقاطعان مع عدد كبير من أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها، ومن المهم للحكومات أن تأخذ بالاعتبار ذلك ضمن خطة التنمية بشكلها الأوسع.

3. الهجرة كعامل تمكين لتحقيق التنمية

يمكن أن تساهم الهجرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال استفادة المهاجرين ومجتمعات بلدان المنشأ والمقصد من التنقل البشري. ولتحقيق هذه الغاية، لا بد من وضع سياسات حسنة الإدارة للهجرة (المقصد 10.7)، ودعم حقوق العمل للعمال للمهاجرين (المقصد 8.8)، وتخفيض رسوم إرسال التحويلات المالية (المقصد 10.c). وركّز المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين على أن الهجرة تُعنى أولاً وقبل كل شيء بالبشر الذين هم أصحاب حقوق، لكن ذلك لا يمنع من أن تُعنى أيضاً بتحقيق المنافع. فتعزيز حقوق الإنسان للمهاجرين واحترامها وحمايتها في سياق عمليات حسنة الإدارة، يؤدي إلى تحقيق أفضل النتائج الإنمائية[17].

وعندما تنظر الحكومات إلى السكان المهاجرين على أنهم قادرون على المساهمة في التنمية، يمكنها ربط مساهمات المغتربين بالقضاء على الفقر وتوفير الحماية الاجتماعية (المقاصد 1.1 إلى 1.3)؛ وتأمين الأمن الغذائي (المقاصد 2.1 إلى 2.3)؛ والتغطية الصحية (المقصد 3.8)؛ والتعليم الأساسي والثانوي (المقصد 4.1)؛ والحصول على الطاقة (المقصد 7.1)؛ وتحقيق النمو الاقتصادي والإنتاجية (المقصدان 8.1 و8.2)؛ وتأمين التشغيل والعمل اللائق (المقصد 8.5). ويمكن أن يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر للمغتربين تدفقات مالية رئيسية (المقصد 10.b) تؤمّن موارد مالية إضافية (المقصد 17.3)[18]. وبشكل مشابه، يمكن استخدام الهجرة لزيادة الإنتاجية وإيجاد فرص عمل. ويمكن أن تمكّن أنشطة البرامج في إطار المقاصد المتعلقة بالتعليم والصحة، من بين أمور أخرى، المهاجرين الوافدين من المساهمة في عملية التنمية.

ينبغي أن تعمل مشاركة المغتربين وسياسات تمكين المهاجرين الوافدين على بناء الثقة بين الحكومات والسكان المهاجرين واللاجئين، بما في ذلك من خلال إنشاء منتديات لمشاركة مجدية، والنظر في مصالح المهاجرين، وإنشاء بيئة قانونية ووضع سياسات تمكينية. وتعامل الاستراتيجيات الواعدة المغتربين والمهاجرين الوافدين واللاجئين كشركاء في المساعي المبذولة لتحقيق التنمية المحلية والوطنية. وتقوم الحكومات في كثير من الأحيان، إلى جانب تيسير التبرعات الخيرية، واستثمارات المغتربين وتبادل المعرفة، بتوفير الحوافز بحيث تتماشى هذه المساهمات مع أولويات التنمية المحلية. والسياسات التي تمكن المهاجرين الوافدين واللاجئين من المساهمة في المجتمعات المضيفة تمكّنهم في الوقت نفسه من المشاركة الكاملة في سوق العمل من خلال ممارسة حقهم في العمل وحريتهم في التنقل. ومن الأهداف الأخرى العمل على الحفاظ على صحة السكان المتنقلين وإدماجهم في المجتمع، وتوفير التدريب الجيد لهم والتسليم بمهاراتهم وبناء الثقة والشراكات معهم.

4. عدم ترك أي أحد خلف الركب: أهداف التنمية المستدامة والسكان المتنقلين المعرضين للمخاطر

المهاجرون واللاجئون وعديمو الجنسية والنازحون هم في كثير من الأحيان من الفئات السكانية المعرضة

للمخاطر التي ينبغي النظر في احتياجاتها بحيث "لا يتخلف أحد عن الركب"، وهو مبدأ رئيسي من مبادئ خطة عام 2030. ويؤكد تقرير التنمية البشرية لعام 2016، الذي يركز على عدم ترك أي أحد خلف الركب، على أن الفقراء والمهمشين والفئات الأكثر عرضة للمخاطر، بما فيها الأقليات الإثنية واللاجئين والمهاجرين، هم أكثر المتخلفين عن الركب[19]. ويشير العديد من أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها إلى تمكين حصول الجميع من رجال ونساء على خدمات معينة؛ غير أن المهاجرين واللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً كثيراً ما يواجهون تحديات مختلفة، قانونية أو إجرائية أو اجتماعية، في الحصول على الخدمات والحريات الأساسية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

وتركز خطة عمل أديس أبابا على ضرورة توفير التعليم الجيد للأطفال المهاجرين واللاجئين. وفي مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لعام 2016، ركز المعنيون على الحاجة الملّحة إلى توفير التعليم الجيد، ولا سيما في أماكن النزوح. ولمواجهة المخاطر التي تحدق بالمهاجرين، التزمت بعض الدول الأعضاء بزيادة إمكانية وصول اللاجئين إلى أسواق العمل وحصولهم على الخدمات الاجتماعية، لتعزيز القدرة على التكيّف والاعتماد على الذات. ويشكّل هذا النهج ركيزة أساسية من ركائز إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، الذي اعتُمد إلى جانب إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين في عام 2016.

من المهم النظر في مخاطر محددة يتعرض لها السكان المهاجرون بمن فيهم النازحون قسراً والمهاجرين من النساء والرجال. وعلاوة على ذلك من بالغ الأهمية الإقرار بأوجه التعرض للمخاطر المنهجية الناجمة عن تصميم بعض أنظمة الهجرة. ففي بعض الحالات مثلاً، يمكن أن تؤدي نُظم الكفالة إلى زيادة المخاطر التي يتعرض لها المهاجرون الواقعون تحت رحمة الكفلاء أو الوسطاء أو أصحاب العمل، إذ يمكن أن يواجه هؤلاء استغلالاً شديداً وقيوداً على حقوقهم وفرصهم في التنمية.

وبما أن تجار البشر في كثير من الأحيان يستهدفون الفئات المعرضة للمخاطر، تتسم المساعي الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر (المقاصد 5.2، و8.7، و16.2)، بأهمية خاصة فيما يتعلق بالسكان النازحين والمهاجرين الذين يكونون عرضة لمخاطر اقتصادية[20]. وتتعلق هذه المساعي بضرورة أن تصمم الحكومات سياسات لمعالجة الفقر المنتشر بينهم وتوفير متطلبات الحماية الاجتماعية لهم (المقاصد 1.1 إلى 1.3)، والحد من البطالة بين المهاجرين الشباب (المقصد 8.6)، وتوفير التغطية الصحية الشاملة (المقصد 3.8)، والتعليم الابتدائي والثانوي والفني والمهني والعالي (المقاصد 4.1 إلى 4.3). ويرتبط استهداف تلك الفئات السكانية أيضاً بزيادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (المقصد 10.2)، وضمان تكافؤ الفرص وإلغاء القوانين التمييزية (المقصد 10.3). كما يؤثر أيضاً على جهود مكافحة كره الأجانب، من خلال التأكيد على المنافع التي يجلبها المهاجرون إلى بلدان المقصد، على النحو المبين في خطة عمل أديس أبابا. وفي بعض الأحيان، لا يستطيع المهاجرون واللاجئون الحصول على هوية قانونية وتسجيل المواليد (المقصد 16.9)، فيصبحون عملياً بدون جنسية. لذلك، ينبغي أن تركز الاستراتيجيات التي تضعها الحكومة لتحسين سيادة القانون وتحقيق المساواة في الوصول إلى العدالة (المقصد 16.3) على إزالة الحواجز التي تعترض السكان المتنقلين، بما في ذلك الحصول على السكن والأرض والممتلكات وتوفير الحماية والعدالة الانتقالية لهم.

5. قوى دافعة معقدة للتنقل

النزاع والعنف وضعف سيادة القانون وتحديات التنمية المستدامة قوى تدفع الناس إلى مغادرة ديارهم بحثاً عن الأمان والأمن البشري وتحسين فرص العيش ومستويات المعيشة. ويمكن أيضاً أن تعرض التغيُّرات البيئية والمناخية السكان والبيئات التي يعيشون فيها وسُبل عيشهم إلى مخاطر.

ومع ذلك ليست هناك علاقة خطية بين التنمية والهجرة والنزوح. وبكلمات أخرى لا يؤدي تحسّن النتائج الإنمائية بالضرورة إلى تقليل الهجرة[21]. وتفترض نظرية شائعة أنه عندما تتحسن التنمية الاقتصادية في بلد المنشأ،

فإن حوافز الأفراد للهجرة تقل. وعندما يتمكن بلد ما من توفير عمالة أكثر إنتاجية وفرص العمل اللائق وزيادة متوسط الدخل، قد يؤدي ذلك إلى خفض الضغوط على السكان للسعي إلى العمل وتحسين مستويات المعيشة في أمكنة أخرى، ما يؤدي بالتالي إلى خفض الهجرة. ومن جهة أخرى، هناك ما يدّل على أن الأفقر من بين السكان في المجتمع قلّما يلجأون إلى الهجرة، ولا سيما الهجرة الدولية، لأنها قد تكون مكلفة، وإذا تمكنوا من الهجرة فتكون في أحيان كثيرة من خلال طرق غير نظامية لأنهم لا يملكون الموارد اللازمة لاستخدام القنوات النظامية. ومن المحتمل أكثر أن يكون المهاجرون غير النظاميين هدفاً لاحتيال واستغلال السماسرة الذين يستغلون رغبة هؤلاء في الهجرة.

وهناك نظرية بديلة تفترض أن تزايد دخل بعض الأفراد يمكّنهم من تحمل تكاليف الهجرة الداخلية والدولية النظامية. كما ينطبق ذلك أيضاً على تحسّن التعليم والصحة وغير ذلك من النواتج الإنمائية. ونتيجة لذلك، قد تؤدي التنمية المستدامة إلى مزيد من الحوافز للبقاء في الوطن، ولكن يمكنها أيضاً أن تزيد من رغبة الأفراد بالهجرة والقدرة عليها. وتزيد الهجرة من إمكانية تحقيق مكاسب إنمائية من الهجرة. ولهذا السبب، لا ينبغي أن تسعى برامج التنمية إلى خفض الهجرة أو الحيلولة دونها، بل إلى جعل الهجرة خياراً وليس ضرورة[22]. وبالإضافة إلى ذلك، القدرة على اختيار الهجرة بطريقة آمنة ونظامية بدلاً من الاضطرار إلى اللجوء إلى هجرة غير نظامية خطرة يوفر للمهاجرين مزيداً من قدرات التفاوض لرفض ترتيبات العمل غير اللائقة، التي يمكن أن تقلل من استغلال اليد العاملة.

6. مبادئ أساسية لوضع سياسات للهجرة تتسم بالإدارة الحسنة

وضعت عدة أطر لتنظيم قوانين التنقل البشري وسياساته وبرامجه وتقييمها. ويتناول هذا القسم أربعة أطر رئيسية يمكن أن تشكّل أمثلة للحكومات لتبني على سياسات الهجرة لديها وتطورها: الإطار متعدد الأطراف بشأن هجرة الأيدي العاملة، وإطار حوكمة الهجرة، ودليل حوكمة الهجرة، وسجل مؤشرات لقياس الاتساق السياساتي والمؤسسي للهجرة والتنمية.

(أ) الإطار متعدد الأطراف بشأن هجرة الأيدي العاملة

يشجع الإطار المتعدد الأطراف لمنظمة العمل الدولية بشأن هجرة الأيدي العاملة لعام 2006 على إدارة الهجرة لأغراض العمالة؛ ويؤكد على أنه في حين تتمتع الدول بحقها السيادي في وضع سياساتها الخاصة الرامية إلى إدارة هجرة اليد العاملة، فإن التقيد بالمعايير الدولية يجعل هذه السياسات متسقة وفعالة وعادلة. ويتضمن الإطار مبادئ وإرشادات غير ملزمة بغية اتباع نهج قائم على الحقوق إزاء هجرة الأيدي العاملة، كما يتضمن أمثلة على أفضل الممارسات بغية تعظيم فوائد هجرة الأيدي العاملة لجميع الأطراف. وقد وسّعت منظمة العمل الدولية الإطار منذ عام 2014، واعتمدت الهيئات المكوّنة لها برنامج عمل الهجرة العادلة، والمبادئ العامة والتوجيهات العملياتية للتوظيف العادل، والمبادئ التوجيهية لإمكانية وصول اللاجئين وغيرهم من النازحين قسراً إلى سوق العمل.

(ب) إطار حوكمة الهجرة

لتعزيز حوكمة الهجرة والتنقل، اعتمدت الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للهجرة في عام 2015 إطار حوكمة الهجرة. ويقترح الإطار عناصر رئيسية لتيسير الهجرة والتنقل بطريقة منظّمة وآمنة ونظامية وتتسم بالمسؤولية بالاستناد إلى المبادئ الثلاثة التالية: الالتزام بالمعايير الدولية وكفالة حقوق المهاجرين؛ وضع السياسات باستخدام الأدلة ونهج "الحكومة بأكملها"؛ والعمل مع الشركاء لمعالجة الهجرة والقضايا ذات الصلة. وتسعى هذه المبادئ إلى تحقيق الأهداف الثلاثة التالية: تحسين الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية للمهاجرين والمجتمعات؛ والمعالجة الفعّالة لأبعاد التنقّلات البشرية خلال الأزمات؛ وضمان قيام الهجرة بطريقة آمنة ومنظّمة وحافظة للكرامة (الإطار 11).

(ج) دليل حوكمة الهجرة

صممت وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست والمنظمة الدولية للهجرة دليل حوكمة الهجرة، لتوفير إطار موحد لتقييم هياكل حوكمة

الإطار 10. مبادئ وإرشادات الإطار متعدد الأطراف بشأن هجرة الأيدي العاملة

1. تعزيز الفرص للعمال المهاجرين للحصول على عمل لائق ومنتج في ظروف تسودها الحرية والمساواة والأمن والكرامة الإنسانية؛ وتعزيز فرص اختيار الأيدي العاملة لعملها بحرية والاعتراف بالحقوق الأساسية في العمل والحصول على دخل لتلبية احتياجاتهم الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والأسرية والوفاء بمسؤولياتهم وتوفير الحماية الاجتماعية للعمال ولأفراد أسرهم.
2. الالتزام بالتعاون على المستوى الدولي لتعزيز حوكمة الهجرة من أجل العمل، وتعزيز الاتساق بين سياسات هجرة الأيدي العاملة على الصعيدين الدولي والإقليمي.
3. تجميع وتطبيق المعارف والمعلومات لوضع سياسات هجرة الأيدي العاملة وتنفيذها وتقييمها.
4. اتباع معايير العمل الدولية وغيرها من الأدوات الدولية لتعزيز اتساق وفعالية وعدالة السياسات الوطنية المتعلقة بهجرة الأيدي العاملة.
5. تطوير المسارات النظامية لهجرة الأيدي العاملة.
6. تعزيز وتنفيذ الحوار الاجتماعي لوضع سياسة سليمة لهجرة الأيدي العاملة.
7. تشجيع التشاور بين منظمات المجتمع المدني ورابطات العمال المهاجرين بشأن سياسة هجرة الأيدي العاملة.
8. ضمان حقوق الإنسان لجميع العمال المهاجرين بغض النظر عن وضعهم.
9. وضع معايير دولية للعمال المهاجرين، وضمان الحماية القانونية لهم، وتطبيق معايير منظمة العمل الدولية القطاعية وغيرها من المعايير.
10. تطبيق وإنفاذ القوانين والأنظمة الوطنية لضمان تحقيق المبدئين 8 و9 أعلاه.
11. اتخاذ تدابير لمنع الممارسات التعسفية وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر ومنع هجرة الأيدي العاملة غير النظامية.
12. تعزيز عملية منظمة وعادلة لهجرة الأيدي العاملة في بلدان المنشأ والمقصد على السواء.
13. ترخيص ومراقبة خدمات التعيين والتوظيف المعنية بالعمال المهاجرين.
14. تعزيز التكامل والاندماج على المستوى الاجتماعي.
15. الإقرار بمساهمة هجرة الأيدي العاملة في الاستخدام والنمو الاقتصادي والتنمية والحد من الفقر في بلدان المنشأ والمقصد على السواء.

المصدر: توليف للإطار المتعدد الأطراف بشأن هجرة الأيدي العاملة، أجرته الإسكوا.

الهجرة في كل بلد. ويستند الدليل إلى 73 سؤالاً نوعياً لقياس الأداء في خمسة مجالات مستمدة من إطار حوكمة الهجرة، تشكل الأساس الذي تقوم عليه الحوكمة الفعّالة للهجرة. وهذه المجالات هي: القدرات المؤسسية، وحقوق المهاجرين، والهجرة الآمنة والمنظّمة. وإدارة هجرة اليد العاملة، والتعاون الإقليمي والدولي والشراكات الأخرى[23]. وسيضاف مجال سادس يتعلّق بالهجرة في سياق الأزمات. ويشكل الدليل إطاراً مرجعياً للقياس قائماً على المدخلات. وقد جُرّب في بلدين عربيّين هما البحرين والمغرب.

(د) سجل مؤشرات لقياس الاتساق السياساتي والمؤسسي للهجرة والتنمية

لقد وضعت الشراكة للمعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية منذ عام 2015 مع مركز التنمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشركائهم في المعرفة[24] سجل مؤشرات لقياس الاتساق السياساتي والمؤسسي للهجرة والتنمية. ويقيس هذا السجل مدى اتساق السياسات العامة والترتيبات المؤسسية مع أفضل الممارسات

الإطار 11. المواضيع الرئيسية لإطار حوكمة الهجرة

المبدأ الأول: تتطلب الحوكمة الجيدة للهجرة الالتزام بالمعايير الدولية وإعمال حقوق المهاجرين:

- الامتثال للقانون الدولي للهجرة، بما في ذلك المعاهدات الأساسية التسع لحقوق الإنسان، واتفاقيات منظمة العمل الدولية، واتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين؛
- محاربة رهاب الأجانب والعنصرية والتمييز؛
- الامتثال للمبادئ الإنسانية عند تقديم المساعدة والحماية للمهاجرين قسراً؛
- وضع سياسات وبرامج لا تسبب أي ضرر وتخفف من تعرض المهاجرين للمخاطر وتعتمد منظوراً يراعي قضايا الأطفال والجنسين؛
- ضمان التعاون الدولي لحماية حقوق المهاجرين وتعزيزها في جميع مراحل دورة الهجرة؛
- عدم تجريم المهاجرين غير النظاميين؛
- إتاحة الاستفادة من عمليات تحديد الوضع القانوني وسُبل الانتصاف والوصول إلى العدالة؛
- تجريم العمل القسري والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين؛
- تمكين الأفراد من ممارسة حقهم في مغادرة أي بلد.

المبدأ الثاني: سياسات الهجرة والسياسات ذات الصلة تتّم صياغتها بأفضل شكل من خلال النُهج القائمة على الأدلة والتي تتبعها الحكومة ككل:

- جمع معلومات وبيانات موثوقة مصنفة حسب الجنس والسن عن التركيبة السكانية والنزوح عبر الحدود والنزوح الداخلي والمغتربين وأسواق العمل والتعليم والصحة وتحليلها واستخدامها في وضع السياسات؛
- اتباع نهج "الحكومة بأكملها"، بما في ذلك الوزارات جميعها ذات المسؤوليات التي تمس مسألة تنقلات البشر؛
- تسليط الضوء على ارتباطات الهجرة بتغيُّر المناخ والأزمات والخصائص الديمغرافية.
- المبدأ الثالث: تعتمد الحوكمة الرشيدة للهجرة على علاقات الشراكة المتينة:
- إقامة شراكات على المستويات الدولي والوطني ودون الوطني، ومع المنظمات الدولية، والعمليات التشاورية الإقليمية؛
- العمل مع شركاء على الصعد دون الوطنية والوطنية والدولية والإقليمية (الوكالات الحكومية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وأصحاب العمل والنقابات والمغتربين ورابطات المهاجرين والأوساط الأكاديمية).

الهدف الأوّل: ينبغي أن تسعى سياسات الحوكمة الرشيدة للهجرة والسياسات ذات الصلة إلى تعزيز الوضع الاجتماعيّ والاقتصاديّ للمهاجرين والمجتمعات:

- ضمان حصول المهاجرين على خدمات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والتعليم والإسكان وإمكانية اللجوء إلى القضاء؛
- تعزيز المواءمة بين العمال وسوق العمل عبر الحدود والتجارة في الخدمات، وتيسير هجرة الطلاب الدوليين ولم شمل الأسر؛
- اعتماد نهج يراعي اعتبارات الجنسين في هجرة اليد العاملة؛
- تعزيز الاستقرار والحد من دوافع الهجرة القسرية؛

- إنشاء قنوات نظامية منخفضة التكاليف للتحويلات المالية، والتشجيع على محو الأمية المالية في صفوف الأسر المتلقية للتحويلات المالية، وزيادة الفرص المتاحة للمغتربين للاستثمار في مجتمعاتهم الأصلية؛
- وضع برامج الإندماج وإعادة الادماج والتماسك الاجتماعي التي تركز على النتائج؛
- التركيز على القيمة المحلية للهجرة والتنقل؛
- تقديم معلومات عن قنوات الهجرة النظامية؛
- ضمان جعل الاستحقاقات الاجتماعية، بما في ذلك المعاشات التقاعدية، قابلة للنقل وأن تكون النهج الضريبية الدولية عادلة ولا تميّز على أساس الهجرة أو الإقامة؛
- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تعزيز مشاركة المغتربين.
- الهدف الثاني: تستند الحوكمة الرشيدة للهجرة على الاستجابات الفعّالة لأبعاد التنقّلات في الأزمات:
- تقديم الدعم والمساعدة للأشخاص المتضررين من الأزمات وفقاً للمبادئ الإنسانية، وتسجيل النازحين وضمان حصولهم على الخدمات؛
- تيسير حصول النازحين على الحماية والأمان وقبول اللاجئين وطالبي اللجوء؛
- تيسير الوصول إلى الخدمات القنصلية ومساعدات الإخلاء للمهاجرين العالقين في الخارج المتضررين من الأزمات؛
- دعم حملات التوعية والحملات التشاركية وجهود التعافي بعد الأزمات.

الهدف الثالث: يجب أن تتم الهجرة بطريقة آمنة ومنظّمة وتكفل كرامة الإنسان:

- إتاحة وصول جميع الأفراد إلى القنوات النظامية للهجرة والتنقل والإقامة والمواطنة؛
- تيسير السفر والهجرة النظامية وكشف الهجرة غير النظامية وحظر الأنشطة غير القانونية عبر الحدود، وتحديد المحتاجين للمساعدة والحماية وإحالتهم إلى الجهات المختصة، وتنفيذ عمليات البت بطلبات اللجوء في الوقت المناسب؛
- تنفيذ خطط فعالة لمنح تأشيرات الدخول والبقاء والإقامة وتقليل فترات الانتظار وفرض رسوم معقولة؛
- الاستجابة في الوقت المناسب للطلبات المقدمة للحصول على وثائق أو إعادة إصدار الوثائق وقبول المواطنين العائدين؛
- ضمان إدارة فعّالة للهوية؛
- العمل مع وكالات الحدود والهجرة وأجهزة العدالة والأمن الوطنية والدولية لجمع وتحليل واستخدام المعلومات، لغايات منها مكافحة الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود.

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى إطار حوكمة الهجرة للمنظمة الدولية للهجرة.

الدولية لتقليل مخاطر الهجرة إلى أدنى حد ممكن، وتحقيق مكاسب إنمائية قصوى. ويتألف السجل فعلياً من سجلّين: واحد لبلدان المنشأ، وآخر لبلدان المقصد. ويتضمن سجل بلدان المنشأ 48 مؤشراً، وسجل بلدان المقصد 62 مؤشراً تتعلق بالأبعاد الخمسة التالية: تعزيز الاتساق المؤسسي؛ وخفض التكاليف المالية للهجرة؛ وحماية حقوق المهاجرين وأسرهم؛ وتعزيز إدماج (إعادة إدماج) المهاجرين؛ وتحسين الأثر الإنمائي لمشاركة المغتربين. ويقارن الشكل 46 دليل حوكمة الهجرة وسجّل المؤشرات.

ومع أن هذه الأطر الأربعة لم تخصص لقياس المقصد 7 من هدف التنمية المستدامة 10 المتعلق بسياسات الهجرة التي تتسم بحسن الإدارة، فكل منها يمكن أن يساهم لهذا الغرض. وتعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مع المنظمة الدولية للهجرة حالياً على وضع

الشكل 46. مقارنة مؤشر إدارة الهجرة مع سجل مؤشرات قياس الاتساق في السياسات والمؤسسات لتناول العلاقة بين الهجرة والتنمية

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة والإسكوا، استناداً إلى The Economist Intelligence Unit, 2016؛ KNOMAD, 2016.

مؤشرات لقياس تنفيذ المقصد 10.7[25]. وأشارت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى أن إطار حوكمة الهجرة يمكن أن يُعتبر المعيار الدولي الأول لسياسات الهجرة التي تتسم بحسن الإدارة في إطار المقصد 10.7.

وفي حين أن قياسات التقدم القائمة على الناتج لا تقيس عادة تخصيص الموارد كمؤشر للتقدم المحرز في سياسات الهجرة، تشمل بعض الأطر بيانات متعلقة بتخصيص الموارد لتقييم حوكمة الهجرة. وينبغي أن يوضح دائماً كل من رصد هذا المؤشر والإبلاغ عنه ربط الموارد بتنفيذ السياسات ونتائجه. فسجل القياس، مثلاً، يتضمن مؤشرات لتقييم ما إذا كانت الحكومة قد خصصت أموالاً لسياسات وبرامج تدعم الهجرة والتنمية في السنوات الثلاث الماضية (المؤشر 1.14) وما إذا كانت الحكومة تقيّم بشكل منهجي نتائج برامج الهجرة والتنمية (المؤشر 1.15).

باء. استقدام المهاجرين وحقوقهم وتحويلاتهم المالية

يتضمن هذا القسم توصيات تتعلّق بأربعة مؤشرات رئيسية لأهداف التنمية المستدامة ترتبط بالهجرة تتعلق بالممارسات المعتمدة في استقدام المهاجرين وحقوقهم وتحويلاتهم المالية. ويقترح مؤشرات ملموسة وخيارات سياساتية وبرنامجية، وجمع بيانات ذات دلالة لقياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلّقة بإصابات المهاجرين خلال العمل (المؤشر 8.8.1)، وحقوق العمل للعمال المهاجرين (المؤشر 8.8.2)، وتكاليف الاستقدام التي يتكبدها المهاجرون (المؤشر 10.7.1)، وتكاليف التحويلات المالية (10.c.1) ويبيّن الجدول 5 أن القواعد التي تستند إليها هذه المؤشرات لها أسس جوهرية في أطر حوكمة الهجرة القائمة والناشئة والقانون الدولي.

الشكل 47. أوجه الترابط بين مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة

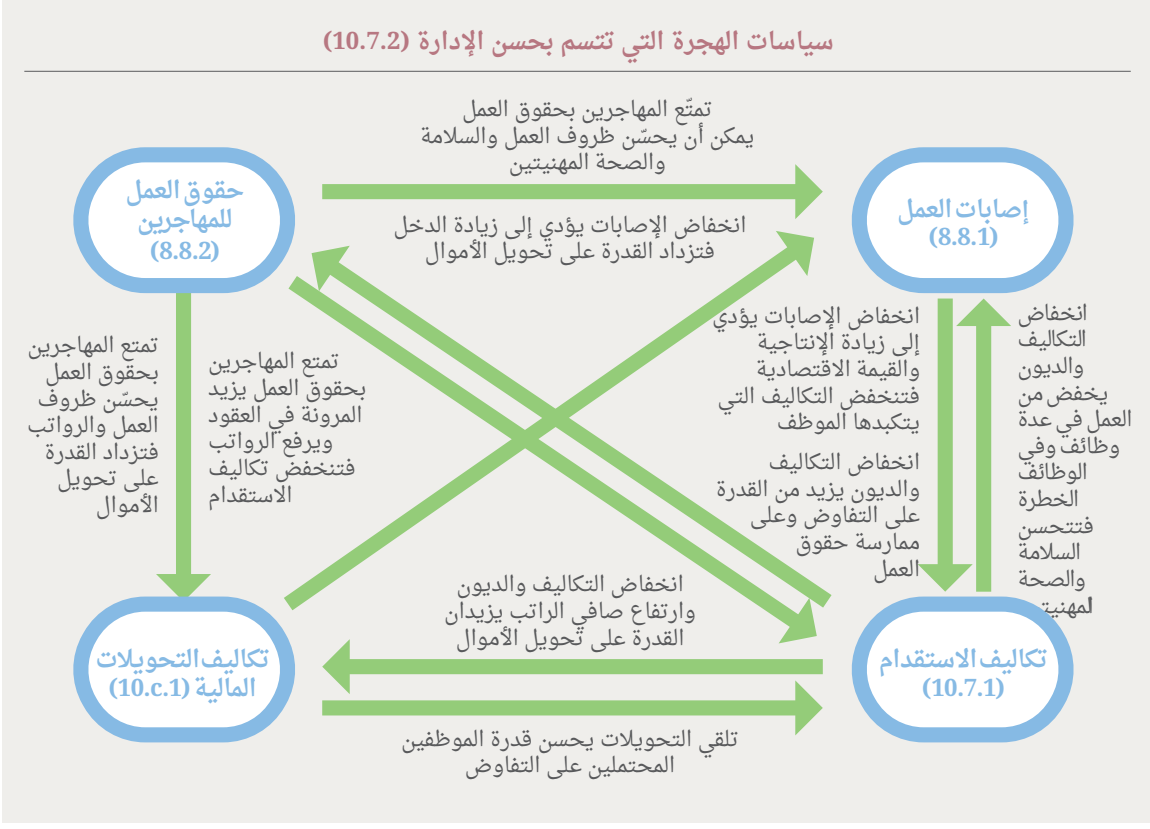

المصدر: تجميع الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة.

ويسّر استخدام مؤشرات محدودة التعريف على جمع البيانات بدقة وقياس التقدم المحرز. غير أن المؤشرات المحددة جداً يمكن أن تؤدي إلى إغفال قضايا أخرى. وحتى المؤشرات التي تُستخدم عادة لقياس أثر الهجرة يمكن أن تكون محدودة جداً لقياس الآثار الإنمائية الشاملة الناجمة عن التنقل البشري. فمثلاً، ينظر إلى تكاليف التحويلات المالية في أحيان كثيرة كمؤشر موثوق بسبب وجود منهجية راسخة في جمع البيانات، ولأن تخفيض تكاليف التحويلات المالية غير مثير للجدل سياسياً. إلا أن قياس تكاليف تحويل الحوالات فقط يغفل تعقيد الجهات الفاعلة والآثار التي تنطوي عليها الهجرة، وهو محدود جداً بحيث لا يمكن الاسترشاد به في وضع السياسات العامة المتعلقة بالتحويلات المالية. إن التحويلات هي في كثير من الأحيان أموال خاصة، ويرى البعض أنه، على هذا النحو، ينبغي ألا تكون "موجهة" من الحكومات أو تعتبر بديلاً عن المساعدة الإنمائية الرسمية. ومع ذلك، فإن الأنشطة الحكومية لتشجيع الإدماج المالي للمهاجرين وأسرهم، والتعاون مع القطاع الخاص لمساعدة المهاجرين على تحقيق أهدافهم فيما يتعلق بالادخار والاستثمار، وغير ذلك من التدخلات جميعها أمور حيوية الأهمية، وينبغي قياسها، ولكن لا يمكن الإحاطة بها بالكامل عن طريق رصد تكاليف التحويل فقط[26].

قياس التكاليف ليس سوى أحد الشواغل عندما يتعلق الأمر بقياس التقدم الذي أحرزته الحكومات نحو وضع سياسات للهجرة تتسم بحسن الإدارة. واستقدام العمال مجال هام آخر يتعين تقييمه. فعملية الملاءمة بين العمال وأصحاب العمل عبر الحدود، وضمان ظروف العمل اللائق، هي في صميم الحوكمة عبر الوطنية لهجرة اليد العاملة. وبالبناء على استخدام مؤشرات محددة جيداً، لا بد من اعتماد منظور واسع بشأن وضع السياسات والإجراءات المتعلقة بالتنمية البشرية، والذي يتضمن أيضاً الجوانب الأخرى للهجرة الأكثر

تعقيداً. ويتسق هذا النهج مع إدراك أن خطة عام 2030 تشكل إطاراً تتكامل فيه أهداف التنمية المستدامة وتترابط، ولذا ينبغي أن تكون التدخلات شاملة وأن تؤدي إلى تغيير.

وتعتمد المؤشرات الأربعة التي بحثت في هذا القسم نهجاً محوره الإنسان، يهدف إلى زيادة إمكانيات المهاجرين وقدراتهم. ويشدد المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، في آخر تقرير قدمه إلى الجمعية العامة[27]، على أن حقوق العمل هي من حقوق الإنسان، وأن القدرة على ممارسة هذه الحقوق في مكان العمل هي شرط أساسي للعمال للتمتع بمجموعة واسعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. ويضيف أن الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات يمكّن الناس من التعبير عن مصالحهم، فهو إذاً أساسي لتحقيق الديمقراطية والكرامة ومساءلة الحكومات وتمكين الإنسان. وبالتالي فإن دعم حقوق المهاجرين هو وسيلة أيضاً لتسوية العلاقة غير المتكافئة بين العمال وأصحاب العمل، ما يساعد العمال على تصحيح الإساءات والحصول على أجور عادلة وظروف عمل آمنة وصوت جماعي.

وتشكل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها خطة متكاملة ذات مقاصد شديدة الترابط. ويوضح الشكل 47 أوجه الترابط بين مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة. ويؤدي تمتع العمال المهاجرين بالحق في تكوين النقابات والتفاوض الجماعي إلى تحسين كبير في السلامة والصحة المهنيتين. والتمتع بالحقوق يتيح للعمال المهاجرين التفاوض لزيادة رواتبهم (ما يزيد من قدرتهم على تحويل أموال إلى أسرهم)، ويخفض تكاليف الاستقدام التي تشكّل نسبة من إيراداتهم السنوية. وفي بعض الحالات، يمكن أن تؤدي المفاوضات الجماعية إلى إلغاء رسوم الاستقدام والتكاليف ذات الصلة، وإذا انخفضت وتدنّت الرسوم التي يدفعها المهاجرون وتناقصت ديونهم، يمكنهم تحويل المزيد من الأموال إلى أسرهم وزيادة مدخراتهم. والسبب الرئيسي لارتفاع رسوم الاستقدام هو عدم وجود بدائل للمهاجرين المحتملين، ففي كثير من الأحيان يمكن أن يؤدي كل من اليأس والمنافسة القوية إلى قيام الجهات التي تستقدم العمال بفرض رسوم باهظة استغلالية وإلى قيام أصحاب العمل بفرض ظروف عمل سيئة. وعلاوة على ذلك، تبين دراسات أنه عندما يكون العامل مديناً لمن استقدمه و/أو صاحب عمله فإن ذلك يضعف رغبته في ممارسة حقوق العمل. أكثر من ذلك، أفيد أن بعض أصحاب العمل يفضلون أن يكون العامل المهاجر في موقف ضعيف ليتمكنوا من السيطرة عليه[28]. ولهذا السبب، يمكن أن يؤثر خفض تكاليف الهجرة، والقضاء على عبودية الدَّين إيجاباً على ممارسة العمال المهاجرين لحرية تكوين الجمعيات والنقابات. وتبين التقارير أن المهاجرين المثقلين بالديون كثيراً ما يعملون فترات أطول أو في وظيفة ثانية أو في وظيفة خطرة وقذرة ومهينة[29]. وغالباً ما تؤدي ساعات العمل الطويلة والوظائف المحفوفة بالمخاطر إلى إصابات مهنية. وبناءً على ذلك، يساهم خفض تكاليف الهجرة التي يتكبدها المهاجرون في إعطائهم حرية اختيار وظائف أقل خطورة، فتنخفض بالتالي نسبة الإصابات المهنية التي يمكن أن يتعرضوا لها كما يقيسها المؤشر 8.8.1. ولانخفاض عدد الإصابات المهنية تأثيرات إيجابية على التحويلات المالية، ما يحفّز التنمية الاقتصادية في بلدان المنشأ.

يحدد الجدول 5 الروابط بين مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة والأطر والصكوك المعيارية الأخرى.

1. تكاليف الاستقدام التي يتكبدها العمال المهاجرون

يقيس مؤشر هدف التنمية المستدامة 10.7.1 نسبة تكاليف الاستقدام التي يتكبدها الموظف من الإيرادات السنوية في بلد المقصد، وتركز جميع أطر حوكمة الهجرة على أهمية هذه التكاليف. ويؤكد الأمين العام في برنامج العمل المؤلف من ثماني نقاط بعنوان "كفالة نجاح عملية الهجرة" على المكاسب الهائلة التي يمكن تحقيقها من خفض التكاليف المتصلة بالهجرة[30]. وتشمل هذه التكاليف الرسوم المدفوعة في عملية الاستقدام التي تشكل عبئاً كبيراً على العمال المهاجرين من ذوي المهارات المنخفضة.

(أ) تكاليف الهجرة والاستقدام

لا يزال فهم الأسباب الجذرية لارتفاع تكاليف الاستقدام محدوداً. ومن اللافت وجود تفاوت كبير في المبالغ التي يدفعها المهاجرون حسب ممرات الهجرة والقطاعات الاقتصادية ومستويات المهارات. وفي معظم الحالات، يدفع أصحاب العمل تكاليف استقدام العمال المهاجرين ذوي المهارات العالية، في حين يتحمل العمال المهاجرون ذوو المهارات المتدنية، ولا سيما في الممرات المؤدية إلى الشرق الأوسط، تكاليف استقدامهم التي تكون مرتفعة جداً. ويتفق الجميع على أن تكاليف الاستقدام تشمل في كثير من الأحيان أكثر من الرسوم التي يفرضها الوسطاء (من مثل وكالات الاستقدام)، ومع ذلك، ليس هناك تعريف محدد لها. وتحدد منظمة العمل الدولية في المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية التنفيذية للاستقدام المنصف مصطلح "رسوم الاستقدام" أو "التكاليف ذات الصلة" بأنها أي رسوم أو تكاليف متكبدة في عملية استقدام

الجدول 5. الروابط بين مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة والأطر الأخرى

مؤشر هدف التنمية المستدامة	8.8.1 التواتر في معدلات إصابات العمل المميتة وغير المميتة، بحسب نوع جنس المهاجرين ووضعهم	8.8.2 مستوى امتثال البلدان لحقوق العمل (حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية) استناداً إلى نصوص منظمة العمل الدولية والتشريعات الوطنية، بحسب نوع الجنس ووضع المهاجرين	10.7.1 نسبة تكاليف الاستقدام االتي يتكبدها الموظف من الإيرادات السنوية في بلد المقصد	10.c.1 نسبة تكاليف التحويلات المالية من المبالغ المحوّلة
خطة عمل أديس أبابا	لم يذكر صراحة.	التعزيز والحماية الفعالين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين (الفقرة 111).	انخفاض تكاليف استقدام المهاجرين، ومكافحة المستخدمين عديمي الضمير (الفقرة 111).	خفض متوسط تكلفة معاملات تحويلات المهاجرين بحلول عام 2030 إلى أقل من 3 في المائة من المبلغ المحوّل (الفقرة 40).
الإطار متعدد الأطراف بشأن هجرة الأيدي العاملة	تنطبق جميع معايير العمل الدولية على العمال المهاجرين ما لم ينص على خلاف ذلك (المبدأ 9a). ينبغي أن تسترشد القوانين والسياسات الوطنية بمعايير أخرى ذات صلة بمنظمة العمل الدولية في مجالات الاستخدام وتفتيش العمل والضمان الاجتماعي وحماية الأمومة وحماية الأجور والسلامة والصحة المهنيتين (المبدأ 9c).	تعزيز الفرص للحصول على عمل لائق ومنتج في ظروف تسودها الحرية والمساواة والأمن والكرامة الإنسانية (المبدأ 1a). ينبغي لجميع العمال المهاجرين الاستفادة من المبادئ والحقوق الواردة في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته (المبدأ 8).	ينبغي أن تولي الحكومات في بلدان المنشأ والمقصد على السواء العناية الواجبة للترخيص لخدمات التعيين والتوظيف المعنية بالعمال المهاجرين والإشراف عليها (المبدأ 13). تبسيط الإجراءات الإدارية التي تشتمل عليها عملية الهجرة وتخفيض التكاليف بالنسبة إلى العمال المهاجرين وأرباب العمل (المبدأ 12.3).	خفض تكاليف التحويلات المالية، بما في ذلك عن طريق تيسير الخدمات المالية المتاحة، وخفض رسوم المعاملات، وتوفير حوافز ضريبية وتشجيع زيادة المنافسة بين المؤسسات المالية (المبدأ 15.6).
إطار حوكمة الهجرة	لم يذكر صراحة، لكنه يتعلّق بالنهوض برفاه المهاجرين والمجتمع الاجتماعيّ الاقتصاديّ (الهدف 1).	الالتزام بالمعايير الدولية وكفالة حقوق المهاجرين (المبدأ 1). النهوض برفاه المهاجرين والمجتمع الاجتماعي الاقتصادي (الهدف 1).	اتخاذ إجراءات ضد الجهات التي تفرض رسوماً غير معقولة، وتنظيم عمل الموظفين ووكالات الاستقدام (تحت الهدف 1). رسوم معقولة لجوازات السفر، والتأشيرات، وما إلى ذلك (تحت الهدف 3).	تيسير إرسال الحوالات الماليّة عبر قنوات منخفضة التّكاليف ودعم فرص الاستثمار في مجتمعات بلدان المنشأ (تحت الهدف 1).

دليل حوكمة الهجرة	الاتفاقات الثنائية بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد لضمان الحماية من ظروف العمل القاسية (الحر والبرد والإشعاعات، إلخ) (المؤشر 4.4.b).	الاتفاقات الثنائية بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد بشأن تدابير ضمان ظروف عمل لائقة للعمال المهاجرين، والحماية من السخرة (المؤشر 4.4.b).	الاتفاقات الثنائية بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد بشأن مكافحة رسوم الاستقدام غير المبررة، وتعزيز الاستقدام الأخلاقي في بلدان المقصد (المؤشر 4.4.b).	إتاحة الحكومة لنُظم رسمية للتحويلات المالية وتشجيعها، وقياس تكاليف إرسال التحويلات المالية (المؤشر 4.5)
سجل مؤشرات لقياس الاتساق السياساتي والمؤسسي للهجرة والتنمية	لم يذكر صراحة.	يحق لجميع العمال المهاجرين الانضمام إلى نقابات العمال (3.5 بلد المقصد). يحق للمهاجرين تكوين الجمعيات (3.11 بلد المقصد).	إطار تنظيمي لعملية التوظيف القائمة والمنفذة (2.3 بلد المنشأ وبلد المقصد). يحدد القانون رسوم الاستقدام التي يتكبدها العمال المهاجرون (2.4 بلد المنشأ وبلد المقصد).	لا امتيازات أو شراكات مع شركات تحويل الأموال (5.1 بلد المنشأ). عدم فرض قيود أو ضرائب على التحويلات المالية الخارجة (5.2 بلد المقصد). عدم فرض قيود أو ضرائب على التحويلات المالية الداخلة (5.1 بلد المنشأ). إتاحة التدريب المحلي للإلمام بالأمور المالية (5.2 بلد المنشأ). إتاحة المنتجات المالية التي تستهدف المهاجرين (5.3 بلد المنشأ).
الاتفاقيات	اتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، 1981 (رقم 155). اتفاقية خدمات الصحة المهنية، 1985 (رقم 161). اتفاقية السلامة والصحة في البناء، 1988 (رقم 167). اتفاقية ظروف العمل (الفنادق والمطاعم)، 1991 (رقم 172). اتفاقية السلامة والصحة في المناجم، 1995 (رقم 176). اتفاقية السلامة والصحة في الزراعة، 2001 (رقم 184). اتفاقية الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيتين، 2006 (رقم 187). اتفاقية المساواة في المعاملة (التعويض عن حوادث العمل)، 1925 (رقم 19). العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 7).	اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، 1948 (رقم 87)؛ اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، 1949 (رقم 98)؛ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (المادتان 26 و40)؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 8).	اتفاقية وكالات الاستخدام الخاصة، 1977 (رقم 181) وتوصياتها (رقم 188)؛ البروتوكول الملحق باتفاقية العمل الجبري، 1930 (رقم 29).	اتفاقية العمال المهاجرين، 1949 (رقم 97، المادة 9).

المصدر: تجميع الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة.

العمال لتوظيفهم، بغض النظر عن طريقة أو توقيت أو مكان فرضها أو جمعها[31]. وفي حين تختلف مكونات هذه التكاليف حسب بلد المنشأ وبلد المقصد والقنوات النظامية أو غير النظامية التي يسلكها المهاجرون، يمكن تقسيمها عموماً إلى تكاليف المستندات (رسوم جوازات السفر والتأشيرات، ورسوم إبرام العقود، والفحوصات الطبية، والتصاريح الأمنية، واختبارات المهارات اللغوية والمهارات الأخرى عند الاقتضاء)، وتكاليف النقل (داخل البلد ودولية)، وتكاليف تأمين العمل المناسب (رسوم الوكالات، ورسوم الحصول على معلومات ووثائق

عن العمل)، وكلفة تمويل تلك التكاليف (الفوائد على القروض). وفي الحالات التي تتطلب فيها عمليات الاختبار والتدريب والتوظيف الكثير من الوقت، ينبغي إدراج تكاليف الفرص البديلة للمهاجرين في الحسابات. وإذا اضطر الباحثون عن عمل قضاء أسابيع أو أشهر في التحضير لسفرهم ولم يتمكنوا من العمل خلال هذه الفترة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحملهم وتحمل أسرهم أعباءً مالية كبيرة. كما يُضطر المهاجرون أحياناً إلى رشوة المسؤولين والموظفين في وكالات الاستقدام.

ومن الضروري لتخفيض تكاليف الاستقدام، تحقيق فهم أفضل للنفقات التي يواجهها المهاجرون. وفيما يلي ثلاث حالات شائعة للدفع توضح استمرار الصعوبات التي يواجهها المهاجرون. أولاً، في أفضل الأحوال يدفع المهاجرون التكاليف مباشرة لجهة الاستقدام، مدركين تماماً وبالكامل أن هذه النفقات هي كلفة استقدامهم. ثانياً، يُفرض على العمال المهاجرين في كثير من الأحيان تكاليف خفية، مثلاً، من خلال فرض رسوم زائدة على أجور النقل الدولي والإسكان والغذاء. وقد لا يكون المهاجرون دائماً على علم بأنهم سيدفعون هذه الرسوم الإضافية. نظراً إلى أنه يطلب من المهاجرين المحتملين في كثير من الأحيان دفع مبلغ مقطوع (أحيانا مقدماً) دون أن يحصلوا على إيصالات مفصلة، وتتيح هذه الممارسة لوكالات الاستقدام استغلال المهاجرين بفرض رسوم باهظة. ثالثاً، كثيراً ما يعد وكلاء الاستقدام بمكافآت واستحقاقات للمهاجرين المحتملين؛ إلا أن المهاجرين في كثير من الأحيان لا يتلقونها في نهاية فترة عملهم، ما يؤدى إلى ارتفاع تكاليف هجرتهم.

(ب) محددات تكاليف الاستقدام والهجرة

تحدد عوامل عدة تكاليف الاستقدام، منها بلد المنشأ أو المقصد ومستوى المهارات والجنس والسن ونوع العمل وتوفر تجربة سابقة في الهجرة. وتُحدَّد تكاليف الهجرة إما على أساس رسوم ثابتة تفرضها الحكومات (تصاريح عمل ورسوم تأشيرات وجوازات السفر) أو على أساس تكاليف متغيرة تقديرية (فحص طبي، وخدمات البحث والوساطة، وتقييم المهارات، واختبار اللغة، والنقل). وتعتمد الرسوم الثابتة بشكل مباشر على الرسوم التي تتقاضاها الوكالات والمؤسسات. أما التكاليف المتغيرة فتعتمد على اللوائح الحكومية وعلى قوى السوق. فهي عموماً لا تنظمها الحكومات إلاّ جزئياً، وعادة ما تكون اللوائح القائمة غامضة تحدد الحد الأقصى للرسوم بدلاً من تحديد سعر ثابت.

وفي أحيان كثيرة يكون المنفذ لفرص العمل الضئيلة المتوفرة للمهاجرين ذوي المهارات المتدنية محصوراً بوكالات الاستقدام. فيؤدي ارتفاع الطلب على هذه الوظائف من العدد الهائل من مقدمي الطلبات الذين لا تتوفر لهم فرص بديلة جيدة، إلى فرض هذه الوكالات رسوماً مرتفعة على الخدمات التي يقدمونها. وينجم هذا الوضع عن القدرة التفاوضية المحدودة لدى الباحثين عن وظائف، وانعدام فرص العمل اللائق في مجتمعاتهم المحلية في بلدانهم الأصلية. وتبين مسوح أجريت مؤخراً حول تكاليف الاستقدام اختلافات كبيرة في التكاليف التي تتكبدها مجموعات متشابهة من السكان. فالمهاجرون من الهند مثلاً، يدفعون أقل مما يدفع نظراؤهم الباكستانيون لقاء الحصول على وظائف مشابهة، ما يشير إلى أن العوامل البنيوية أكثر أهمية من التكاليف الفعلية للمواءمة بين الوظائف والعمال عبر الحدود[32]. وفي أحيان كثيرة يقترن ضعف القدرة على التفاوض بالافتقار إلى المعرفة بتعقيدات عمليات وأنظمة الهجرة، ما يعطي وكالات الاستقدام نفوذاً كبيراً[33]. لذلك، تكتسب المعرفة والشبكات أهمية بالغة: فاستناداً إلى مسوح أجرتها الشراكة للمعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية، يدفع المهاجرون المتعلمون الذين سبق لهم أن عملوا في الخارج في المتوسط رسوماً أقل من المهاجرين الذين يهاجرون للمرة الأولى.

وتنشأ تحديات كبيرة عن التجزئة في قطاع استقدام العمالة والاعتماد على عدد كبير من الوكالات صغيرة النطاق. ويجعل العديد من هذه الوكالات كلفة الإنفاذ التنظيمي والرقابة مكلفاً والإشراف أصعب. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي صغر حجم هذه العمليات إلى زيادة تكاليف الاستقدام، بسبب عدم تمكّن وكالات الاستقدام من تحقيق وفورات الحجم الكبير[34]. ولهذا السبب، على الحكومات تشجيع إنشاء شركات استقدام أكبر حجماً، يسهل رصد أنشطتها ويمكن أن تحقق وفورات الحجم الكبير.

ويحصّل أحياناً من المهاجرين رسوماً إضافية تُدفع للوسطاء، لأن وكالات الاستقدام الرسمية لا تعمل على المستوى المحلي ويعتمد النظام على وكلاء فرعيين وسماسرة غير رسميين ووسطاء آخرين، تكون تكاليفهم في أحيان كثيرة غير مشمولة في التشريعات وآليات الإنفاذ الرسمية في قطاع استقدام العمالة. وتبيّن الدراسات أن هذه المدفوعات قد تشكّل في بنغلاديش 77 في المائة من مجموع رسوم الاستقدام[35].

(ج) تقدير تكاليف الاستقدام

من الصعب تقدير متوسط تكاليف الاستقدام، إذ تحددها عدة عوامل كبلد المنشأ وقناة الاستقدام (نظامية أو غير رسمية)، والفئة الوظيفية والجنس وغير ذلك من العوامل. ويمكن استخلاص عدة تقديرات من بيانات سردية، لكنها نادرة الجهود المنهجية التي تستخدم منهجيات إحصائية قوية. ويحدد الجدول 6 تقديرات تكاليف الاستقدام التي يتكبدها العمال المهاجرون.

ويمكن أن تشكّل تكاليف الاستقدام نصف مداخيل العمال المهاجرين، وفي بعض الحالات يمكن أن تصل إلى 100 في المائة منها. ويُقدّر متوسط التكاليف التي يتكبدها عامل بناء نيبالي في المنطقة العربية بمبلغ 1,200 دولار أو براتب ستة أشهر، بالمقارنة مع 2,891 دولاراً أو راتب 14,5 أشهر للعامل البنغلاديشي[36]. وقد جمعت المعلومات الأكثر شمولاً عن تكاليف الاستقدام في سلسلة من مسوح أجريت في عامي 2014

الجدول 6. تكاليف الاستقدام التي يدفعها العامل في ممرات مختارة، 2014-2015

بلد المقصد	بلد المنشأ	متوسط المداخيل الشهرية في بلد المقصد (بالدولارات)	تكاليف الاستقدام	
			المتوسط (بالدولارات)	عدد أشهر المداخيل (في المتوسط)
المملكة العربية السعودية	باكستان	469	4,395	10.6
	إثيوبيا	340	991	3.6
قطر	الهند	592	1,149	2.0
	الفلبين	469	480	1.1
	نيبال	339	1,054	3.3
الكويت	بنغلاديش	347	3,136	9.0
	الهند	494	1,248	2.5
	سري لانكا	339	319	0.9
الإمارات العربية المتحدة	باكستان	394	2,351	7.2
إسبانيا	بلغاريا	1,300	201	0.2
	إكوادور	1,300	1,032	0.8
	المغرب	1,300	333	0.3
كوريا	إندونيسيا	1,200	1,506	1.3
	تايلند	1,200	1,466	1.2
	فييت نام	1,200	1,582	1.3

المصدر: Leighton, 2017.
ملاحظة: تستند البيانات إلى منهجيات مختلفة في المسح وتقتصر على قطاعات معينة

الشكل 48. رسوم الاستقدام التي يدفعها العامل في ممرات مختارة، 2014-2015

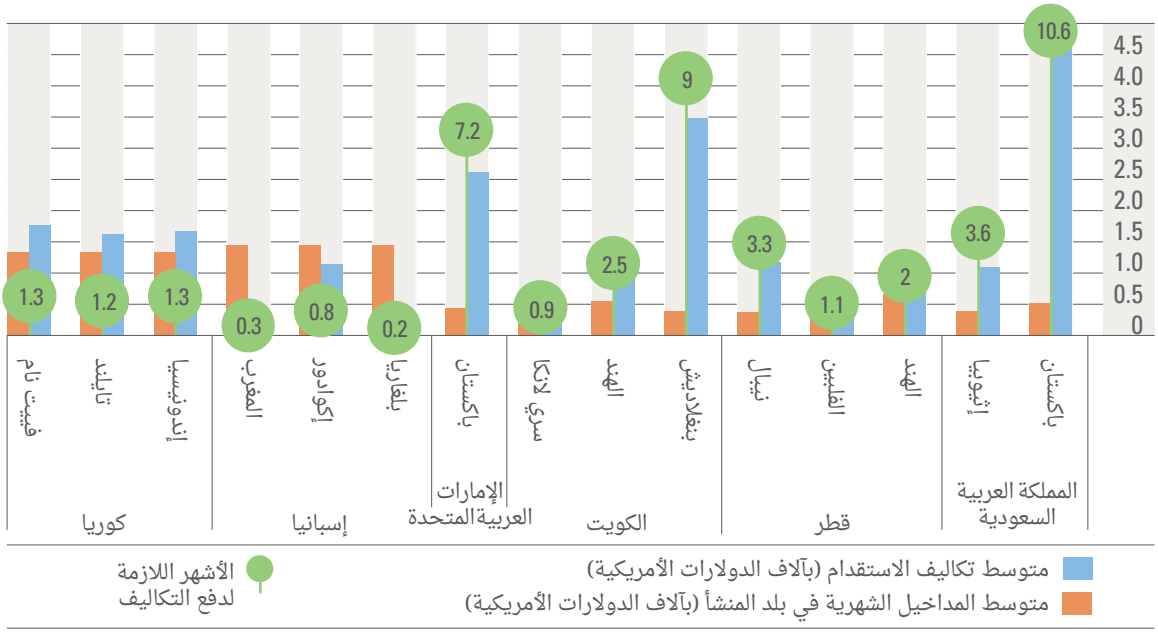

المصدر: منظمة العمل الدولية/البنك الدولي/شراكة للمعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية، كما ورد في Leighton, 2017.
ملاحظة: تستند البيانات إلى منهجيات مختلفة في المسح وتقتصر على قطاعات معينة.

و2015 برعاية الشراكة للمعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية[37]. وفي الشكل 48 والجدول 6 تقديرات تتعلق بممرات الهجرة الخمسة عشر التي تغطيها المسوح، 10 منها يشارك فيها بلد عربي واحد على الأقل. وتبيّن التقديرات اختلافات كبيرة في مجموع تكاليف الاستقدام: فالعمال الباكستانيون المهاجرون في المملكة العربية السعودية ينفقون في المتوسط أكثر من رواتب عشرة أشهر على التكاليف، في مقابل راتب شهرين للمهاجرين من الهند في قطر، أما البلغار في إسبانيا فيدفعون أجر خمسة أيام فقط من رواتبهم والمغاربة ثمانية أيام. ومع أن الهنود والباكستانيون والنيباليون يعملون بشكل أساسي في قطاع البناء، فالتكاليف التي يتكبدونها متفاوتة جداً. وفي بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي مثل البحرين، من النادر أن تدفع العاملات المنزليات من سري لانكا والهند أي رسوم، في دلالة على اختلاف التكاليف على أساس الجنسين[38]. وتظهر بيانات المسوح أن مجموع تكاليف الهجرة لمعظم المهاجرين الذين أجريت معهم مقابلات، كانت أقل من 10 في المائة من دخلهم السنوي[39]. وفي حين لا توفر البيانات المستمدة من مسوح الشراكة للمعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية صورة شاملة وطنية أو عالمية، ومن دون التقليل من قدر ارتفاع حالات عبودية الدَّين، تشير نتائج المسوح إلى أن معاناة المهاجرين من ارتفاع مستويات المديونية بسبب رسوم الهجرة هي أقل مما يفترض عادة. مع ذلك تسلط النتائج الضوء على الاختلافات في تكاليف الاستقدام في بعض ممرات الهجرة التي تتضمن بلداناً عربية بالمقارنة مع مناطق أخرى.

(د) منهجية لجمع بيانات عن تكاليف الاستقدام

السؤال الذي يُطرح بعد تحديد تكاليف الاستقدام هو كيفية قياسها بشكل فعّال وإحراز تقدّم في تخفيضها. ولهذه الغاية، ينبغي أولاً جمع البيانات على الصعيد الوطني لتحديد خط أساس لمتوسط التكاليف التي يتكبدها العمال المهاجرون حسب بلد المنشأ وبلد المقصد. بعد ذلك يمكن استخدام قياس أي انخفاض في تكاليف الاستقدام الذي يحدث بعد تقييم خط الأساس لقياس التقدم المحرز. وفي الوضع المثالي، ينبغي جمع هذه البيانات من خلال مسوح سنوية أو مسوح للأسر المعيشية مخصصة أو القوى العاملة، وإضافة أسئلة ذات صلة إلى المسوح القائمة المتعلقة في اليد العاملة

أو الهجرة. لكن ذلك يتطلب منهجية واضحة لقياس نوع البيانات المطلوبة. وترعى الشراكة للمعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية عملية وضع هذه المنهجية، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية[40]. وتعطي مسوح الشراكة للفترة 2015-2014 فكرة عن منهجية ممكنة، لحساب تكاليف الاستقدام بعدد الرواتب الشهرية المتوقعة[41]، تتضمن بيانات عن رسوم وكالات الاستقدام وتكاليف جوازات السفر والتأشيرات والنقل الجوي والفحوص الطبية والأجور.

ولا تزال القضايا التالية المتعلقة بقياس تكاليف الاستقدام قيد النقاش، لما لها من آثار كبيرة على جمع البيانات وتفسيرها: مستوى التصنيف، ومكان جمع البيانات والمنهجية المعتمدة، وكيفية الإبلاغ عن البيانات.

(1). **التصنيف التفصيلي:** ينبغي أن تكون البيانات المجمعة مصنّفة بشكل دقيق، ليس فقط حسب الجنسين والجنسية، بل أيضاً حسب القطاع (مثلاً، الزراعة والبناء والعمل المنزلي). وبالنظر إلى الوقائع المختلفة التي يواجهها العمال المهاجرون تبعاً لوضعهم، يمكن أن تضفي المعلومات عن وضع المهاجرين النظامي أو غير النظامي أو عن إقامتهم الطويلة أو القصيرة الأجل أبعاداً هامة على التصنيف[42]. وهذه المسألة مهمة بصفة خاصة فيما يتعلق بالمهاجرين الموسميين الذين يتنقلون بحثا عن عمل زراعي في أوقات الذروة. وكلما كانت المعلومات أكثر تفصيلاً، سهل على البلدان وضع سياسات تستهدف مجموعات محددة من العمال المهاجرين.

(2). **منهجية جمع البيانات:** وبالنظر إلى أنه من الناحية المثالية، على السلطات الوطنية (وزارات العمل، مثلاً) أن تقوم بجمع البيانات المطلوبة ينبغي أن تتوفر لدى البلدان القدرات الإحصائية الكافية. وتحدَّد المنهجية بالتشاور مع السلطات الإحصائية الوطنية، وتأخذ بالاعتبار الجدوى من جمع البيانات وتحليلها. ويتعلق قرار منهجي هام بما إذا كان ينبغي إجراء المسوح في البلدان المضيفة للمهاجرين أثناء إقامتهم في الخارج أو في بلدانهم الأصلية وبالتالي التركيز على العائدين. وأجريت مسوح الشراكة للمعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية لعام 2014 في إسبانيا، وجمهورية كوريا والكويت مع المهاجرين وهم في مكان العمل أو بالقرب منه، في حين أجريت مسوح عام 2015 مع المهاجرين العائدين إلى إثيوبيا وباكستان والفلبين ونيبال والهند ومع المهاجرين الفيتناميين في ماليزيا[43]. وجمع البيانات عن المهاجرين في البلدان المضيفة قبل إتمام العقود، يجعل من الصعب تقييم ما إذا كانوا قد حصلوا أو سيحصلون على جميع المدفوعات والمكافآت كاملة، إلا إذا كانت هذه المستحقات تشكّل جزءاً من ترتيباتهم. ومن الاعتبارات المنهجية الأخرى أن أنواعاً معينة من المهاجرين، مثل العمال المنزليين والعمال الزراعيين الموسميين، لا تُدرج عادةً في مسوح القوى العاملة ومسوح مشابهة. لذلك، ينبغي أن تأخذ عملية جمع البيانات بالاعتبار إدراج مدى صعوبة الوصول إلى السكان.

(3). **القيم المبلّغ عنها:** تؤثر الطريقة المستخدمة في تحليل البيانات المبلغ عنها تأثيراً كبيراً على النتائج. وبالنظر إلى التفاوتات الكبيرة بين مجموعات المهاجرين والقطاعات، قد يكون الإبلاغ عن القيم المتوسطة أو الوسطية أقل جدوى من التركيز على نتيجة معينة لتوزيع التكاليف[44]. وتظهر مسوح الشراكة أن بعض العمال يتكبدون تكاليف باهظة؛ ويسميهم مارتن في دراسته "أكبر المسدّدين" ويبحث في كيفية استرشاد السياسات العامة الهادفة بوضعهم[45].

(هـ) توصيات لخفض تكاليف الاستقدام التي يتحملها المهاجرون

تتوفر ثلاث استراتيجيات شاملة لخفض تكاليف الاستقدام والهجرة التي يتكبدها المهاجرون من خلال: خفض الكلفة الإجمالية للهجرة؛ وعدم إلزام العمال المهاجرين بدفع هذه التكاليف (أو خفض التكاليف التي يدفعونها)؛ و/أو زيادة أجور العمال المهاجرين. وفيما يلي توصيات تتضمن مقترحات تتطلب من أصحاب العمل تغطية تكاليف الاستقدام، وتقدم اقتراحات لخفض هذه التكاليف وزيادة رواتب العمال المهاجرين.

(1) تحويل العبء المالي عن العمال المهاجرين

على الجهات المعنية أن تضمن عدم تكبيد المهاجرين تكاليف استقدامهم. ووفقاً لاتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن وكالات الاستخدام الخاصة (رقم 181) لا يجوز لهذه الوكالات أن تتقاضى بصورة مباشرة أو غير مباشرة، جزئياً أو كلياً أي رسوم أو تكاليف من العمال. لكن الاتفاقية تجيز للحكومات السماح باستثناءات فيما يتعلق بفئات معينة من العمال، وأنواع محددة من الخدمات التي تقدمها وكالات العمالة الخاصة. وتبيّن منظمة العمل الدولية في مبادرة الاستخدام العادل أن على أصحاب العمل دفع تكاليف الاستقدام (الإطار 12). تنص قوانين قطر والمملكة العربية السعودية على عدم تكبيد العمال المهاجرين أي تكاليف استقدام. ومع ذلك، هناك حاجة لمزيد من الرقابة على الامتثال لهذه اللوائح، إذ لا يزال المهاجرون إلى هذه البلدان يدفعون رسوماً مرتفعة في كثير من الحالات. والسياسات التي تُلزم أصحاب العمل بتغطية تكاليف استقدام المهاجرين هي أيسر من حيث التنفيذ والرصد، ويسهُل تبليغ المهاجرين المحتملين ووكالات الاستقدام وأصحاب العمل بها[46]. أما الأطر التي تتيح لوكالات الاستقدام وأصحاب العمل جمع بعض الرسوم فهي تعقّد العملية، ويمكن أن تؤدي إلى تحديد حد أدنى لتكاليف الاستقدام.

وإذا كان من غير الممكن رفع جميع الرسوم عن المهاجرين، على البلدان وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك القطاع الخاص، ضمان على الأقل عدم دفع العمال المهاجرين معظم التكاليف، والمصادر البديلة لدفع مدفوعات تكاليف الاستقدام هي أصحاب العمل والحكومات التي تستفيد من تنقل القوى العاملة الدولية. وتنص قوانين بعض البلدان، مثل الفلبين، على عدم دفع المهاجرين أكثر من نسبة محددة من إيراداتهم قبل السفر. ويُطلب من أصحاب العمل في إسبانيا دفع نصف تكاليف نقل العمال المهاجرين. لكن البعض يرى أن إلزام أصحاب العمل بدفع جميع تكاليف الهجرة يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الوظائف المتاحة للعمال المهاجرين في بلدان المقصد، ما يؤدي نتيجة لذلك إلى زيادة المنافسة بين الأشخاص الذين يرغبون في السفر إلى الخارج[47]. وفي غياب الأطر التنظيمية القوية والسياسات الواضحة في بلدان المنشأ، تستطيع وكالات الاستخدام فرض رسوم مرتفعة على عدد محدود من فرص العمل في الخارج، ما يبرز الحاجة إلى حلول شاملة بين البلدان تنفّذ على جهتي ممر الهجرة.

(2) خفض الكلفة الإجمالية للهجرة

أ. **زيادة قدرة المهاجرين المحتملين على التفاوض في الوطن:** كما أشير أعلاه إلى أن افتقار المهاجرين المغادرين المحتملين للقدرة على التفاوض يجعلهم عرضة للاستغلال. ويمكن أن تزيد البلدان والجهات المعنية الأخرى من قدرة المهاجرين على التفاوض من خلال إيجاد المزيد من فرص العمل الجيدة في الوطن، فتتيح لهم خيارات بديلة لكسب العيش. ويشدد المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين على أن العمل اللائق يمكّن الناس من اتخاذ قرارات متنورة حول السعي للعمل في الخارج، ومن التعامل مع عمليات الاستقدام من موقع الاختيار[48]. ويمكن تشجيع المهاجرين على تكوين الجمعيات والنقابات ومجموعات المراقبة في الوطن لرصد الترتيبات التعاقدية في بلدان المقصد، ومساعدتهم على إجراء مفاوضات جماعية. وعموماً، يُضعِف الافتقار إلى المعلومات الموثوقة قدرة المهاجرين المحتملين على التفاوض. لذا، ينبغي توفير معلومات واضحة ومفهومة وشاملة لتعزيز موقفهم إزاء وكالات الاستقدام وأصحاب العمل.

وينبغي أن تشمل الجهود الهادفة إلى تمكين المهاجرين العمل على تغيير المواقف الاجتماعية. وتبين التقارير أن المجتمعات التي تعتبر أن دفع الأموال للحصول على فرصة للعمل في الخارج هو أمر عادي، تنظر بعين الشك إلى تقديم هذه الخدمات مجاناً، وتعتقد أن فرص العمل المقدمة غير حقيقية[49]. وبيّنت دراسة للمنظمة الدولية للهجرة حول استقدام موظفين إلى الإمارات العربية المتحدة من نيبال وولاية كيرالا الهندية أن أصحاب العمل يعتبرون أن التزام العمال وإنتاجيتهم يرتفعان إذا ما دفع هؤلاء العمال مبالغ كبيرة للحصول على العمل[50]. ومن هنا، يتطلب تغيير المواقف الاجتماعية بالتعاون من أصحاب العمل والعمال على حد سواء.

ب. **تجنب الاعتماد الحصري على وكالات الاستقدام:** الاعتماد حصراً على وكالات الاستقدام الربحية للتوفيق بين العمال وفرص العمل الدولية ليس النهج الأفضل للعمال. ومن البدائل في هذا الإطار تعزيز النُظم التي تقودها الدول. لقد أُشيد بنظام تصاريح العمل في كوريا الجنوبية كممارسة جيدة لاعتماد نهج في الاستقدام فيما بين الحكومات، وذلك للحد من استغلال العمال المهاجرين المؤقتين، ولا سيما من خلال تكبيدهم رسوم استقدام مفرطة[51]. ويعمل هذا النظام بشكل جيد لمعظم المهاجرين في كوريا الجنوبية، إذ يسمح لهم بتسديد تكاليف هجرتهم في غضون شهرين. ولكن في حين تحدد حكومة جمهورية كوريا عدداً من الرسوم كرسم اختبار اللغة الكورية، إلاّ أن العديد من الرسوم الأخرى تحددها الوكالات المناظرة في بلدان المنشأ[52]. ومن النماذج المشابهة العلاقة الثنائية التي تنظم حركة العمال الزراعيين من المكسيك إلى كندا في إطار برنامج العمال الزراعيين الموسميين. ويمكن اعتماد هذا النموذج في الممرات الكثيفة الهجرة فيما يتعلق بقطاعات معينة، بما في ذلك البناء أو العمل المنزلي من باكستان وبنغلاديش إلى المملكة العربية السعودية، أو العمل الزراعي الموسمي[53]. ويمكن أيضاً أن تؤدي النقابات أو المنظمات الدولية دور وكالات الاستقدام التي تقدم خدمات فعّالة من حيث الكلفة تنافس وكالات الاستقدام الربحية، مع الحفاظ على وضعها كجهة غير ربحية وتحمي حقوق العمال[54].

ج. **إنشاء نظام يتسم بحسن الإدارة:** على البلدان تنظيم قطاع الاستقدام وإنفاذ القواعد ذات الصلة، لكن هذا يأتي مع بعض التحديات في بيئة عابرة للحدود الوطنية. ولمواجهة ذلك، وضعت الفلبين قواعد مسؤولية تسلسلية تجعل وكالات الاستقدام مسؤولة عن العقود التي تتوسط لإبرامها، فوفرت حوافز قوية للوسطاء لحماية العمال الذين يوظفونهم في الخارج.

وعلى البلدان الواقعة على جانبي ممر الهجرة تخفيض تكاليف عمليات الاستخدام وتيسيرها وتسريعها وجعلها أكثر شفافية. ويحول تعقيد الأنظمة دون السماح لأصحاب العمل والعمال الاتصال ببعضهم مباشرة فيلجؤون إلى خدمات الوسطاء[55]. ويساهم إنشاء نُظم تتسم بالشفافية لاستقدام العمال المهاجرين وتوفير معلومات وتحديثات عن العمليات في خفض التكاليف بطريقتين. أولاً، تقلل من دفع الرشاوى وتحوّل دون تمكين وكلاء الاستخدام تكبيد المهاجرين المحتملين تكاليف باهظة – فالغموض الذي يحيط بالعملية أداة قوية في أيدي عديمي الضمير. ثانياً، أدركت البلدان المشاركة في حوار أبو ظبي أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنظيم سوق العمل. فوضعت إندونيسيا برنامجاً لتبادل اليد العاملة؛ وأنشأت المملكة العربية السعودية أداة "مساند" الإلكترونية لاستقدام عمال من بنغلاديش وبلدان أخرى. وتعمل المنظمة الدولية للهجرة مع مجموعة من الجهات المعنية حالياً على إطلاق عملية إصدار شهادات طوعية لأصحاب المصلحة المتعددين من وكالات الاستخدام، أطلق عليها اسم النظام الدولي لنزاهة الاستقدام، وهي حالياً قيد التجربة. ومن المتوقع أن تشكل عند تنفيذها أداة هامة لأصحاب العمل الساعين إلى تحديد وكالات الاستخدام التي تلتزم بمبادئ التوظيف العادل[56].

د. **إنشاء نظام العقود الموحدة وإنفاذها:** تشكّل العقود الموحدة وآليات إنفاذها استراتيجيات هامة للحد من تكاليف الاستقدام، وضمان عدد من المعايير المتعلقة بالأجور والصحة وظروف العمل. وقد اعتمدها كل من الأردن والإمارات العربية المتحدة للعمال المهاجرين في قطاعات معينة في عام 2015، واعتمدتها المغرب للعمال المنزليين في عام 2016. وأعد كل من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومنتدى المهاجرين في آسيا نموذجاً لمصطلحات العمالة الموحدة التي تراعي قضايا الجنسين للعاملات المنزليات المهاجرات[57]. ويمكن إبرام العقود الموحدة على الصعيد الثنائي، كما هو الحال بين الفلبين والمملكة العربية السعودية. ولا بد من التأكد من أن أصحاب العمل ووكالات الاستخدام لن يستبدلوا عقود العمال المهاجرين عند وصولهم. وتعمل هيئة تنظيم سوق العمل في البحرين، وهي السلطة التي

الإطار 12. مبادرة الاستخدام العادل لمنظمة العمل الدولية

تحدد المبادئ العامة والتوجيهات التشغيلية غير الملزمة لمنظمة العمل الدولية، مسؤوليات الحكومات وأصحاب العمل ووكالات الاستقدام، المستندة إلى معايير العمل الدولية والممارسات الجيدة. وتغطي المبادئ والتوجيهات استقدام جميع العمال (المواطنين والمهاجرين)، سواء جرى استقدامهم مباشرة أو عن طريق وسطاء داخل الحدود الوطنية أو عبرها. وتؤكد على عدم وجوب تكبيد العمال أو الباحثين عن عمل أي رسوم استقدام أو تكاليف ذات صلة، على أن يتحمل التكاليف أصحاب العمل المحتملون أو الوسطاء. وتركز منظمة العمل الدولية في البرنامج المتكامل للاستخدام العادل على وضع مبادرات استخدام عادل عبر ممرات الهجرة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا، وذلك من خلال تزويد العمال المهاجرين بإمكانية الحصول على المعلومات والخدمات الموثوق بها بالتعاون مع وسائل الإعلام ونشر المعرفة حول ممارسات الاستخدام العادل. وقد نشأ عن هذا البرنامج عدد من المشاريع في كل من الأردن وتونس والفلبين ونيبال لتحقيق تلك الأهداف، بما في ذلك استخدام أدوات على شبكة الانترنت لرصد وكالات الاستخدام الخاصة ووضع نظام للإبلاغ عن الانتهاكات[أ].

المصدر: تجميع الإسكوا.
أ. ILO, 2017d.

تسجّل وكالات الاستخدام وترصدها، على التحقيق في الممارسات السيئة وتدرج المنتهكين في قوائم سوداء وتمنعهم من العمل مستقبلاً في مجال الاستقدام. ويُقدَّم لجميع العمال المهاجرين القادمين كتيّبٌ بلغتهم الأصلية وبطاقة هاتفية للإبلاغ عن الشكاوى. وقد أنشئ نظام توظيف إلكتروني بين سري لانكا والمملكة العربية السعودية، وتتيح بوابة "مساند" الإلكترونية في المملكة العربية السعودية تسجيل العقود قبل مغادرة العمال إلى الخارج.

هـ. **بناء شراكات مجدية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص:** يؤكد الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة على أن تحقيق الأهداف الطموحة لخطة عام 2030 يتطلب تنشيط الشراكة العالمية التي تجمع بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة وجهات فاعلة أخرى، وتعبئة جميع الموارد المتاحة. ولهذه الشراكات أهمية خاصة في خفض تكاليف الاستقدام، وتعزيز حقوق العمال للمهاجرين حيث لا يمكن الاستغناء عن الشراكات مع القطاع الخاص. وفي حين أن بعض وكالات الاستخدام الخاصة لا تضع مصلحة العمال في صميم عملها، ومع ذلك، يمكن اعتبار بعضها شريكة تهتم بضمان العمل المناسب للعامل المناسب[58]. ولتحقيق ذلك، يرى البعض أنه بدلاً من الاعتماد على النُظم القائمة على معاقبة "وكالات الاستخدام السيئة"، ينبغي على الحكومات أن تبني هياكل تحفيزية تقيم علاقات مع "وكالات الاستخدام الجيدة". فتمنح الوكالات المصنّفة في الفئة ألف مجموعة من المزايا، مثل الإسراع في تنفيذ المعاملات وتخفيضات للرسوم وإعفاءات ضريبية. ذلك أن وكالات الاستخدام الجيدة تقدم خدمات قيمة للمهاجرين المحتملين بشكل خاص، وللمجتمعات ككل بشكل عام بسبب آثارها الخارجية الإيجابية، ويبرر ذلك تزويدها بمزايا معينة. ويمكن أيضاً أن تتلقى الوكالات جوائز ودعماً سياسياً للحصول على أعمال في الخارج[59]. فمثلاً، يعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بهجرة اليد العاملة والاستقدام، التابع لشبكة المجتمع المدني المعنية بالهجرة والتنمية، على وضع قائمة بيضاء لوكالات الاستخدام. وقد أقيمت شراكات أخرى مع المجتمع المدني وأصحاب العمل ورابطات أصحاب العمل. ولتقديم الخدمات الأولية إلى مجتمعات المهاجرين من خلال البحوث والتوعية، أطلق الفريق العامل مركزاً للمعرفة ومنبراً للمشاركة. ويعمل الاتحاد الدولي لنقابات العمال على تقييم جدوى إنشاء منبر يقيّم فيه العمال المهاجرون وكالات الاستخدام كوسيلة لرصد أدائها.

و. **تشجيع التنظيم الذاتي في القطاع لتعزيز معايير الاستقدام العادلة:** يمكن وضع مدونات

سلوك لوكالات الاستقدام في إطار استكمال جهود الحكومات الرامية إلى تقويم عمليات الاستقدام غير العادل، وتنظيم العلاقات بين وكالات الاستقدام والأشخاص الذين يبحثون عن عمل في الخارج. وتشمل بعض خيارات التنظيم الذاتي الطوعي الالتزام بمعايير القطاع الطوعية أو الانضمام إلى الرابطات التي تحدد المبادئ والمعايير الخاصة بالقطاع وتضمن الامتثال من خلال آلية رصد قوية (الإطار 13).

ز. **تنفيذ القوانين التي تعزز عمليات الاستخدام العادل:** في بعض الحالات، يمكن أن تعزز السياسات والقوانين في بلدان ليست بلدان المنشأ أو المقصد حقوق فئات معيّنة من العاملين المهاجرين وتحسّن من عمليات توظيفهم. ونظراً إلى النهج الاقتصادي العابر للحدود للشركات المتعددة الجنسيات، يمكن أن تسنّ البلدان تشريعات تُلزم الشركات بمعايير محددة في سلاسل الإمداد، مثل قانون مكافحة الرق المعاصر في المملكة المتحدة وقانون الشفافية في سلاسل الإمداد في كاليفورنيا. وتقتضي هذه التشريعات من الشركات الكبيرة نشر معلومات عن أنشطتها لضمان أن تخفض عملياتها من مخاطر الاسترقاق والعمل القسري، بما في ذلك في سلاسل الإمداد الخاصة بها. ولذلك للمستثمرين والمستهلكين دور في دفع المنظمات إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة، إذ يمكنهم أن يقاطعوا الشركات التي لا تعتمد استراتيجيات تحفظ حقوق الإنسان للعمال في عملياتها وسلاسل الإمداد[60].

ح. **توسيع نطاق التعاون الدولي المجدي:** يمكن أن تعمد بلدان المنشأ إلى التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف أو الإقليمي مع سائر بلدان المنشأ ومع بلدان المقصد لتنظيم عمليات استقدام العمال. وينبغي تجنب السباق نحو القاع في التنسيق بين بلدان المنشأ، إذ تقبل البلدان بمعايير عمل منخفضة للتنافس في إمكانية وصول مواطنيها إلى أسواق

الإطار 13. التنظيم الذاتي للقطاع للاستقدام العادل

لقد بدأ العديد من الهيئات العالمية والإقليمية والوطنية بتشجيع مبادرات الاستقدام العادل. وعلى الصعيد العالمي، يستمد الاتحاد العالمي للعمالة ممارسات الاستقدام الأخلاقية من اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن وكالات الاستخدام الخاصة (رقم 181) ومن مدونة السلوك[أ] الخاصة به التي تدعو وكالات الاستخدام الوطنية والمؤسسات إلى الامتثال للتشريعات ذات الصلة، وعدم تكبيد العمال المهاجرين رسوم الاستخدام وتقديم صورة صادقة عن ظروف العمل وضمان السلامة والصحة المهنيتين. وعلى الصعيد الإقليمي، اعتمد تحالف الرابطات الآسيوية لمقدمي خدمات الاستقدام في الخارج برنامج عمل يضمن للعمال المهاجرين صوتاً جماعياً في صنع السياسات على الصعيدين الوطني والدولي؛ والتنظيم الذاتي والرقابة الذاتية؛ والعمل اللائق والسلامة والرفاه[ب].

وتشكل الرابطة الفيتنامية للإمداد بالقوى العاملة مثالاً وطنياً على التنظيم الذاتي للقطاع لتعزيز الاستقدام الأخلاقي. وتتألف الرابطة من 108 وكالات استقدام تتبع المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية القائمة على التشريعات الوطنية والصكوك الدولية، مثل اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية لكفالة عمليات الاستخدام العادل[ج]. وتقدم التوجيه والرصد بشأن قضايا مختلفة، بما في ذلك توصيف دقيق للوظائف وعمليات استقدام تتسم بالشفافية وعقود وتدريب العمال المهاجرين قبل السفر والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج[د]. وتتلقى وكالات ومكاتب الاستقدام أيضاً تدريباً حول الاتفاقيات الدولية ذات الصلة واللوائح التنظيمية الوطنية، ومدونة قواعد السلوك للرابطة الفييتنامية وكيفية تنفيذها ورصدها[هـ].

المصدر: تجميع الإسكوا.

أ/ World Employment Confederation, n.d.

ب/ IOM, 2016a.

ج/ ILO, 2015c.

د/ Viet Nam Association of Manpower Supply (VAMAS), 2010.

هـ/ ILO and Australian Aid, 2011.

العمل. واعتمدت البلدان أيضاً اتفاقات ثنائية في الممرات كثيفة الهجرة لتحسين حقوق العمل عموماً، وممارسات الاستقدام تحديداً. وتسعى مذكرة تفاهم وقّعت في عام 2012 بين بنغلاديش والأردن إلى مواءمة حقوق العمال وأصحاب العمل مع المعايير الدولية. ويحمي اتفاق حول استقدام العمال المنزليين وُقّع في عام 2013 بين المملكة العربية السعودية والفلبين الطرفين من خلال عقد للعمال المهاجرين يحدد مسؤوليات كل طرف، وينص على تسوية المنازعات عبر القنوات الدبلوماسية. وقد وقّعت المملكة العربية السعودية، لكونها من البلدان الرئيسية المستقبلة لليد العاملة، مؤخراً عدة اتفاقات حول هجرة العمال مع بلدان من المنطقة العربية (الأردن والمغرب) وخارجها (تشاد، وكمبوديا، والهند).

وتهدف الاتفاقات ومذكرات التفاهم الثنائية بين البلدان المُرسِلة للعمال والبلدان المستقبِلة لهم إلى توفير حماية أفضل للعمال المهاجرين، ولا سيما للعمال المنزليين المهاجرين، من إساءة المعاملة وسوء ظروف العمل وإلى تنظيم عمليات الاستقدام. ويهدف اتفاق بين الأردن وإندونيسيا حول العمال المنزليين مثلاً إلى تحسين عمليات الاستقدام عامة والحد من تكاليف الهجرة، وإلى فرض عقوبات على أصحاب العمل الذين لا يمتثلون للمتطلبات، مثل إصدار تصاريح العمل والإقامة. ووقع اتفاق مشابه في عام 2014 بين الهند والمملكة العربية السعودية. ومن البلدان الأخرى التي وقعت اتفاقات ثنائية قطر مع إندونيسيا وفييت نام؛ والإمارات العربية المتحدة مع إندونيسيا والفلبين وفييت نام؛ والكويت مع إندونيسيا والفلبين. لكنّ منظمة العمل الدولية تؤكد أنه في غياب قوانين العمل الصلبة وإنفاذها، تبقى قيمة الحماية التي تنص عليها مثل هذه الاتفاقات الثنائية ضئيلة. وتحذّر المنظمة من العوامل التي تحد من الأثر الإيجابي لمثل هذه الاتفاقات، وتذكر بالتحديد بأن بعض اتفاقات بلدان مجلس التعاون الخليجي، قد أقيمت كصكوك دبلوماسية وليس من أدلة كافية تشير إلى نية جدية بالتنفيذ. وقد لا تعالج هذه الاتفاقات بعض نُظم الاستخدام التي بطبيعتها استغلالية، مثل عناصر من نظام الكفالة، وتقدم حلولاً التفافية عن طريق إضافة سمات مبتكرة إلى نظام هو غير عادل بالأساس. وأخيراً، نظراً إلى ضعف الطلب على فرص العمل في بلدان المنشأ، وإمكانية توظيف عمال من بلدان مرسِلة مختلفة، تتمتع بلدان المقصد بقدرة أكبر على المساومة، ما يقلل من فعالية الاتفاقات[61].

ط. **تسهيل إمكان الحصول على تمويل ميسور التكلفة:** يضطر المهاجرون وأسرهم في كثير من الأحيان إلى اقتراض مبالغ كبيرة من المال لتحمل التكاليف الأولية للهجرة. وقد يؤدي ذلك إلى ديون مكبّلة، ولا سيما عندما تقترض العائلة من المقرضين ومكاتب الرهونات حيث معدلات الفائدة مرتفعة جداً. وأوصى الممثل الخاص للأمين العام المعني بشؤون الهجرة، في تقرير عام 2017[62]، بأن تساعد البلدان المرسِلة للعمال المهاجرين على تمويل هجرتهم عن طريق زيادة الشمول المالي، وتعزيز الشراكات بين المنظمات غير الحكومية المحلية والمصارف مثلاً، بخاصة في المناطق الفقيرة والريفية. ويمكن أن يشكّل توسيع برامج القروض المنخفضة الفائدة خطوة أولى ثابتة لتوسيع نطاق حصولهم على التمويل. وقد لجأت بعض البلدان بالفعل إلى هذا النهج. فتقدّم المصارف في بنغلاديش مثلاً قروضاً قبل المغادرة تبلغ قيمتها الحد الأقصى من الرسوم المحددة لاستقدام العمال، لتأمين تكاليف الهجرة، مع تسديد القروض التي يتم تحصيلها من الضامنين في بلد المنشأ وليس من المهاجرين في الخارج. وتنشئ المصارف فروعاً لها في بلدان المقصد لتيسير التحويلات المالية وخفض تكاليفها، وتقديم قروض لإنشاء أعمال في حال اختار المهاجرون العودة إلى ديارهم. وقد جربت حكومتا نيبال وسري لانكا أيضاً مثل هذه البرامج. فحكومة سري لانكا مثلاً تضمن قروض العمال في عدد من المصارف التجارية؛ غير أن هذه البرامج تصبح غير مجدية مالياً إذا لم يتمكن المهاجرون من السداد، وقد اضطرت حكومة الفلبين إلى تعليق برنامج مماثل لهذا السبب في عام 2008. غير أن الأهم من ذلك، أن وجود مثل هذه البرامج يعزز نظاماً يواجه فيه العمال تكاليف استخدام عالية تؤدي إلى الديون،

وبالتالي لا يحل المشكلة[63]. وتظهر مسوح أجرتها الشراكة للمعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية أنّ المصريين العاملين في الكويت اقترضوا 85 في المائة من تكاليف هجرتهم، ولكن يبين المسح أيضاً أن كثيرين منهم تمكنوا من الاقتراض بمعدلات فائدة منخفضة للغاية، غالباً من الأقارب[64]، وعلاوة على ذلك تبيّن مسوح الشراكة أن الحصول على التمويل أقل صعوبة مما كان يُعتقد سابقاً.

وأخيراً، لا تشارك الجهات المتخصصة في استقدام العمال المهاجرين في جميع أنواع هجرة العمال. ولذلك من المهم فهم الحالات التي يكون لقطاع استقدام العمال فيها دور وتلك التي لا يكون له فيها أي دور، وذلك للنهوض بالمساعي المبذولة على الصعيدين العالمي والإقليمي لفهم وتعميم المؤشر 10.7.1 من أهداف التنمية المستدامة وهو النسبة المئوية لتكاليف الاستقدام التي يتحملها الموظف من الإيرادات السنوية في بلد المقصد. ولا بد من تدخلات على مستوى السياسات لتخفيض تكاليف الهجرة في ممرات الهجرة التي لا تعتمد اعتماداً كبيراً على جهات استقدام العمال والوسطاء الرسميين.

(3) زيادة رواتب العمال المهاجرين

على الرغم من أنه لا ينبغي أن يدفع العمال المهاجرون أياً من تكاليف الاستقدام، إلاّ أن إنشاء أطر تنظيمية وإنفاذها لتحقيق هذا الهدف قد يستغرق وقتاً. وبما أن تكاليف الاستقدام الصافية تقاس كنسبة من الراتب السنوي للعامل المهاجر، فمن الحلول القصيرة الأجل لتخفيض الكلفة الصافية هي زيادة دخل المهاجر. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تعمل البلدان والجهات المعنية على تنظيم الحد الأدنى للأجور في بلدان المقصد من خلال تشريعات وطنية أو اتفاقات ثنائية بين البلدان المضيفة والبلدان المُرسلة أو من خلال تشجيع الهجرة إلى بلدان ترتفع فيها مستويات الأجر الأدنى والمتوسط. وفي أحيان كثيرة يعتمد الدخل على المهارات، ولذلك تدريب المهاجرين لتمكينهم من الحصول على وظائف بأجر أفضل ومنحهم شهادات معترف بها في بلدان المقصد يسهم كثيراً في رفع أجورهم. لقد تفاوضت الفلبين على حد أدنى لأجور العمال المنزليين الفليبنيين في الإمارات العربية المتحدة. غير أن تحديد الأجور في ممرات الهجرة يمكن أن يؤدي إلى فوارق في الأجور بين عمال من جنسيات مختلفة يقومون بالعمل نفسه في بلدان المقصد، فتتفاقم أوجه عدم المساواة بين العمال المهاجرين.

وينبغي أن تعمل الحكومات والهيئات الإقليمية على توحيد عقود العمل وإبلاغ جميع الأطراف بالجوانب الرئيسية للتوظيف كالواجبات والتوقعات والأجر، تماشياً مع مبادرة منظمة العمل الدولية للاستخدام العادل. ومن شأن هذه الجهود أن تقلل من أوجه عدم التطابق بين الوظائف والعمال، وتتيح أدلة في حال اللجوء إلى الانتصاف القانوني، وتخفض في نهاية المطاف من التكاليف.

2. حقوق اليد العاملة والبيئات الآمنة للعمال المهاجرين، بخاصة النساء والعاملون في الوظائف غير المستقرة

يؤكد الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة أن العمل اللائق في صميم التنمية المستدامة، وظروف العمل الآمنة والمأمونة جزء أساسي من العمل اللائق، وكذلك حماية حقوق العمل وبيئة العمل الآمنة[65]. ويؤكد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين على أهمية حماية حقوق العمال وتهيئة بيئة آمنة للعمال المهاجرين والعاملين في الوظائف غير المستقرة، وحماية العاملات المهاجرات في جميع القطاعات. وأشار المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات إلى أنّ أثر عدم التمتع بحقّي التجمع وتكوين الجمعيات يتضاعف في حالة العمال المهاجرين بسبب قسوة قوانين الهجرة، وتجرّد منظمات استقدام العمال من المبادئ الأخلاقية، وصرامة نُظم العمل، والهياكل المقيدة للحقوق في مناطق تجهيز الصادرات. أما العمال المنزليون والعمال الزراعيون المهاجرون، الذين كثيراً ما يُستبعدون من الحماية بموجب قانون العمل في أوطانهم وخارجها على السواء، فيتعرضون للاستغلال والتهميش على نحو مضاعف[66].

ويركز هذا القسم على مؤشرين محددين يرصدان التقدم في إطار مقصد هدف التنمية المستدامة 8.8،

الذي يتعلق مباشرة بالمهاجرين. ويبحث القسم مدى توفر البيانات الخاصة بالمهاجرين والمصنّفة حسب الجنسين في الصحة والسلامة المهنيتين وحقوق العمل للعمال المهاجرين. ويحدد مجموعة من التوصيات لدعم الجهات الوطنية التي تضع الساسيات والجهات الفاعلة الدولية والإقليمية والمحلية العاملة في مجال الهجرة والنزوح في اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين ظروف العمل والنهوض بحقوق العمال المهاجرين.

(أ) منهجية لقياس الإصابات المهنية التي يتعرض لها المهاجرين والحيلولة دون وقوعها

الحيلولة دون وقوع الإصابات المهنية المميتة وغير المميتة التي يتعرض لها المهاجرون من القياسات المهمة لظروف العمل (المؤشر 8.8.1 من أهداف التنمية المستدامة). وهي ترتبط أيضاً بالهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، وهو ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، لأن الإصابات المهنية تؤدي أيضاً إلى تكاليف مالية. وتقدّر منظمة العمل الدولية إلى أن التكاليف المباشرة وغير المباشرة للإصابات المميتة المرتبطة بالعمل تسبب خسارة 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي في العالم أو 2.8 تريليون دولار (الإطار 14)[67].

والإصابة المهنية هي كل ضرر شخصي أو مرض أو وفاة جراء حادث عمل غير متوقع حدوثه وغير مخطط له، بما في ذلك أعمال العنف الناشئة عن العمل أو المتعلقة به[68]. وينبغي أن تتفق الجهات الفاعلة الدولية والوطنية والمحلية على كيفية قياس هذا المؤشر وتنفيذه في حالة العمال المهاجرين. وتؤكد حملة منظمة العمل الدولية لليوم العالمي للسلامة والصحة في العمل لعام 2017 على ضرورة تحسين البلدان من قدرتها على تجميع البيانات الموثوقة بشأن السلامة والصحة المهنيتين واستخدامها، بما في ذلك تحديات الإبلاغ عن تواتر معدلات الإصابات الواردة في المؤشر 8.8.1 من أهداف التنمية المستدامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أطلقت منظمة العمل الدولية مجموعة أدوات للموارد، تشمل أفضل الممارسات والمواد الإرشادية لتعزيز السلامة والصحة المهنيتين وقواعد البيانات ومراجع معايير العمل الدولية[69].

وينبغي أن تتضمن المسوح الحالية عن الإصابات المهنية أسئلة خاصة بالهجرة. وفي بعض الحالات، لا بد من تصميم مسوح جديدة أو تعديل السجلات الإدارية لمراعاة تصنيف المهاجر وغير المهاجر. ومصر البلد العربي الوحيد حالياً الذي تتوفر فيه بيانات عن الإصابات المهنية في قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛ وعلى الرغم من أن بيانات تواتر معدلات الإصابات مصنّفة حسب الجنسين للعامين 2011 و2012، غير أنّ التصنيف حسب وضع الهجرة لا يزال غير متاح[70]. وتتضمن قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية البيانات الخاصة بالمؤشر 8.8.1 في فئتي: الإصابات المهنية المميتة وغير المميتة حسب الجنسين والنشاط الاقتصادي، والإصابات المهنية المميتة وغير المميتة لكل 100,000 من العمال مصنفة حسب الجنسين والنشاط

الإطار 14. فئات التكاليف الاقتصادية المتعلقة بالإصابات المهنية

التكاليف التي يتكبدها العمال: فقدان الدخل في المستقبل والنفقات الإضافية للعلاج الطبي وإعادة التأهيل التي لا تغطيها خطط التأمين والتعويض.

التكاليف التي يتكبدها أصحاب العمل: تبديل الموظفين وتدريب العمال البديلين وخسارة ناتج العمال وأقساط التأمين والتكاليف القانونية المترتبة على الإصابة.

التكاليف التي يتكبدها المجتمع المحلي: الكلفة الاجتماعية وكلفة التحقيق في الحوادث وتفتيش أماكن العمل وأنشطة التوعية التي تنظمها الحكومة وفقدان رأس المال البشري في حالة الإصابات المميتة والإعانات الطبية.

المصدر: Workplace Safety and Health Institute, 2013.

الاقتصادي. وقطر البلد العربي الوحيد الذي قدّم بيانات متواصلة على مدى السنوات الخمس الأخيرة في قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية، ولكنها غير مصنفة حسب وضع المهاجر. كما أن البيانات لا تشمل الإصابات المميتة، بل تقتصر على حالات التعويض عن الإصابات في القطاع الخاص وتستثني الحوادث التي لا تسبب درجةً من الإعاقة. ولذلك، فإن الأرقام المقدمة لا تعبّر حقيقة عن المعدل الإجمالي للإصابات المهنية.

ولا تصنّف أي من البيانات المتاحة عن الإصابات المهنية في قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة حسب وضع المهاجر، غير أنّ بعض البلدان، كالولايات المتحدة الأمريكية (الشكل 49) توفّر بيانات مصنّفة في قواعد البيانات الوطنية. ولكن ينبغي أن تأخذ أساليب جمع البيانات بالاعتبار أن العمال المهاجرين في العادة لا يبلغون عن وضعهم كمهاجرين خوفاً من العواقب، لا سيما من هم في وضع غير نظامي. وإذ تفتقر المنطقة العربية إلى بيانات وطنية عن السلامة والصحة المهنيتين، يستحيل تقدير عدد الإصابات لدى العمال المهاجرين استناداً إلى نسبة العمال المهاجرين في قطاعات معينة. ولا يقدم سوى عدد قليل من البلدان بيانات عن السنوات الخمس الأخيرة ونادراً ما تتوفر معلومات عن سنوات عدّة. وقطر البلد الوحيد الذي أبلغ عن اتجاه تنازلي في الإصابات المهنية غير المميتة لكل 100,000 من العمال خلال الفترة 2009-2015. وأبلغت مصر عن عدد ثابت من الإصابات المهنية المميتة حسب النشاط الاقتصادي للأعوام 2011 و2012 و2014[71]. وتبيّن مسوح أجرتها الشراكة للمعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية في عامي 2014-2015 عن العمال المهاجرين الذين عادوا إلى بلدانهم الأصلية أنّ العمال، لدى سؤالهم عن الإصابات والمرض في العمل، يعددون الحمى والإجهاد بسبب الحرارة والإصابة بجروح من بين الأسباب الأكثر شيوعاً لعدم القدرة على العمل؛ ويذكرون أيضاً الإرهاق.

ولتحسين ظروف عمل المهاجرين، على واضعي السياسات أن يدركوا شروط السلامة في أماكن العمل والتحديات التي تواجهها قطاعات معينة. ولا يقتصر سبب الافتقار إلى البيانات عن الإصابات المهنية على ضعف القدرة على جمع المعلومات وتحليلها أو على قصور في عمليات التحقيق. فهناك افتقار أيضاً إلى الالتزام السياسي بالتقيُّد بالمعايير الدولية للسلامة والصحة المهنيتين، وبإنفاذ السياسات واللوائح التنظيمية الوطنية القائمة[72].

الشكل 49. الإصابات المميتة بين العمال المولودين خارج الولايات المتحدة الأمريكية حسب بلد أو منطقة الولادة، 2011-2015

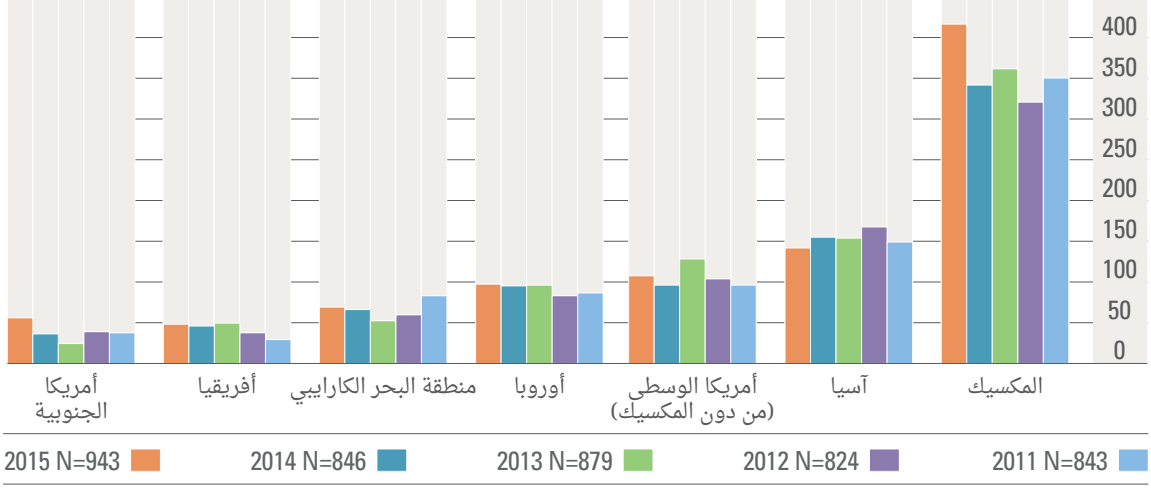

المصدر: United States, Bureau of Labour Statistics, 2016.

ملاحظة: يشير الرمز "N" إلى إجمالي عدد الإصابات المميتة في السنة حسب المنطقة.

ويسترشد الإطار الدولي حول السلامة المهنية وبيئة العمل الآمنة باتفاقيات منظمة العمل الدولية: اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن السلامة والصحة المهنيتين لعام 1981 (رقم 155) وبروتوكولها لعام 2002، والاتفاقية بشأن خدمات الصحة المهنية لعام 1985 (رقم 161) والتوصية الواردة فيها، واتفاقية الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيتين لعام 2006 (رقم 187)، والتوصية الواردة فيها. وبما أنّ معظم المهاجرين في المنطقة العربية يعملون في قطاع البناء، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، فإن للاتفاقية بشأن السلامة والصحة في البناء لعام 1988 (رقم 167) أهمية خاصة. وانضمت أربعة بلدان عربية فقط، هي البحرين والجزائر والجمهورية العربية السورية والعراق، إلى اتفاقية واحدة على الأقل من الاتفاقيات بشأن السلامة والصحة المهنيتين. ولم تصدّق معظم البلدان العربية على أي من هذه الصكوك القانونية الدولية (الجدول 7).

(ب) توصيات لضمان بيئات عمل آمنة

لضمان بيئة عمل سليمة وآمنة للعمال المهاجرين، لا بد من أن تقوم البلدان في المنطقة العربية بما يلي:

(1) اعتماد معايير دولية ووضع سياسات وطنية حول الصحة والسلامة المهنيتين للعمال المهاجرين

للنهوض بالمقصد 8.8 من أهداف التنمية المستدامة الذي يقاس بعدد الإصابات المهنية، وضمان تمتع العمال المهاجرين بظروف عمل سليمة وتغطية الصحة المهنية نفسها التي يحظى بها العمال من المواطنين، ينبغي أن تصدّق البلدان العربية على معايير منظمة العمل الدولية بشأن السلامة والصحة المهنيتين، على وجه الخصوص، وعلى غيرها من الاتفاقيات التي تتعلق بظروف عمل المهاجرين بشكل عام. وينبغي أن تضع الحكومات العربية سياسات وطنية حول السلامة والصحة المهنيتين تنشئ نظاماً لحقوق ومسؤوليات وواجبات محددة وثقافةً وطنية وقائية للسلامة والصحة، وفقاً للمعايير الدولية[73].

(2) تعزيز التوعية والتعليم والتدريب

التعليم وزيادة الوعي بالمخاطر المهنية من العناصر الرئيسية للحد من الإصابات المتصلة بالعمل. ومن الأمثلة الجديرة بالذكر عن تدابير الوقاية والحماية:

الإطار 15. الإصابات المهنية في قطاع البناء في بلدان مجلس التعاون الخليجي

كثيراً ما يتعرض المهاجرون العاملون في قطاع البناء لمخاطر مختلفة، فيرتفع نسبياً معدل إصابات العمل المميتة والمسبّبة للعجز[أ]. ومع أن التشريعات الوطنية في الإمارات العربية المتحدة تفرض استخدام معدات وقائية لحماية العمال من مخاطر الإصابات المهنية، غير أنها تتسم بالعمومية ولا تشير تحديداً إلى السلامة في موقع العمل، فلا يطبّق المتعاقدون بصرامة تدابير السلامة. وعملت الإمارات العربية المتحدة، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، على تشجيع زيادة سلامة العمال المهاجرين في مواقع البناء. وثلثا الذين أدخلوا إلى المستشفيات بسبب إصابات متصلة بالعمل في الإمارات العربية المتحدة هم من الهند.

وأجرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر دراسة شملت أكثر من 1,100 عامل في قطاع البناء، وجدت فيها أنّ 11 في المائة من العاملين أبلغوا عن إصابتهم في أماكن العمل، ويلقي أكثر من نصف هؤلاء باللوم على عدم كفاية تدابير وإجراءات السلامة في مكان العمل[ب]. ويعتبر قطاع البناء في الكويت والمملكة العربية السعودية شديد الخطورة. وبما أن اللغة الأولى للعديد من العمال المهاجرين في بلدان مجلس التعاون الخليجي هي الهندية أو الأردية، فتوفير التعليمات باللغة العربية أو الإنكليزية غير مناسب. وإذا كان العمال ذوو المهارات المتدنية غير ملمين بالقراءة والكتابة، فهم يحتاجون إلى صور ورسوم توضيحية لفهم تعليمات السلامة. ولذلك، ينبغي بذل جهود إضافية لضمان سلامة المهاجرين العاملين في مواقع البناء.

المصدر: تجميع الإسكوا. والمنظمة الدولية للهجرة.

أ/ ILO, 2017c.

ب/ دراسة حول ظروف القوى العاملة غير الماهرة في قطاع البناء في قطر، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، مذكورة في وثيقة DLA Piper, 2014.

برنامج سلامة العمل في الطقس الحار[74]. فبما أنّ أكثر من 50 في المائة من العمال المهاجرين في الإمارات العربية المتحدة يعملون في الهواء الطلق[75]، نظم البرنامج حملة واسعة النطاق ومتعددة الوسائط، تشمل ملصقات وكتيبات، وشرائط فيديو ومواقع على شبكة الإنترنت، تستهدف أصحاب العمل والعمال، للتوعية بمخاطر العمل في الطقس الحار خلال أشهر الصيف في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وشملت الحملة أيضاً تدريب المشرفين والعاملين في مجال الصحة والسلامة وإتاحة مواد بلغات مختلفة، وحسّنت من رصد فعالية البرنامج من خلال نظام رصد الإصابات في المستشفيات. وينبغي على البرامج ألاّ تحصر تركيزها على أصحاب العمل الكبار فيما يتعلق بظروف السلامة والصحة المهنيتين بل أن تشمل أيضاً الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والاقتصاد غير النظامي[76]. وقد أدخلت بلدان مجلس التعاون الخليجي جميعها لوائح تنظيمية لوقف العمل في الهواء الطلق في حرارة الصيف الشديدة. وحظرت قطر العمل في الهواء الطلق في الظهيرة خلال أشهر الصيف عندما ازداد عدد الإصابات في مواقع بناء مرافق كأس العالم لعام 2022. ولكن لا يمتثل لهذا الحظر جميع أصحاب العمل، ويعمد بعضهم إلى خفض أجور العمال لعملهم لساعات أقل. وأدخلت لوائح تنظيمية إضافية للصحة والسلامة في إطار "معايير رعاية العمال" في قطر، تتطلب شروطاً أكثر أمناً في مواقع البناء وفي أماكن سكن العمال[77].

(3) بناء القدرات الإحصائية

يصعب وضع سياسات مستندة إلى الأدلة في ظل القيود التي تحد من القدرة على جمع بيانات شاملة ومصنفة. وتحدد خطة عمل منظمة العمل الدولية للفترة 2010-2016 حول السلامة والصحة المهنيتين عدداً من الأنشطة لتساعد البلدان على وضع تشريعات وبرامج وطنية لخفض عدد الإصابات المهنية المميتة وغير المميتة. ولتنفيذ البرامج الفعّالة التي تشمل جميع العمال المهاجرين المعرضين للمخاطر في ظروف عملهم، لا بد من توجيه الجهود والموارد الوطنية لفهم ديناميات هجرة العمال للجنسين، والتحديات المختلفة التي يواجهها العمال المهاجرون في قطاعات مختلفة مثل الزراعة والعمل المنزلي وصناعة الألبسة والبناء. وينبغي أن تساعد الوزارات المعنية بشؤون الصحة والزراعة والعمل والهجرة المؤسسات في جمع المعلومات ذات الصلة. ولكن لحماية حقوق الإنسان للمهاجرين، من المهم ألا يُكشف عن بيانات صحة الأفراد لوكالات إنفاذ قوانين الهجرة، كي لا يمنع ذلك المهاجرين غير النظاميين من الحصول على الخدمات الطبية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يحسّن التعاون مع هيئات التأمين أو الضمان الاجتماعي من عمليات جمع وتصنيف الإحصاءات الدقيقة عن الإصابات المهنية[78]. وترتبط هذه المسألة بخطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة التي تهدف إلى تعزيز وتوسيع نطاق برامج مسوح الأسر المعيشية، ونُظم المسوح الشاملة، ومسوح الأعمال التجارية وغيرها من المسوح الاقتصادية، وتعدادات السكان والمساكن، والإحصاءات الحيوية والمدنية، وذلك لتلبية متطلبات خطة عام 2030[79].

(4) تنفيذ استراتيجيات الرقابة على العمل والإنفاذ التكميلية

يستدعي رصد سلامة موقع العمل عمليات رقابة وتفتيش متواترة وغير معلنة. غير أن معظم البلدان العربية تفتقر إلى المفتشين لتقييم ظروف العمل وإنفاذ الأنظمة القائمة[80]. ولتصير عمليات الرقابة على العمل أداةً تحسّن من التقيّد بمعايير العمل، من المهم جداً أن تركّز على رصد ظروف العمل وتدعو إلى الامتثال للتنظيمات في مكان العمل، بدلاً من أن تحقق في الوضع القانوني للعمال المهاجرين. فهذه مهمة المسؤولين في إدارة الهجرة، ويمكن للمزج بين المهمتين أن يقوّض فعالية رصد ظروف العمل في القطاعات التي تضم عدداً كبيراً من العمال المهاجرين.

ولتقييم المخاطر ورصد التقدم المحرز على الصعيد الوطني، ينبغي إنشاء لجان ثلاثية معنيّة بالسلامة والصحة المهنيتين، تضم مسؤولين حكوميين وأصحاب عمل وعمال. ويمكن أن تشمل التدابير الإضافية نشر حالة ظروف أماكن العمل، باستثناء مقدمي عروض المشاريع الذين لديهم سجلات سلامة سيئة وزيادة أقساط التأمين وسحب التراخيص وغيرها من نُظم الحوافز والعقوبات. ومن مصلحة البلدان وأصحاب

العمل الحد من تواتر الحوادث المهنية المميتة وغير المميتة، نظراً إلى كلفتها الاقتصادية من حيث التعويض، وخسارة وقت العمل، وتوقّف الإنتاج، والنفقات الطبية[81]. وعلى البلدان أيضاً أن تكفل إمكانية اللجوء إلى آليات فعالة للتقدم بالشكاوى والتظلم في حالة حدوث انتهاكات. وينبغي أن توفر قنصليات البلدان التي يأتي منها المهاجرون خدمات يسهل وصول العمال المهاجرين المتضررين إليها في البلدان التي يعملون فيها.

(ج) حقوق العمال المهاجرين

يركّز المؤشر 8.8.2 من أهداف التنمية المستدامة على المعايير الدولية والتشريعات الوطنية التي تحمي حقوق اليد العاملة. ويقرّ المؤشر أن البيانات المفصّلة عن العمال المهاجرين وخاصة العاملات اللواتي يعملن في العمل المنزلي هامة لتقييم مستوى الحماية. وتشمل المنهجية مصفوفة معقدة من 108 معايير لتقييم انتهاكات الحقوق النقابية في القانون وفي الممارسة العملية والتقدم المحرز في هذا المجال[82]. ويركز المؤشر حالياً، صراحةً على الحق في حرية تكوين الجمعيات والحق في المفاوضة الجماعية. ومن الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة اتفاقيتي منظمة العمل الدولية بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، لعام 1948 (رقم 87) واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية لعام 1949 (رقم 98). ولم تصدّق معظم البلدان العربية على هذين الإطارين اللذين أنشأتهما منظمة العمل الدولية منذ أمد بعيد. ولم تتخذ بلدان مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الكويت)، التي تستضيف معظم العمال المهاجرين في المنطقة، أي خطوات في سبيل تصديق الاتفاقيتين (الجدول 7).

(1) منهجية لقياس الامتثال للتشريعات الوطنية

يرسم الاتحاد الدولي لنقابات العمال في مؤشر الحقوق العالمي لعام 2016 صورة قاتمة لحقوق العمل في المنطقة العربية (الجدول 8). ورغم أن البيانات غير مصنّفة حسب وضع المهاجر، في التقرير إشارة صريحة إلى العمال المهاجرين في الإمارات العربية المتحدة وقطر ولبنان والمملكة العربية السعودية. ويعتبر التقرير أنّ الافتقار التام إلى حرية تكوين الجمعيات، ونظام الكفالة الذي يعرّض الملايين من العمال المهاجرين لمخاطر العمل القسري، لا يزالان شائعين في جميع بلدان الخليج[83]. وتمنع معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي أو تحد بشدة من حق العمال المهاجرين في التنظيم النقابي والإضراب، مع أنهم يشكلون غالبية القوى العاملة في القطاع الخاص في بلدان مثل قطر[84]. وفي الإمارات العربية المتحدة، أفيد بأنه ألقي القبض على عمال البناء وترحيلهم بسبب إضرابهم اعتراضاً على انخفاض الأجور وسوء ظروف العمل[85]. فالتمثيل والقدرة على إعلاء الصوت في العمل لهما أهمية حاسمة في ضمان حقوق العمل وتحسين ظروف العمل للعمال المهاجرين. وفي لبنان، رفضت الحكومة الجهود الرامية إلى تشكيل اتحاد لتعزيز الحماية القانونية لحقوق العمال المنزليين المهاجرين[86]. غير أن العمال المهاجرين يقومون بعمل تنظيمي غير رسمي وبناء مجتمعات دعم، ما يساعد كثيراً الذين يعجزون عن الوصول إلى نُظم الدعم الرسمية مثل القنصليات والسفارات[87]. ومن البلدان الأخرى التي تفرض قيوداً صريحة للحؤول دون إنشاء العمال المهاجرين نقابات أو الانضمام إليها أو العمل في مكاتب تابعة لها تونس والجزائر والجمهورية العربية السورية والكويت وليبيا والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن[88]. وتتيح مؤشرات حقوق العمل معلومات عددية ونصيّة شاملة عن مدى امتثال البلد لحقوق حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية (الشكل 50).

وفي حين يذكر مؤشر هدف التنمية المستدامة 8.8.2 تحديداً حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية، غير أنّ الإعمال التام لحقوق اليد العاملة وحمايتها يرتبطان بمجالات أخرى من استغلال اليد العاملة والعمل القسري والتمييز في العمل. فالعديد من العمال المهاجرين يبلّغون عن معاملة غير متكافئة بناءً على الجنسية، وعدم القدرة على إنهاء العقد من جهة واحدة أو تغيير صاحب العمل بموجب نظام الكفالة. ومن أكثر انتهاكات الحقوق ذِكراً حجز جوازات السفر وغيرها من وثائق السفر والإقامة. ومن المهم فهم أن مجموعات العمال المهاجرين المختلفة تواجه تحديات مختلفة فيما يتعلق بحماية حقوقهم في العمل. ولم تأتِ إصلاحات قوانين العمل الوطنية في العديد من البلدان العربية بالمنفعة على المجموعات المهمشة، مثل العمال

الجدول 7. تصديق اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بمؤشري أهداف التنمية المستدامة 8.8.1 و8.8.2 في المنطقة العربية

البلد	اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بالمؤشر 8.8.2		اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بالمؤشر 8.8.1			العدد الكلي للتصديقات
	الرقم 87: الحرية النقابية	الرقم 98: حق التنظيم والمفاوضة الجماعية	الرقم 155: السلامة والصحة المهنيتان	الرقم 187: الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيتين	الرقم 167: السلامة والصحة في البناء	
الأردن	–	+	–	–	–	1
الإمارات العربية المتحدة	–	–	–	–	–	0
البحرين	–	–	+	–	–	1
تونس	+	+	–	–	–	2
الجزائر	+	+	+	–	+	4
جزر القمر	+	+	–	–	–	2
الجمهورية العربية السورية	+	+	+	–	–	3
جيبوتي	+	+	–	–	–	2
السودان	–	+	–	–	–	1
الصومال	+	+	–	–	–	2
العراق	–	+	–	+	+	3
عُمان	–	–	–	–	–	0
قطر	–	–	–	–	–	0
الكويت	+	+	–	–	–	2
لبنان	–	+	–	–	–	1
ليبيا	+	+	–	–	–	2
مصر	+	+	–	–	–	2
المغرب	–	+	–	–	–	1
المملكة العربية السعودية	–	–	–	–	–	0
موريتانيا	+	+	–	–	–	2
اليمن	+	+	–	–	–	2
العدد الكلي للتصديقات	11	16	3	1	2	

المصدر: حسابات الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة، بالاستناد إلى نظام المعلومات بشأن معايير العمل الدولية NORMLEX. www.ilo.org/dyn/normlex/en/ (استرجعت في 17 شباط/فبراير 2017).

ملاحظة: الخانات بعلامة زائد تشير إلى التصديق والخانات بعلامة ناقص تشير إلى عدم التصديق.

الجدول 8. دليل الحقوق العالمي 2016: انتهاكات حقوق العمال

	دليل الحقوق العالمي 2016	البلد
5+	لا ضمانة للحقوق بسبب تعطل في سيادة القانون	الجمهورية العربية السورية، والسودان والصومال والعراق وفلسطين وليبيا
5	لا ضمانة للحقوق	الإمارات العربية المتحدة والجزائر وقطر ومصر والمملكة العربية السعودية
4	انتهاك منهجي للحقوق	الأردن والبحرين وتونس وعُمان والكويت ولبنان واليمن
3	انتهاك منتظم للحقوق	المغرب
2	انتهاك متكرر للحقوق	-
1	انتهاك غير منتظم للحقوق	-

المصدر: International Trade Union Confederation (ITUC), 2016.
ملاحظة: لا بيانات عن جزر القمر.

الشكل 50. نقاط مؤشرات حقوق العمل في البلدان العربية، 2012

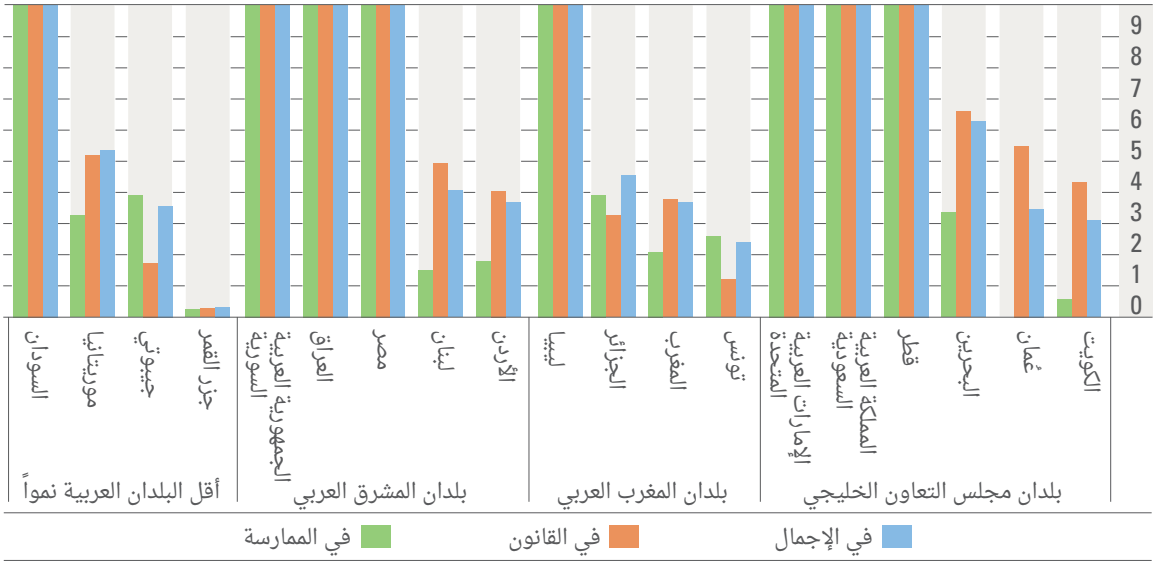

المصدر: Kucera and Sari, 2016.
ملاحظات: البلدان التي سجلت 10 نقاط هي التي تلقت أسوأ درجة ويعود ذلك إلى الحظر العام على حق إنشاء المنظمات والانضمام إليها و/أو إجراء مفاوضة جماعية في القانون وفي الممارسة العملية؛ لا تتوفر بيانات لكل من الصومال وفلسطين؛ واستُبعدت اليمن بسبب عدم اتساق البيانات.

المنزليين المهاجرين، والعمال المهاجرين غير النظاميين، واللاجئين الذين يدخلون سوق العمل. وفي حال إدخال تعديلات على التشريعات فهي لا تطبق بانتظام في الممارسة العملية، على النحو المبين في الشكل 50.

(2) حقوق العمال المنزليين المهاجرون

تستضيف البلدان العربية أكبر عدد من العمال المنزليين المهاجرين في العالم: فالأرقام الوطنية تشير إلى 1.6 مليون، أي 17.9 في المائة من جميع العمال المهاجرين في المنطقة[89]. وحسب تقديرات أخرى يبلغ عدد العمال المنزليين المهاجرين في بلدان الخليج 2.5 مليون عامل[90]. ولم تشمل معظم البلدان العربية العمال المنزليين المهاجرين في إصلاحات التشريعات الوطنية، ما يعرّضهم لخطر الاستغلال[91]. وتنتقد أغلبية تقارير منظمات حقوق الإنسان مستويات الإساءة التي يتعرض لها العمال المنزليون المهاجرون بموجب نظام الكفالة. وقد نشرت منظمة هيومن رايتس

الإطار 16. أبعاد المساواة بين الجنسين في عمل المهاجرين في المنازل

تشكل النساء نسبة تقارب 70 في المائة تقريباً من العمال المنزليين، وهنّ من أكثر فئات العمال المهاجرين عرضةً للمخاطر. فهن معرّضات لظروف عمل سيئة، ولعدم كفاية الحماية القانونية. ولا تنص معظم قوانين العمل على تفتيش المنازل الخاصة. ولا يُصنّف الكثير من مشغّلي العمال المنزليين كـ "أصحاب عمل" بموجب قوانين العمل الوطنية، وفي كثير من الأحيان لا يدركون تماماً التزاماتهم بموجب قوانين الهجرة أو العمل.

وعادة يعيش العمال المنزليون في منزل صاحب العمل، ما يولّد عزلة تتفاقم في ظلها المخاطر. وتؤثر هذه العوامل تأثيراً غير متناسب على المرأة وتعزز الفوارق بين الجنسين فيما يتعلق بالحصول على العمل اللائق، وتؤثر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين والعمل اللائق. ورغم أنّ وجود العاملات المهاجرات يطغى في العمل المنزلي، فإن نصف العمال المنزليين المهاجرين من الذكور يقيم في البلدان العربية. وتشير التقديرات إلى أنّ 10 في المائة من العمال المهاجرين الذكور في المنطقة هم عمال منزليون ولكن أغلبيتهم يعملون كسائقين أو بستانيين، وليس في الأعمال المنزلية، ما يسلط الضوء على "التمايز بين الجنسين" في العمالة المنزلية للمهاجرين[أ]. وعادة ما يكسب العمال المنزليون المهاجرون أقل من سائر العمال المهاجرين، ويتعرضون للتمييز في الأجور تبعاً لبلدهم الأصلي[ب]. والتسليم بهذه الأبعاد التي تتعلق بالجنسين يشجع على تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على العاملات المهاجرات في المقصد 8.8.

المصدر: تجميع الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة.
أ/ ILO, 2013b.
ب/ Kathiravelu, 2016.

ووتش مؤخراً روايات مؤلمة لعاملين وعاملات في المنازل في الأردن والإمارات العربية المتحدة وعُمان وقطر[92]. والتنافر كبير بين التنظيمات الوطنية، إن وجدت، وواقع العمال المنزليين المهاجرين. وتشمل الحالات المُبلّغ عنها الاعتداء الجسدي والجنسي واللفظي والحجز القسري والحرمان من الغذاء أو الرعاية الطبية من جانب صاحب العمل. ومن المشاكل الأخرى الشائعة استبدال العقود وتأخير الدفع والإفراط في ساعات العمل. ورغم أن القانون يحظر مصادرة جوازات السفر، يقوم أصحاب العمل بذلك بانتظام. ويعرّض ارتفاع تكاليف استقدام الموظفين العمال لمخاطر عبودية الدَين والعمل القسري. وفي ظل غياب عمليات التفتيش وعدم كفاية المساعدة القانونية، يفتقر المعرضون للإساءة إلى الدعم أو إمكانية التماس العدالة. وغالباً ما يواجهون اتهامات مضادة من أصحاب العمل ويتعرضون لتحيّز الشرطة ضدهم إذا ما حاولوا الفرار. ونادراً ما تنجح دعوى جزائية في قضايا العمل القسري[93]. ورغم استضافة البلدان العربية عدداً كبيراً من العمال المنزليين، لم يصدّق أي بلد عربي على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين لعام 2011 (رقم 189). ومع ذلك، يُؤمل أن تسهم الجهود الوطنية، مثل القانون الجديد في المغرب الذي ينظّم عمل العمال المنزليين، في حماية الآلاف من النساء والفتيات من الاستغلال والإساءة[94].

وعموماً لم تتمكن بلدان المنشأ من إرساء ضمانات كافية للعمال. ويأتي معظم العاملين والعاملات في المنازل في البلدان العربية من إثيوبيا وإندونيسيا وبنغلاديش وسري لانكا والسودان والفلبين ونيبال والهند. فمن جهة، انتقدت بلدان، مثل إندونيسيا وسري لانكا ونيبال، التجاوزات واتخذت مبادرات لزيادة الأجور وحماية العمال المهاجرين منها[95]، وقدمت الشكاوى، ولا سيما إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي. وفرضت إندونيسيا حظراً على الهجرة إلى العديد من البلدان، بما فيها عُمان، حيث يستغل المتاجرون استخدام نظام الكفالة لمصلحتهم. غير أنّ السياسات لا توقف تدفقات المهاجرين، بل تعرّض العمال المنزليين لخطر الاتجار أو العمل القسري عندما يتجاوزون هم ووكالات الاستخدام الحظر الذي تفرضه الدولة. ومن جهة أخرى، تشجع بلدان مثل بنغلاديش هجرة العمال المنزليين إلى المنطقة العربية، من دون العمل على حمايتهم وتحسين رواتبهم[96].

(3) احتياجات الحماية وحقوق اللاجئين

اللاجئون أيضاً من الفئات المعرضة للمخاطر، ويبيّن الفصل الأول أنّ معظم اللاجئين والنازحين داخلياً هم من الجمهورية العربية السورية والسودان والعراق وليبيا واليمن، ويبقون إلى حد كبير في المنطقة العربية، وغالباً في بلدان المشرق العربي. وقدرة اللاجئين وملتمسي اللجوء على المشاركة في العمل اللائق حاسمة في البقاء على قيد الحياة والاكتفاء الذاتي. فمن خلال العمل، يمكن أن يسهم اللاجئون في النمو والرخاء في المجتمعات المضيفة. ويمكن أن تساعد المهارات المتنوعة والخبرة المهنية وروح المبادرة التي يأتي بها اللاجئون في سد النقص في اليد العاملة أو الفجوات في الأسواق المحلية، ما يعود بالنفع على اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وتنص ديباجة اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين على وجوب تمتع اللاجئين بأقصى حد من حقوقهم وحرياتهم الأساسية. وفي الاتفاقية أحكام محددة تحمي حق اللاجئين في العمل. ولذلك، ينبغي أن يستفيد اللاجئون من الحق في العمل، على النحو المنصوص عليه في قانون حقوق الإنسان الدولي والإقليمي.

ولكن بسبب وضعهم غير النظامي أو بموجب السياسات والممارسات في الحكومة المضيفة التي تقيّد الوصول إلى القطاع النظامي، كثيراً ما يظل اللاجئون في الاقتصاد غير النظامي، ونادراً ما يحصلون على فرص العمل النظامي. وفي ظلّ هشاشة وضعهم، يتعرضون لمزيد من التمييز في العمل وممارسات الاستخدام التعسفية، ولظروف عمل غير آمنة. وعلى غرار العمال المهاجرين غير النظاميين، لا يتمتع اللاجئون سوى بحماية محدودة من انتهاكات حقوق العمل والعمل القسري والسخرة[97]. وترتبط استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين بتحديات مختلفة، تعالج على أفضل وجه بوضع برامج وسياسات تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي بأسره، بما في ذلك توفير فرص العمل للجميع، فتتيح للاجئين والمواطنين تطوير مهاراتهم وتحسين سُبل عيشهم، والمساهمة في المجتمع المحلي معاً[98].

(د) توصيات لتعزيز حقوق العمال المهاجرين

يمكن أن تعزز البلدان والجهات الأخرى حقوق العمال المهاجرين من ذكور وإناث من خلال مجموعة من التدابير المعيارية والعملية، يذكر منها ما يلي.

الإطار 17. اللاجئون وحقوق اليد العاملة في الأردن

يحتل الأردن المرتبة الأولى عالمياً من ناحية نسبة اللاجئين مقارنة بإجمالي عدد السكان في الدولة، وقد تعهدت الحكومة بمنح ما يصل إلى 200,000 تصريح عمل للاجئين السوريين في الأردن بموجب "الإطار الشمولي/العقد مع الأردن" للعمل في المناطق الإنمائية الموجهة نحو التصدير. ولتيسير هذه العملية، أزال الأردن رسوم تصاريح العمل للاجئين السوريين لفترة محددة، وذلك لضمان مشاركة اللاجئين في الاقتصاد النظامي وتمتعهم بحقوق العمل.

ويشجع الأردن أيضاً إيجاد فرص عمل للاجئات في قطاع صناعة الملابس. وإضافة إلى تحسين مهارات القوى العاملة الأردنية، تدعم مبادرة "عمل أفضل/الأردن" ضمن برنامج "عمل أفضل" العالمي الذي تنفذه منظمة العمل الدولية مع البنك الدولي، اللاجئين في العمل في صناعة الألبسة واكتساب المهارات اللازمة. غير أن عدد اللاجئين السوريين الذين حصلوا على تصاريح عمل لا يزال متدنياً جداً، ولا يعطي البرنامج السوريين إمكانية اختيار مكان العمل. ولكن هذه المبادرات، رغم محدوديتها، تؤدي دوراً أساسياً في وضع إطار تمكيني للاجئين وتحقيق الاعتماد على الذات، وهو عنصر حاسم في إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين الذي اعتمدته الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2016.

المصدر: ILO, 2016a.

(1) الالتزام بالمعايير الدولية للعمال المهاجرين

يتيح الإطار المعياري لحماية حقوق العمل، بما فيها حقوق العمال المهاجرين، نظاماً قوياً من المعايير والمبادئ التوجيهية لهجرة العمال في القرن الواحد والعشرين. غير أن الالتزام بالمعايير الدولية لا يزال محدوداً في المنطقة العربية. وينبغي أن تصدّق البلدان على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام 1990، والاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمال المهاجرين، باعتبارها ركيزة أساسية لحماية حقوق المهاجرين. وقد جدد الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين في عام 2016 الزخم لحماية المهاجرين. ويؤكد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين ضرورة اعتماد حد أدنى من معايير العمل، ويدعو إلى مكافحة العمل القسري، ويشدد على أهمية تمتع المهاجرين بالحقوق والحماية بموجب القانون الدولي. وحسب المؤشر 8.8.2 في أهداف التنمية المستدامة حول حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية، على جميع البلدان العربية التي لم تصدّق بعد على الاتفاقيتين الأساسيتين لمنظمة العمل الدولية رقم 87 و98، أن تبادر إلى ذلك، وترفع أي قيود حالية في قوانينها الوطنية تقوّض من حرية تكوين الجمعيات ومن الحق في المفاوضة الجماعية[99]. ولضمان حماية فئات المهجرين الأكثر تعرضاً للمخاطر، فإن بلدان المنطقة مدعوة إلى التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين لعام 2011 (رقم 189) بهدف النهوض بحماية حقوق العمال المنزليين المهاجرين.

(2) مواصلة إصلاح نظام الكفالة

على الرغم من أن الإصلاحات الأخيرة في العديد من بلدان مجلس التعاون الخليجي قد عالجت بعض أوجه القصور في نظام الكفالة، إلاّ أنه لا يزال هناك قضايا عديدة قائمة. فالنظام المرتكز على عقود موقّعة وفقاً لقوانين العمل ونُظم الإنفاذ التي تعزز حماية العمال المهاجرين يزيدان من ثقة العمال بشأن حقوقهم، وظروف العمل والتعويض. ولا بد من التزام أصحاب العمل بواجباتهم، ومن تمكين العمال المهاجرين من التماس الانتصاف في حالات انتهاك الحقوق. وفي معظم نُظم الكفالة، على العامل أن يحصل على إذن من صاحب العمل لتجديد التصريح وإنهاء العقد والانتقال إلى صاحب عمل آخر وفي بعض الحالات مغادرة البلد. وترتبط مثل هذه النُظم مباشرة بالمقصد 8.7 من أهداف التنمية المستدامة الذي يهدف إلى القضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر.

وأدخلت عدة بلدان في المنطقة عقوداً موحدة إلزامية في السنوات الأخيرة، ووضعت حداً أقصى لساعات العمل، وحددت ساعات الراحة وأيام الراحة، إضافة إلى شروط أخرى للعمل اللائق. وبعد فشل محاولات بلدان الخليج في عام في 2015 في إدخال عقود موحدة، ينبغي أن تستأنف المناقشات بشأن مواءمة العقود الموحدة للعمال المهاجرين في قطاعات محددة لضمان الحقوق نفسها في جميع بلدان المقصد وللمهاجرين من مختلف الجنسيات. وينبغي أن تركز إصلاحات قوانين العمل الوطنية على وضع سياسات للهجرة شاملة للجميع وقائمة على حقوق الإنسان وعلى مراعاة اعتبارات الجنسين، وتنظر في احتياجات الفئات المختلفة من العمال المهاجرين، مثل العمال المنزليين وحقوقهم.

(3) وضع سياسات وطنية قائمة على الأدلة وإنفاذها

تستلزم السياسات الوطنية الشاملة بيانات شاملة. ولوضع سياسات مستنيرة، ينبغي للحكومات أن تجمع معلومات هادفة وشاملة ومفصّلة عن حقوق المهاجرين وحمايتهم في الممارسة. وينبغي أن تضع البلدان العربية سياسات إنفاذ أكثر تحديداً من حيث كيفية ضمان نظام تفتيش قوي يركّز على رصد ظروف العمل ويعمم التقيّد بقانون العمل، بدلاً من التحقق من الوضع القانوني للعمال المهاجرين؛ ومتابعة الشكاوى والانتهاكات؛ وضمان عدم التحيّز في تحقيقات الشرطة والسلطات الأخرى؛ وفرض الغرامات اللازمة على الجناة.

(4) تحسين الوصول إلى وسائل الانتصاف والعدالة

وصول العمال المهاجرين إلى آليات التظلم أمر بالغ الأهمية لإعمال حقوق العمل، إذ يمكنّهم من الإبلاغ عن انتهاكات الحقوق. وبدون الاتحادات والرابطات

الرسمية، يصعب على العمال المهاجرين المطالبة بحقوقهم وبيئة عمل لائق. وفي عام 2014، أطلقت قطر آلية إلكترونية للشكاوى باللغات المختلفة التي يتحدث بها العمال المهاجرون عادة. وينبغي أن تعتمد بلدان المنشأ مثل هذه الآليات، وهي تتطلب عدداً كافياً من الموظفين وتدريباً في القنصليات والسفارات، بما أنها المصدر الرئيسي للمعلومات عن الحقوق والمساعدة القانونية والمأوى للمهاجرين. وينبغي استحداث إجراءات خاصة ليتمكن العمال المنزليون من تسجيل حالات الإساءة والمعاملة الجائرة، لكونهم الأكثر تعرضاً للمخاطر بين العمال المهاجرين. وترتكب الممارسات من أصحاب العمل ووكلاء الاستقدام على حد سواء؛ ولذلك، لا بد من أن تزيد السياسات من الرقابة على مكاتب الاستقدام.

(5) تعزيز التعاون بشأن حقوق العمال وظروفهم

يؤكد تقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بشؤون الهجرة لعام 2017 على ضرورة استشارة الجهات المعنية الرئيسية، بما في ذلك أصحاب العمل ونقابات العمال ومؤسسات التدريب والمهاجرون في عمليات وضع الاستراتيجيات المتعلقة بهجرة العمال. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان السماح للعمال المهاجرين بتشكيل رابطات العمال والانضمام إلى نقابات العمال.

وبالاضافة إلى الشراكات الوطنية، يتطلب تنقل العمالة التعاون والتنسيق على الأصعدة العالمية والإقليمية والثنائية لضمان بيئات عمل آمنة وحماية حقوق العمل. وإحدى الطرق لتحقيق ذلك هي اعتماد ترتيبات عمل ثنائية (اتفاقات ومذكرات تفاهم. وتنص مذكرة تفاهم بين الأردن وبنغلاديش مثلاً، على وجوب أن يحافظ الطرفان على حقوق العمال وأصحاب العمل من خلال التشريعات، بما يتماشى مع المعايير والمعاهدات الدولية[100]. وفي حين أن الحلول المتفق عليها ثنائياً لا يمكن أن تحلّ محل قانون عمل شامل يغطي جميع القطاعات التي تضم أعداداً كبيرة من المهاجرين وآليات الإنفاذ ذات الصلة، يمكن أن تحسّن مثل هذه الترتيبات من ظروف العمل لبعض الفئات وتمهّد الطريق نحو حلول أكثر شمولاً. ويشجع دليل إدارة الهجرة البلدان على اعتماد اتفاقات عمل ثنائية لتطبيق اللوائح التنظيمية اللازمة لتوفير العمل اللائق والحيلولة دون ظروف العمل القاسية (الحر والبرد والإشعاعات، إلخ.) وفرض رسوم استقدام أو مداخيل دون الحد الأدنى للأجور[101]. ولترتيبات العمل الثنائية أهمية كبرى في توفير ظروف عمل أفضل للعمال المهاجرين. وعلى المستوى الإقليمي، يشكّل كل من منتدى غرب المتوسط (حوار 5+5) حول الهجرة في غرب البحر الأبيض المتوسط، وعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة وشؤون اللاجئين، وحوار أبو ظبي، منابر نقاش رئيسية للنهوض بحقوق العمال المهاجرين في المنطقة العربية. وينبغي على البلدان أن تقرّ بمساهمة المهاجرين في التنمية، وبارتباط تنفيذ خطة عام 2030 ارتباطاً وثيقاً بحماية العمال المهاجرين. ولقياس التقدم المحرز في إطار خطة عام 2030، يتعين على البلدان العربية أن تدعم إنشاء قاعدة بيانات عالمية مستقلة لرصد حقوق المهاجرين[102].

3. تكاليف تحويل حوالات المهاجرين

للحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، على النحو الذي يتوخاه الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة، يرمي المقصد 10.c إلى خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة من المبلغ المحوّل، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تزيد كلفتها عن 5 في المائة بحلول عام 2030. ويمكن أن يشجّع خفض التكاليف المهاجرين على تحويل المزيد من الأموال، لأن ارتفاع كلفة التحويلات المالية تثني العامل عن إرسال الأموال. وخلُصت دراسة شاملة لعدة بلدان أجريت في عام 2008 على أساس بيانات من موني غرام وويسترن يونيون إلى أن تخفيض نقطة مئوية واحدة في تكاليف التحويلات أدت إلى زيادة 14-23 في المائة من التحويلات المُسجّلة[103]. وحسب تقديرات البنك الدولي، أدّت الجهود الرامية إلى خفض تكاليف التحويلات المالية إلى وفورات بقيمة 42.5 مليار دولار تقريباً بين عامي 2009 و2013[104]. وتهدف خطة عمل أديس أبابا إلى إتاحة خدمات مالية مناسبة وميسورة للمهاجرين وأسرهم في بلدانهم الأصلية والمضيفة على حد سواء، بخفض متوسط كلفة معاملات تحويلات المهاجرين بحلول عام 2030 إلى أقل من 3 في المائة من المبلغ المحوّل وباستخدام

التكنولوجيات الجديدة، وتعميم الإلمام بالشؤون المالية وتحسين جمع البيانات.

(أ) تكاليف التحويلات المالية

تختلف أنواع التحويلات المالية، فمنها التحويلات المالية داخل الأسرة، ومدخرات المغتربين، والتبرعات الخيرية، و/أو استثمارات المغتربين. ويؤثر العديد من العوامل على تكاليف التحويلات المالية، مثل التكاليف عند نقطة التحويل، ومنها رسوم المعاملات وأسعار الصرف. وترتبط التكاليف الأخرى بالحصول على الوثائق اللازمة لإرسال الأموال أو استلامها، والقنوات التي يستلم فيها المتلقي التحويلات (نقداً أو بالائتمان)، وسرعة التحويل[105]. وعلى المستوى الكلي، تسهم عوامل عدة في ارتفاع تكاليف التحويلات المالية ومنها عدم تطوّر القطاع المالي، وضعف المنافسة بين مقدمي خدمات التحويلات المالية، وبيئة تنظيمية صارمة موجهة نحو منع المعاملات المالية غير المشروعة (غسيل الأموال وتمويل الإرهاب)، وانعدام سُبل الوصول إلى القطاع المالي، والتكاليف الخفية المترتبة على المرسلين والمتلقين.

(ب) منهجية لجمع بيانات عن تكاليف التحويلات المالية

يشمل حساب كلفة تحويل الأموال عدة متغيّرات، بما فيها رسوم المعاملات وسعر الصرف والهامش وسرعة الخدمة. وفي المبدأ، ينبغي أن تسجَّل جميع هذه العناصر في المعلومات المتاحة للمستهلك؛ غير ان ذلك ليس دائما هو الحال في الواقع[106]. جمع البنك الدولي منذ عام 2008 بيانات عن تكاليف التحويلات المالية الثنائية لمبلغين لكل ممر: العملة المحلية المعادلة لقيمة 200 دولار و500 دولار. وغطت قاعدة البيانات 365 ممراً لإرسال التحويلات المالية منذ عام 2016. والممرات التي درست تتدفق من 48 بلداً مرسِلاً للتحويلات إلى 105 بلدان متلقيةً لها. وجمع البيانات باحثون قدموا أنفسهم كعملاء، واتصلوا

الإطار 18. المبادئ العامة لخدمات التحويلات المالية الدولية

في عام 2007، وضع البنك الدولي مع اللجنة المعنية بالمدفوعات والبُنى الأساسية للسوق خمسة مبادئ لخدمات التحويلات المالية الدولية، توفر توجيهات عامة لتحسين سوق التحويلات المالية وتقديم خدمات تنافسية وتتسم بالشفافية وسليمة ويسهل الاستفادة منها.

- **الشفافية وحماية المستهلك:** ينبغي أن تتسم سوق خدمات التحويلات المالية بالشفافية وتوفّر الحماية اللازمة للمستهلك؛
- **البُنى الأساسية لنظام المدفوعات:** ينبغي التشجيع على تحسين البُنى الأساسية لنظام المدفوعات التي يمكن أن تزيد من كفاءة خدمات التحويلات المالية؛
- **البيئة القانونية والتنظيمية:** ينبغي أن يدعم خدمات التحويلات المالية إطارٌ قانوني وتنظيمي سليم ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي ومتناسب في الاختصاصات ذات الصلة؛
- **هيكلية السوق والمنافسة:** ينبغي تشجيع الظروف التنافسية في قطاع التحويلات المالية، بما في ذلك الوصول إلى البُنى الأساسية المحلية للمدفوعات؛
- **الحوكمة وإدارة المخاطر:** ينبغي أن تدعم خدمات التحويلات المالية ممارسات مناسبة في الحوكمة وإدارة المخاطر.

وينبغي أن يشارك مقدمو خدمات التحويلات المالية بفعالية في تنفيذ المبادئ العامة وأن تقيّم السلطات العامة الإجراءات التي يتعيّن اتخاذها لتحقيق أهداف السياسة العامة من خلال تنفيذ المبادئ العامة.

المصدر: World Bank and Bank for International Settlements, 2007.

بشركات ضمن كل ممر. وجمع الباحثون البيانات ضمن كل ممر في اليوم نفسه لمراقبة التقلبات في أسعار الصرف والتغيّرات الأخرى في تركيبة الرسوم. وفي معظم الحالات، جمعت البيانات من الموقع/المنطقة الرئيسية المرسِلة للممر إلى المدينة العاصمة أو المدينة الأكثر كثافةً بالسكان في السوق المتلقية. ولكن يلزم تكثيف الجهود المبذولة لجمع البيانات لتعكس تماماً الممارسات العالمية: حيث تضم الـ 200 بلداً ومنطقة التي تتوفر عنها إحصاءات الأمم المتحدة ما يزيد عن 41,000 من الممرات الثنائية. والإضافة إلى ذلك، ينبغي ألا تقتصر مسوح تكاليف التحويلات المالية على سكان المدن أو العواصم، بل ينبغي تقييم تكاليف التحويلات المالية إلى المناطق الريفية التي غالباً ما تكون أقل اندماجاً في الأسواق المالية.

(ج) توجهات تكاليف التحويلات المالية

تبلغ تكاليف التحويل أعلى مستوياتها في المنطقة العربية عند إرسال الأموال من المملكة العربية السعودية إلى ميانمار، حيث يتوجّب على المُرسِل أن يدفع أكثر من عُشر المبلغ المحوّل كرسوم تحويل (الشكل 51). ويدفع المصريون في المملكة العربية السعودية 9.3 في المائة وفي البحرين 7.1 في المائة لإرسال الأموال إلى الوطن. وتبلغ تكاليف التحويل أدنى مستوياتها عند إرسال الأموال من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى السودان، فلا تتجاوز 1.8 في المائة من مبلغ الـ 200 دولار المحوّل.

بلغ متوسط تكاليف إرسال التحويلات المالية في المنطقة العربية 7.6 في المائة في الربع الأخير من عام 2016، وهو أعلى بقليل من المعدل العالمي البالغ 7.4 في المائة في الفترة نفسها. وانخفض متوسط تكاليف إرسال التحويلات المالية إلى المنطقة العربية من 8.4 في المائة في الربع الثالث إلى 7.4 في المائة في الربع الأخير من عام 2015 بعد إدراج قنوات التحويلات المالية المنخفضة الكلفة الجديدة، لا سيما من بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى البلدان العربية الأخرى. وكلفة إرسال الأموال إلى المنطقة العربية هي الأعلى من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولا سيما إلى لبنان. وتنخفض تكاليف التحويلات المالية من بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى البلدان العربية الأخرى دون المتوسط الإقليمي، مثلاً من الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية، لأسباب مختلفة منها الخدمات المنخفضة الكلفة التي تقدمها بعض المصارف التجارية. وأفادت مؤسسة النقد العربي السعودي مثلاً عن زيادة بنسبة 63 في المائة في عدد مقدمي خدمات التحويلات المالية في المصارف بين عامي 2011 و2015[107]. لكنّ تكلفة إرسال مبلغ أساس قدره 200 دولار من المملكة العربية السعودية إلى تونس والجزائر وجيبوتي لا تزال مرتفعة جداً، تصل إلى 25 في المائة من المبلغ المحوّل، عبر موني غرام، نظراً لقلّة التحويلات من مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى هذه البلدان. وثاني أعلى كلفة تبلغ 20 في المائة من المبلغ المحوّل من الإمارات العربية المتحدة

الشكل 51. الممرات الخمس الأولى الأكثر والأقل كلفة لتحويل الأموال في المنطقة العربية، 2016

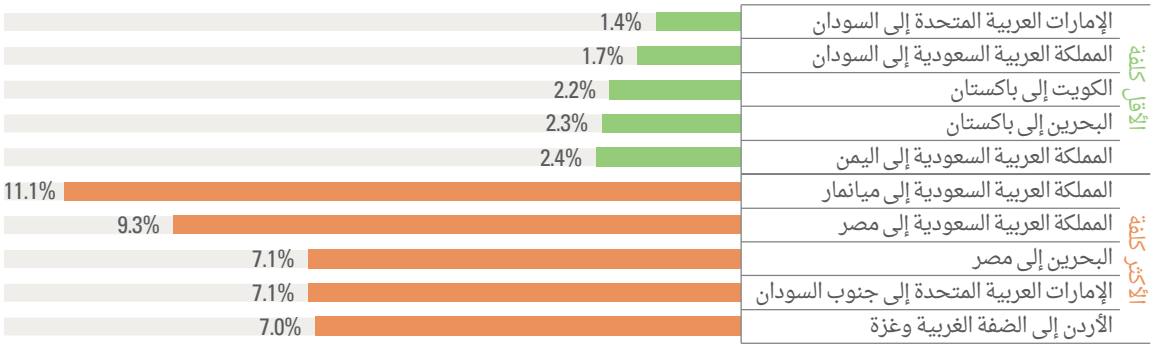

المصدر: حسابات الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة. بالاستناد إلى World Bank, 2016a.
ملاحظة: اتُبعت منهجيّة البنك الدولي للمتوسط العالمي لمجموع تكاليف إرسال التحويلات المالية، تبيّن هذه البيانات المتوسط البسيط للكلفة الإجمالية المترتبة على إرسال 200 دولار لكل مقدّم خدمات تحويلات مالية في عام 2016 مشمول في قاعدة بيانات أسعار التحويلات المالية في العالم.

إلى البلدان الثلاثة نفسها. وتسجل أدنى التكاليف من البحرين وعُمان إلى دولة فلسطين وتقتصر على 0.3 في المائة من المبلغ الأساسي، تليها تكاليف التحويل إلى مصر التي تبلغ من المملكة العربية السعودية 0.5 في المائة ومن الكويت 0.8 في المائة، نظراً لارتفاع حجم التحويلات المالية. وبوجه عام، بلغ متوسط كلفة إرسال 200 دولار من البلدان غير العربية وبلدان مجلس التعاون الخليجي إلى تسعة بلدان عربية متلقية للتحويلات المالية هي الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي ودولة فلسطين ولبنان ومصر والمغرب واليمن، 7.6 في المائة وهو يعادل متوسط المنطقة العربية، في حين أن متوسط كلفة إرسال 1,000 دولار بلغ 3.1 في المائة من المبلغ المحوّل[108].

ويتبين من الشكل 52 أدناه أن تكلفة التحويلات في 32 في المائة من جميع القنوات البالغ عددها 56 وتتوفر عنها بيانات ومنها على الأقل بلد عربي واحد في المنطقة تتجاوز عتبة 5 في المائة وفي 43 في المائة من القنوات التكلفة هي دون عتبة 5 في المائة ولكنها تظل فوق العتبة المستهدفة وهي 3 في المائة (الشكل 52). ويبين الشكل أن ربع القنوات جميعها تقع في "المنطقة الخضراء" بتكلفة 3 في المائة وأقل. وحسب قاعدة بيانات البنك الدولي لأسعار التحويلات المالية في العالم، لا يتجاوز متوسط تكلفة تحويل 200 دولار 1 في المائة لدى أكثر من 50 مقدّماً لخدمات التحويلات المالية، و5 في المائة لدى أكثر من 300 مقدم للخدمات، أي أن الهدف المقترح لخفض تكاليف التحويل إلى أقل من 3 في المائة بحلول عام 2030 قابل للتحقيق. وقامت جهات كبرى عديدة مقدمة لخدمات التحويلات المالية بإلغاء رسوم التحويل من حساب إلى آخر في قنوات تحويلات المبالغ الكبيرة، كما في الهند[109].

ولا تزال الجهود التي تبذلها المصارف الدولية الرئيسية في الامتثال للوائح التنظيمية أو ما يعرف "بتخفيف المخاطر"، تحول دون خفض تكاليف التحويلات المالية. وتعرّف فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وهي هيئة حكومية دولية تحارب المعاملات المالية غير المشروعة على الصعيد العالمي، "تخفيف المخاطر" على أنه ظاهرة تعمد فيها المؤسسات المالية إلى إنهاء العلاقات التجارية مع العملاء أو فئات من العملاء أو الحد منها، تفادياً للمخاطر بدلاً من إدارتها[110]. وفي بعض الحالات، تعتبر الحكومات أنّ التحويلات تستخدم في معاملات مالية غير مشروعة، مثل تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ما يدفعها إلى إغلاق الحسابات والقنوات. ووفقاً لمسح قام به البنك الدولي، تبين أن إغلاق حسابات مقدّمي خدمات التحويلات المالية ينتشر على نطاق واسع، ما يؤدي إلى زيادة التكاليف وتخفيض إمكانية الاستفادة من هذه الخدمات، لا سيما في الأسواق الصغيرة والمناطق النائية. وقد كان لتخفيف المخاطر أثر كبير على خدمات تحويل الأموال في الصومال، ما حث الحكومة البريطانية والبنك الدولي على التوصل إلى شراكة تعرف باسم "مبادرة القناة الآمنة"، لتحسين حركة التحويلات في ممر التحويلات المالية بين المملكة المتحدة والصومال وزيادة الشفافية ودعم تطوير نظام مالي سليم في الصومال[111].

(د) توصيات لتخفيض تكاليف تحويل الحوالات

يمكن خفض التكاليف التي يتكبّدها المهاجرون عند تحويل الأموال من خلال مزيج من التدخلات تشمل لوائح تنظيمية ومعلومات وشمول مالي وتكنولوجيا، ولكن ينبغي أن تأخذ هذه التدابير بالاعتبار الاحتياجات والإمكانات والتفضيلات الخاصة لمجموعات النساء والرجال المرسلة والمتلقية للتحويلات المالية، عن طريق:

(1) جمع بيانات مفصلة عن تكاليف التحويلات المالية

الرصد الفعال للآليات المالية المختلفة أساسي لخفض التكاليف، وتشكل قاعدة بيانات البنك الدولي لأسعار تحويل الأموال في قنوات التحويلات المالية الثنائية الخطوة الأولى في هذا الصدد. ولكن ينبغي أن تكون جميع البيانات والتحاليل مصنّفة على أساس الجنسين: فدخل المرأة والرجل يختلف وبالتالي يختلف كل من المبلغ المحوّل وطريقة تحويله ووجهة إنفاقه. وعلاوة على ذلك، ينبغي إجراء تحليل أعمق فيما يتعلق بإرسال الأموال من المناطق الريفية وإليها، وفي الظروف الصعبة مثل حالات ما بعد النزاع والأزمات. ينبغي أن يبرز جمع البيانات أي من المجموعات التي تتكبد رسوماً

الشكل 52. متوسط كلفة التحويلات المالية حسب الممر في المنطقة العربية، 2016

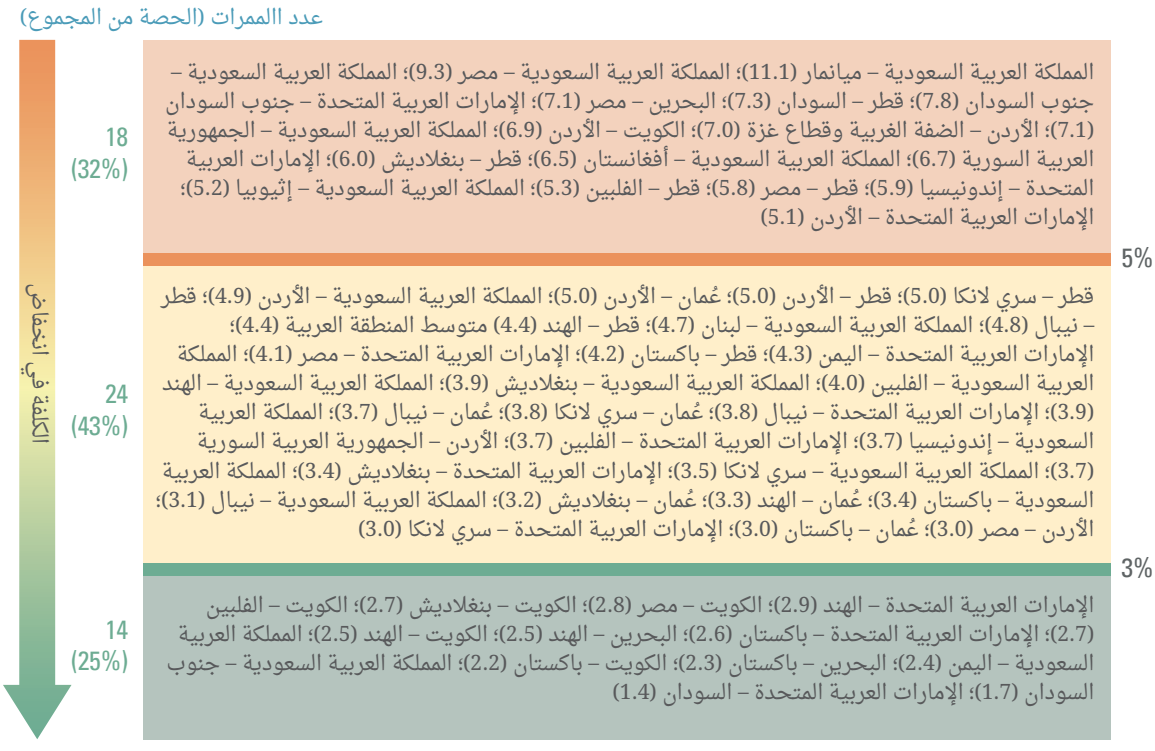

المصدر: حسابات الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة بالاستناد إلى قاعدة بيانات البنك الدولي لأسعار التحويلات في العالم.
ملاحظة: اتبعت منهجيّة البنك الدولي للمتوسط العالمي لكلفة إرسال تحويلات مالية، تبيّن هذه البيانات المتوسط البسيط للكلفة الإجمالية المترتبة على إرسال 200 دولار لكل مقدّم خدمات تحويلات مالية في عام 2016 مشمول في قاعدة بيانات أسعار التحويلات المالية في العالم.

أعلى ولا تستفيد من التقدم التكنولوجي الذي يسهم في الحد من تكاليف التحويل.

(2) تزويد المهاجرين بمزيد من المعلومات

بالإضافة إلى حصول من يحوّلون الأموال على معلومات دقيقة وحديثة ينبغي أن يبلّغوا بالطريقة الأسلم والأقل كلفة لنقل الأموال. ويقدر مؤشر "SmaRT" الذي أطلقه البنك الدولي مؤخراً لتقدير التكلفة التي قد يتكبدها المستهلك الذي تتوفر له المعلومات الكافية في كل ممر من ممرات التحويل. وتُحسب كالمتوسط البسيط للخدمات الثلاث الأقل كلفة لإرسال 200 دولار في كل ممر، معبرٌ عنه بالنسبة المئوية من مجموع المبلغ المُرسَل. وتُدرج معايير أخرى في حساب المؤشر "SmaRT"، مثل سرعة المعاملات، وإمكانية الوصول الفعلي إلى موقع المعاملات، وإمكانية الحصول على التكنولوجيا اللازمة لإتمام المعاملة. وبلغ المتوسط العالمي للتكلفة باستخدام هذه المنهجية 5.54 في المائة في الربع الأخير من عام 2016، وهو أدنى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 7.40 في المائة. ومن مجموع 365 ممراً للتحويلات المالية في قاعدة البيانات العالمية لأسعار التحويلات المالية، لدى ما مجموعه 54 ممراً أقل من ثلاث خدمات تلبي جميع معايير الشمول في مؤشر SmaRT، وليس لدى تسعة ممرات خدمة واحد يتأهل لذلك، ما يؤكد على أهمية مبادرات الشمول المالي في الحد من تكاليف التحويلات المالية[112]. وإضافة إلى تمكين المستخدمين من اختيار طريقة التحويل الأكثر كفاءة من حيث التكلفة، يمكّنهم الحصول على المعلومات الكافية والموثوقة من اللجوء إلى إجراءات الانتصاف في حال نشأت أي مشاكل تتعلق بالتحويلات المالية.

(3) زيادة المنافسة بين مقدمي خدمات التحويلات المالية

تتطلب زيادة عدد مقدمي خدمات التحويلات المالية اتخاذ تدابير مثل خفض متطلبات رأس المال وتخفيف اللوائح التنظيمية. ومع ذلك، ينبغي اتخاذ تدابير لضمان

أن الشراكات بين مقدمي خدمات التحويلات ومقدمي خدمات البريد والاتصالات (عمليات التحويل عبر الهاتف) ليست حصرية وتتيح انضمام وافدين جدد.

(4) تسخير التكنولوجيا وتيسير الحصول على الخدمات المتقدمة

انخفضت تكاليف التحويلات المالية في العديد من البلدان بفضل استخدام المنصات الرقمية لتحويل الأموال، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الرائدة في هذا المجال في المنطقة. فلا يستلزم التحويل الوصول الفعلي لمواقع إرسال الأموال وتَلَقيها، ويصير الدفع أسرع وأكثر أمناً، ويتيسّر تلقي التحويلات المالية في المناطق النائية. غير أن الأنظمة المتشددة على المعاملات العابرة للحدود وسلوكيات تخفيف المخاطر المعتمدة في المؤسسات المالية الكبرى تعوق اعتماد الوسائل الرقمية على نطاق أوسع في التحويلات المالية[113]. وترتبط التحويلات المالية الدولية بالعديد من المسائل التنظيمية والأمنية والتشريعية التي ينبغي تذليلها في مجال السياسات. فمثلاً، تستلزم الخدمات الفعالة المواءمةً في أنظمة المصارف والاتصالات بين الدول[114]. وحالياً، يقتصر تحويل الأموال عبر الهاتف النقال على الصعيد المحلي[115]. ونظراً لحجم سوق التحويلات المالية في المملكة العربية السعودية، تنشئ المصارف في المملكة إدارات خاصة للتحويلات المالية، يعمل بعضها بالشراكة مع الخدمات البريدية؛ وتشمل بعض خدمات هذه الإدارات التحويل الإلكتروني للأموال[116]. وينبغي أن تركز الاستراتيجيات ذات الصلة على سُبل استفادة الفئات المختلفة من المهاجرين وأسرهم في الوطن من هذه التكنولوجيات، وعلى كيفية تخطي التحديات المرتبطة بالبُنى الأساسية للإنترنت والمعرفة التقنية.

(5) تعزيز الشمول المالي للمهاجرين والأسر المعيشية المتلقية للتحويلات

في كثير من الأحيان لا يُشمل المتلقون للتحويلات والمُرسِلون لها على نحو وافٍ في النُظم المالية: فقد

الإطار 19. يمكن أن تخفّض التكنولوجيا من تكاليف التحويل

طوّرت مجموعة من الخدمات التكنولوجية لخفض تكاليف التحويلات المالية. وتسهم خدمات مثل WorldRemit، وهي شركة لتحويل الأموال عبر الهاتف النقال، في تخفيض تكاليف المعاملات وزيادة الاستفادة من خدمات التحويلات المالية في المناطق النائية. وترسل التحويلات المالية عبر الإنترنت باستخدام بطاقات الدفع عن طريق حاسوب أو تطبيق على الهاتف النقال، ويمكن للمرسِل أن يختار بين إرسال الأموال مباشرة إلى حساب مصرفي أو موقع استلام النقد أو محفظة نقدية متنقلة. وتشمل نُظم تحويل الأموال عبر الهواتف النقالة نظامي BitPesa وMPesa، ويقدّم هذان النظامان خدمات تحويل الأموال عبر نُظم الدفع عن طريق الهواتف النقالة. ويمكن أن تحوّل المبالغ الصغيرة بين حسابات الهواتف النقالة، والمبالغ الأكبر مباشرة إلى الحسابات المصرفية. ويقدم نظام BitPesa خدماته مقابل رسوم تحويل تبلغ 3 في المائة، ويمكن استلام الأموال بعد 30 دقيقة في بلد المنشأ[أ]. وإلى جانب تحسين حركة التحويلات، وتوفير بديل منخفض الكلفة لجهات تحويل الأموال والمصارف، تزيد خدمات مثل MPesa من الإلمام بالشؤون المالية، إذ تتيح منصة للخدمات المصرفية الأساسية[ب]. ووسعت هذه الخدمة مؤخراً عملياتها لتشمل الهند، وأتاحت خياراً جيداً للعمال المهاجرين من الهند إلى المنطقة العربية لإرسال الأموال إلى الوطن. ومع أن الفقراء وسكان المناطق الريفية لا يملكون في كثير من الأحيان حسابات مصرفية رسمية، تتجاوز نسبة استخدامهم الهواتف النقالة 90 في المائة. ولذلك، يشكل إرسال التحويلات المالية إلى المحافظ النقدية المتنقلة بديلاً حقيقياً لهم[ج].

المصدر: تجميع الإسكوا.

أ/ Walecik, 2016.

ب/ IFAD and the World Bank Group, 2015.

ج/ IFAD, n.d.

لا يملكون حساباً مصرفياً أو ليسوا على دراية بالطرق المختلفة لإرسال الأموال. ولهذا السبب، كثيراً ما يستخدم هؤلاء، ولا سيما المهاجرات اللواتي لا يملكن عادة حسابات مصرفية، آليات مكلفة وأحياناً خطيرة. وينبغي أن تركز جهود تعزيز الشمول المالي، ولا سيما في المناطق الريفية، والتعاون مع المؤسسات المالية على نشر معلومات عن الطرق الأقل كلفة والأكثر موثوقية لإرسال التحويلات المالية وتلقيها. ويؤكد الممثل الخاص للأمين العام المعني بشؤون الهجرة على الدور الحاسم للتحويلات المالية في تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بإنهاء الفقر وتحسين قدرة الفقراء على الصمود أمام الصدمات، إذا أمكن استخدامها كمنطلق لتحقيق الدمج المالي[117]. وبزيادة الإلمام بالشؤون المالية والوصول إلى خدمات المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، مثل مؤسسات التمويل البالغ الصغر والاتحادات الائتمانية، تزيد إمكانية الوصول إلى أنواع مختلفة من خدمات التحويلات المالية[118]. وكثيراً ما تتفاعل الجهات المرسِلة للتحويلات المالية والمتلقية لها مع النُظم المالية، ويمكن الاستفادة من هذا التفاعل لترسيخ علاقات طويلة الأمد مع المؤسسات المالية. ولذلك، من الأهمية الإقرار بأن أنماط إرسال التحويلات المالية تتأثر بالأعراف الاجتماعية التي تلتزم بها الأسر المعيشية العابرة للحدود ومجتمعاتها المحلية[119]. وتبيّن الدراسات أن احتمال الادخار أعلى لدى الأسر المعيشية المنخفضة الدخل المتلقية للتحويلات المالية، ما يزيد من الحاجة إلى الخدمات المالية وفي الوقت نفسه من الجدارة الائتمانية باستخدام تاريخ التحويلات كدليل على ذلك. وأخيراً، يحتاج العمال المهاجرون إلى خدمات مالية تتجاوز خدمات التحويلات المالية، لدعم الأهداف الطويلة الأجل مثل تمويل العودة إلى الوطن.

(6) ضمان استمرار خدمات تحويل الأموال في حالات الأزمات

في حين أن أنشطة التحويلات المالية واستثمارات المغتربين تجري بمعظمها خارج سيناريوهات الأزمات، هناك ما يدلّ على أن التحويلات المالية من اللاجئين وإليهم يمكن أن تدعم تنمية اللاجئين و/أو المجتمعات المحلية في بلدانهم[120]. ويمكن أن تدعم البلدان والجهات المعنية الأخرى حركة الأموال والتبادل هذه، وضمان وصولها إلى الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية التي تعاني من محنة، والتي كثيراً ما تكون مقطوعة عن القنوات المصرفية وقنوات التحويلات المالية الرسمية.

(7) الحيلولة دون القيود غير الضرورية لتحويلات الحوالات المشروعة

في إطار هذا النهج، توصي الهيئة الحكومية الدولية لمكافحة المعاملات المالية غير المشروعة في العالم، أن تستخدم المؤسسات المالية عمليات مبسطة للتحويلات منخفضة المخاطر ومنخفضة القيمة (أقل من 1,000 دولار) التي يمكن أن تحول دون القيود غير الضرورية للتحويلات المشروعة إلى مناطق معيّنة، لا سيما تلك التي تعاني أصلاً من هشاشة اقتصاد يعتمد على التحويلات المالية من الخارج[121].

(8) الامتناع عن فرض ضرائب على التحويلات المالية

دفعت الحاجة إلى التعويض عن انخفاض عائدات النفط بجميع بلدان مجلس التعاون الخليجي تقريباً إلى مناقشة احتمال فرض ضرائب على التحويلات المالية، ولكن لم تُعتمد سياسات رسمية بهذا الشأن حتى الآن. وتثير مثل هذه السياسات شواغل كثيرة، منها الآثار السلبية المحتملة على سوق العمل (قد تصير المنطقة مثلاً أقل جاذبية للعمال المهاجرين وهي تعتمد اعتماداً كبيراً عليهم)، والآثار الارتدادية على العمال ذوي الدخل المنخفض الذين يكافحون أصلاً لإرسال ما يكفي من التحويلات المالية. وقد تؤدي الضرائب إلى تغيّرات في سلوك إرسال التحويلات لدى المهاجرين، الذين قد يلجؤون إلى القنوات غير الرسمية لتفادي التكاليف الإضافية. ويثير ذلك بدوره شواغل متعلقة بالأمن والسياسات، ويعوق جهود جمع المعلومات الموثوقة عن مسار التحويلات المالية[122]. ويمكن أن يؤدي انخفاض حركة التحويلات المالية إلى زيادة في التكاليف، ما سيؤثر بشكل كبير على العديد من البلدان، مثل الأردن ومصر واليمن، التي تتلقى أكبر مبالغ مطلقة من التحويلات المالية من بلدان مجلس التعاون الخليجي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي[123].

جيم. الخلاصة: الحوكمة الشمولية للهجرة يمكن أن تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

أقرت البلدان بأهمية العلاقة وتعقيدها بين الهجرة الدولية والتنمية وضرورة معالجة التحديات التي تطرحها الهجرة واغتنام الفرص التي تتيحها في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، كما بالنسبة إلى المهاجرين وعائلاتهم[124]. وتترابط التنمية المستدامة وتنقل البشر بأربع طرق: مستوى التنمية يؤثر على الهجرة، وديناميات النزوح؛ والهجرة، ولا سيما القائمة على الحقوق ومهارات المهاجرين، تؤدي إلى مكاسب إنمائية فورية للمهاجرين؛ والمهاجرون، من مهاجرين وافدين ومهاجرين مغادرين ولاجئين، يساهمون في التنمية المستدامة في مجتمعات البلدان التي تستضيفهم والبلدان التي يعبرونها وبلدانهم الأصلية؛ والمهاجرون واللاجئون والنازحون يكونون في كثير من الأحيان معرضين للمخاطر، وينبغي مراعاة احتياجاتهم الخاصة بهدف "ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب"[125]. ويمكن أن يكون لخطط الحوكمة على المستويات المختلفة دور مهم في تيسير الهجرة وتعزيز القدرات الكامنة والتصدي للمخاطر والتحديات.

وتشكل خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة التي تتضمنها منبراً مجدياً للنظر في أبعاد الهجرة وروابطها المباشرة وغير المباشرة بالتنمية. وإضافة إلى العديد من مقاصد أهداف التنمية المستدامة التي تشير صراحةً إلى الهجرة، وترتبط مقاصد أخرى بتنقل البشر وإن لم تذكر الهجرة صراحةً.

ويرسّخ المقصد 7 من هدف التنمية المستدامة 10 مفهوماً واسعاً لحوكمة الهجرة في خطة عام 2030. فهو يحثّ جميع الحكومات وأصحاب المصلحة على تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظّم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة. ويقرّ هذا الهدف إذاً بإمكانيّة تحسين أثر الهجرة الإيجابي ونطاقه على التنمية بالنسبة إلى المهاجرين ومجتمعات المنشأ والعبور والمقصد. وتمكّن الإدارة الجيّدة لسياسات الهجرة المهاجرين، نساءً ورجالاً، وتحمي حقوقهم، وتضمن لهم ظروف عمل لائقة، وتتيح لهم الخيارات والحريات. وللسياسات القطرية المتعلقة بالحركة عبر الحدود وبالرعايا الأجانب مثلاً أثر مباشر على إمكانيّة حصول ملتمسي اللجوء واللاجئين على الحماية. وتركّز سياسات الهجرة التي تتسم بحسن الإدارة أيضاً على إنقاذ الأرواح من خلال البحث والإنقاذ، في البحر كما في البر؛ وتضمن وجود نُظم دخول تراعي متطلبات الحماية وتوفر مراكز استقبال إنسانية وكافية وآليات فرز ونُظم معاملة وإحالة متمايزة ونُظم جمع البيانات وإمكانية الاستفادة من إجراءات لجوء عادلة وفعالة، وسُبل العودة وإعادة دمج الأشخاص الذين يتبيّن أنهم ليسوا بحاجة إلى حماية دولية.

وفي ضوء المناقشات الجارية حول الاتفاق العالمي للأمم المتحدة بشأن الهجرة الآمنة والمنظّمة والنظامية، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وإطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، ينبغي أن يغتنم المجتمع الدولي الفرصة لتعزيز التعاون الدولي والاستفادة من الإمكانات الإنمائية الكامنة في تنقّل البشر. وينبغي النظر في العناصر الرئيسية التالية كأساس لإنشاء نُظم إدارة متكاملة للهجرة.

العناصر الرئيسية في حوكمة الهجرة

أ. **ينبغي أن يكون تمكين المهاجرين في صلب خطط الحوكمة جميعها:** ينبغي أن يكون دعم حريات المهاجرين وإمكاناتهم، رجالاً ونساءً، في صميم خطط حوكمة الهجرة جميعها، لترسيخ الالتزام الدولي باعتبار المهاجرين، رجالاً ونساءً، أولاً أصحاب حقوق. كما أنّ تعزيز حقوق جميع المهاجرين ومهاراتهم ورفاههم شرط ضروري لنجاح المبادرات السياساتية، التي تعزز بدورها التنمية المستدامة للمهاجرين ومن خلالهم.

ب. **تستلزم أهداف التنمية المستدامة المترابطة نهجاً شمولياً:** يتناول هذا الفصل بالتفصيل مؤشرات فردية وخيارات سياساتية لازمة لتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالهجرة. وتبيَّن من النقاش أن المؤشرات مترابطة ترابطاً وثيقاً وأنه لا بد من النظر في خلفياتها الأوسع نطاقاً. ولذلك، من المهم اعتماد نَهجٍ

شمولي في وضع السياسات وإعداد البرامج بدلاً من التركيز حصراً على المؤشرات الفردية.

ج. **حوكمة هجرة تتجاوز سياسات الهجرة:** لا تقتصر حوكمة الهجرة على سياسات الهجرة بالمعنى الضيّق. فجميع الأطر القائمة وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة تقرّ بأنّ مجموعة واسعة من السياسات الإنمائية والتدخلات ذات الصلة ينبغي أن تتضمن عناصر مراعية للفوارق بين الجنسين وخاصة بالمهاجرين. وينبغي للسياسات الأساسية للهجرة السليمة، ويُقصد بها التدخلات التي تنظم كيفية مغادرة البلد والدخول إليه بما في ذلك الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن الهجرة، أن تكون مراعية للتنمية وتعالج الشواغل الإنمائية الرئيسية وتركّز على تمكين المهاجرين. ولكن من المهم الإقرار بأنّ السياسات والبرامج المتعلقة بالهجرة لا تقتصر على خيارات سياساتية، وبأنه ينبغي للسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالصحة والتعليم والعمل والاستثمار والإسكان والتوسع الحضري والزراعة والتنمية الريفية وشؤون الجنسين والنزاعات والبيئة أن تضع جميعها بالاعتبار الهجرة والهجرة العابرة والنزوح الداخلي واللاجئين. والمساعي الرامية إلى تعميم الهجرة في السياسات العامة والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ودون الوطنية ضرورية لمراعاة الطابع العرضي للهجرة والنزوح.

د. **التعاون بين المؤسسات أساسي لحوكمة الهجرة الشاملة:** التعاون المجدي ضمن المؤسسات وفيما بينها ضروري للمضي نحو نُهج أكثر شمولية في حوكمة الهجرة. فهذه المؤسسات، ومنها مجموعات العمل والمجالس واللجان، تعزز الاتساق المؤسسي والسياساتي، وتتصدى للتحديات في وجه اتباع نُهج سياساتية متماسكة نشأت بفعل أطر مؤسسية وسياساتية مجزأة، على النحو المبين في الوثيقة الختامية للحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية للأمم المتحدة في عام 2013[126]. وتتطلب هذه المؤسسات إشراك الجهات المعنيّة الكبرى، بما فيها المنظمات المعنية بشؤون المهاجرين واللاجئين والمغتربين.

هـ. **النظر في الاحتياجات والقدرات الخاصة بالمجموعة وبكل من الجنسين:** ينبغي أن تأخذ سياسات الهجرة التي تتسم بحسن الإدارة بالاعتبار التحديات المحددة التي تواجهها شرائح السكان المختلفة. فمثلاً، قد تحتاج المهاجرات إلى خدمات في الرعاية الصحية الأساسية ترتبط في كثير من الأحيان بالحقوق الجنسية والإنجابية، في حين يحتاج الذكور من المهاجرون الذين كثيراً ما يعانون من إصابات مهنية في بيئة عمل مرتفعة المخاطر إلى خدمات صحية مختلفة. وقد تسهم السياسات التي لا تأخذ بالاعتبار فئات المهاجرين المختلفة في زيادة تهميش من هم بالفعل أكثر تعرضاً للمخاطر، ومنهم المهاجرون غير النظاميين. ويساعد فهم هذه الأبعاد المختلفة في وضع سياسات أكثر فعالية ومحددة الهدف. ومن هنا الحاجة إلى بيانات مصنّفة لفهم هذه الاختلافات والحيلولة دون نواتج سياساتية سلبية غير متوقعة.

و. **خطط حوكمة قائمة على الأدلة تستلزم معلومات موثوقة:** يسلط النقاش حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في هذا الفصل الضوء على الثغرات الكبيرة في البيانات المتعلقة بالسكان المهاجرين. وتنفيذ المقصد 18 من الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة بشأن تحقيق زيادة كبيرة في توفر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصّلة حسب الدخل والجنس والسن والانتماء العرقي والوضع كمهاجر، أمر بالغ الأهمية لفهم أوجه انكشاف المهاجرين على المخاطر وإمكاناتهم فيما يتعلق بالمقاصد العامة لأهداف التنمية المستدامة.

ز. **حوكمة الهجرة لا تقتصر على المهاجرين:** الهجرة لا تحدث في فراغ. فأثر حركات الهجرة لا يقتصر على المهاجرين من رجال ونساء، بل يؤثر على مجتمعات المهاجرين في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. ولهذا السبب، ينبغي أن تأخذ حوكمة الهجرة بالاعتبار أين تلزم التدخلات الخاصة بالهجرة، ومتى ينبغي أن توجه التدخلات إلى المجتمعات المحلية المتأثرة بالهجرة بما في ذلك السكان غير المتنقلين.

ح. **حوكمة الهجرة تُعنى بالنتائج والآثار:** تشير مناقشة أطر قياس سياسات الهجرة التي تتسم بحسن الإدارة إلى تفضيل المؤشرات على مستوى المدخلات والنتائج عوضاً عن مستوى النتائج: فتقييم ما إذا كان

لدى بلد معين سياسة أو مؤسسة معينة أسهل من تقييم أثرها. فإلى جانب التحديات المنهجية في وضع قياسات لهذه السياسات، من الأهمية أن يتذكر صانعو السياسات أنّ حوكمة الهجرة الجيّدة تُعنى أولاً وقبل كل شيء بالنواتج والآثار.

ط. **مطلوب حوكمة متعددة المستويات:** الإدارة الفعالة للهجرة تشمل مستويات حكومية مختلفة، بما في ذلك على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والثنائية والعالمية. وللهيئات دون الوطنية، مثل البلديات، دور حاسم في تلبية احتياجات السكان المتنقلين أو في إشراك المغتربين. وعلى المستوى الإقليمي، ينظم المنتدى العربي للتنمية المستدامة مناقشات حول الهجرة الدولية وينظر في التقارير القطاعية الإقليمية المتعلقة بالهجرة الدولية. وتنظر خارطة الطريق التي وضعها إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الذي اعتُمد في الدورة التاسعة والعشرين للإسكوا، في كيفية الربط بين المسائل المتصلة بالهجرة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتعزيز التنمية المستدامة في جميع أنحاء المنطقة العربية. وفي حين أن معالجة آثار النزوح الواسع النطاق داخل بلدان المنطقة وفيما بينها من الأولويات الرئيسية لترسيخ التنمية المستدامة، ينبغي أن تركز الأنشطة أيضاً على مقاصد أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالهجرة، ولا سيما تلك المتعلقة بحماية حقوق العمال المهاجرين، وتعزيز بيئة عمل سليمة وآمنة، وخاصة للنساء المهاجرات، وتيسير الهجرة على نحو منظم وآمن ونظامي ومسؤول، وتخفيض تكاليف معاملات التحويلات المالية للمهاجرين.

ويُظهر تقرير التنمية البشرية لعام 2016 أن غالبية بلدان العالم قد تضافرت لتعزيز التجارة العالمية وحماية الاستثمار، في حين لا يلتزم أكثر من 50 بلداً بحماية حقوق المهاجرين كبشر وحقوقهم الاقتصادية كعمال[127]. وأفاد المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين أن تحسين الحوكمة العالمية للهجرة يعود بالفائدة على جميع الدول، إذ يستحيل التعامل مع هذه الظاهرة العالمية من منطلق فردي أو ثنائي أو حتى إقليمي[128].

ولهذا السبب، ينبغي للبلدان والجهات المعنية أن تشارك بفعالية في المناقشات حول الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والنظامية والمنظّمة، بغية تيسير الهجرة، وتحسين ظروف العمل وحقوق الإنسان لجميع المهاجرين. ويمكن أن تساهم الهجرة في تسريع التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، فالجميع مستفيدون من تنقل البشر على نحو أسهل وأقل كلفة وأكثر أمناً.

المرافق

© Ahmed Rady/IOM - مجموعة كبيرة من المهاجرين، مصر.

المرفق الأول

التعريفات المستخدمة في هذا التقرير

العفو	إعفاء عام، أو "تسوية الأوضاع القانونية" أو "إضفاء الطابع القانوني" يمنحه بلد لأشخاص يمكنهم إثبات إقامتهم فيه مع أن هذه الإقامة غير مصرّح بها.
اللجوء	شكل من أشكال الحماية تمنحه الدولة على أراضيها استناداً إلى مبدأ عدم الإعادة القسرية وحقوق اللاجئين المعترف بها دولياً ووطنياً. يمنح اللجوء للشخص غير القادر على الحصول على الحماية في البلد الذي يحمل جنسيته و/أو الذي يقيم فيه خشية من الاضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معنية أو رأي سياسي.
طالب اللجوء	شخص يلتمس الحماية من الاضطهاد أو الأذى الخطير في بلد ليس بلده، وينتظر البت في طلبه للحصول على صفة لاجئ بموجب الصكوك الدولية والقومية. في حال رفض طلبه، عليه مغادرة البلد ويجوز طرده كأي شخص لا يحمل جنسية البلد تنطبق عليه هذه الحالة غير النظامية أو غير القانونية، ما لم يُمنح إذناً بالمكوث لأسباب إنسانية أو أي أسباب أخرى.
العمل بالاسترقاق	الخدمات التي يقدمها عامل تحت ظروف الاسترقاق الناشئة عن اعتبارات اقتصادية، وأهمها المديونية من خلال القروض أو السَّلَف. وحيث تكون القروض هي السبب الأساسي للعمل بالسخرة، فالتبعات هي ارتباط العامل (أو من يعولهم أو ورثته) مع دائن معيَّن لفترة محددة أو غير محددة حتى يسدد الدَّين.
الطفل	كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه (المادة 1 من اتفاقية حقوق الطفل، 1989).
الاسترقاق على أساس الدَّين	الحال أو الوضع الناجم عن ارتهان مدين بتقديم خدماته الشخصية أو خدمات شخص تابع له ضمانا لدين عليه، إذا كانت القيمة المنصفة لهذه الخدمات لا تستخدم لتصفية هذا الدين أو لم تكن مدة هذه الخدمات أو طبيعتها محددة (المادة 1(a) من الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق، 1956).
الترحيل	إجراءات سيادية للدولة لإخراج شخص من غير المواطنين من أراضيها إلى بلده الأصلي أو إلى بلد ثالث بعد رفض إدخاله البلاد أو نهاية تصريح إقامته فيها.
الاعتقال	القيود على حرية التنقل من خلال الحبس الذي تأمر به سلطة إدارية أو قضائية. وهناك نوعان من الاعتقال: الاعتقال الجنائي، والغرض منه العقوبة على جريمة مرتكبة؛ والاعتقال الإداري الذي يضمن إمكانية تنفيذ إجراء إداري آخر (كالترحيل أو الطرد). وفي معظم البلدان يخضع المهاجرون غير النظاميين للاعتقال الإداري، لأنهم انتهكوا قوانين ولوائح الهجرة التي لا تعتبر جرائم. وفي الكثير من الدول، وفي العديد من الدول، يجوز أيضا احتجاز شخص غير مواطن إداريا ريثما يتخذ قرار بشأن وضع لجوئه أو دخوله الدولة أو إخراجه منها.
المغتربون	يعرّف المغتربون بشكل واسع على أنهم أشخاص وأفراد أو شبكات وجمعيات ومجتمعات محلية، غادروا بلدهم الأصلي، ولكن لا يزالوا يحتفظون بروابط مع أوطانهم. ويشمل هذا المفهوم مجتمعات المغتربين المستقرين في الخارج والعمال المهاجرين المقيمين في الخارج بصفة مؤقتة، والمغتربين الحاملين لجنسية بلدهم المضيف والحاملين جنسيتين، والمهاجرين من الجيلين الثاني والثالث.

النازحون	أشخاص أو مجموعات أشخاص أجبروا على الهرب أو على مغادرة منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، لا سيما نتيجة أو سعيا لتفادي آثار النزاع المسلح وحالات العنف العام، أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان المصدر: مقتبس من المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي، الأمم المتحدة، 1998.
النزوح	تحركات أشخاص أجبروا على الهرب أو على مغادرة منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، لا سيما نتيجة أو سعيا لتفادي آثار النزاع المسلح وحالات العنف العام، أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان المصدر: مقتبس من المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي، الأمم المتحدة، 1998.
الهجرة الميسرة	رعاية أو تشجيع الهجرة النظامية من خلال جعل السفر أسهل وأكثر ملاءمة. وقد يحدث هذا من خلال عملية بسيطة لطلب تأشيرة أو إجراءات تفتيش ركّاب فعالة يضطلع بها عدد كافٍ من الموظفين
هجرة الأسرة	مفهوم عام للم شمل الأسرة وهجرة الأسرة بكاملها.
لم/جمع شمل الأسرة	العملية التي يجتمع فيها ثانية أفراد أسرة فرّقتهم الهجرة القسرية أو الطوعية في بلد غير بلد المنشأ.
عمل السخرة/العمل القسري	جميع الأعمال أو الخدمات التي تفرض عنوة على أي شخص تحت التهديد بأي عقاب، والتي لا يكون هذا الشخص قد تطوع بأدائها بمحض اختياره. (المادة 2(1) من اتفاقية منظمة العمل الدولية لعمل السخرة لعام 1930 (رقم 29).
العودة القسرية	العودة الإجبارية للفرد إلى بلد المنشأ أو بلد عبور أو بلد ثالث بفعل إجراء إداري أو قضائي.
حوكمة الهجرة	منظومة من المؤسسات والأطر القانونية والآليات والممارسات الرامية إلى تنظيم الهجرة وحماية المهاجرين. ويستخدم هذا المصطلح بشكل يكاد يرادف "إدارة الهجرة"، مع أن مصطلح إدارة الهجرة يشير في بعض الأحيان إلى معنى أضيق نطاقاً، هو تنظيم الحركة بين الحدود على صعيد الدولة.
المهاجرون من ذوي المهارات/ المؤهلات العالية	لا يوجد توافق دولي على تعريف محدد لهذا المصطلح، وفي أحيان كثيرة يقصد به معنيان متداخلان. فبصفة عامة جداً يعتبر المهاجر ذو المهارات العالية شخصا من ذوي التعليم العالي، وهو عادة شخص راشد أكمل ما لا يقل عن سنتين من التعليم ما بعد الثانوي، وبمعنى أكثر تحديداً، المهاجر ذو المهارات العالية هو الشخص الذي حصل، سواء من خلال التعليم العالي أو الخبرة المهنية، على مستوى المؤهلات المطلوبة عادة لممارسة المهنة.
الإدماج	يستخدم هذا المصطلح ويفهم بشكل مختلف في بلدان وسياقات مختلفة، فيمكن تعريف "الإدماج" بأنه العملية التي يصبح من خلالها المهاجرون مقبولين في مجتمع ما، سواء كأفراد أم مجموعات. وعموماً يشير المصطلح إلى عملية تكيّف في اتجاهين من جانب المهاجرين والمجتمعات المضيفة، مع اختلاف المتطلبات الخاصة لقبول المجتمع المضيف من بلد إلى آخر. ولا يعني الادماج بالضرورة استيطان دائم ولكن يعني اعتبار حقوق وواجبات كل من المهاجرين والمجتمعات المضيفة، بما في ذلك حق الحصول على الخدمات وسوق العمل، وتحديد واحترام مجموعة القيم الأساسية التي تربط بين المهاجرين والمجتمعات المضيفة في غاية مشتركة. والدمج المحلي هو إحدى الحلول الثلاثة الدائمة لمعالجة محنة اللاجئين. ويمكن أن ينطبق المفهوم أيضاً لضحايا الاتجار بالبشر والأطفال غير المصحوبين بذويهم.

الهجرة الداخلية	تحركات الناس من منطقة في بلد ما إلى منطقة أخرى في البلد نفسه، لغرض أو إنشاء مكان إقامة جديد. قد تكون هذه الهجرة مؤقتة أو دائمة. يتحرك المهاجرون الداخليون ولكنهم يظلون في حدود بلادهم (مثل الهجرة من الريف إلى المدن).
النازحون داخلياً	أشخاص أو مجموعات أشخاص أجبروا على الهرب أو مغادرة منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، لا سيما نتيجة أو سعياً لتفادي آثار النزاع المسلح وحالات العنف العام، أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان، ولكن الذين لم يعبروا الحدود الدولية. (المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي، E/CN.4/1998/53/Add.2).
الهجرة الدولية	تحركات أفراد يغادرون بلدهم الأصلي أو بلد إقامتهم، للإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة في بلد آخر. وفي هذه الحالة، يعبرون الحدود الدولية.
قانون الهجرة الدولي	المعايير والمبادئ الدولية المتعلقة بالهجرة المستمدة من سيادة الدولة - مثل الحق بالسماح بدخول المهاجرين واحتجازهم وطردهم، وبمكافحة الاتجار بالمهاجرين وتهريبهم، وبحماية الحدود، وبمنح الجنسية) - ومن صكوك حقوق الإنسان. ويؤلف هذان العنصران الركيزتين الأساسيتين لقانون الهجرة الدولي. وتتوزع صكوك قانون الهجرة الدولية على عدة فروع من القانون، كقانون حقوق الإنسان، والقانون الإنساني، وقانون العمل، وقانون اللاجئين، والقانون القنصلي، وقانون التجارة، والقانون البحري.
المهاجر غير النظامي	شخص ليس لديه وضع قانوني في البلد المضيف نتيجة دخول غير شرعي، أو انتهاك لشروط الدخول، أو انتهاء مدة تأشيرته. ويغطي هذا التعريف، ومن جملة أمور أخرى، الأشخاص الذين عبروا بلداً أو دخلوا بلداً مضيفاً بشكل قانوني ولكنهم أقاموا فيه لفترات أطول من المسموح بها أو عملوا فيه بوظائف بشكل غير قانوني (ويسمى هذا أيضاً مهاجراً متسللاً أو غير موثق أو مهاجراً في وضع غير نظامي). ويفضل مصطلح "غير نظامي" على "غير قانوني" لأن الأخير يحمل دلالة جنائية وينظر إليه على أنه ينفي إنسانية المهاجرين.
الهجرة غير النظامية	حركات انتقال تجري خارج المعايير التنظيمية للبلدان المرسلة وبلدان العبور والبلدان المستقبلة. وليس هناك تعريف واضح ومقبول من الجميع للهجرة غير النظامية. فهي، من منظور بلدان المقصد، الدخول أو البقاء أو العمل في البلد بدون التصاريح أو الوثائق اللازمة بموجب قوانين الهجرة. أما من منظور البلدان المرسلة، فالوضع غير النظامي يظهر مثلاً في حالات عبور شخص للحدود الدولية بدون جواز سفر أو وثائق سفر صالحة، أو لا يلبي المتطلبات الإدارية لمغادرة البلد. ولكن ثمة ميل إلى حصر استخدام مصطلح "الهجرة غير القانونية" في حالات تهريب اللاجئين أو الاتجار بالأشخاص.
هجرة العمال	تحركات أشخاص من دولة إلى أخرى أو ضمن البلد الذين يقيمون فيه، لغرض العمالة وتدرج قوانين الهجرة في معظم البلدان هجرة العمال. وتضطلع بعض الدول بدور فعال في تنظيم هجرة العمال إلى الخارج وتسعى إلى توفير فرص عمل لمواطنيها في الخارج.
العمال المهاجرون من ذوي المهارات المتدنية/المتوسطة	ليس هناك تعريف متعارف عليه دولياً للعمال المهاجرين من ذوي المهارات المتدنية والمتوسطة. يُعتبر من ذوي المهارات المتوسطة كل شخص يتطلب درجة معينة من التدريب والتأهيل حتى يتمكن من مزاولة العمل بالكفاءة القصوى/الفضلى، علماً أن هذا التدريب لا يكون للمدة ذاتها أو بالكثافة نفسها المطلوبة لتصنيف العامل على أنه ماهر (أو حرفي)، كونه يُقاس بالأسابيع أو الأيام وليس بالسنوات، كما أن مستواه لا يكون عادة من المستوى الجامعي. ويجب تصنيف ما يُعرف بالعمال اليدويين (كالعاملين في مجال الإنتاج أو البناء) على أنهم من أصحاب المهارات المتوسطة. أما العمال من ذوي المهارات المتدنية، فهم الأشخاص الذين تابعوا دورات تدريبية أقل من تلك التي تابعها العمال من ذوي المهارات المتوسطة أو الذين لم يتابعوا أي دورة على الإطلاق واكتسبوا مهاراتهم خلال مزاولتهم لعملهم.
المهاجر	أي شخص انتقل أو ينتقل عبر الحدود الدولية أو في حدود دولة واحدة بعيداً عن مكان إقامته المعتاد بغض النظر عن (1) وضعه القانوني؛ (2) وإذا الانتقال طوعياً أم قسرياً؛ (3) وأسباب الانتقال؛ (4) طول مدة إقامته.

حركة المهاجرين	عدد المهاجرين الذين ينتقلون، أو يعملون للحصول على إذن بالانتقال، من وإلى مكان معين في فترة زمنية محددة.a
عدد المهاجرين	عدد المهاجرين المقيمين في بلد معيَّن في فترة زمنية محددة.
العامل المهاجر	"الشخص الذي سيزاول، أو ما برح يزاول نشاطاً مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها" (المادة رقم 2(1) من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع المهاجرين وأفراد أسرهم لعام 1990).
الهجرة	تحركات أشخاص أو مجموعة من الأشخاص، سواء عبر الحدود الدولية أو داخل الدولة. وهي تحركات سكانية تشمل أي نوع من تحرك الناس أياً كانت مدته أو تركيبته أو أسبابه، وتشمل هجرة اللاجئين، والنازحين والمهاجرين لدوافع اقتصادية، والأشخاص الذين ينتقلون لغايات أخرى بما فيها لم شمل الأسرة.
إدارة الهجرة	مصطلح يستخدم للإحاطة بالوظائف الحكومية العديدة ضمن نظام وطني للإدارة المنظمة والإنسانية للهجرة عبر الحدود، ولا سيما إدارة دخول الأجانب وتواجدهم ضمن حدود الدولة، وحماية المهاجرين وغيرهم ممن هم في حاجة إلى الحماية. ويشير إلى نَهجٍ مخطط له لوضع السياسات والاستجابات التشريعية والإدارية لمسائل الهجرة الأساسية.
التحركات المختلطة (الهجرة المختلطة أو التدفقات المختلطة)	تحركات مختلطة لعدد من الأشخاص يسافرون معاً، عموماً بطريقة غير نظامية، يقاسمون الطرق أو وسائل السفر عينها لأسباب مختلفة ولديهم احتياجات وملامح مختلفة، ويمكن أن تشمل اللاجئين وطالبي اللجوء، وأشخاص متاجر بهم، وأطفال غير مصحوبين بذويهم أو منفصلين عنهم، ومهاجرين في أوضاع غير نظامية. المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مواجهة تحركات الهجرة المختلطة: خطة عمل من عشرة نقاط، 2012، ص. 291.
التجنيس	منح الدولة لجنسيتها إلى شخص من غير مواطنيها من خلال إجراء رسمي وبناءً على طلب الشخص المذكور. لا يوفر القانون الدولي قواعد مفصّلة عن التجنيس، ولكنه يقر بأهلية كل دولة لتجنيس الأشخاص غير المواطنين فيها الذين يتقدمون بطلب لحمل جنسيتها.
عدم الإعادة القسرية	مبد أساسي في القانون الدولي للاجئين الذي يحظر على الدول طرد أو إعادة لاجئ إلى المكان حيث تكون حياته أو حريته فيه مهددة أو إذا كانت هناك أسباب حقيقية تدعو إلى الاعتقاد بأنه سيتعرض لخطر التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو قد يتعرض لخطر الاختفاء القسري أو المعاناة من ضرر آخر لا يمكن إصلاحه.
عوامل الدفع والجذب	كثيراً ما يجري تحليل الهجرة بـ "نموذج الدفع والجذب"، الذي ينظر في عوامل الدفع التي تدفع الناس إلى مغادرة بلدهم (مثل المشاكل الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية)، وعوامل الجذب التي تجتذبهم إلى بلد المقصد.
السماح بالدخول مجدداً	إجراء للدولة تقبل بموجبه لشخص (من مواطنيها، أو من بلد ثالث، أو من بدون جنسية) أن يدخل البلاد مجدداً.

لاجئ	كل شخص يجد نفسه بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج البلد الذي يحمل جنسيته ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يرغب أن يستظل بحماية ذلك البلد. المادة 1A(2) من الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين، المادة 1A(2)، لعام 1951 كما جرى تعديلها في بروتوكول عام 1967). وإضافة إلى تعريف اللاجئ في المادة 1(2) من اتفاقية عام 1951الخاصة بوضع اللاجئين، تعرّف اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 اللاجئ على أنه كل شخص "يجد نفسه مضطراً، بسبب عدوان أو احتلال خارجي أو سيطرة أجنبية أو بسبب أحداث تهدد بشكل خطير الأمن العام في جزء من البلد المنشأ أو في أراضيه كلها، أو البلد الذي يحمل جنسيته، إلى أن يترك محل إقامته العادية ليبحث عن ملاذ له في مكان أخر خارج بلده الأصلي أو البلد الذي يحمل جنسيتها. كذلك ينص إعلان كارتاخينا لعام 1984 على أن اللاجئين يشملون أيضاً الأشخاص الذين يهربون من بلدهم بسبب تعرض حياتهم أو أمنهم أو حريتهم للخطر جراء حالات العنف العام والاعتداء الأجنبي والنزاعات الداخلية والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان أو غيرها من الظروف التي تخلّ بالنظام العام.
تحديد وضع اللاجئين	عملية (تضطلع بها الدولة و/أو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) لتحديد ما إذا كان فرد ما لاجئاً أم لا بحسب القانون الوطني أو الدولي المعمول به.
الهجرة النظامية	الهجرة التي تحصل من خلال القنوات المعترف والمسموح بها.
تسوية الأوضاع القانونية	أي عملية أو برامج تسمح بموجبها السلطات في دولة ما لغير المواطنين الموجودين على أراضيها في أوضاع غير نظامية أو ليس لديهم الوثائق اللازمة للمكوث بشكل قانوني في الدولة. وتشمل بعض الممارسات التقليدية منح العفو (أو ما يُعرف أيضاً بتسوية الأوضاع) لغير المواطنين الذين مضى على إقامتهم في البلد بصورة غير نظامية فترة زمنية محددة، ولم يتبين ما يمنع تسوية أوضاعهم.
إعادة الدمج	إعادة احتواء أو إعادة إدماج شخص ما في مجموعة أو عملية، مثل مهاجر في مجتمع بلده الأصلي أو بلد إقامته المعتاد.
التحويلات المالية	تحويلات مالية دولية متعددة الاتجاهات وطوعية وخاصة يقوم بها المهاجرون، فردياً أو جماعياً، إلى أشخاص يقيمون معهم صلات وثيقة.
العودة إلى الوطن	الحق الشخصي للاجئ أو أسير حرب أو محتجز مدني في العودة إلى بلد جنسيته بموجب الشروط الخاصة المحددة في مختلف الصكوك الدولية (اتفاقيات جنيف 1949 وبروتوكولاتها الإضافية، 1977، واللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية الملحقة باتفاقية لاهاي الرابعة لعام 1907، وصكوك حقوق الإنسان وكذلك القانون الدولي العرفي). ويمنح الفرد خيار العودة إلى الوطن شخصياً ولكن ليس للقوة المحتجزة له. وفي قانون النزاع المسلح الدولي، تنطوي الإعادة إلى الوطن أيضا على التزام سلطة الاحتجاز بالإفراج عن الأشخاص المؤهلين (الجنود والمدنيين) وواجب البلد المنشأ في استقبال رعاياه في نهاية الأعمال الحربية. وحتى ولو لم يتضمن قانون المعاهدات قاعدة عامة بشأن هذه النقطة، فمن المقبول اليوم أن توافق جميع الأطراف المعنية ضمناً بعودة أسرى الحرب والمحتجزين المدنيين إلى أوطانهم. وينطبق مصطلح العودة إلى الوطن أيضاً على المبعوثين الدبلوماسيين والمسؤولين الدوليين في وقت الأزمات الدولية وكذلك على المغتربين والمهاجرين.

إعادة التوطين	تحركات الأشخاص (اللاجئين والنازحين داخلياً، إلخ) إلى منطقة جغرافية وبيئة أخرى تكون عادة في بلد ثالث ودمجهم فيها. وفي سياق اللاجئين، هو نقلهم من بلد التمسوا اللجوء فيه إلى دولة أخرى وافقت على قبولهم على أراضيها. ويُمنح اللاجئون عادة اللجوء أو أشكالاً أخرى من حقوق الإقامة الطويلة الأمد، وتتوفر لهم في العديد من الحالات فرصة الحصول على الجنسية.
الهجرة العائدة	عودة الشخص إلى بلده الأصلي أو محل إقامته المعاد عادة بعد قضاء عام واحد على الأقل في بلد آخر. ويمكن أن تكون هذه العودة طوعية أو غير طوعية، وتشمل الهجرة العائدة العودة الطوعية إلى الوطن.
العامل المهاجر الموسمي/الهجرة الموسمية	العامل المهاجر الذي يتوقف عمله، بطبيعته، على الظروف الموسمية، ولا يُؤدى إلا أثناء جزء من السنة. (المادة 2(2)(b) من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام 1990).
المهاجر من ذوي المهارات	العامل المهاجر الذي يمنح عادة بسبب مهاراته أو خبرته المهنية المكتسبة، معاملة تفضيلية فيما يتعلق بقبوله في البلد المضيف (ولذلك يخضع لقيود أقل فيما يتعلق بمدة إقامته وتغيير عمله ولم شمل عائلته).
التهريب	"تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى" (المادة 3(a) من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000). والتهريب، خلافاً للاتجار، لا يتطلب عنصر الاستغلال أو الإكراه أو انتهاك حقوق الإنسان.
انعدام الجنسية	حالة الفرد الذي لا تعتبره أي دولة من رعاياها بموجب قانونها الداخلي. قد يكون انعدام الجنسية ناجماً عن عدد من الأسباب مثل تضارب القوانين، ونقل الأراضي، وقوانين الزواج، والممارسات الإدارية، والتمييز، وعدم تسجيل المواليد، والتجريد من الجنسية (عندما تلغي الدولة جنسية الفرد) والتخلي عن الجنسية (عندما يرفض الشخص حماية الدولة).
هجرة (العمال) المؤقتة	هجرة العمال الذين يدخلون بلداً أجنبياً لفترة محددة ومحدودة قبل العودة إلى بلدانهم الأصلية.
العمال المهاجرون مؤقتاً	العمال المهرة أو شبه المهرة أو غير المدربين الذين يبقون في بلد المقصد لفترات محددة من الزمن كما هو محدد في عقد عمل مع العامل أو عقد خدمة مبرم مع مؤسسة. ويسمون أيضاً: العمال المهاجرون بموجب عقد استخدام.
الاتجار بالأشخاص	"تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال (المادة رقم 3(a) من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000). ويمكن أن يحدث الاتجار بالأشخاص داخل حدود دولة واحدة أو قد يكون له طابع عبر وطني.
العبور	توقف أثناء المرور لفترات زمنية متفاوتة أثناء الانتقال بين بلدين أو أكثر.
العمال المهاجرون غير الموثقين/العمال المهاجرون في وضع غير نظامي	العمال المهاجرون، أو أعضاء أسرهم، غير المصرح لهم بالدخول إلى دولة أو الإقامة أو العمل فيها.

ضحايا الاتجار بالبشر	أي شخص طبيعي يتعرض للاتجار بالبشر.
العودة الطوعية	العودة المدعومة أو المستقلة إلى بلد المنشأ أو بلد العبور أو أي بلد ثالث آخر على أساس قرار حر يتخذه العائد.
مجموعة معرضة للمخاطر	اعتماداً على السياق، أي مجموعة أو شريحة من المجتمع (مثل الأطفال، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأقليات العرقية أو الدينية، والمهاجرين ولا سيما الذين هم في وضع غير نظامي أو أشخاص متنوعي الجنس والميل الجنسي والهوية الجنسانية) المعرضين بدرجة أكبر لخطر التعرض لممارسات تمييزية وعنف أو حرمان اجتماعي أو مصاعب اقتصادية مقارنة بمجموعات أخرى في الدولة. وتتعرض هذه المجموعات لخطر أكبر في فترات النزاع أو الأزمات أو الكوارث.

المصدر: International Organization for Migration, IOM, Glossary on Migration, 3rd ed (سيصدر قريباً).

المرفق الثاني

بيانات البلدان

أ. الهجرة إلى المنطقة العربية

جدول المرفق 2.1 الهجرة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، 1990-2015

السنة	عدد المهاجرين الدوليين في منتصف السنة			
	عدد المهاجرين الدوليين من الجنسين	النسبة المئوية لعدد المهاجرين من مجموع السكان	النسبة المئوية للمهاجرات	بلدان المنشأ الأولى للجنسين
البحرين				
1990	173,212	34.9	29.1	الهند (60,505)، مصر (21,908)، باكستان (20,949)، بنغلاديش (20,442)، الفلبين (7,934)
2000	239,361	35.9	30.9	الهند (88,904)، باكستان (29,683)، بنغلاديش (28,889)، مصر (25,417)، الفلبين (12,508)
2010	657,856	52.2	27.7	الهند (259,915)، بنغلاديش (81,920)، باكستان (74,535)، مصر (67,374)، الفلبين (42,281)
2015	704,137	51.1	27.7	الهند (302,635)، بنغلاديش (78,396)، باكستان (74,710)، مصر (80,889)، الفلبين (48,059)
الكويت				
1990	1,074,391	52.2	39.0	الهند (375,183)، مصر (135,880)، باكستان (129,928)، بنغلاديش (126,783)، الفلبين (49,207)
2000	1,127,640	58.4	32.5	الهند (418,664)، باكستان (139,783)، بنغلاديش (136,047)، مصر (119,693)، الفلبين (58,906)
2010	1,871,537	61.2	30.0	الهند (674,184)، بنغلاديش (257,626)، باكستان (225,431)، مصر (168,272)، الفلبين (112,782)
2015	2,866,136	73.6	34.1	الهند (1,061,758)، مصر (387,993)، بنغلاديش (350,229)، باكستان (312,434)، الفلبين (181,462)
عمان				
1990	304,000	16.8	20.2	الهند (152,554)، بنغلاديش (50,041)، باكستان (35,675)، مصر (18,811)، سري لانكا (13,996)
2000	623,608	27.8	21.7	الهند (333,881)، بنغلاديش (92,034)، باكستان (66,498)، مصر (28,536)، إندونيسيا (17,274)
2010	816,221	27.7	19.3	الهند (473,206)، بنغلاديش (108,861)، باكستان (86,029)، مصر (30,361)، إندونيسيا (25,701)
2015	1,844,978	41.1	18.9	الهند (777,632)، مصر (78,630)، بنغلاديش (346,068)، باكستان (284,460)، الفلبين (85,949)
قطر				
1990	309,753	65.0	27.1	الهند (129,147)، إندونيسيا (108,178)، الإمارات العربية المتحدة (39,178)، الفلبين (37,462)، بنغلاديش (36,556)،
2000	359,697	60.6	23.8	إندونيسيا (133,562)، الفلبين (44,593)، بنغلاديش (43,402)، الإمارات العربية المتحدة (38,184)، المملكة العربية السعودية (18,792)

2010	1,456,413	82.5	17.2	الهند (540,914)، بنغلاديش (169,370)، باكستان (145,204)، مصر (136,060)، الفلبين (107,963)
2015	1,687,640	75.5	16.1	الهند (645,577)، مصر (163,569)، بنغلاديش (160,183)، الفلبين (148,496)، النيبال (151,314)
المملكة العربية السعودية				
1990	4,998,445	30.6	33.5	الهند (906,468)، إندونيسيا (635,007)، باكستان (556,715)، بنغلاديش (479,380)، مصر (357,540)
2000	5,263,387	24.6	33.2	الهند (978,992)، إندونيسيا (668,666)، باكستان (586,225)، بنغلاديش (504,790)، مصر (376,493)
2010	8,429,956	30.0	29.6	الهند (1,579,235)، إندونيسيا (1,070,951)، باكستان (938,913)، بنغلاديش (808,485)، مصر (603,000)
2015	10,185,945	32.3	31.9	الهند (1,894,380)، إندونيسيا (1,294,035)، باكستان (1,123,260)، بنغلاديش (967,223)، مصر (728,608)
الإمارات العربية المتحدة				
1990	1,306,574	72.1	28.7	الهند (458,294)، مصر (165,980)، باكستان (158,710)، بنغلاديش (154,869)، الفلبين (60,107)
2000	2,446,675	80.2	28.2	الهند (915,848)، باكستان (305,782)، بنغلاديش (297,610)، مصر (261,834)، الفلبين (128,860)
2010	7,316,611	87.8	25.3	الهند (2,913,802)، باكستان (836,310)، بنغلاديش (919,365)، مصر (755,158)، الفلبين (474,063)
2015	8,095,126	88.4	25.3	الهند (3,499,337)، مصر (935,308)، بنغلاديش (906,483)، باكستان (863,858)، الفلبين (555,704)

المصدر: DESA, 2015b.

جدول المرفق 2.2 الهجرة إلى بلدان المغرب العربي، 1990-2015

السنة	عدد المهاجرين الدوليين في منتصف السنة			
	عدد المهاجرين الدوليين من الجنسين	النسبة المئوية لعدد المهاجرين من مجموع السكان	النسبة المئوية للمهاجرات	بلدان المنشأ الأولى للجنسين
الجزائر				
1990	273,954	1.1	45.2	الصحراء الغربية (167,905)، فلسطين (36,004)، السودان (9,127)، ألمانيا (6,544)، الاتحاد الروسي (6,287)
2000	250,110	0.8	45.2	الصحراء الغربية (165,911)، فلسطين (31,667)، الصومال (11,570)، العراق (7,579)، المملكة العربية السعودية (3,926)
2010	244,964	0.7	45.2	الصحراء الغربية (91,905)، فلسطين (57,565)، الصومال (21,031)، العراق (13,777)، المملكة العربية السعودية (7,137)
2015	242,391	0.6	45.2	الصحراء الغربية (90,939)، فلسطين (56,961)، الصومال (20,810)، العراق (13,632)، المملكة العربية السعودية (7,062)

السنة	عدد المهاجرين الدوليين من الجنسين	النسبة المئوية لعدد المهاجرين من مجموع السكان	النسبة المئوية للمهاجرات	بلدان المنشأ الأولى للجنسين
ليبيا				
1990	457,075	10.4	46.9	فلسطين (152,266)، السودان (38,599)، ألمانيا (27,674)، روسيا (26,586)، الولايات المتحدة (19,067)
2000	567,436	10.6	35.0	فلسطين (210,540)، الصومال (76,918)، العراق (50,384)، المملكة العربية السعودية (26,101)، الجمهورية العربية السورية (20,428)
2010	683,998	10.9	28.4	فلسطين (253,786)، الصومال (92,720)، العراق (60,735)، المملكة العربية السعودية (31,464)، الجمهورية العربية السورية (24,624)
2015	771,146	12.3	28.8	فلسطين (286,136)، الصومال (104,539)، العراق (68,477)، المملكة العربية السعودية (35,474)، الجمهورية العربية السورية (27,762)
المغرب				
1990	54,895	0.2	47.1	الجزائر (9,188)، فرنسا (15,056)، الجمهورية العربية السورية (1,399)، إسبانيا (2,802)، تونس (1,763)
2000	53,034	0.2	48.6	فرنسا (14,547)، الجزائر (8,877)، إسبانيا (2,708)، تونس (1,704)، الجمهورية العربية السورية (1,353)
2010	70,909	0.2	49.6	فرنسا (26,733)، الجزائر (10,190)، إسبانيا (3,108)، تونس (1,956)، الجمهورية العربية السورية (1,553)
2015	88,511	0.3	49.8	فرنسا (29,271)، الجزائر (13,664)، إسبانيا (4,167)، تونس (2,622)، الجمهورية العربية السورية (2,082)
تونس				
1990	37,984	0.5	50.2	الجزائر (13,757)، المغرب (7,275)، فرنسا (3,870)، إيطاليا (1,622)، ليبيا (1,224)
2000	36,446	0.4	49.2	الجزائر (9,967)، المغرب (6,558)، فرنسا (4,754)، ليبيا (1,791)، إيطاليا (1,608)
2010	43,172	0.4	48.5	الجزائر (8,068)، ليبيا (7,062)، المغرب (4,480)، فرنسا (6,669)، إيطاليا (1,705)
2015	56,701	0.5	48.2	الجزائر (10,443)، ليبيا (9,147)، المغرب (5,803)، فرنسا (8,638)، إيطاليا (2,209)

المصدر: DESA, 2015b.

جدول المرفق 2.3 الهجرة إلى بلدان المشرق العربي، 1990-2015

السنة	عدد المهاجرين الدوليين في منتصف السنة			
	عدد المهاجرين الدوليين من الجنسين	النسبة المئوية لعدد المهاجرين من مجموع السكان	النسبة المئوية للمهاجرات	بلدان المنشأ الأولى للجنسين
مصر				
1990	173,708	0.3	47.1	فلسطين (53,328)، السودان (15,184)، ألمانيا (9,692)، الاتحاد الروسي (9,311)، الولايات المتحدة (6,679)
2000	173,452	0.3	46.8	فلسطين (56,745)، الصومال (11,540)، السودان (9,388)، العراق (7,793)، المملكة العربية السعودية (5,987)

2010	295,714	0.4	43.8	فلسطين (126,871)، السودان (26,632)، الصومال (19,145)، العراق (10,013)، المملكة العربية السعودية (7,693)
2015	491,643	0.5	46.1	فلسطين (150,486)، الجمهورية العربية السورية (146,837)، السودان (31,589)، الصومال (22,709)، العراق (11,877)
العراق				
1990	83,638	0.5	33.3	إيران (14,976)، فلسطين (14,347)، مصر (11,075)، الأردن (7,970)، الجمهورية العربية السورية (4,778)
2000	210,525	0.9	42.8	فلسطين (94,124)، إيران (42,602)، تركيا (13,885)، مصر (12,375)، الأردن (8,905)
2010	117,389	0.4	37.8	إيران (17,568)، تركيا (17,502)، فلسطين (12,956)، الأردن (10,309)
2015	353,881	1.0	41.5	الجمهورية العربية السورية (246,556)، تركيا (17,515)، إيران (14,406)، مصر (14,364)، فلسطين (12,051)
الأردن				
1990	1,146,349	34.1	48.8	فلسطين (851,880)، مصر (171,413)، الجمهورية العربية السورية (51,557)، العراق (25,773)، سري لانكا (11,062)
2000	1,927,845	40.4	49.0	فلسطين (1,428,251)، مصر (287,377)، الجمهورية العربية السورية (57,624)، العراق (55,884)، سري لانكا (15,147)
2010	2,722,983	41.8	49.2	فلسطين (1,760,396)، العراق (475,782)، الجمهورية العربية السورية (149,685)، مصر (135,994)، سري لانكا (28,134)
2015	3,112,026	41.0	49.6	فلسطين (2,142,755)، الجمهورية العربية السورية (700,266)، مصر (138,939)، العراق (35,875)، سري لانكا (13,175)
لبنان				
1990	523,693	19.4	48.8	فلسطين (389,171)، مصر (78,308)، الجمهورية العربية السورية (23,553)، العراق (11,774)، سري لانكا (5,054)
2000	692,913	21.4	49.0	فلسطين (467,005)، مصر (130,459)، الجمهورية العربية السورية (26,159)، العراق (25,369)، سري لانكا (6,876)
2010	820,655	18.9	47.9	فلسطين (530,550)، العراق (143,391)، مصر (99,001)، الجمهورية العربية السورية (20,679)، سري لانكا (3,887)
2015	1,997,776	34.1	51.9	الجمهورية العربية السورية (1,255,494)، فلسطين (515,550)، العراق (120,668)، مصر (83,312)، سري لانكا (3,271)
فلسطين				
1990	288,332	13.7	54.2	إسرائيل (98,290)، الأردن (55,317)، المملكة العربية السعودية (21,258)، مصر (17,920)، الكويت (16,702)
2000	275,202	8.5	54.7	إسرائيل (93,814)، الأردن (52,798)، المملكة العربية السعودية (20,289)، مصر (17,104)، الكويت (15,942)
2010	258,032	6.3	55.6	إسرائيل (63,515)، الأردن (56,259)، المملكة العربية السعودية (21,993)، مصر (18,633)، الكويت (17,280)
2015	255,507	5.5	55.7	إسرائيل (62,895)، الأردن (55,709)، المملكة العربية السعودية (21,778)، مصر (18,451)، الكويت (17,111)

الجمهورية العربية السورية				
1990	714,140	5.7	49.0	فلسطين (244,707)، العراق (3,825)، الصومال (200)
2000	832,273	5.1	48.7	فلسطين (294,205)، العراق (1,829)، الصومال (443)، أفغانستان (172)، السودان (91)
2010	1,661,922	8.0	48.9	العراق (1,012,300)، فلسطين (254,356)، الصومال (2,762)، أفغانستان (1,611)، السودان (539)
2015	875,189	4.7	48.9	العراق (253,609)، فلسطين (238,809)، الصومال (2,538)، أفغانستان (1,791)، السودان (562)

المصدر: DESA, 2015b.

جدول المرفق 2.4 الهجرة إلى أقل البلدان العربية نمواً، 1990-2015

السنة	عدد المهاجرين الدوليين في منتصف السنة			
	عدد المهاجرين الدوليين من الجنسين	النسبة المئوية لعدد المهاجرين من مجموع السكان	النسبة المئوية للمهاجرات	بلدان المنشأ الأولى للجنسين
جزر القمر				
1990	14,079	3.4	52.3	مدغشقر (10,810)، ريونيون (957)، فرنسا (543)، جمهورية تنزانيا المتحدة (163)، كينيا (87)
2000	13,799	2.5	52.8	مدغشقر (10,595)، ريونيون (938)، فرنسا (532)، جمهورية تنزانيا المتحدة (160)، كينيا (85)
2010	12,618	1.8	52.0	مدغشقر (9,689)، ريونيون (857)، فرنسا (486)، جمهورية تنزانيا المتحدة (146)، كينيا (77)
2015	12,555	1.6	51.6	مدغشقر (9,651)، ريونيون (850)، فرنسا (482)، الإمارات العربية المتحدة (145)، كينيا (76)
جيبوتي				
1990	122,221	20.8	47.4	الصومال (101,216)، إثيوبيا (13,405)، اليمن (289)
2000	100,507	13.9	47.3	الصومال (83,230)، إثيوبيا (11,023)، اليمن (238)
2010	101,575	12.2	47.5	الصومال (84,118)، إثيوبيا (11,141)، اليمن (240)
2015	112,351	12.7	47.4	الصومال (93,042)، إثيوبيا (12,323)، اليمن (265)
موريتانيا				
1990	111,650	5.5	48.4	السنغال (94,138)، مالي (6,776)، غينيا (2,748)، الجزائر (1,450)، غينيا-بيساو (1,067)
2000	57,366	2.1	45.7	السنغال (37,730)، مالي (7,483)، غينيا (3,042)، الجزائر (1,601)، غينيا-بيساو (1,178)
2010	84,679	2.4	42.6	السنغال (38,381)، مالي (7,612)، غينيا (3,100)، الجزائر (1,627)، غينيا-بيساو (1,198)
2015	138,162	3.4	41.9	مالي (56,557)، السنغال (38,574)، غينيا (3,105)، الجزائر (1,634)، غينيا-بيساو (1,203)

الصومال				
1990	478,294	7.6	48.9	إثيوبيا (460,000)
2000	20,087	0.3	47.1	إثيوبيا (555)
2010	23,995	0.3	46.2	إثيوبيا (1,882)، إريتريا (37)
2015	25,291	0.2	45.6	إثيوبيا (2,079)، إريتريا (34)
السودان				
1990	1,402,896	7.0	50.4	إثيوبيا (942,295)، تشاد (196,164)، أوغندا (74,433)، إريتريا (64,790)، نيجيريا (23,208)
2000	801,883	2.9	49.7	إريتريا (435,158)، إثيوبيا (123,478)، تشاد (72,615)، أوغندا (44,409)، نيجيريا (24,143)
2010	578,363	1.6	49.0	جنوب السودان (202,948)، إريتريا (132,187)، تشاد (71,202)، إثيوبيا (70,677)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (20,549)
2015	503,477	1.3	49.4	إريتريا (159,748)، جنوب السودان (135,558)، تشاد (74,514)، إثيوبيا (60,734)، نيجيريا (14,828)
اليمن				
1990	118,863	1.0	43.6	الصومال (36,771)، السودان (18,648)، إثيوبيا (15,804)، مصر (8,579)، العراق (4,943)
2000	143,495	0.8	44.5	الصومال (69,012)، السودان (20,102)، مصر (9,206)، العراق (5,389)، فلسطين (2,794)
2010	285,837	1.2	45.9	الصومال (194,393)، السودان (23,170)، مصر (10,621)، العراق (10,441)، إثيوبيا (4,181)
2015	344,131	1.3	47.6	الصومال (245,683)، السودان (27,082)، مصر (11,096)، العراق (9,801)، إثيوبيا (5,740)

المصدر: DESA, 2015b.

ب. الهجرة من المنطقة العربية

جدول المرفق 2.5 الهجرة من بلدان مجلس التعاون الخليجي،1990-2015

السنة	عدد المهاجرين الدوليين في منتصف السنة			
	عدد المهاجرين الدوليين من الجنسين	النسبة المئوية لعدد المهاجرين من مجموع السكان	النسبة المئوية للمهاجرات	بلدان المقصد الأولى للجنسين
البحرين				
1990	12,274	2.4	52.3	فلسطين (8,351)، ليبيا (1,091)، المملكة المتحدة (583)، أستراليا (493)، مصر (382)
2000	47,711	7.1	34.5	بنغلاديش (20,661)، الفلبين (8,381)، فلسطين (7,791)، المملكة المتحدة (4,047)، كندا (1,327)
2010	53,941	4.2	29.9	بنغلاديش (28,523)، فلسطين (8,640)، المملكة المتحدة (5,573)، كندا (2,137)، الإمارات العربية المتحدة (1,679)
2015	55,964	4.0	29.8	بنغلاديش (30,160)، فلسطين (8,555)، المملكة المتحدة (6,261)، كندا (2,388)، أستراليا (1,656)

الكويت				
1990	80,563	3.9	44.5	الهند (16,860)، فلسطين (16,702)، الإمارات العربية المتحدة (13,095)، الولايات المتحدة (8,889)، قطر (6,155)
2000	112,788	5.8	41.4	الإمارات العربية المتحدة (21,687)، الولايات المتحدة (20,367)، فلسطين (15,942)، كندا (9,513)، ليبيا (7,947)
2010	173,992	5.6	38.2	الإمارات العربية المتحدة (56,684)، الولايات المتحدة (22,739)، فلسطين (17,280)، كندا (13,110)، المملكة المتحدة (12,511)
2015	187,871	4.8	38.5	الإمارات العربية المتحدة (62,546)، الولايات المتحدة (25,434)، فلسطين (17,111)، كندا (14,651)، المملكة المتحدة (14,054)
عُمان				
1990	12,489	0.6	48.5	فلسطين (9,110)، ليبيا (1,246)، الأردن (540)، مصر (436)، المملكة المتحدة (281)
2000	15,606	0.6	47.2	فلسطين (8,695)، المملكة المتحدة (1,954)، ليبيا (1,247)، الأردن (772)، كندا (555)
2010	20,784	0.7	46.4	فلسطين (9,426)، المملكة المتحدة (3,055)، كندا (1,569)، ليبيا (1,502)، الأردن (1,435)
2015	21,333	0.4	46.9	فلسطين (9,334)، المملكة المتحدة (3,432)، كندا (1,753)، ليبيا (1,693)، أستراليا (1,540)
قطر				
1990	12,107	2.5	50.6	فلسطين (9,870)، ليبيا (819)، مصر (287)، كندا (259)، فرنسا (151)
2000	14,716	2.4	49.0	فلسطين (9,420)، كندا (1,089)، ليبيا (1,040)، المملكة المتحدة (1,026)، مصر (292)
2010	22,307	1.2	47.9	فلسطين (10,211)، المملكة المتحدة (2,409)، الإمارات العربية المتحدة (2,244)، كندا (1,715)، ليبيا (1,255)
2015	25,681	1.1	49.7	فلسطين (10,111)، الإمارات العربية المتحدة (3,996)، المملكة المتحدة (2,706)، كندا (1,917)، ليبيا (1,414)
المملكة العربية السعودية				
1990	106,451	0.6	46.0	فلسطين (21,258)، قطر (14,187)، ليبيا (12,976)، الولايات المتحدة (12,632)، الهند (6,058)
2000	153,365	0.7	41.4	ليبيا (26,101)، الولايات المتحدة (21,083)، فلسطين (20,289)، قطر (18,792)، كندا (9,840)
2010	227,479	0.8	41.0	الولايات المتحدة (33,019)، المملكة المتحدة (32,177)، ليبيا (31,464)، كندا (22,494)، فلسطين (21,993)
2015	270,029	0.8	43.4	الولايات المتحدة (62,496)، المملكة المتحدة (36,148)، ليبيا (35,474)، كندا (25,139)، فلسطين (21,778)
الإمارات العربية المتحدة				
1990	78,979	4.3	43.7	قطر (39,178)، فلسطين (10,629)، الهند (9,940)، الكويت (4,778)، تركيا (3,344)
2000	110,945	3.6	40.3	قطر (38,184)، الهند (14,662)، فلسطين (10,145)، عُمان (10,139)، الكويت (9,199)
2010	121,530	1.4	45.5	الكويت (21,472)، كندا (14,912)، قطر (12,533)، الهند (12,432)، فلسطين (10,996)
2015	136,557	1.4	47.2	الكويت (24,662)، كندا (16,665)، عُمان (14,756)، المملكة المتحدة (12,314)، الهند (11,986)

المصدر: DESA, 2015b.

جدول المرفق 2.6 الهجرة من بلدان المغرب العربي، 1990-2015

السنة	عدد المهاجرين الدوليين في منتصف السنة			
	عدد المهاجرين الدوليين من الجنسين	النسبة المئوية لعدد المهاجرين من مجموع السكان	النسبة المئوية للمهاجرات	بلدان المقصد الأولى للجنسين
الجزائر				
1990	905,365	3.4	43.4	فرنسا (788,914)، إسرائيل (19,544)، تونس (13,757)، إسبانيا (11,518)، بلجيكا (10,413)
2000	1,024,745	3.2	44.0	فرنسا (839,920)، إسرائيل (30,065)، كندا (20,571)، إسبانيا (19,360)، ألمانيا (16,238)
2010	1,633,040	4.5	44.6	فرنسا (1,322,603)، إسبانيا (60,245)، كندا (51,025)، إسرائيل (44,292)، المملكة المتحدة (23,879)
2015	1,763,771	4.4	45.2	فرنسا (1,430,656)، كندا (57,024)، إسبانيا (55,306)، إسرائيل (45,680)، المملكة المتحدة (26,826)
ليبيا				
1990	74,803	1.7	47.4	إسرائيل (19,180)، إندونيسيا (13,860)، المملكة المتحدة (6,468)، إيطاليا (5,450)، ساحل العاج (5,379)
2000	78,675	1.4	46.7	إسرائيل (19,432)، المملكة المتحدة (8,836)، الولايات المتحدة (5,364)، ساحل العاج (4,526)، إندونيسيا (4,480)
2010	130,833	2.0	47.3	إيطاليا (36,216)، إسرائيل (16,748)، المملكة المتحدة (15,742)، تونس (7,062)، الولايات المتحدة (6,857)
2015	141,623	2.2	47.8	إيطاليا (36,222)، المملكة المتحدة (17,684)، إسرائيل (17,273)، تونس (9,147)، الولايات المتحدة (8,724)
المغرب				
1990	1,587,234	6.3	43.1	فرنسا (713,987)، إيطاليا (169,285)، إسرائيل (157,029)، بلجيكا (135,422)، إسبانيا (133,341)
2000	1,947,544	6.7	45.2	فرنسا (760,148)، إيطاليا (285,569)، إسبانيا (266,706)، إسرائيل (166,953)، هولندا (151,473)
2010	2,779,496	8.6	44.8	فرنسا (856,493)، إسبانيا (763,765)، إيطاليا (425,165)، هولندا (167,858)، إسرائيل (158,158)
2015	2,834,641	8.2	46.4	فرنسا (926,466)، إسبانيا (699,800)، إيطاليا (425,238)، هولندا (172,291)، إسرائيل (163,113)
تونس				
1990	453,522	5.5	39.6	فرنسا (276,216)، إيطاليا (70,813)، إسرائيل (40,293)، ألمانيا (27,234)، بلجيكا (6,112)
2000	480,116	4.9	42.1	فرنسا (294,250)، إيطاليا (75,563)، إسرائيل (36,146)، ألمانيا (23,332)، سويسرا (7,454)
2010	606,017	5.6	41.4	فرنسا (359,248)، إيطاليا (107,653)، ألمانيا (39,955)، إسرائيل (22,828)، كندا (11,721)
2015	651,044	5.7	41.6	فرنسا (388,598)، إيطاليا (107,671)، ألمانيا (41,332)، إسرائيل (23,543)، كندا (13,099)

المصدر: DESA, 2015b.

جدول المرفق 2.7 الهجرة من بلدان المشرق العربي، 1990-2015

السنة	عدد المهاجرين الدوليين في منتصف السنة			
	عدد المهاجرين الدوليين من الجنسين	النسبة المئوية لعدد المهاجرين من مجموع السكان	النسبة المئوية للمهاجرات	بلدان المقصد الأولى للجنسين
مصر				
1990	1,320,273	2.3	37.7	المملكة العربية السعودية (357,540)، الأردن (171,413)، الإمارات العربية المتحدة (165,980)، الكويت (135,880)، لبنان (78,308)
2000	1,704,547	2.4	35.2	قطر (376,493)، الأردن (287,377)، الإمارات العربية المتحدة (261,834)، لبنان (130,459)، الكويت (119,693)
2010	2,607,915	3.1	32.3	الإمارات العربية المتحدة (755,158)، المملكة العربية السعودية (603,000)، الكويت (168,272)، قطر (136,060)، الأردن (135,994)
2015	3,268,970	3.5	34.6	الإمارات العربية المتحدة (935,308)، المملكة العربية السعودية (728,608)، الكويت (387,993)، قطر (163,569)، الولايات المتحدة (159,562)
العراق				
1990	1,501,477	8.5	43.2	إيران (1,153,969)، إسرائيل (74,502)، الولايات المتحدة (44,916)، المملكة العربية السعودية (42,857)، السويد (38,795)
2000	1,161,698	4.9	42.5	إيران (540,400)، الولايات المتحدة (89,892)، إسرائيل (75,702)، ألمانيا (58,884)، الأردن (55,884)
2010	2,561,482	8.2	46.6	الجمهورية العربية السورية (1,012,300)، الأردن (475,782)، لبنان (143,391)، السويد (121,761)، الولايات المتحدة (116,459)
2015	1,479,966	4.0	45.6	الجمهورية العربية السورية (253,609)، الولايات المتحدة (175,566)، السويد (133,118)، لبنان (120,668)، ألمانيا (115,041)
الأردن				
1990	311,562	9.2	40.2	المملكة العربية السعودية (90,278)، فلسطين (55,317)، الولايات المتحدة (44,916)، الإمارات العربية المتحدة (26,078)، الكويت (21,348)
2000	367,275	7.7	38.6	المملكة العربية السعودية (95,064)، فلسطين (52,798)، الإمارات العربية المتحدة (47,494)، الولايات المتحدة (46,794)، الكويت (21,710)
2010	599,034	9.1	35.6	المملكة العربية السعودية (152,257)، الإمارات العربية المتحدة (141,838)، الولايات المتحدة (61,477)، فلسطين (56,259)، الكويت (33,444)
2015	699,719	9.2	36.3	المملكة العربية السعودية (182,152)، الإمارات العربية المتحدة (167,585)، الولايات المتحدة (64,868)، فلسطين (55,709)، الكويت (50,399)
لبنان				
1990	505,729	18.7	42.5	الولايات المتحدة (86,369)، أستراليا (81,858)، المملكة العربية السعودية (57,203)، كندا (52,394)، ألمانيا (45,648)

2000	557,494	17.2	43.5	الولايات المتحدة (105,910)، أستراليا (79,050)، كندا (67,856)، المملكة العربية السعودية (60,237)، ألمانيا (49,663)
2010	713,494	16.4	41.0	الولايات المتحدة (118,708)، المملكة العربية السعودية (96,479)، أستراليا (89,680)، كندا (80,995)، ألمانيا (76,884)
2015	798,140	13.6	41.1	الولايات المتحدة (123,337)، المملكة العربية السعودية (116,577)، أستراليا (96,306)، كندا (90,517)، ألمانيا (79,534)
فلسطين				
1990	1,810,315	86.1	51.0	الأردن (851,880)، لبنان (389,171)، الجمهورية العربية السورية (244,707)، ليبيا (152,266)، مصر (53,328)
2000	2,666,403	82.7	49.5	الأردن (1,428,251)، لبنان (467,005)، الجمهورية العربية السورية (294,205)، ليبيا (210,540)، العراق (94,124)
2010	3,128,484	76.8	48.6	الأردن (1,760,396)، لبنان (530,550)، الجمهورية العربية السورية (254,356)، ليبيا (253,786)، مصر (126,871)
2015	3,551,185	76.0	47.6	الأردن (2,142,755)، لبنان (515,550)، ليبيا (286,136)، الجمهورية العربية السورية (238,809)، مصر (150,486)
الجمهورية العربية السورية				
1990	615,517	4.9	42.7	المملكة العربية السعودية (305,838)، الأردن (51,557)، الولايات المتحدة (36,728)، لبنان (23,553)، ألمانيا (15,330)
2000	705,114	4.3	42.4	المملكة العربية السعودية (322,050)، الأردن (57,624)، الولايات المتحدة (54,561)، لبنان (26,159)، ألمانيا (25,116)
2010	1,094,693	5.2	38.9	المملكة العربية السعودية (515,803)، الأردن (149,685)، الولايات المتحدة (57,987)، ألمانيا (51,330)، الإمارات العربية المتحدة (44,418)
2015	5,011,509	27.0	46.3	تركيا (1,568,494)، لبنان (1,255,494)، الأردن (700,266)، المملكة العربية السعودية (623,247)، العراق (246,556)

المصدر: DESA, 2015b.

جدول المرفق 2.8 الهجرة من أقل البلدان العربية نمواً، 1990-2015

السنة	عدد المهاجرين الدوليين في منتصف السنة			
	عدد المهاجرين الدوليين من الجنسين	النسبة المئوية لعدد المهاجرين من مجموع السكان	النسبة المئوية للمهاجرات	بلدان المقصد الأولى للجنسين
جزر القمر				
1990	40,076	9.6	44.9	فرنسا (18,859)، مايوت (10,288)، مدغشقر (8,179)، ليبيا (1,230)، ريونيون (411)
2000	70,493	12.8	47.5	مايوت (36,203)، فرنسا (20,078)، مدغشقر (8,050)، ليبيا (3,162)، ريونيون (1,509)
2010	108,553	15.5	50.2	مايوت (56,520)، فرنسا (33,867)، مدغشقر (9,876)، ليبيا (3,810)، ريونيون (2,143)

2015	116,516	14.7	51.3	مايوت (59,811)، فرنسا (36,634)، مدغشقر (10,953)، ليبيا (1,425)، بلجيكا (783)
جيبوتي				
1990	5,247	0.8	45.4	فرنسا (3,050)، إثيوبيا (904)، ليبيا (694)، مصر (234)، كندا (111)
2000	9,039	1.2	42.6	إثيوبيا (3,258)، فرنسا (3,247)، ليبيا (1,047)، كندا (496)، مصر (271)
2010	13,658	1.6	48.0	فرنسا (6,075)، إثيوبيا (3,025)، كندا (1,447)، ليبيا (1,264)، بلجيكا (439)
2015	15,927	1.7	48.7	فرنسا (6,573)، إثيوبيا (3,705)، كندا (1,617)، ليبيا (1,425)، بلجيكا (783)
موريتانيا				
1990	134,113	6.6	44.1	السنغال (89,862)، مالي (14,942)، فرنسا (11,287)، كوت ديفوار (9,873)، غامبيا (3,100)
2000	105,587	3.8	39.2	السنغال (59,956)، مالي (12,423)، فرنسا (12,017)، كوت ديفوار (9,058)، غامبيا (2,474)
2010	113,398	3.1	37.3	السنغال (50,090)، فرنسا (16,426)، مالي (14,446)، إسبانيا (11,138)، كوت ديفوار (7,702)
2015	119,334	2.9	38.1	السنغال (51,490)، فرنسا (17,768)، مالي (17,189)، إسبانيا (8,606)، كوت ديفوار (7,997)
الصومال				
1990	846,606	13.3	47.0	إثيوبيا (616,940)، جيبوتي (101,216)، اليمن (19,517)، كندا (19,517)، إيطاليا (11,363)
2000	1,003,535	13.5	48.5	إثيوبيا (389,419)، كينيا (159,197)، جيبوتي (83,230)، ليبيا (76,918)، اليمن (69,012)
2010	1,595,533	16.6	46.9	كينيا (398,753)، إثيوبيا (361,609)، اليمن (194,393)، الولايات المتحدة (114,613)، المملكة المتحدة (98,604)
2015	1,998,764	18.5	47.7	كينيا (488,470)، إثيوبيا (442,910)، اليمن (245,683)، الولايات المتحدة (145,579)، المملكة المتحدة (110,775)
السودان				
1990	585,849	2.9	42.6	المملكة العربية السعودية (178,769)، أوغندا (126,304)، إثيوبيا (53,857)، ليبيا (38,599)، الإمارات العربية المتحدة (32,088)
2000	859,202	3.0	43.0	أوغندا (360,660)، المملكة العربية السعودية (188,246)، الإمارات العربية المتحدة (54,597)، جمهورية أفريقيا الوسطى (29,587)، تشاد (28,613)
2010	1,196,493	3.3	42.4	المملكة العربية السعودية (301,500)، تشاد (293,127)، أوغندا (166,124)، الإمارات العربية المتحدة (111,835)، الكويت (41,140)
2015	1,890,861	4.6	45.7	جنوب السودان (552,391)، المملكة العربية السعودية (364,304)، تشاد (363,465)، أوغندا (164,136)، الإمارات العربية المتحدة (86,981)
اليمن				
1990	455,221	3.8	36.2	المملكة العربية السعودية (286,032)، الإمارات العربية المتحدة (44,514)، الكويت (36,441)، إسرائيل (36,222)، ليبيا (10,956)

2000	528,854	2.9	35.0	المملكة العربية السعودية (301,194)، الإمارات العربية المتحدة (72,861)، إسرائيل (36,041)، الكويت (33,307)، الولايات المتحدة (19,210)
2010	880,927	3.7	32.6	المملكة العربية السعودية (482,400)، الإمارات العربية المتحدة (172,602)، الكويت (47,616)، الولايات المتحدة (33,584)، قطر (33,584)
2015	1,012,889	3.7	34.6	المملكة العربية السعودية (582,886)، الإمارات العربية المتحدة (173,480)، الكويت (65,129)، الولايات المتحدة (40,861)، قطر (34,877)

المصدر: DESA, 2015b.

المرفق الثالث

هجرة الشباب

البلد	مجموع المهاجرين الشباب، من الفئة العمرية 15-24 سنة	النسبة المئوية لمجموع السكان المهاجرين	المجموع الكلي للذكور من المهاجرين الشباب	النسبة المئوية للذكور من مجموع المهاجرين الشباب	المجموع الكلي للمهاجرات الشابات	النسبة المئوية للإناث من مجموع المهاجرين الشباب
الجزائر	26,943	11.1	15,628	58.0	11,315	42.0
البحرين	48,429	6.9	30,651	63.3	17,778	36.7
جزر القمر	2,042	16.3	936	45.8	1,106	54.2
جيبوتي	21,533	19.2	9,952	46.2	11,581	53.8
مصر	124,267	25.3	70,084	56.4	54,183	43.6
العراق	68,521	19.4	40,870	59.6	27,651	40.4
الأردن	510,877	16.4	253,476	49.6	257,401	50.4
الكويت	306,274	10.7	201,512	65.8	104,762	34.2
لبنان	307,455	15.4	146,681	47.7	160,774	52.3
ليبيا	124,598	16.2	75,687	60.7	48,911	39.3
موريتانيا	21,345	15.4	11,814	55.3	9,531	44.7
المغرب	11,290	12.8	5,878	52.1	5,412	47.9
عُمان	255,120	13.8	208,746	81.8	46,374	18.2
فلسطين	65,832	25.8	32,304	49.1	33,528	50.9
قطر	213,175	12.6	177,150	83.1	36,025	16.9
المملكة العربية السعودية	1,023,247	10.0	567,500	55.5	455,747	44.5
الصومال	3,654	14.4	1,758	48.1	1,896	51.9
السودان	89,242	17.7	45,013	50.4	44,229	49.6
الجمهورية العربية السورية	105,991	12.1	52,412	49.4	53,579	50.6
تونس	8,340	14.7	4,477	53.7	3,863	46.3
الإمارات العربية المتحدة	858,316	10.6	589,469	68.7	268,847	31.3
اليمن	77,255	22.4	40,351	52.2	36,904	47.8
بلدان مجلس التعاون الخليجي	2,704,561	10.7	1,775,028	65.6	929,533	34.4
المشرق	1,182,943	16.7	595,827	50.4	587,116	49.6
المغرب	171,171	14.8	101,670	59.4	69,501	40.6
أقل البلدان العربية نمواً	215,071	18.9	109,824	51.1	105,247	48.9
المجموع للمنطقة العربية	4,273,746	12.3	2,582,349	60.4	1,691,397	39.6

المصدر: DESA, 2015b.

المرفق الرابع
التحويلات المالية

جدول المرفق 4.1 التدفقات الداخلة من الحوالات إلى البلدان العربية، 2006-2016*

البلد	التدفقات الداخلة من الحوالات (بملايين الدولارات)					
	2006	2008	2010	2012	2014	2016e
بلدان مجلس التعاون الخليجي						
البحرين	..	..	..	..	..	..
الكويت	..	..	5	3	4	35
عُمان	39	39	39	39	39	39
قطر	..	..	..	803	499	441
المملكة العربية السعودية	106	216	236	246	273	297
الإمارات العربية المتحدة	..	..	..	..	..	..
بلدان المشرق العربي						
مصر	5,330	8,694	12,453	19,236	19,570	16,584
العراق	389	71	177	271	729	837
الأردن	2,794	3,510	3,623	3,848	6,370	5,131
لبنان	5,202	7,181	6,914	6,671	7,191	7,309
فلسطين	464	741	927	1,737	1,805	1,723
الجمهورية العربية السورية	795	1,325	1,623	1,623	1,623	1,623
بلدان المغرب العربي						
الجزائر	1,610	2,202	2,044	1,942	2,000	2,046
ليبيا	16	..	..	..	..	..
المغرب	5,451	6,894	6,423	6,508	7,736	7,010
تونس	1,510	1,977	2,063	2,266	2,347	1,794
أقل البلدان العربية نمواً						
جزر القمر	63	101	87	110	126	132
جيبوتي	28	30	33	33	36	66
موريتانيا	..	..	..	..	..	..
الصومال	..	..	..	..	..	..
السودان	801	1,591	1,456	596	507	160
اليمن	1,283	1,411	1,526	3,351	3,351	3,351

المصدر: World Bank, 2017a.

ملاحظة: (..) تشير إلى أن البيانات غير متوفرة؛ «2016*» تشير إلى أن البيانات هي تقديرات لتلك السنة.

جدول المرفق 4.2 التدفقات الخارجة من الحوالات من البلدان العربية، 2006-2015

البلد	التدفقات الخارجة من الحوالات (بملايين الدولارات)				
	2006	2008	2010	2012	2015
بلدان مجلس التعاون الخليجي					
البحرين	1,531	1,774	1,642	2,074	2,364*
الكويت	3,183	10,323	11,864	15,459	15,203
عُمان	2,788	5,181	5,704	8,086	10,991
قطر	3,690	5,380	8,141	10,413	12,192
المملكة العربية السعودية	15,964	21,696	27,069	29,493	38,787
الإمارات العربية المتحدة	6,072	9,995	10,566	14,398	19,280*
بلدان المشرق العربي					
مصر	135	241	305	293	623
العراق	781	31	48	548	539
الأردن	402	472	605	685	597
لبنان	3,445	4,366	4,390	4,698	3,675
فلسطين	7	8	18	48	42
الجمهورية العربية السورية	235	210	530	..	..
بلدان المغرب العربي					
الجزائر	35	27	28	44	75
ليبيا	945	964	1,609	1,971	..
المغرب	38	54	62	64	75
تونس	16	16	13	18	26
أقل البلدان العربية نمواً					
جزر القمر	0.4	1	1	1	..
جيبوتي	5	5	12	12	12
موريتانيا	..	..	..	240	172
الصومال	..	..	..	..	..
السودان	2	2	1	8	68
اليمن	120	337	338	338	333

المصدر: World Bank, 2017a.

ملاحظة: (..) تشير إلى أن البيانات غير متوفرة؛ * تشير إلى أرقام عام 2014.

المرفق الخامس

وضع البلدان العربية في التصديق على الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالهجرة الدولية حتى أيار/مايو 2017

	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (1990)	اتفاقية العمال المهاجرين (المنقحة) (1949)	اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية) (1975)	بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال (2000)، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	
الجزائر	*2005 (a)	1963 (d)	1967 (a)	*2001 (s); 2004 (r)	*2001 (s); 2004 (r)	
البحرين	-	-	-	*2004 (a)	*2004 (a)	
جزر القمر	2000 (s)	-	-	-	-	
جيبوتي	-	1977 (d)	1977 (d)	2005 (a)	2005 (a)	
مصر	*1993 (a)	*1981 (a)	1981 (a)	2002 (s); 2004 (r)	2005 (a)	
العراق	-	-	-	2009 (a)	2009 (a)	
الأردن	-	-	-	2009 (a)	-	
الكويت	-	-	-	2006 (a)	2006 (a)	
لبنان	-	-	-	2002 (s); 2005 (r)	2002 (s); 2005 (r)	
ليبيا	2004 (a)	-	-	2001 (s); 2004 (r)	2001 (s); 2004 (r)	
موريتانيا	2007 (a)	1987 (a)	1987 (a)	2005 (a)	2005 (a)	
المغرب	*1991 (s); 1993 (r)	1956 (d)	1971 (a)	2011 (a)	-	
عمان	-	-	-	2005 (a)	2005 (a)	
فلسطين	-	-	-	-	-	
قطر	-	-	-	*2009 (a)	-	
المملكة العربية السعودية	-	-	-	*2002 (s); 2007(r)	2002 (s); 2007(r)	
الصومال	-	1978 (a)	1978 (a)	-	-	
السودان	-	*1974 (a)	1974 (a)	2014 (a)	-	
الجمهورية العربية السورية	2005 (a)	-	-	*2000 (s); 2009 (r)	*2000 (s); 2009 (r)	
تونس	-	1957 (d)	1968 (a)	*2000 (s); 2003 (r)	*2000 (s); 2003 (r)	
الإمارات العربية المتحدة	-	-	-	*2009 (a)	-	
اليمن	-	1980 (a)	1980 (a)	-	-	

المصدر: United Nations Treaty Collection, Multilateral Treaties Deposited with the Secretary-General, Status of Treaties. Available from https://treaties.un.org/pages/ParticipationStatus.aspx?clang=_en (اطّلع عليها في 17 نيسان/أبريل 2017); International Labour Organization, Ratification by Convention. Available from www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12001:0::NO::: (اطّلع عليها في 9 أيار/مايو 2017).

ملاحظات: * مع تحفظات؛ (s) توقيع؛ (a) انضمام؛ (d) خلافة؛ (r) تصدي

	الاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص جنسية (1954)	اتفاقية بشأن خفض حالات انعدام الجنسية (1961)	اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمل الجبري، 1930 (رقم 29)	بروتوكول منظمة العمل الدولية المتعلق بالعمل الجبري، 2014 (رقم 29)	اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالهجرة من أجل العمالة، 1949 (رقم 97)	تفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بإلغاء العمل الجبري، 1957 (رقم 105)	اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمال المهاجرين، 1975 (رقم 143)	اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بوكالات الاستخدام الخاصة 1977 (رقم 181)	اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمال المنزليين، 2011 (رقم 189)
	1964 (a)	-	1962	-	1962*	1969	-	2006	-
	-	-	1981	-	-	1998	-	-	-
	-	-	1978	-	-	1978	-	-	-
	-	-	1978	-	-	1978	-	-	-
	-	-	1955	-	-	1958	-	-	-
	-	-	1962	-	-	1959	-	-	-
	-	-	1966	-	-	1958	-	-	-
	-	-	1968	-	-	1961	-	-	-
	-	-	1977	-	-	1977	-	-	-
	1989 (a)	1989 (a)	1961	-	-	1961	-	-	-
	-	-	1961	2016	-	1997	-	-	-
	-	-	1957	-	-	1966	-	1999	-
	-	-	1998	-	-	2005	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	1998	-	-	2007	-	-	-
	-	-	1978	-	-	1978	-	-	-
	-	-	1960	-	-	1961	-	-	-
	-	-	1957	-	-	1970	-	-	-
	-	-	1960	-	-	1958	-	-	-
	1969 (a)	2000 (a)*	1962	-	-	1959	-	-	-
	-	-	1982	-	-	1997	-	-	-
	-	-	1969	-	-	1969	-	-	-

الحواشي

الفصل الأول

1. مجموعات البلدان الأربع الرئيسية في هذا التقرير هي: (أ) دول مجلس التعاون الخليجي: الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية؛ (ب) بلدان المغرب العربي: تونس والجزائر وليبيا والمغرب؛ (ج) بلدان المشرق العربي: الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين ولبنان ومصر؛ (د) مجموعة أقل البلدان العربية نمواً: جزر القمر وجيبوتي والسودان وموريتانيا واليمن.
2. United Nations, Department of Economic and Social Affairs (DESA), 2016b.
3. International LabourOrganization (ILO), 2015b.
4. المرجع نفسه.
5. DESA, 2015b.
6. تستند هذه الأرقام إلى بيانات جمعتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام 2015 من بيانات التعداد الوطني للسكان. ومع أنها تشمل بيانات اللاجئين من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للبلدان التي لا تشمل اللاجئين في بيانات تعداد السكان، فهي لا تعكس أحدث البيانات الرسمية للاجئين من عام 2016. وتندرج البيانات عن اللاجئين الفلسطينيين من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية باستثناء اللاجئين الفلسطينيين في فلسطين.
7. باكستان وبنغلاديش وبوتان وسري لانكا وملديف ونيبال والهند.
8. إندونيسيا وبروني وتايلند وسنغافورة والفلبين وفييت نام وكمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وماليزيا وميانمار.
9. حسابات المؤلفين استناداً إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.
10. ILO, 2015b.
11. تشمل البيانات الواردة عن اللاجئين في هذا التقرير أشخاص تشير إليهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كـ "لاجئين وأشخاص يعيشون في أوضاع شبيهة باللاجئين". ولا تشمل بيانات المفوضية اللاجئين الفلسطينيين المدرجين ضمن ولاية الأونروا.
12. تجدر الملاحظة أن بعض اللاجئين نزحوا داخلياً لاحقاً، كما في الجمهورية العربية السورية والعراق، ولذا يحتسبوا ضمن كل من بيانات اللاجئين وبيانات النازحين داخلياً.
13. UNHCR, 2016e.
14. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى UNHCR, 2016e وDESA, 2015b.
15. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، دون تاريخ.
16. DESA, 2015b.
17. المرجع نفسه.
18. DESA, 2015b.
19. لا يشمل هذا الرقم جميع الفلسطينيين المسجّلين كلاجئين لدى الأونروا.
20. DESA, 2015b.
21. Eurostat, n.d..
22. Migration Policy Institute (MPI), n.d.
23. مركز دبي للإحصاء، 2015.
24. ILO, 2015b.
25. UNHCR, 2016e.
26. يحسب الأشخاص من الصحراء الغربية بشكل منفصل في المصدر المستخدم لهذا الشكل. إن تسمية الصحراء الغربية كإقليم وعرضها بشكل منفصل في هذا الجدول يعكس هذا الواقع ولا ينطوي على أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة أو المنظمة الدولية للهجرة بشأن المركز القانوني لهذا الإقليم أو أية سلطة من سلطاته أو بشأن تعيين حدوده أو تخومه.
27. IOM, 2017d.
28. IOM, 2016d.
29. مصفوفة تتبع التشرد للمنظمة الدولية للهجرة، ليبيا. www.globaldtm.info/libya/ (استرجعت في 14 أيار/مايو 2017).
30. UNHCR, 2017b.
31. IOM, 2017c.
32. DESA, 2015b.
33. UNHCR, 2016e.
34. DESA, 2015b.
35. Ghazal, 2016.
36. UNHCR, 2016e.
37. UNRWA, n.d.
38. لا يشمل هذا العدد الفلسطينيين الذين يملكون رقماً وطنياً أردنياً.
39. Ghazal, 2016.
40. يشير فقط إلى الذين لا يملكون رقماً وطنياً.
41. Ghazal, 2016.
42. الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، 2017.
43. المرجع نفسه.
44. Batrawy, 2015-Farid and El.
45. DESA, 2015b.
46. مصفوفة تتبع التشرد للمنظمة الدولية للهجرة، ليبيا. www.globaldtm.info/libya/ (استرجعت في 14 أيار/مايو 2017).
47. DESA, 2015b.
48. World Bank, 2017a.
49. World Bank, 2017a.
50. DESA, 2015b.
51. World Bank, 2017a.
52. UNHCR, 2016d.
53. DESA, 2015b.
54. UNHCR, 2016d.
55. World Bank, 2017a.
56. DESA, 2015b.
57. UNHCR, 2016d.
58. World Bank, 2017a.
59. DESA, 2015b.

الفصل الثاني

1. الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة، 2015.
2. بما أن المصادر الرسمية لم تكن دائماً متوفرة، يركز هذا الفصل على التقارير من المنظمات الدولية والتقارير الإخبارية حيث يكون ذلك ضرورياً.
3. BBC News, 2013.
4. ليبيا، 2017.
5. Algeria, 2016.
6. لبنان، رئاسة مجلس الوزراء، 2015أ.

7. Collective for Research and Training on Development – Action (CRTDA), 2015.
8. www.lebanity.gov.lb.
9. البحرين، 2015.
10. Izzak, 2016b.
11. Dorsey, n.d.
12. Rights, 2016d-Migrant.
13. International Labour Organization (ILO), 2017a.
14. وعممت المملكة العربية السعودية أيضاً نظاماً لحماية الأجور في عام 2013.
15. قطر، 2015أ.
16. قطر، 2015د.
17. منظمة العمل الدولية، 2015.
18. The Jordan Times, 2017.
19. الإمارات العربية المتحدة، 2015أ.
20. الإمارات العربية المتحدة، 2015ب.
21. الإمارات العربية المتحدة، 2015ج.
22. Brophy, 2016.
23. Toumi, 2016a.
24. Arabian Business, 2016a.
25. DT News, 2016a.
26. مصر، 2016ج.
27. La Vie Eco, 2015.
28. حمد العازمي، 2015.
29. سعد العنزي، 2016.
30. رووداو، 2016.
31. مصر، 2015.
32. وفاء الصعيدي، 2016.
33. البيان، 2015.
34. United Arab Emirates, Ministry of Interior Citizenship & Residence & Outlets, 2015.
35. United Arab Emirates, Ministry of Human Resources and Emiratisation, 2017.
36. لبنان، وزارة العمل، 2015.
37. Gulf News, 2016b.
38. ILO, 2017a.
39. قطر، 2016.
40. عُمان، 2015ب، قرار رقم 107، 108، 109؛ عُمان، 2015ج، قرار رقم 110؛ وعُمان، 2015د، قرار رقم 328، 329، 330، 331، 332.
41. المملكة العربية السعودية، 2015أ.
42. المملكة العربية السعودية، 2015ب.
43. Saudi Gazette, 2016c.
44. المغرب، الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، 2016.
45. United States, Department of State, 2016.
46. مصر، 2016ج.
47. IOM, 2016c.
48. محمود هاشم، 2016.
49. وردت المعلومات من المكتب القُطري للمنظمة الدولية للهجرة في تونس.
50. البحرين، هيئة تنظيم سوق العمل، 2015.
51. Rights, 2016a-Migrant.
52. Dunmore, 2016.
53. لبنان، الوكالة الوطنية للإعلام، 2017.
54. United States, Department of State, 2016.
55. الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة، 2015.
56. Maroc, 2016-Huffpost.
57. Al Mukrashi, 2015.
58. Arab News, 2017.
59. Rights, 2016c-Migrant.
60. United States, Department of State, 2016.
61. Sulami, 2015-Al.
62. Toumi, 2016b.
63. United States, Department of State, 2016.
64. Siegfried, 2016.
65. Middle East Monitor, 2016.
66. Saba News, 2016.
67. Algeria Press Service, 2015.
68. Djibouti, Secrétariat Général du Gouvernement, 2016b.
69. United States, Department of State, 2016.
70. المغرب، الأمانة العامة للحكومة، 2016.
71. تونس، 2016أ.
72. United States, Department of State, 2016.
73. United Nations Office on Drugs and Crime, UNODC, 2016.
74. Algeria, 2016.
75. United States, Department of State, 2016.
76. معلومات وردت من المكتب القطري للمنظمة الدولية للهجرة في جيبوتي.
77. United States, Department of State, 2016.
78. معلومات وردت من المكتب القطري للمنظمة الدولية للهجرة في الكويت.
79. معلومات وردت من المكتب القطري للمنظمة الدولية للهجرة في لبنان.
80. أنور الخطيب، 2016.
81. United States, Department of State, 2016.
82. معلومات وردت من المكتب القطري للمنظمة الدولية للهجرة في السودان.
83. معلومات وردت من المكتب القطري للمنظمة الدولية للهجرة في تونس.
84. Bahrain, Labour Market Regulatory Authority, 2015.
85. Arabian Business, 2015.
86. United States, Department of State, 2016.
87. المرجع نفسه.
88. The National, 2016.
89. يرجى النظر إلى المرفق الخامس للاطلاع على معلومات عن تصديق الدول العربية على الصكوك الدولية المتصلة بالهجرة.
90. Djibouti, Secrétariat Général du Gouvernement, 2016c.
91. Lefébure, 2016.
92. العرب اليوم، 2016.
93. ليبيا، 2017.
94. Jordan, Ministry of Planning and International Cooperation, 2016.
95. لبنان، رئاسة مجلس الوزراء والأمم المتحدة، 2017.
96. لبنان، الوكالة الوطنية للإعلام، 2016ب.
97. معلومات وردت من المكتب القطري للمنظمة الدولية للهجرة في تونس.
98. UNHCR, 2016g.
99. Juma, 2015.
100. يختلف العدد باختلاف المصادر، وقد يصل إلى 800 لاجئ.
101. UNHCR, 2016a.
102. Air, 2015-de Bel.
103. Amnesty International, 2016.
104. لبنان، الوكالة الوطنية للإعلام، 2016أ.
105. لبنان، المديرية العامة للأمن العام، 2017.
106. الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، 2016.
107. Reuters, 2016.
108. مصر، 2016أ.
109. ليبيا، 2017.
110. تونس، 2015.
111. المعلومات وردت من المكتب القطري للمنظمة الدولية للهجرة في تونس.
112. تونس، 2016ب.
113. المركز السوداني للخدمات الصحفية، 2016.
114. لبنان، الوكالة الوطنية للإعلام، 2016ج.
115. المغرب، الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، 2016.
116. Arabian Business, 2016b.
117. Arab News, 2016.
118. Zaman, 2016.
119. Salama, 2016.
120. ليبيا، 2017.

121. الأمم المتحدة، مجلس حقوق الأنسان، 2015أ.
122. قطر، 2015ب.
123. Saudi Gazette, 2016b.
124. Toumi, 2016c.
125. IOM, 2016b.
126. European Council, 2015b.
127. حوار أبو ظبي هو آلية تشاورية وزارية أقاليمية حول العمل في الخارج والعمالة المؤقتة في البلدان الآسيوية المرسِلة والبلدان المستقبِلة ويجمع الحوار بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان لآسيوية المرسِلة للعمالة.
128. حوار أبو ظبي بين الدول الآسيوية المرسِلة والمستقبلة للعمالة، 2016.
129. حوار أبو ظبي بين الدول الآسيوية المرسِلة والمستقبلة للعمالة، 2017.
130. جامعة الدول العربية، 2016.
131. Kuwait News Agency (KUNA), 2016.
132. "مذكرة تفاهم في مجال التعليم العالي والبحث والتعليم المهني والتدريب المهني بين حكومة دولة قطر وحكومة أستراليا"، 2016. www.legal.gov.qa/ClarificationsNoteDetails.aspx?id=14672&language=ar.
133. المغرب، الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، 2016.
134. "Memorandum of understanding between India and Bahrain on cooperation for prevention of human trafficking especially trafficking in women and children", 2016. Available from http://pib.nic.in/newsite/PrintRelease.aspx?relid=137615 (استرجعت في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2017).
135. "Memorandum of understanding between India and United Arab Emirates on cooperation in preventing and combating of human trafficking", 2016. Available from http://pib.nic.in/newsite/PrintRelease.aspx?relid=138836 (استرجعت في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2017).
136. European Union External Action, 2016.
137. Gadugah, 2016.
138. Baike, 2016.
139. قطر، 2015ج.
140. Gulf News, 2016a.
141. United Arab Emirates, Ministry of Human Resources and Emiratisation, 2016.
142. UNHCR, 2016b.

الفصل الثالث

1. الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2016ب، الفقرة 47. يشكل المنتدى منبراً إقليمياً للدول العربية تبحث فيه في وسائل وأطر وآليات متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة التي تبني على مبادرات وهياكل إقليمية قائمة.
2. Global Commission on International Migration, 2005.
3. قد لا تؤدي أشكال معينة من الهجرة والنزوح بالضرورة إلى تحسين النواتج الإنمائية للأفراد المعنيين.
4. لكن حين لا تتطابق المخططات المؤقتة مع اختناقات محددة ومؤقتة في الانتاج، وحيث تحل محل مزيد من فرص الهجرة الطويلة الأجل، فغالباً ما تضر بالتنمية البشرية المستدامة. وينطبق ذلك بصفة خاصة عندما تؤدي البرامج التي توضع بالأساس بشكل مؤقت إلى عدم منح العمال المهاجرين سوى سلسلة من التأشيرات قصيرة الأجل لفترات طويلة من الزمن.
5. Naujoks, 2013.
6. Betts and others, 2016; Koinova, 2016.
7. لتقييم تأثير اللاجئين السوريين على المجتمعات المضيفة، يرجى النظر إلى: International Rescue Committee, (IRC), n.d.; and Betts and others, 2016.
8. لسياسات مصر المتعلقة بالمغتربين والمهاجرين، يرجى النظر إلى: Tsourapas, 2015؛ ولسياسات المغرب، Iskander, 2010؛ ولسياسات الهند، Naujoks, 2013. وللمحة عامة عن كيفية المقارنة والتنظير للعلاقات بين الدولة والمغتربين، يرجى النظر إلى: Delano and Gamlen, 2015.
9. الإسكوا، 2016.
10. A/RES/71/1، الفقرة 16.
11. المرجع نفسه، الفقرات 37، 38، 85 و86.
12. United Nations Development Programme (UNDP), 2015.
13. Bakewell, 2015. هناك اتجاه إلى إضفاء طابع أمني على قضايا الهجرة واللاجئين، فبعض الدول تضع سياسات وتتخذ تدابير رادعة تعوّق التنقل الدولي، وتعطي الأولوية لمكافحة الهجرة غير النظامية على حساب الأوجه الأخرى من سياسات الهجرة.
14. A/71/728، الفقرة 4. ركز الممثل الخاص على ضرورة أن تتجنب الدول تجريم الضحايا، والاكتفاء بالاعتماد على تعزيز مراقبة الحدود وإنفاذ القانون (الفقرة 37).
15. Hollifield, 2004.
16. UNHCR, 2016c. حددت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ثمانية من مثل هذه المسارات، من ضمنها إعادة التوطين، وجمع شمل الأسرة، والقبول لأسباب إنسانية، والكفالات الخاصة، وخطط تنقل اليد العاملة، والإجلاء في الحالات الطبية أو حالات الطوارئ، والمنح الدراسية.
17. A/69/302، الفقرة 26.
18. من خلال مقارنة أثر الاستثمارات المباشرة الأجنبية للمغتربين والاستثمارات الأجنبية المباشرة لغير المغتربين فيما يتعلق على عدد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في تونس، أظهر مسح على مستوى الشركات أنه على الرغم من أن الشركات التي استقبلت استثمارات المغتربين ولّدت عدداً أقل من الوظائف ودفعت رواتب أدنى من الشركات التي استقبلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة لغير المغتربين، فإن المستثمرين المغتربين أحضروا رأس مال إلى المناطق والقطاعات الأقل نمواً، هي بأمس الحاجة إليه. (UNDP, 2016).
19. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016.
20. OHCHR, 2016.
21. de Haas, 2007a; Clemens, 2014.
22. Global Commission on International Migration, 2005؛ منظمة العمل الدولية، 2014.
23. The Economist Intelligence Unit, 2016.
24. الشركاء في المعرفة هم باحثون في جامعة الأمم المتحدة، وجامعة كولومبيا، وجامعة ماستريخت.
25. A/71/296، الفقرة 32.
26. UNHCR, 2016c, paras. 46 and 57؛ A/RES/70/147، الفقرة 4.
27. A/71/385.
28. Martin, 2017.
29. المرجع نفسه.
30. A/68/190.
31. ILO, 2016d.
32. Martin, 2017.
33. IOM, 2016f.
34. Martin, 2017.
35. Rahman, 2011.
36. Open Working Group on Labour Migration & Recruitment, 2017a.

37. Abella and Martin, 2014; Martin, 2017.
38. Abella and Martin, 2014.
39. المرجع نفسه.
40. الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2016أ؛ DESA, Statistics Division, 2017d.
41. DESA, Statistics Division, 2017d.
42. Leighton, 2017.
43. Martin, 2017.
44. Leighton, 2017.
45. Martin, 2017.
46. Jureidini, 2016.
47. Martin, 2017.
48. A/HRC/29/36.
49. The Wall Street Journal, 2015.
50. IOM, 2016f.
51. Global Forum on Migration and Development (GFMD), 2014.
52. Martin, 2017.
53. المرجع نفسه.
54. Martin, 2013.
55. Jones, 2015.
56. IOM, 2016f؛ حوار أبو ظبي بين الدول الآسيوية المرسلة والمستقبلة للعمالة، 2017.
57. UN Women and Swiss Agency for Development and Cooperation (SDC), 2016.
58. Martin, 2017.
59. المرجع نفسه.
60. Altschuller, 2015.
61. ILO, 2015a.
62. A/71/728.
63. Open Working Group on Labour Migration & Recruitment, 2017a.
64. Martin, 2017.
65. ILO, 2017c.
66. A/71/385، الفقرة 11.
67. ILO, 2013c.
68. ILO, 1998.
69. ILO, 2017d.
70. DESA, Statistics Division, 2017b.
71. ILO, 2017b.
72. Zidan, 2015-Grivna, Eid and Abu.
73. منظمة العمل الدولية، 2017ب؛ ILO, 2017c.
74. Joubert, Thomsen and Harrison, 2011.
75. Zidan, 2015-Grivna, Eid and Abu.
76. ILO, 2010.
77. الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة، 2015.
78. يجمع نظام التأمين الاجتماعي الوطني في الجزائر جميع البيانات المتاحة بشأن الحوادث المهنية، ويتبادل المعلومات مع مفتشية العمل، وينشر تقريراً سنوياً يشمل تحليلاً للبيانات الإحصائية (ILO, 2017c).
79. A/RES/70/1، الهدف 3.1.
80. Zidan, 2015-Grivna, Eid and Abu.
81. ILO, 2017c.
82. للاطلاع على وصف شامل للمنهجية Kucera and Sari, 2016; DESA, Statistics Division, 2016a.
83. ITUC, 2016.
84. هيومن رايتس ووتش، 2017ب.
85. McGeehan, 2015.
86. بسام خواجا، 2016.
87. Pande, 2012.
88. لمزيد من التفاصيل عن كل بلد، http://csi.org/?lang=en-survey.ituc.
89. ILO, 2016e.
90. ITUC, 2014.
91. ILO, 2016e.
92. هيومن رايتس ووتش، 2017ب، 2016ج، 2016د.
93. هيومن رايتس ووتش، 2017أ؛ Begum, 2014؛ Wilcke, 2011.
94. هيومن رايتس ووتش، 2016هـ.
95. منظمة العمل الدولية، 2012.
96. هيومن رايتس ووتش، 2016د.
97. ILO, 2016c.
98. ILO, 2016a, 2016f.
99. الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ 2016أ.
100. مذكرة التفاهم بين الأردن وبنغلاديش في مجال القوى العاملة، 2012، المادة 3، كما اقتبست في ILO, 2015a، الصفحة 25.
101. The Economist Intelligence Unit, 2016.
102. A/71/728.
103. Freunda and Spatafora, 2008.
104. البنك الدولي، 2014.
105. World Bank and Bank for International Settlements, 2007.
106. DESA, Statistics Division, 2016b.
107. World Bank, 2016b.
108. Union of Arab Banks, 2016.
109. World Bank, 2015a.
110. Financial Action Task Force (FATF), 2014.
111. World Bank, 2015b.
112. World Bank, 2016a.
113. World Bank, 2015a.
114. . . البنك الدولي، 2016.
115. . . IFAD, n.d..
116. Oxford Business Group, 2015.
117. A/71/728، الفقرة 66.
118. Ratha, 2012.
119. Carling, 2014.
120. Silva, 2016-Vargas.
121. المرجع نفسه.
122. Malit and Naufal, 2016.
123. World Bank, 2016b.
124. A/RES/71/237.
125. Naujoks, 2016.
126. A/68/190.
127. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016.
128. A/71/285، الفقرة 42.

المراجع

المراجع العربية

أحمد بنشمسي (2016). وأخيراً، صارت لا "الخدّامات" حقوق، 9 آب/أغسطس. www.hrw.org/ar/news/2016/08/09/292905.

الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين (2017). البوابة الإلكترونية للمعلومات بين الوكالات. http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php. استُرجعت في 14 أيار/مايو 2017.

الإمارات العربية المتحدة (2015أ). قرار وزاري رقم (764) لسنة 2015 بشأن العمل بنماذج العقود المعتمدة من وزارة العمل، 27 أيلول/سبتمبر.

_____ (2015ب). قرار وزير العمل رقم (765) لسنة 2015 في شأن شروط وضوابط انتهاء علاقة العمل، 27 أيلول/سبتمبر.

_____ (2015ج). قرار وزاري رقم (766) لسنة 2015 في شأن منح العامل تصريح عمل جديد للانتقال من منشأة إلى أخرى، 27 أيلول/سبتمبر.

الأمم المتحدة (2015). المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، أديس أبابا، 13-16 تموز/يوليو.

الأمم المتحدة، الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ (2016أ). تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته الحادية والعشرين التي عقدت في باريس في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 13 كانون الأول/ديسمبر 2015. FCCC/CP/2015/10.

_____ (2016ب). تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته الحادية والعشرين المعقودة في باريس، في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 13 كانون الأول/ديسمبر 2015، إضافة، الجزء الثاني. FCCC/CP/2015/10/ADD.1.

الأمم المتحدة، الجمعية العامة (2013). تقرير الأمين العام عن الهجرة الدولية والتنمية، الدورة الثامنة والستون. 25 تموز/يوليو. A/68/190.

_____ (2014). مذكرة من الأمين العام عن حقوق الإنسان للمهاجرين، الدورة التاسعة والستون. 11 آب/أغسطس. A/69/302.

_____ (2015). قرار اتخذته الجمعية العامة في 25 أيلول/سبتمبر 2015، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030. 21 تشرين الأول/أكتوبر. A/RES/70/1.

_____ (2016أ). تقرير الأمين العام عن نتائج مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، الدورة الحادية والسبعون. 23 آب/أغسطس. A/71/353.

_____ (2016ب). تقرير الأمين العام عن الهجرة الدولية والتنمية، الدورة الحادية والسبعون. 4 آب/أغسطس. A/71/296.

_____ (2016ج). تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، الدورة الحادية والسبعون. A/71/285.

_____ (2016د). الحق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات، الدورة الحادية والسبعون. A/71/385.

_____ (2016 هـ). قرار اتخذته الجمعية العامة في 17 كانون الأول/ديسمبر 2015، الدورة السبعون. A/RES/70/147.

_____ (2016و). قرار اتخذته الجمعية العامة في 19 أيلول/سبتمبر 2016، إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين. 3 تشرين الأول/أكتوبر. A/RES/71/1.

_____ (2017أ). قرار اتخذته الجمعية العامة في 21 كانون الأول/ديسمبر 2016، الدورة الحادية السبعون. A/RES/71/237.

_____ (2017ب). قرار اتخذته الجمعية العامة في 23 كانون الأول/ديسمبر 2016، الخطة الحضرية الجديدة. الدورة الحادية السبعون. A/RES/71/256.

_____ (2017ج). متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية، الدورة الحادية والسبعون. A/71/728.

الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2016أ). تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. E/CN.3/2016/2/Rev.1.

_____ (2016ب). مساهمة المنتدى العربي الإقليمي للتنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. 13 حزيران/يونيو. E/HLPF/2016/3/Add.5.

الأمم المتحدة، مجلس حقوق الأنسان (2015أ). تقرير وطني وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 21/16، عُمان. 8 أيلول/سبتمبر. A/HRC/WG.6/23/OMN/1.

_____ (2015ب). تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، فرانسوا كريبو. الدورة التاسعة والعشرون. A/HRC/29/36.

أنور الخطيب (2016). قطر تدشن اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، 13 تشرين الأول/أكتوبر.

البحرين (2015). مرسوم بقانون رقم (36) لسنة 2015 بشأن وقف الحقوق والمزايا التقاعدية في حالة سحب الجنسية البحرينية أو فقدها أو إسقاطها أو التجنس بجنسية دولة أجنبية دون إذن. الجريدة الرسمية، ملحق العدد 3230، 8 تشرين الأول/أكتوبر.

البحرين، هيئة تنظيم سوق العمل (2015). تصحيح أوضاع العمالة غير النظامية (فترة السماح) في الفترة 1 تموز/يوليو – 31 كانون

الأول/ديسمبر، 27 آب/أغسطس. http://lmra.bh/portal/ar/page/show/225.

بديل، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (2015). اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون: المسح الشامل، الإصدار الثامن، 2013-2015. بيت لحم.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016). تقرير التنمية البشرية 2016: تنمية للجميع. نيويورك.

بسام خواجا (2016). لبنان يرحّل نقابية تناضل من أجل حقوق عاملات المنازل: ملاحقة الناشطات تقوض النضال من أجل الحقوق، 13 كانون الأول/ديسمبر. www.hrw.org/ar/news/2016/12/13/297620.

البنك الدولي (2014). توفير 44 مليار دولار: أثر خفض تكلفة التحويلات بإجراءات فعّالة على جميع المستويات، 4 نيسان/أبريل. www.albankaldawli.org/ar/results/2014/04/04/savings-of-44-billion.

_____ (2016). تقرير عن التنمية في العالم 2016: العوائد الرقمية. واشنطن.

البيان (2015). قراران لتنظيم استخدام المواطنين ومواطني التعاون في القطاع الخاص، 22 أيار/مايو. www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2015-05-22-1.2379297.

تونس (2015). مشروع الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016-2020. www.mehat.gov.tn/fileadmin/user1/doc/Contenus/NoteOrientationPlan20162020AR.pdf.

_____ (2016أ). قانون أساسي عدد 61 لسنة 2016 يتعلق بمنع الإتجار بالأشخاص ومكافحته، مؤرخ في 3 آب/أغسطس 2016. http://legislation-securite.tn/sites/default/files/files/lois/Loi%20organique%20n%C2%B0%202016-61%20du%203%20A%C3%B4ut%202016%20(Ar).pdf.

_____ (2016ب). قانون عدد 68 لسنة 2016 مؤرخ في 3 آب/أغسطس 2016 يتعلق بإحداث مجلس وطني للتونسيين المقيمين بالخارج وبضبط مشمولاته وتركيبته وطرق تسيير. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 13-16، 75-76 أيلول/سبتمبر. www.legislation.tn/sites/default/files/news/ta2016681.pdf.

جامعة الدول العربية (2016). الإجتماع الاستثنائي لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة تحضيراً للاجتماع العام رفيع المستوى بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، 3-2 آب/أغسطس. http://bit.ly/2g4e0Yg.

الجزيرة (2015). السعودية تحظر عمل الأجانب في 19 مهنة، 15 آب/أغسطس. http://bit.ly/2eFqdWc.

حمد العازمي (2015). 12 توصية لتعديل التركيبة السكانية: بداية 2016 موعد إنجاز مسوّدة الجدول الزمني لوضع إجراءات التنفيذ، 20 كانون الأول/ديسمبر. http://s1.alraimedia.com/CMS/PDFs/2015/12/20/0islaashQW16ugLb06REslaashq0Zy7gplusplus/P001.pdf.

حوار أبو ظبي بين الدول الآسيوية المرسلة والمستقبلة للعمالة (2016). تقرير اجتماع كبار المسؤولين بحكومات حوار أبو ظبي. دبي، 12-11 أيار/مايو. http://abudhabidialogue.org.ae/ar/regional-ministerial-consultations/senior-officials-meeting-agenda-dubai-2016.aspx.

_____ (2017). اللقاء الوزاري التشاوري الرابع. كولومبو، سريلانكا، 24 كانون الثاني/يناير. http://abudhabidialogue.org.ae/ar/regional-ministerial-consultations/senior-officials-meeting-agenda-colombo-sri-lanka-2017.aspx.

روداو (2016). بشار الأسد يرفع رسوم الحصول على الإقامة في سوريا، 10 تشرين الأول/أكتوبر. www.rudaw.net/arabic/business/101020166.

سعد العنزي (2016). الكويت.. تعديل قانون إقامة الأجانب، 12 تشرين الأول/أكتوبر. www.skynewsarabia.com/web/article/882801.

سليل شيتي (2016). التصدي لأزمة العالمية للاجئين: تقاسم المسؤولية، لا التملّص منها، 4 تشرين الأول/أكتوبر. www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2016/10/tackling-the-global-refugee-crisis-sharing-responsibility/.

عاجل (2015). تفاصيل 19 مهنة ممنوعة على الوافدين في السوق، 15 آب/أغسطس. www.ajel.sa/local/1622536.

العرب اليوم (2016). البرلمان الصومالي يصادق على قانون اللاجئين والنازحين، 4 شباط/فبراير. http://bit.ly/2w1XCwO.

عُمان (2015أ). قرار وزاري رقم 2015/103 باستثناء المؤسسات الصغيرة من نسب التعمين المقررة وتحديد المهن والأنشطة التي يجوز التصريح بها للقوى العاملة غير العمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية، عدد 1099، 3 أيار/مايو.

_____ (2015ب). قرارات وزارية رقم 107، 108، و109. الجريدة الرسمية، عدد 1100، 10 أيار/مايو. http://data.qanoon.om/og/1100.pdf.

_____ (2015ج). قرار وزاري رقم 2015/110. الجريدة الرسمية، عدد 1126، 6 كانون الأول/ديسمبر. http://data.qanoon.om/og/1126.pdf.

_____ (2015د). قرارات وزارية رقم 328، 329، 330، 331، و332. الجريدة الرسمية، عدد 1126، 6 كانون الأول/ديسمبر. http://data.qanoon.om/og/1126.pdf.

فهد الثنيان (2015). الظفيري لـ "الرياض": الاستقدام من بعض الدول لا جدوى منه.. ومطالب بحل إشكاليات نيبال وإندونيسيا والهند، 24 تشرين الأول/أكتوبر. www.alriyadh.com/1093878.

قطر (2015أ). قانون رقم (1) لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم (14) لسنة 2004. الجريدة الرسمية، العدد 7، 2 نيسان/أبريل.

_____ (2015ب). قانون رقم (13) لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (21) لسنة 1989 بشأن تنظيم الزواج من الأجانب. الجريدة الرسمية، العدد 14، 4 آب/أغسطس.

_____ (2015ج). مرسوم رقم (14) لسنة 2015 بالتصديق على اتفاقية بين حكومة دولة قطر ومجلس الوزراء بجمهورية ألبانيا بشأن

تنظيم استخدام العمال الألبانيين من جمهورية ألبانيا في دولة قطر. http://ilo.org/dyn/natlex/docs/ELECTRONIC/102792/124385/F1543127124/14-2015.pdf.

_____ (2015د). قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم (4) لسنة 2015 بضوابط نظام حماية أجور العمال الخاضعين لقانون العمل 2015/4. الجريدة الرسمية، العدد 13، 7 تموز/يوليو. www.almeezan.qa/ClarificationsNoteDetails.aspx?id=13484&language=ar.

_____ (2016). قانون رقم (15) لسنة 2016 بإصدار قانون الموارد البشرية المدنية. الجريدة الرسمية، العدد 13، 23 تشرين الثاني/نوفمبر.

الكويت، مجلس الوزراء (2015أ). قانون رقم 68 لسنة 2015 في شأن العمالة المنزلية. الجريدة الرسمية، العدد 1246، 26 تموز/يوليو.

_____ (2015ب). قانون رقم 69 لسنة 2015 بشأن إنشاء شركة مساهمة مقفلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية. الجريدة الرسمية، عدد 1246، 26 تموز/يوليو.

لبنان، المديرية العامة للأمن العام (2017). منح إقامات للسوريين حاملي شهادة تسجيل لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. http://www.general-security.gov.lb/ar/posts/216.

لبنان، رئاسة مجلس الوزراء (2015أ). قانون معجل رقم 41 تحديد شروط استعادة الجنسية اللبنانية. الجريدة الرسمية، عدد 48، 24 تشرين الثاني/نوفمبر.

_____ (2015ب). قرار رقم 168/1 يتعلق بتنظيم عمل مكاتب استقدام العاملات في الخدمة المنزلية. الجريدة الرسمية، عدد 51، 27 تشرين الثاني/نوفمبر. www.pcm.gov.lb/arabic/subpgoldJo.aspx?pageid=3836.

لبنان، رئاسة مجلس الوزراء، والأمم المتحدة (2015). خطة لبنان للاستجابة للأزمة 2015-2016. بيروت. http://lcrp.gov.lb/pdf/full_ar.pdf.

_____ (2017). خطة لبنان للاستجابة للأزمة 2017-2020. بيروت. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/LCRP2017-2020_Arabic_Short_Version_Web.pdf.

لبنان، وزارة العمل (2015). وزير العمل أطلق مشروع البطاقة الذكية للعمال والعاملات الاجانب في لبنان، 25 تشرين الثاني/نوفمبر. www.labor.gov.lb/_layouts/MOL_Application/LatestNewsDetails.aspx?lang=ar&newsid=235.

_____ (2016). بيان توضيحي لوزارة العمل حول تعليق اعطاء اجازات عمل للعاملات النيباليات، 19 آب/أغسطس. www.labor.gov.lb/_layouts/MOL_Application/LatestNewsDetails.aspx?lang=ar&newsid=372.

لبنان، الوكالة الوطنية للإعلام (2016أ). الامن العام: وثائق السفر البيومترية الخاصة بالفلسطينيين اللاجئين اعتبارا من 1 تشرين الثاني/نوفمبر، 20 تشرين الأول/أكتوبر. http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/250135/.

_____ (2016ب). المرعبي اعتذر عن تقبل التهاني كوزير لشؤون النازحين، 20 كانون الأول/ديسمبر. http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/260603/nna-leb.gov.lb.

_____ (2016ج). مقررات جلسة مجلس الوزراء: خفض غرامات على متأخرات بعض الرسوم وتعديل مرسوم تعيين الحد الادنى للأجور، 22 حزيران/يونيو. http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/230949/.

_____ (2017). وزارة العمل: للإسراع في تسوية اوضاع العمال الاجانب والتقيد بالقوانين، 9 كانون الثاني/يناير. http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/263379/.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا (2016). تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية تحديات التنفيذ على المستوى الوطني (حلقة النقاش الوزارية الأولى)، الدورة التاسعة والعشرون، الدوحة، 15-13 كانون الأول/ديسمبر. E/ESCWA/29/11/WP.1.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا، والمنظمة الدولية للهجرة (2015). تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة. بيروت. E/ESCWA/SDD/2015/1.

ليبيا (2017). مشروع الدستور، مدينة البيضاء، 29 تموز/يوليو. www.alaraby.co.uk/File/Get/af7d84c3-3b1e-4cf1-ae93-c301fcf230dc.

محمود هاشم (2016). الصومال يمنع سفر مواطنيه للسودان: هجرة غير شرعية، 20 نيسان/أبريل. http://bit.ly/2wGUHLR.

مركز دبي للإحصاء (2015). قاعدة بيانات السكان والإحصاءات الحيوية، عدد السكان المقدر حسب الجنسية، حكومة دبي، 2015-2013. www.dsc.gov.ae/ar-ae/Themes/Pages/Population-and-Vital-Statistics.aspx?Theme=42. استُرجعت في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

المركز السوداني للخدمات الصحفية (2016). إعفاء الموظفين والعمال بالخارج من المساهمة الوطنية، 8 آذار/مارس. http://bit.ly/2gUIPSH.

مصر (2015). قرار رقم 305 لسنة 2015 بشأن شؤون وإجراءات الترخيص بالعمل للأجانب. الوقائع المصرية، العدد 211، 14 أيلول/سبتمبر.

_____ (2016أ). قانون رقم 76 لسنة 2016، بتعديل بعض أحكام القانون رقم 231 لسنة 1996، ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم عمل المصريين لدى جهات اجنبية. الجريدة الرسمية، العدد 38، 26 أيلول/سبتمبر.

_____ (2016ب). قانون رقم 77 لسنة 2016 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 89 لسنة 1960 في شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضي جمهورية مصر العربية والخروج منها. الجريدة الرسمية، عدد 38، 26 أيلول/سبتمبر.

_____ (2016ج). قانون رقم 82 لسنة 2016 بإصدار قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين. الجريدة الرسمية، العدد 44، 7 تشرين الثاني/نوفمبر.

المغرب، الأمانة العامة للحكومة (2016). قانون رقم 14/27 يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر. الجريدة الرسمية، عدد 6501، 19 أيلول/سبتمبر.

المغرب، الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة (2016). السياسة الوطنية للهجرة واللجوء 2016-2013. http://bit.ly/2wNoTrn.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (2016). "محتجزون ومجردون من انسانيتهم": تقرير حول انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين في ليبيا. جنيف. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/DetainedAndDehumanised_ar.pdf.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2016). تراخيص العمل في الأردن تعطي الأمل للاجئين السوريين، 20 نيسان/أبريل. www.unhcr.org/ar/news/latest/2016/4/5717c9236.html.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2017). لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في سوريا خلال العام 2017. جنيف. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2017_syria_hno_arb_170110.pdf.

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (2015). إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030. جنيف. www.unisdr.org/files/43291_arabicsendaiframeworkfordisasterris.pdf.

المملكة العربية السعودية (2015أ). قرار رقم (497) بتاريخ 16/11/1436هـ الموافقة على اللائحة التنظيمية لتأشيرات الأعمال المؤقتة والموسمية. الجريدة الرسمية، عدد 4584. 18 أيلول/سبتمبر.

_____ (2015ب). قرار وزير الخدمة المدنية رقم (1/1935) بتاريخ 9/2/1436هـ بالموافقة على إضافة بدل غلاء المعيشة إلى رواتب وعلاوات غير السعوديين المتعاقد معهم وفقاً للائحة توظيف غير السعوديين في الوظائف العامة. الجريدة الرسمية، عدد 4580.

المملكة العربية السعودية، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية (2016). احتساب الوافدين فوق الستين عاماً باثنين، 3 تشرين الأول/أكتوبر. http://qarar.ma3an.gov.sa/a/ideas/recent/campaigns/18233.

المنظمة الدولية للهجرة، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2017). فريق العمل المكلف برصد التحركات السكانية، اليمن، التقرير 14. أيار. جنيف: المنظمة الدولية للهجرة. www.humanitarianresponse.info/system/files/documents/files/tfpm_14th_report_may2017arabic.pdf.

منظمة العمل الدولية (2006). اتفاقية بشأن الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيتين، 187. جنيف. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---normes/documents/normativeinstrument/wcms_c187_ar.pdf.

_____ (2008). الإطار متعدد الأطراف لمنظمة العمل الدولية بشأن هجرة الأيدي العاملة: مبادئ وإرشادات غير ملزمة من أجل نهج قائم على الحقوق إزاء هجرة الأيدي العاملة. جنيف. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_203997.pdf.

_____ (2012). الحماية الفعالة للعمال المنزليين: دليل لوضع قوانين العمل. جنيف. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/--ro-beirut/documents/publication/wcms_248878.pdf.

_____ (2014). هجرة عادلة: برنامج لمنظمة العمل الدولية، تقرير المدير العام، التقرير الأول (باء). جنيف: مكتب العمل الدولي. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_243593.pdf.

_____ (2015). الأردن يقرر نهائياً الالتزام بتطبيق عقدٍ موحَّد للعاملين المهاجرين في قطاع الألبسة، 10 كانون الأول/ديسمبر. www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_435512/lang--ar/index.htm.

_____ (2017أ). البرنامج المتكامل للاستخدام العادل (FAIR)، من 1 آب/أغسطس إلى 31 تموز/يوليو 2018. www.ilo.org/GLO/15/16/SDC.beirut/projects/WCMS_419596/lang--ar/index.htm.

_____ (2017ب). بناء ثقافة وقائية للسلامة والصحة: دليل لاتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، 1981 (رقم 155)، وبروتوكولها لسنة 2002 واتفاقية الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيتين، 2006 (رقم 187). http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_550318.pdf.

_____ (2017ج). علاقات أصحاب العمل بالعمال المهاجرين في الشرق الأوسط: التنقل في سوق العمل استطلاع آفاق الداخلية والهجرة العادلة، ورقة بيضاء، شباط/فبراير. بيروت: المكتب الإقليمي للدول العربية.

هافينغتون بوست (2016). انتقادات لقانون التجنيس الجديد بالكويت لعجزه عن حل أزمة "البدون"، 14 أيار/مايو. www.huffpostarabi.com/2016/05/14/story_n_9969466.html.

هيومن رايتس ووتش (2014). "لقد قمت بشرائك سلفاً": الإساءة إلى العاملات المنزليات واستغلالهن في الإمارات العربية المتحدة. نيويورك. www.hrw.org/sites/default/files/reports/uae1014ar_ForUpload.pdf.

_____ (2015). الكويت – قانون جديد يحقق قفزة لعاملات المنازل، 1 تموز/يوليو. www.hrw.org/ar/news/2015/07/01/278704.

_____ (2016أ). "باعوني": انتهاك واستغلال عاملات المنازل في عُمان. نيويورك. www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=578642ac4.

_____ (2016ب). بنغلادش: يجب تعزيز حماية عاملات المنازل الوافدات، 8 كانون الأول/ديسمبر. www.hrw.org/ar/news/2016/12/08/297413.

_____ (2016ج). على الإمارات توسيع قانون العمل ليشمل عاملات المنازل، 22 كانون الأول/ديسمبر. www.hrw.org/ar/news/2016/12/22/298087.

_____ (2016د). عمان: عاملات المنازل عرضة للاتجار والحصار، 13 تموز/يوليو. https://www.hrw.org/ar/news/2016/07/13/291875.

_____ (2016هـ). المغرب: قانون جديد يكرس حقوق عاملات المنازل، 1 آب/أغسطس. www.hrw.org/ar/news/2016/08/01/292634.

_____ (2017أ). التقرير العالمي 2017: مراجعتنا السنوية لحقوق الإنسان حول العالم. نيويورك. www.hrw.org/ar/world-report/2017.

_____ (2017ب). قطر: الإصلاحات تترك نظام العمل المسيء على حاله، 12 كانون الثاني/يناير. www.hrw.org/ar/news/2017/01/12/298582.

وفاء الصعيدي (2016). "القوى العاملة" تعلن إطلاق الخطة الوطنية لـ "تحسين إدارة هجرة الأيدي العاملة"، 25 تشرين الأول/أكتوبر. www.elwatannews.com/news/details/1531430.

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، الأونروا (دون تاريخ). الأزمة في سوريا. www.unrwa.org/ar/syria-crisis. استُرجعت في 18 كانون الثاني/يناير 2017.

الوكالة العربية السورية للأنباء، سانا (2016). الرئيس الأسد يصدر المرسوم التشريعي رقم (29) القاضي بتعديل المادتين 10 و12 من القانون رقم (18) تاريخ 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، 28 أيلول/سبتمبر. www.sana.sy/?p=435954.

نظرة أخرى على القانون الكويتي الجديد للعمالة المنزلية، 9 أيلول/سبتمبر. http://bit.ly/2xVfOwL.

_____ (2016a). تراخيص عمل "مرنة" للعمالة المخالفة في البحرين، 18 تشرين الأول/أكتوبر. http://bit.ly/2x9NVgj.

_____ (2016b). حول المسار المتوقع لإصلاح نظام الكفالة القطري، 19 تشرين الثاني/نوفمبر. http://bit.ly/2eRXE6K.

_____ (2016c). العفو القطري عن المهاجرين "غير الشرعيين" يربك العمال والسفارات، 8 أيلول/سبتمبر. http://bit.ly/2cfCkW5.

_____ (2016d). الكويت تعفي أرباب العمل من دفع تكاليف ترحيل العامل المنزلي "الهارب"، 10 تشرين الثاني/نوفمبر. http://bit.ly/2fB9grY.

المراجع الإنكليزية

Abella, Manolo, and Philip Martin (2014). Migration Costs of Low-Skilled Labor Migrants: Key Findings from Pilot Surveys in Korea, Kuwait and Spain. Washington, D.C.: KNOMAD.

Algeria (2016). Constitution de la République Algérienne Démocratique et Populaire, March. Available from www.joradp.dz/trv/fcons.pdf.

Algeria Press Service (2015). Order on code of criminal procedure adopted by council of ministers: important innovations introduced, 22 July. Available from www.highbeam.com/doc/1G1-422813812.html.

Altschuller, Sarah A. (2015). U.K. Modern Slavery Act: New Disclosure Requirements for Companies Operating in the United Kingdom, 18 August. Available from www.csrandthelaw.com/2015/08/18/u-k-modern-slavery-act-new-disclosure-requirements-for-companies-operating-in-the-united-kingdom.

Amnesty International (2016). Lebanon Submission to the UN Committee on Economic, Social and Cultural Rights. London.

Anderson, Robert (2016). Saudi steps up mobile shop inspections as deadline nears, 26 May. Available from http://gulfbusiness.com/saudi-steps-mobile-shop-inspections-deadline-nears/#.V00hgSN95GM.

Arab News (2016). Govt hospitals open to expats ... but for a fee, 22 May. Available from www.arabnews.com/node/928066/saudi-arabia.

_____ (2017). Saudi Arabia: 90-day amnesty period allows illegal workers to return to Saudi Arabia, 21 March. Available from http://www.arabnews.com/node/1071511/saudi-arabia.

Arabian Business (2015). Bahrain to shut down expat shelters, 24 October. Available from www.arabianbusiness.com/bahrain-shut-down-expat-shelters-609721.html#.WADAePl96Uk.

_____ (2016a). Bahrain changes visa, residency fees to boost competition, 11 October. Available from www.arabianbusiness.com/bahrain-changes-visa-residency-fees-boost-competition-648628.html.

_____ (2016b). Three hospitals for expats to be built in Qatar by 2017, 14 August. Available from www.arabianbusiness.com/three-hospitals-for-expats-be-built-in-qatar-by-2017-642269.html.

Aycinena, Diego, Claudia Martinez A., and Dean Yang (2010). The Impact of Transaction Fees on Migrant Remittances: Evidence from a Field Experiment Among Migrants from El Salvador. Available from www.povertyactionlab.org/sites/default/files/publications/125_304%20Remittance%20Fees%20Oct2010.pdf.

Bahrain, Labour Market Regulatory Authority (2015). Bahrain hotline for trafficking victims, 17 March. Available from http://blog.lmra.bh/en/2015/03/17/bahrain-hotline-for-trafficking-victims. Bahrain, Labour Market Regulatory Authority (2015b).

_____ (2017). Flexible work permit launched, 24 July. Available from http://blog.lmra.bh/en/2017/07/24/flexible-work-permit-launched.

Baike, Prisca (2016). Uganda signs labour export deal with Jordan, 26 October. Available from http://allafrica.com/stories/201610260389.html.

Bakewell, Oliver (2015). Migration makes the sustainable development goals agenda – time to celebrate? 11 December. Available from www.imi.ox.ac.uk/news/oliver-bakewell-migration-makes-the-sustainable-development-goals-agenda-2013-time-to-celebrate.

BBC News (2013). Kuwait MPs pass law to naturalise 4,000 stateless Bidun, 20 March. Available from www.bbc.com/news/world-middle-east-21857431.

_____ (2016). Qatar abolishes controversial 'kafala' labour system, 13 December. Available from www.bbc.com/news/world-middle-east-38298393.

de Bel-Air, Francois. (2015). A Note on Syrian refugees in the gulf: attempting to assess data and policies. GLMM Explanatory Note, No. 11/2015. Geneva: Gulf Labour Markets and Migration and the Gulf Research Center. Available from http://gulfmigration.eu/media/pubs/exno/GLMM_EN_2015_11.pdf.

Betts, Alexander, and others (2016). Refugee Economies: Forced Displacement and Development. Oxford: Oxford University Press.

Bielefeld, Norbert, and Antonique Koning (2005). International remittances: delivering fair value. In Remittances: Development Impact and Future Prospects, Samuel Munzele Maimbo and Dilip Ratha, eds. Washington, D.C.: World Bank.

Le Blanc, David (2015). Towards integration at last? The sustainable development goals as a network of targets. DESA Working Paper, No. 141. New York: Department of Economic and Social Affairs. ST/ESA/2015/DWP/141.

Brian, Tara, and Frank Laczko (2016). Fatal Journeys: Identification and Tracing of Dead and Missing Migrants, vol. 2. Geneva: International Organization for Migration.

Brooks, Julia (2016). From transit to reception: a new reality for refugees in Greece, 11 July. Available from http://atha.se/blog/transit-reception-new-reality-refugees-greece.

Brophy, Selene (2016). Bahrain adds new eVisa policy for South Africans, 18 February. Available from http://traveller24.news24.com/TravelPlanning/VisaInfo/bahrain-adds-new-evisa-policy-for-south-africans-20160218.

Buckley, Michelle, and others (2016). Migrant Work and Employment in the Construction Sector. Geneva: International Labour Organization.

Carling, Jorgen (2014). Scripting remittances: making sense of money transfers in transnational relationships. International Migration Review, vol. 48, No. 1 (Fall), pp. 218-262.

Clemens, Michael A. (2014). Does development reduce migration? IZA Discussion Paper, No. 8592. Institute for the Study of Labour (IZA). Available from http://ftp.iza.org/dp8592.pdf.

Clemens, Michael A, and Timothy Ogden (2014). Migration as a strategy for household finance: a research agenda on remittances, payments, and development. CGD Working Paper, No. 354. Washington, D.C.: Center for Global Development. Available from www.cgdev.org/sites/default/files/migration-strategy-household-finance-research-agenda.pdf.

Collective for Research and Training on Development – Action, CRTDA (2015). The new law to reinstate nationality to immigrants of Lebanese origin is confessional and sexist. 30 December. Available from www.crtda.org.lb/node/15071.

Délano, Alexandra, and Alan Gamlen (2015). Comparing and theorizing state diaspora relations. In Diasporas Reimagined Spaces, Practices and Belonging, eds. Nando Sigona and others Oxford: Oxford Diasporas Programme.

Djibouti, Secrétariat Général du Gouvernement (2016a). Communiqué de la 14ème séance, 9 September. Available from www.presidence.dj/conseilministresuite.php?ID=14&ID2=2016-09-06.

_____ (2016b). Loi N°133/AN/16/7ème L portant sur la Lutte Contre la Traite des Personnes et Le Trafic Illicite des Migrants. Djibouti. Available from www.ilo.org/dyn/natlex/docs/ELECTRONIC/101766/122772/F253643777/DJI-101766.pdf.

_____ (2016c). Loi n° 159/AN/16/7ème L du 5 janvier 2017 portant statut des réfugiés en République de Djibouti. Djibouti. Available from www.presidence.dj/texte.php?ID=159&ID2=2017-01-05&ID3=Loi&ID4=1&ID5=2017-01-15&ID6=n.

DLA Piper (2014). Migrant Labour in the Construction Sector in the State of Qatar. Qatar. Available from www.engineersagainstpoverty.org/documentdownload.axd?documentresourceid=58.

Dorsey, James (n.d.). New Qatari labor law: too little, too late. Available from www.huffingtonpost.com/james-dorsey/new-qatari-labour-law-too_b_8408458.html.

DT News (2016a). Draft law to regulate stay of bachelor expat workers, 5 November. Available from www.newsofbahrain.com/viewNews.php?ppId=26814&TYPE=Posts&pid=21&MNU=6&SUB.

_____ (2016b). Official urges new island for labourers, 15 November. Available from www.newsofbahrain.com/viewNews.php?ppId=27194&TYPE=Posts&pid=&MNU=&SUB.

The Economist (2015). Why does Kenya lead the world in mobile money? 2 March. Available from www.economist.com/blogs/economist-explains/2013/05/economist-explains-18.

The Economist Intelligence Unit (2016). Measuring Well-Governed Migration: The 2016 Migration Governance Index. London. Available from https://publications.iom.int/system/files/pdf/migration_governance_index_2016.pdf.

Egypt, State of Information Service (2016). FM: Bill on combating illegal migration launched, 18 October. Available from www.sis.gov.eg/Story/106376?lang=en-us.

European Council (2015a). Special meeting of the European Council – statement, 23 April. Available from www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2015/04/23-special-euco-statement.

_____ (2015b). Valletta summit on migration, 11-12 November. Available from www.consilium.europa.eu/en/meetings/international-summit/2015/11/11-12/.

European Union External Action (2016). EUNAVFOR Med operation Sophia signs agreement to train Libyan coast guard and navy, 23 August. https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/8753/eunavfor-med-operation-sophia-signs-agreement-train-libyan-coast-guard-and-navy_en.

Eurostat (n.d.). Eurostat Database, asylum and first time asylum applicants by citizenship, age and sex, annual aggregated data (rounded). Available from http://ec.europa.eu/eurostat/data/database. Accessed 4 May 2017.

Farid, Samir, and Rawia El-Batrawy (2015). Egypt Household International Migration Survey 2013: Main Findings and Key Indicators. Cairo: Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS).

Financial Action Task Force, FATF (2014). FATF clarifies risk-based approach: case-by-case, not wholesale de-risking, 23 October. Available from www.fatf-gafi.org/publications/fatfgeneral/documents/rba-and-de-risking.html.

Freunda, Caroline, and Nikola Spatafora (2008). Remittances, transaction costs, and informality. Journal of Development Economics, vol. 86, Issue 2 (June), pp. 356-366.

Frontex (2017). Risk Analysis for 2017. Warsaw. Available from http://frontex.europa.eu/assets/Publications/Risk_Analysis/Annual_Risk_Analysis_2017.pdf.

Farrows, Bram (2016). Desperate determination: a record number of migrants arrive in Yemen in 2016, 15 December. Available from http://regionalmms.org/index.php/component/spsimpleportfolio/item/56-desperate-determination-a-record-number-of-migrants.

Gadugah, Nathan (2016). Maltreatment of Ghanaian workers abroad: Gov't signs MOU with Jordan, others, 23 March. Available from www.myjoyonline.com/news/2016/March-23rd/maltreatment-of-ghanaian-workers-abroad-inter-ministerial-taskforce-signs-mou-with-jordan-others.php.

Garcia, Ben (2016). Construction work: the most dangerous job in Kuwait, 3 March. Available from http://news.kuwaittimes.net/website/construction-work-dangerous-job-kuwait/.

Ghazal, Mohammad (2016). Population stands at around 9.5 million, including 2.9 million guests, 30 January. Available from www.jordantimes.com/news/local/population-stands-around-95-million-including-29-million-guests.

Global Commission on International Migration (2005). Migration in an Interconnected World: New Directions for Action, Report of the Global Commission on International Migration. Geneva. Available from www.iom.int/jahia/webdav/site/myjahiasite/shared/shared/mainsite/policy_and_research/gcim/GCIM_Report_Complete.pdf.

Global Forum on Migration and Development, GFMD (2014). Policy and Practice Database, Employment Permit System (EPS) of South Korea with The Philippines. Available from www.gfmd.org/pfp/ppd/404. Accessed 15 December 2016.

Global Migration Group, GMG (2016). Handbook for Improving the Production and Use of Migration Data for Development. Tokyo. Available from www.un.org/en/development/desa/population/migration/events/coordination/15/documents/Final%20Handbook%2030.06.16_AS4.pdf.

Global Migration Group, GMG, and United Nations Development Group, UNDG (n.d.). Guidance note on integrating migration and displacement into United Nations development assistance frameworks (UNDAFs). (forthcoming).

Gordon, Jennifer (2015). Global Labour Recruitment in a Supply Chain Context. Geneva: International Labour Organization.

Grivna, Michal, Hani O. Eid, and Fikiri M. Abu-Zidan (2015). Injuries from falling objects in the United Arab Emirates. International Journal of Injury Control and Safety Promotion, vol. 22, No. 1, pp. 68-74.

Gulf News (2016a). India, Qatar sign agreements on visas, cyberspace, investments, 7 September. Available from Gulf News: http://gulfnews.com/news/gulf/qatar/india-qatar-sign-agreements-on-visas-cyberspace-investments-1.1939162.

_____ (2016b). New electronic system to process labour recruitment. Available from www.gulf-times.com/story/519184/New-electronic-system-to-process-labour-recruitmen.

Gulf Times (2017). Cabinet issues draft law on documentation, 5 January. Available from www.gulf-times.com/story/526971/Cabinet-issues-draft-law-on-documentation.

de Haas, Hein (2007a). Remittances, migration and social development: a conceptual review of the literature. Social Policy and Development Programme Paper, No. 34. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development.

_____ (2007b). "Turning the tide? why development will not stop migration". Development and Change, vol. 38, No. 5, pp. 819-841.

The Hindu (2016). New Saudi scheme brings cheer to expat workers, 22 October. Available from www.thehindu.com/news/national/kerala/New-Saudi-scheme-brings-cheer-to-expat-workers/article16078270.ece.

Hollifield, James F. (2004). The Emerging Migration State. International Migration Review, vol. 38, No. 3, pp. 885-912.

Hong, Amy, and Anna Knoll (2016). Strengthening the migration-development nexus through improved policy and institutional coherence. KNOMAD Working Paper 15. Washington, D.C.: KNOMAD. Available from http://ecdpm.org/publications/strengthening-migration-development-nexus/.

Huffpost-Maroc (2016). La deuxième phase de la régularisation des migrants commence demain, 14 December. Available from www.huffpostmaghreb.com/2016/12/14/regularisation-migrants_n_13627870.html.

India, Union Cabinet (2016a). Memorandum of understanding between India and Bahrain on cooperation for prevention of human trafficking especially trafficking in women and children, 10 March. Available from http://pib.nic.in/newsite/PrintRelease.aspx?relid=137615.

_____ (2016b). Memorandum of understanding between India and United Arab Emirates on cooperation in preventing and combating of human trafficking, 13 April. Available from http://pib.nic.in/newsite/PrintRelease.aspx?relid=138836.

Internal Displacement Monitoring Centre, IDMC (2015a). Iraq IDP Figures Analysis. Available from www.internal-displacement.org/middle-east-and-north-africa/iraq/figures-analysis. Accessed 10 November 2016.

_____ (2015b). Palestine IDP Figures Analysis. Available from www.internal-displacement.org/middle-east-and-north-africa/palestine/figures-analysis. Accessed 10 November 2016.

_____ (2016a). Global Internal Displacement Database. Available from www.internal-displacement.org/database. Accessed 23 May 2017.

_____ (2016b). Global Report on Internal Displacement, GRID. Geneva. Available from www.internal-displacement.org/assets/publications/2016/2016-global-report-internal-displacement-IDMC.pdf.

_____ (2017). Global Report on Internal Displacement, GRID. Geneva. Available from http://www.internal-displacement.org/global-report/grid2017/pdfs/2017-GRID.pdf.

International Fund for Agricultural Development (n.d.). Remittances and mobile banking: remittances and mobile banking: the potential to leapfrog traditional challenges. Available from www.ifad.org/documents/10180/651e18a5-0d3b-46a0-985f-d87ffb2eab0e.

International Fund for Agricultural Development, and The World Bank Group (2015). The Use of Remittances and Financial Inclusion. Rome: International Fund for Agricultural Development. Available from http://g20.org.tr/wp-content/uploads/2015/11/The-Use-of-Remittances-and-Financial-Inclusion.pdf.

International Labour Organization, ILO (1998). Resolution Concerning Statistics of Occupational Injuries (Resulting from Occupational Accidents), Adopted by the Sixteenth International Conference of Labour Statisticians, October. Geneva. Available from www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/normativeinstrument/wcms_087528.pdf.

_____ (2010). Plan of Action (2010-2016) to Achieve Widespread Ratification and Effective Implementation of the Occupational Safety and Health Instruments (Convention No. 155, its 2002 Protocol and Convention No. 187). Geneva. Available from www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---normes/documents/policy/wcms_125616.pdf.

_____ (2013b). Domestic Workers Across the World: Global and Regional Statistics and the Extent of Legal Protection. Geneva. Available from www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_173363.pdf. International Labour Organization, ILO, 2013b.

_____ (2013c). The Prevention of Occupational Diseases: World Day for Safety and Health at Work, 28 April. Geneva. Available from www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---safework/documents/publication/wcms_208226.pdf. International Labour Organization, ILO, 2013c.

_____ (2015a). Bilateral Agreements and Memoranda of Understanding on Migration of Low Skilled Workers: A Review. Geneva. Available from www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---migrant/documents/publication/wcms_385582.pdf.

_____ (2015b). ILO Global Estimates on Migrant Workers: Results and Methodology, Special Focus on Migrant Domestic Workers. Geneva. Available from http://ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/publication/wcms_436343.pdf.

_____ (2015c). Migrant, Good Practices Database, monitoring the application of the Vietnam association of manpower supply (VAMAS) code of conduct (COC-VN). Available from http://www.ilo.org/dyn/migpractice/migmain.showPractice?p_lang=en&p_practice_id=116. Accessed 16 December 2016.

_____ (2016a). The access of refugees and other forcibly displaced persons to the labour market. Background Paper, TMARLM/2016. Geneva. Available from www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---migrant/documents/meetingdocument/wcms_490753.pdf.

_____ (2016b). The Cost of Migration: What Low-Skilled Migrant Workers from Pakistan Pay to Work in Saudi Arabia and the United Arab Emirates. Geneva. Available from www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---asia/---ro-bangkok/---ilo-kathmandu/documents/publication/wcms_514127.pdf.

_____ (2016c). Decent work for migrants and refugees. Available from www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/publication/wcms_524995.pdf.

_____ (2016d). General Principles and Operational Guidelines for Fair Recruitment. Geneva. Available from www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---declaration/documents/publication/wcms_536755.pdf.

_____ (2016e). Good practices and lessons learned on promoting international cooperation and partnerships to realize a fair migration agenda for migrant domestic workers in Africa, the Arab States and Asia. ILO Inter-Regional Knowledge Sharing Forum, 5-7 May, Antananarivo, Madagascar. Geneva. Available from www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---migrant/documents/publication/wcms_477251.pdf.

_____ (2016f). Guiding principles on the access of refugees and other forcibly displaced persons to the labour market, 7 July. Available from www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---migrant/documents/genericdocument/wcms_536440.pdf.

_____ (2017a). Complaint concerning non-observance by Qatar of the Forced Labour Convention, 1930 (No. 29), and the Labour Inspection Convention, 1947 (No. 81), made by delegates to the 103rd Session (2014) of the International Labour Conference under article 26 of the ILO Constitution, 329th session, 9-24 March, Geneva. GB.329/INS/14(Rev.). Available from www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_546605.pdf.

_____ (2017b). ILOSTAT Database, key indicators of the Labour market. Available from www.ilo.org/ilostat/faces/ilostat-home/home?_adf.ctrl-state=njc59sr7p_4&_afrLoop=99392013627968#!. Accessed 9 March 2017.

_____ (2017c). Working Together to Promote a Safe and Healthy Working Environment, International Labour Conference, 106th Session, ILC.106/III/1B. Geneva.

_____ (2017d). World day for safety and health at work: optimize the collection and use of OSH data. Available from www.ilo.org/safework/events/safeday/lang--en/index.htm.

International Labour Organization, and Australian Aid (2011). Monitoring and evaluation of the application of the VAMAS code of conduct, phase I: 2012-2013. Available from www.ilo.org/dyn/migpractice/docs/187/Code.pdf.

International Organization for Migration, IOM (2015). Migration Governance Framework, C/106/40. Geneva.

_____ (2016a). Advances in ethical recruitment made at IOM-organized conference in Bangkok, 3 November. Available from www.iom.int/news/advances-ethical-recruitment-made-iom-organized-conference-bangkok.

_____ (2016b). African Union meets for AU-Horn of Africa counter trafficking initiative, 6 October. Available from www.iom.int/news/african-union-meets-au-horn-africa-counter-trafficking-initiative.

_____ (2016c). Egypt launches new national strategy on combating illegal migration, 17 October. Available from https://egypt.iom.int/news/egypt-launches-new-national-strategy-combating-illegal-migration.

_____ (2016d). Étude Qualitative D'évaluation de L'impact Socioéconomique et des Besoins des Libyens en Tunisie. Geneva. Available from https://publications.iom.int/system/files/pdf/etude_qualitative_evaluation_tunisie_fr.pdf.

_____ (2016e). Migration and the sustainable development goals: the role of inter-state consultation mechanisms on migration and of regional economic organizations. Paper presented at the 6th Global Meeting of Chairs and Secretariats of Regional Consultative Processes on Migration. October. Available from www.iom.int/sites/default/files/our_work/ICP/RCP/2016/Compendium-of-updates-from-interstate-consultation-mechanisms-for-6th-GRCP-Meeting-Final.pdf.

_____ (2016f). Research on the Labour Recruitment Industry between United Arab Emirates, Kerala (India) and Nepal. Kuwait.

_____ (2017a). Iraq mission: Mosul operations. Displacement Tracking Matrix (DTM). Available from http://iraqdtm.iom.int/EmergencyTracking.aspx. Accessed 4 May 2017.

_____ (2017b). Iraq mission: number of internally displaced persons. Displacement Tracking Matrix (DTM). Available from http://iraqdtm.iom.int/default.aspx. Accessed 4 May 2017.

_____ (2017c). Libya, IDP and Returnee Report. Displacement Tracking Matrix (DTM), Round 9, March. Geneva. Available from https://app.mhpss.net/?get=315/dtm-libya-round-9-idp-returnee-report-march-2017-web-2.pdf.

_____ (2017d). Libya's Migrant Report. Displacement Tracking Matrix (DTM), Round 8, December 2016 – March 2017. Libya. Available from http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/IOM%20DTM%20Libya%20Migrant%20Report%20December%20-%20March%202017_0.pdf.

_____ (2017e). Migrant deaths and disappearances worldwide: 2016 analysis. Data Briefing Series, No. 8. Geneva. Available from https://publications.iom.int/system/files/pdf/gmdac_data_briefing_series_issue_8.pdf.

_____ (2017f). Migration Flows-Europe Database. Available from http://migration.iom.int/europe/. Accessed 14 May 2017.

_____ (2017g). Missing Migrants Database. Available from http://missingmigrants.iom.int/mediterranean. Accessed 29 august 2017.

_____ (2017h). Protecting children in Yemen, 27 April. Available from https://weblog.iom.int/protecting-children-yemen.

International Organization for Migration, and Federal Office for Migration (2005). International Agenda for Migration Management: Common Understandings and Effective Practices for a Planned, Balanced, and Comprehensive Approach to the Management of Migration, Berne, 16-17 December 2004. Geneva. Available from http://publications.iom.int/system/files/pdf/iamm.pdf.

International Organization for Migration, IOM, and Joint Migration and Development Initiative, JMDI (2015). White Paper on Mainstreaming Migration into Local Development Planning and Beyond. Geneva: IOM; New York, NY: UNDP. Available from www.migration4development.org/sites/default/files/final_mainstreaming_white_paper_www_2_1_0.pdf.

International Rescue Committee, IRC (n.d.). Economic Impacts of Syrian Refugees: Existing Research Review & Key Takeaways. Available from www.rescue.org/sites/default/files/document/465/ircpolicybriefeconomicimpactsofsyrianrefugees.pdf.

International Trade Union Confederation (2014). Facilitating Exploitation: A Review of Labour Laws for Migrant Domestic Workers in Gulf Cooperation Council Countries. Brussels. Available from www.ituc-csi.org/gcc-legal-and-policy-brief.

_____ (2016). ITUC Global Rights Index 2016: The World's Worst Countries for Workers. Brussels. Available from www.ituc-csi.org/IMG/pdf/survey_ra_2016_eng.pdf.

Iskander, Natasha (2010). Creative State: Forty Years of Migration and Development Policy in Morocco and Mexico. Ithaca: Cornell University Press. Available from http://digitalcommons.ilr.cornell.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1059&context=books.

Izzak, B. (2016a). MoI sets KD 60 as monthly minimum wage for maids; total labor force amounts to 1.8m: Statistical Bureau. 13 July. Available from http://news.kuwaittimes.net/website/moi-sets-kd-60-as-monthly-minimum-wage-for-maids/.

_____ (2016b). Nod to naturalize 4,000 in 2016, 5 November. Available from http://news.kuwaittimes.net/website/25226-2/.

Jabrane, Ezzoubeir (2017). King Mohammed VI extends duration of migrants residence permit, 10 January. Available from www.moroccoworldnews.com/2017/01/205669/king-mohammed-vi-extends-duration-migrants-residence-permit/.

Joint Migration and Development Initiative, JMDI (2013). Mapping local authorities' Practices in the Area of Migration and Development: A Territorial Approach to Local Strategies, Initiatives and Needs. Brussel. Available from www.migration4development.org/sites/m4d.emakina-eu.net/files/mapping_local_authorities_practices-_jmdi_2013_-_online_version_2.pdf.

Jones, Katharine (2015). Recruitment Monitoring and Migrant Welfare Assistance: What Works? Dhaka: International Organization for Migration. Available from www.iom.int/sites/default/files/migrated_files/What-We-Do/docs/Recruitment-Monitoring-Book.pdf.

Jordan, Ministry of Planning and International Cooperation (2015). Jordan Response Plan for the Syria Crisis 2016-2018. Amman: Jordan Response Platform for the Syria Crisis; United Nations. Available from http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/JRP16_18_Document-final+draft.pdf.

The Jordan Times (2017). Work permits for all guest workers to cost JD500 under new by-law, 1 February. Available from www.jordantimes.com/news/local/work-permits-all-guest-workers-cost-jd500-under-new-law.

Joubert, Darren, Jens Thomsen, and Oliver Harrison (2011). Safety in the heat: a comprehensive program for prevention of heat illness among workers in Abu Dhabi, United Arab Emirates. American Journal of Public Health, vol 101, No. 3 (March), pp. 395-398.

Juma, Yassin (2015). Somaliland says will not receive more Yemen refugees, 24 May. Available from http://aa.com.tr/en/politics/somaliland-says-will-not-receive-more-yemen-refugees/44004.

Jureidini, Ray (2016). Ways forward in recruitment of low-skilled migrant workers in Asia-Arab states corridor. ILO White Paper. Beirut: ILO. Available from www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_519913/lang--en/index.htm.

Abdul Kader, Binsal (2017). Indonesian women domestic workers start coming to UAE, 14 January. Available from http://gulfnews.com/news/uae/society/indonesian-women-domestic-workers-start-coming-to-uae-1.1961802.

Kathiravelu, Laavanya (2016). Migrant Dubai: Low Wage Workers and the Construction of a Global City. Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Khatri, Shabina S. (2015). Minister: Qataris to comprise 90 percent of public sector by 2026, 27 December. Available from https://dohanews.co/minister-qataris-comprise-90-percent-public-sector-2026/.

KNOMAD (2016). Measuring policy and institutional coherence for migration and development: a global dashboard of indicators on migration governance. (Unpublished).

Koinova, Maria (2016). Sustained vs. episodic mobilization among conflict-generated diasporas. International Political Science Review, vol. 37, No. 4, pp. 500-516.

Kucera, David, and Dora Sari (2016). New "labour rights indicators": method and results. Working Paper 002. University Park, PA: Center for Global Workers' Rights. Available from http://lser.la.psu.edu/gwr/documents/KuceraandSariMethodsandResults2012.pdf.

Kuwait News Agency, KUNA (2016). GCC justice ministers approve model rules against human trafficking, 5 October. Available from www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2536775&language=en.

La Vie eco (2015). Politique migratoire: adapter les lois, un passage obligé, 20 December. Available from http://lavieeco.com/news/maroc/politique/politique-migratoire-adapter-les-lois-un-passage-oblige.html.

League of Arab States (2017). Contribution to the fifteenth Coordination Meeting on International Migration. United Nations Secretariat, New York, 16-17 February. UN/POP/MIG-15CM/2017/7.

Lefébure, Anais (2016). Pour le HCR, l'adoption de la loi sur le droit d'asile au Maroc ne doit pas traîner davantage, 16 September. Available from www.huffpostmaghreb.com/2016/09/16/hr-adoption-loi-droit-asile-maroc-adoption-urgente_n_12041368.html.

Leighton, Michelle (2017). ILO-WB partnership on measuring recruitment costs: progresses on SDG indicator 10.7.1. Presentation at the Fifteenth Coordination Meeting on International Migration. United Nations Headquarters, New York, 17 February.

Malit, Froilan, and George Naufal (2016). Taxing remittances: consequences for migrant labour populations in the GCC countries. GLMM Explanatory Note, No. 1/2016. Geneva: Gulf Labour Markets and Migration and the Gulf Research Center. Available from http://gulfmigration.eu/media/pubs/exno/GLMM_EN_2016_01.pdf.

Martin, Philip (2012). Reducing migration costs and maximizing human development. In Global Perspectives on Migration and Development, Irena Omelaniuk, ed. Dordrecht, Heidelberg: New York; London: Springer.

_____ (2013). How to reduce migrant worker recruitment costs. DIIS Policy Brief, August, Copenhagen: Danish Institute for International Studies. Available from www.diis.dk/files/media/publications/import/extra/pb_how_to_reduce_migrant_worker_recruitment_costs_web_1.pdf.

_____ (2017). Managing Merchants of Labor: Recruiters and International Labor Migration. Oxford: Oxford University Press.

McGeehan, Nicholas (2015). Migrant Workers' Rights on Saadiyat Island in the United Arab Emirates: 2015 Progress Report. New York: Human Rights Watch.

McGregor, Elaine (2016). Movement: A Global Civil Society Report on Progress and Impact for Migrants' Rights and Development. Brussels: International Catholic Migration Commission.

Middle East Monitor (2016). Yemen deports African immigrants, 29 September. Available from www.middleeastmonitor.com/20160929-yemen-deports-african-immigrants.

Migration Policy Centre. (2013). Migration Profile: Libya. Florence. Available from www.migrationpolicycentre.eu/docs/migration_profiles/Libya.pdf.

Migration Policy Institute, MPI (n.d.). Migration Data Hub. Available from www.migrationpolicy.org/programs/data-hub. Accessed 24 December 2016.

Mosly, Ibrahim (2015). Safety performance in the construction industry of Saudi Arabia, International Journal of Construction Engineering and Management, vol. 4, No. 6, pp. 238-247.

Al Mukrashi, Fahad (2015). Oman announces amnesty for illegal foreign workers, 28 April. Available from http://gulfnews.com/news/gulf/oman/oman-announces-amnesty-for-illegal-foreign-workers-1.1500332.

Naujoks, Daniel (2013). Migration, Citizenship, and Development: Diasporic Membership Policies and Overseas Indians in the United States. New Delhi: Oxford University Press.

_____ (2016). Migration, human mobility and sustainable development, 23 December. Available from www.munplanet.com/articles/fridays-with-munplanet/migration-human-mobility-and-sustainable-development.

The Nansen Initiative (2015). Agenda for the Protection of Cross-Border Displaced Persons in the Context of Disasters and Climate Change, vol I. Geneva. https://nanseninitiative.org/wp-content/uploads/2015/02/PROTECTION-AGENDA-VOLUME-1.pdf.

The National (2016). New app to fight human traffickers, 24 September. Available from www.thenational.ae/business/technology/new-app-to-fight-human-traffickers-1.193435.

Obeidat, Omar (2016). Population grew by 87% over a decade — census, 22 February. Available from www.jordantimes.com/news/local/population-grew-87-over-decade-%E2%80%94-census.

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, OHCHR (2016). Human trafficking risks in the context of migration, 15 September. Available from www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/MigrationHumanTrafficking.aspx.

Open Working Group on Labour Migration & Recruitment (2017a). Recruitment fees & migrants' rights violations. Policy Brief, No. 1. Migrant Forum in Asia. Available from http://mfasia.org/migrantforumasia/wp-content/uploads/2017/01/1-Policy-Brief-Recruitment-Fees-Migrants-Rights-Violations.pdf.

_____ (2017b). South Korea's employment permit system: a successful government-to-government model? Policy Brief, No. 2. Migrant Forum in Asia. Available from http://mfasia.org/migrantforumasia/wp-content/uploads/2017/01/2-Policy-Brief-South-Koreas-EPS-A-Successful-G2G-Model.pdf.

Organisation for Economic Cooperation and Developmen, OECD (2017). Interrelations between Public Policies, Migration and Development. Paris.

Oxford Business Group (2015). With remittances continuing to grow, Saudi Arabia's banks are tapping into the market for money transfer services. Available from www.oxfordbusinessgroup.com/node/893957/reader.

Pande, Amrita (2012). From "balcony talk" and "practical prayers" to illegal collectives migrant domestic workers and meso-level resistances in Lebanon. Gender and Society, vol. 26, No. 3 (April), pp. 382-405.

The Peninsula (2017). Employers must be informed before exit, 5 January. Available from http://thepeninsulaqatar.com/article/05/01/2017/Employers-must-be-informed-before-exit.

Rahman, Mizanur (2011). Recruitment of labor migrants for the gulf states: the Bangladeshi case. ISAS Working Paper, No. 132. Singapore: Institute of South Asian Studies. Available from https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1938176.

Rasooldeen, Mohammed (2016). Shoura OKs recruitment of Bangladeshi male domestics, 21 September. Available from www.arabnews.com/node/987367/saudi-arabia.

Ratha, Dilip (2007). Leveraging remittances for development. Policy Brief, June. Washington, D.C: Migration Policy Institute. Available from http://dilipratha.com/index_files/Ratha-Remittances-Oslo-February2007.pdf.

_____ (2012). Remittances: funds for the folks back. Finance and Development (February).

_____ (2014). Reducing Recruitment Costs, 12th Annual UN Coordination Meeting on International Migration, 20-21 February. New York: KNOMAD. Available from www.un.org/en/development/desa/population/migration/events/coordination/12/documents/presentations/RATHA_presentation_12CM.pdf.

Regional Mixed Migration Secretariat, RMMS (2017). Yemen country profile, March 2017. Available from www.regionalmms.org/images/CountryProfile/YemenCountryProfile.pdf.

Reuters (2015). Saudi Arabia defends aid efforts towards Syria after criticism on refugees, 11 September. Available from www.reuters.com/article/us-europe-migrants-saudi-idUSKCN0RB2F320150911.

_____ (2016). UPDATE 1-Egypt launches investment scheme to lure expat dollars, 29 February. Available from http://af.reuters.com/article/egyptNews/idAFL8N1682FQ?sp=true.

Saba News (2016). Yemeni immigration authority returns 150 illegal Ethiopian migrants, 13 November. Available from http://sabanews.net/en/news446582.htm.

Salama, Samir (2016). Emirati, expat patients to get free treatment for infectious diseases, 19 September. Available from http://gulfnews.com/news/uae/health/emirati-expat-patients-to-get-free-treatment-for-infectious-diseases-1.1898894.

Saudi Gazette (2016a). 'Balanced Nitaqat' to address labor market challenges, 2 October. Available from http://saudigazette.com.sa/article/164501/Balanced-Nitaqat-to-address-labor-market-challenges.

_____ (2016b). Civil Status Department starts issuing "family registry" for Saudi mothers, 26 January. Available from http://saudigazette.com.sa/article/147346/Civil-Status-Department-starts-issuing-family-registry-for-Saudi-mothers.

_____ (2016c). Labor attachés to take up manpower recruitment, 9 November. Available from http://saudigazette.com.sa/saudi-arabia/labor-attaches-take-manpower-recruitment.

_____ (2017). Over 570,000 expats benefit from amnesty. Available from http://saudigazette.com.sa/article/513144/SAUDI-ARABIA/Expats.

Siegfried, Kristy (2016). Sudan and Eritrea crackdown on migrants amid reports of EU incentives, 25 May. Available from www.irinnews.org/news/2016/05/25/sudan-and-eritrea-crackdown-migrants-amid-reports-eu-incentives.

Sustainable Development Solutions Network (2015). Indicators and a Monitoring Framework, Goal 10. Reduce inequality within and among countries. Available from http://indicators.report/goals/goal-10. Accessed 1 March 2017.

Syrian Law Journal (2017). Syrian law, recent legislation. Available from www.syrianlawjournal.com/index.php/recent-legislation.

Al-Sulami, MD (2015). Yemeni visa rectification to begin on May 10, 5 May. Available from www.arabnews.com/featured/news/742461.

Task Force on Population Movement, TFPM (2016). 11th Report Executive Summary, October. Available from http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/tfpm_11th_report_october_2016.pdf.

Toumi, Habib (2016a). Bahrain eases visa procedures for GCC residents, 19 June. Available from http://gulfnews.com/news/gulf/bahrain/bahrain-eases-visa-procedures-for-gcc-residents-1.1848453.

_____ (2016b). Kuwait to deport 1,053 foreigners, 2 March. Available from http://gulfnews.com/news/gulf/kuwait/kuwait-to-deport-1-053-foreigners-1.1682555.

_____ (2016c). Saudi nationals need special permission to marry foreigners, 13 October. Available from http://gulfnews.com/news/gulf/saudi-arabia/saudi-nationals-need-special-permission-to-marry-foreigners-1.1911892.

Tsourapas, Gerasimos (2015). Why do states develop multi-tier emigrant policies? Evidence from Egypt. Journal of Ethnic and Migration Studies, vol. 41, No. 13, pp. 2192-2214.

Tulloch, Olivia, Fortunate Machingura, and Claire Melamed (2016). Health, Migration and the 2030 Agenda for Sustainable Development. ODI Briefing, July. London: Overseas Development Institute. Available from www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/resource-documents/10761.pdf.

Union of Arab Banks (2016). Remittances to the Arab region: economic, financial, and developmental impact, June. Available from www.uabonline.org/ar/research/economic/remittancestothearabregioneconomicfinancialanddeve/35037.

United Arab Emirates, Ministry of Human Resources and Emiratisation (2016). UAE and Mauritius sign MoU in areas of labour and manpower, 29 February. Available from www.mohre.gov.ae/en/media-centre/news/29/2/2016/uae-and-mauritius-sign-mou-in-areas-of-labour-and-manpower.aspx.

_____ (2017). 12 Centres in Dubai dedicated to domestic worker services, 25 February. Available from www.mohre.gov.ae/en/media-centre/news/25/2/2017/12-centres-in-dubai-dedicated-to-domestic-worker-services.aspx.

United Arab Emirates, Ministry of Interior Citizenship & Residence & Outlets (2015). MoI launches online service for UAE visas for GCC residents, 16 August. Available from www.snrd.ae/en/latest-news/1537.aspx.

United Nations Conference on Trade and Development (2015). Access to financial services as a driver for the post-2015 development agenda. Policy Brief, No. 35. Geneva. Available from http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/presspb2015d7_en.pdf.

United Nations Department of Economic and Social Affairs, DESA (2015a). Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development (Addis Ababa Action Agenda, 13-16 July). New York.

_____ (2015b). International Migration Database. Trends in international migrant stock, the 2015 revision. Available from www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates15.shtml. Accessed 25 October 2016.

_____ (2016a). International Migration Report 2015. New York. ST/ESA/SER.A/384.

_____ (2016b). International Migration Report 2015: Highlights. New York. ST/ESA/SER.A/375.

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, DESA, Statistics Division (2016a). Metadata for Goal 8: Promote sustained, inclusive and sustainable economic growth, full and productive employment and decent work for all, 7 March. Available from https://unstats.un.org/sdgs/files/metadata-compilation/Metadata-Goal-8.pdf.

_____ (2016b). Metadata for Goal 10: Reduce inequality within and among countries, 3 March. Available from https://unstats.un.org/sdgs/files/metadata-compilation/Metadata-Goal-10.pdf.

_____ (2016c). Tier classification for global SDG indicators, IAEG-SDGs, 21 December. Available from https://unstats.un.org/sdgs/files/meetings/iaeg-sdgs-meeting-04/Tier%20Classification%20of%20SDG%20Indicators_21%20Dec%20for%20website.pdf.

_____ (2017a). Fifth meeting of the IAEG-SDGs, 28-31 March 2017, Ottawa. Available from: https://unstats.un.org/sdgs/meetings/iaeg-sdgs-meeting-05.

_____ (2017b). SDG Indicators Global Database. Indicator: 8.8.1 – frequency rates of fatal and non-fatal occupational injuries, by sex and migrant status. Available from https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/?indicator=8.8.1. Accessed 9 March 2017.

_____ (2017c). SDG Indicators Global Database. Metadata repository: Indicator 8.8.1. Available from https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-08-08-01.pdf. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division (2017c).

_____ (2017d). Work Plans for Tier III indicators, Statistical Commission, Forty-eighth session, 7-10 March. Available from https://unstats.un.org/sdgs/files/meetings/iaeg-sdgs-meeting-05/TierIII_Work_Plans_03_03_2017.pdf.

United Nations Development Programme, UNDP (2015). Guidance Note: A Development Approach to Migration and Displacement. New York.

_____ (2016). Case Study: Assessing the Impact of Diaspora Investments in Tunisia, September. Tunisia. United Nations Development Programme, UNDP, 2016a.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, UNESCO (2016). UNESCO Institute for Statistics Database. Available from http://data.uis.unesco.org. Accessed 20 November 2016.

United Nations High Commissioner for Refugees, UNHCR (2015). Mid-Year Protection Sectoral Dashboard. Geneva.

_____ (2016a). Jordan, UNHCR Operational Update, 16 February. Available from http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNHCR%20Jordan%20Operational%20Update%20February%202016%20FINAL.pdf.

_____ (2016b). Mauritania, UNHCR Operational Update,14 July. Available from http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNHCRMauritania-OperationalUpdate-14July.pdf.

_____ (2016c). The New York Declaration for Refugees and Migrants: Answers to Frequently Asked Questions, 19 September. Available from www.unhcr.org/584689257.pdf.

_____ (2016d). Population Statistics Database, Persons of Concern. Available from http://popstats.unhcr.org/en/persons_of_concern. Accessed 30 July 2017.

_____ (2016e). Population Statistics Database, 2016 Mid-Year Statistics. Available from http://popstats.unhcr.org/en/overview. Accessed May 2017.

_____ (2016f). Regional Refugee and Migrant Response Plan for Europe, January to December 2017. Geneva.

_____ (2016g). UNHCR welcomes the start of asylum application procedures to assist urban refugees in Khartoum, 10 January. Available from http://khartoum.sites.unicnetwork.org/files/2016/01/UNHCR_10JAN16_ENG.pdf.

_____ (2017a). Global Trends: Forced Displacement in 2016. Geneva. Available from www.unhcr.org/5943e8a34.

_____ (2017b). Mid-Year Trends 2016. Geneva. Available from www.unhcr.org/statistics/unhcrstats/58aa8f247/mid-year-trends-june-2016.html.

_____ (2017c). Operational Portal Database. Refugee situations; Mediterranean Situation. Link: http://data2.unhcr.org/en/situations/mediterranean/location/5205. Accessed 15 May 2017.

_____ (2017d). Yemen Regional Refugee and Migrant Response Plan. Available from http://data.unhcr.org/yemen/regional.php. Accessed 8 May 2017.

United Nations Human Rights Council (2015). Summary prepared by the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights in accordance with paragraph 15 (c) of the annex to Human Rights Council resolution 5/1 and paragraph 5 of the annex to Council resolution 16/21, Somalia. 6 November. A/HRC/WG.6/23/SOM/3. United Nations Human Rights Council, 2015c.

United Nations Office on Drugs and Crime, UNODC (2016). Global Report on Trafficking in Persons. New York.

United States, Bureau of Labor Statistics (2016). Census of Fatal Occupational Injuries (CFOI). Washington, D.C. Available from www.bls.gov/iif/oshwc/cfoi/cfch0014.pdf.

United States, Department of State (2016). Trafficking in Persons Report, June. Washington, D.C.

UN Women, and Swiss Agency for Development and Cooperation, SDC (2016). Template on Standard Terms of Employment (STOE) for Women Migrant Domestic Workers. Bangkok. Available from www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20eseasia/docs/publications/2016/11/unw_stoe_form_fa_web.pdf?la=en&vs=4748.

Vargas-Silva, Carlos (2016). Literature Review: Remittances Sent to and from Refugees and Internally Displaced Persons. KNOMAD Working Paper, No. 12. Washington, D.C: World Bank. Available from https://www.knomad.org/sites/default/files/2017-04/KNOMAD%20WP%2012%20Lit%20Review%20Remittances%20tofrom%20Refugees%20and%20IDPs.pdf.

Veerassamy, Lalini (2017). IOM Djibouti – Assisting migrants evacuated from the Yemen crisis, 6 February. Available from https://micicinitiative.iom.int/blog/iom-djibouti-assisting-migrants-evacuated-yemen-crisis.

Viet Nam Association of Manpower Supply, VAMAS (2010). Code of Conduct. Available from www.ilo.org/dyn/migpractice/docs/188/Text%20of%20the%20code.pdf.

The Wall Street Journal (2015). Electronics firms vote to ban charging workers fees for jobs, 8 April. Available from https://blogs.wsj.com/riskandcompliance/2015/04/08/electronics-firms-vote-to-ban-charging-workers-fees-for-jobs/.

Walecik, Karolina (2016). Remittances 2.0: can technology help achieve the global goals? 9 June. Available from www.grameenfoundation.org/blog/remittances-20-can-technology-help-achieve-global-goals#.WbeIh7Kg_RZ.

Wilcke, Christoph (2011). Domestic Plight: How Jordanian Laws, Officials, Employers, and Recruiters Fail Abused Migrant Domestic Workers. New York: Human Rights Watch.

Workplace Safety and Health Institute (2013). Economic Cost of Work-Related Injuries and Ill-Health in Singapore. Singapore. Available from www.wsh-institute.sg/files/wshi/upload/cms/file/Economic%20Cost%20of%20Work-related%20Injuries%20and%20Ill-health%20in%20Singapore.pdf.

World Bank (2015a). Migration and remittances: recent developments and outlook – special topic: financing for development. Migration and Development Brief, No. 24. Washington, D.C. Available from https://siteresources.worldbank.org/INTPROSPECTS/Resources/334934-1288990760745/MigrationandDevelopmentBrief24.pdf.

_____ (2015b). World bank takes innovative action to support remittance flows to Somalia, 28 October. Available from www.worldbank.org/en/news/press-release/2015/10/28/world-bank-takes-innovative-action-to-support-remittance-flows-to-somalia.

_____ (2016a). An analysis of trends in the cost of remittance services. Remittance Prices Worldwide, No. 20, December. Available from https://remittanceprices.worldbank.org/sites/default/files/rpw_report_december_2016.pdf.

_____ (2016b). Migration and Remittances: Recent Developments and Outlook. Migration and Development Brief, No. 26. Washington, D.C.

_____ (2017a). Migration and Remittances Data. Available from www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data. Accessed 10 June 2017.

_____ (2017b). Remittances Prices Worldwide Database. Available from http://remittanceprices.worldbank.org/en/resources. Accessed 10 May 2017.

World Bank, and Bank for International Settlements (2007). General Principles for International Remittance Services. Basel: Bank for International Settlements.

World Employment Confederation (n.d.). Defining the Business Case: Ethical Recruitment. Brussels. Available from www.wecglobal.org/fileadmin/templates/ciett/docs/ILO/Fair_recruitment_business_case/WEC_Business_Case.pdf.

Zaman, Samihah (2016). Emiratis must now pay for treatment at private hospitals, 30 June. Available from http://gulfnews.com/news/uae/health/emiratis-must-now-pay-for-treatment-at-private-hospitals-1.1855462.

في عام 2016، كانت المنطقة العربية تستضيف أكثر من 35 مليون مهاجر دولي. وقد خلفت النزاعات وحالات الاحتلال في المنطقة أكثر من 8 ملايين لاجئ، بينهم 5.2 مليون لاجئ فلسطيني وذريّتهم منذ عام 1948، وأكثر من مليوني لاجئ سوري منذ عام 2011. كما أدت النزاعات إلى نزوح داخلي لأكثر من 16 مليون شخص، لا سيما في الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق وليبيا واليمن. ويعيش حوالي 26 مليون مهاجر من المنطقة العربية في بلدان العالم أو يعملون فيها. وقد أقرّت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أهمية التنقل البشري في تشكيل النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المحلية، فدعت إلى العمل على الصعيد العالمي لضمان تمتع كل إنسان بالكرامة والمساواة وبالازدهار والرخاء في بيئة صحية ومستدامة.

وفي إطار الاتفاقات العالمية حول الهجرة واللاجئين، ولا سيما إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2016، يسلط هذا التقرير الضوء على الإدارة الجيدة للهجرة من أجل ضمان حقوق ورفاه المهاجرين وتسهيل تحقيق التنمية المستدامة. وينظر في مساهمة المهاجرين في تنمية بلدان المنشأ والمقصد، ويورد أدلة ومؤشرات تربط بين الهجرة والنتائج الإنمائية الإيجابية.

17-00507

UN HABITAT FOR A BETTER URBAN FUTURE
UNFPA
UNEP
Food and Agriculture Organization of the United Nations
UNECA
UNDP
UNAIDS
International Labour Organization
UN WOMEN
UNODC United Nations Office on Drugs and Crime
UNITED NATIONS HUMAN RIGHTS
World Health Organization
UNHCR The UN Refugee Agency